مقرر

التاريخ الروماني

لطلبة الجامعة المفتوحة

المحتويات

المحتوى

المقدمة 15

الفصل الأول : الكيان الجغرافى

الموقع والحدود 19

السطـــــح: 20

ـ السهل الكبير الشمالى أو وادى البو. 20

ـ القسم الجنوبى أو جبال الابنين. 20

الأنهر 21

السواحل 22

المناخ 22

الفصل الثانى : سكان إيطاليا القدماء (الألف الثانى وأوائل الألف الأول ق٠م٠)

سكان إيطاليا القدماء 27

ـ التيرا مارى 27

ـ الفيلا نوفا 27

سكان إيطاليا قبل منتصف الألف الأول قبل الميلاد 28

ـ الإيطاليون 28

ـ غير الإيطاليين 29

ظهور روما 31

الفصل الثالث : روما فى العهد الملكى

النظام السياسى قبل ظهور روما 35
النظام السياسى فى روما الملكية 35
المجتمع الرومانى فى العهد الملكى 37
الحياة الاقتصادية فى العهد الملكى 39
الحياة الدينية فى العهد الملكى 40
الجيش والفتوحات 41

الفصل الرابع : توحيد إيطاليا بزعامة روما

1 - روما فى القرن الأول من الحكم الجمهورى 47
روما والحلف الثلاثى 48
حروب الحلف الثلاثى 48
- روما والسابينيين 48
- روما والأيكوى والفولسكى 49
- روما ومدينة فياى الأتروسقية 49
2 - روما فى القرن الثانى من الحكم الجمهورى 49
- روما تسيطر على أواسط شبه الجزيرة 51
روما والأتروسقيون 51
روما والأيكوى والفولسكى 51
روما ومدن لاتيوم وقمبانيا 52
روما والسمنيون 54
3 - روما فى القرن الثالث من الحكم الجمهورى 56
- روما تسيطر على جنوب شبه الجزيرة 57
4 - التنظيم السياسى لإيطاليا بعد توحيدها 59

الفصل الخامس: الجمهورية الرومانية داخل إيطاليا من 509 إلى 265 ق م

1 - نظم الحكم الجمهورى 67
القنصلية 67
جماعة الكهنة 68
الدكتاتورية 69
مجلس الشيوخ 70
الجمعية الشعبية 73
سيطرة البطارقة 74
2 - تطور نظم الجمهورية الرومانية فى النصف الأول 75
- زيادة عدد القبائل 75
- الإصلاحات العسكرية وإنشاء جمعية المئينات 75
3 - إنشاء وظائف جديدة للحكام الرومان 82
- الترابنة العسكريون 82
- البرايتورس 84
- القنسورس 85
- الكوايستروس 86
4 - إطالة مدة ممارسة السلطة التنفيذية العليا 87
5 - الصراع بين الطبقات 89
- ترابنة العامة، مجلس العامة وجمعية القبائل 91
- سن القوانين ونشرها 95
- السماح للعامة بتولى الوظائف العامة الكبرى 97
- العامة وعضوية السناتو 98
- العامة وعضوية الجماعات الدينية 100

- حق استئناف الأحكام الصارمة 100
- انتهاء الصراع بين العامة والبطارقة 101

الفصل السادس : المجتمع الروماني في النصف الأول من العهد الجمهوري

1 - الحياة الاجتماعية 107
- بناء المجتمع 107
- الحياة اليومية والتربية والتعليم 110
- الديانة 115
2 - الحياة الاقتصادية 117
- الزراعة 117
- مشكلة الديون 119
- الحرف والتجارة 120
- النقود 122
3 - الآداب والقانون والفن 123
- الأدب الروماني الباكر 123
- القانون 125
- الفن 126

الفصل السابع : الحرب البونية، أو الحرب بين روما وقرطاجة

1 - قرطاجة 133
- الإمبراطورية القرطاجية 133
- سياستها الخارجية 138
- مشكلة مسينا تعجل نشوب الحرب 138
2 - مراحل الحرب البوفية 140
- المرحلة الأولى 140

- المرحلة الثانية 145
قرطاجة تدعم مركزها في أسبانيا 145
مسألة ساجينتم 147
خطة سير حملة هانيبال 148
- المرحلة الثالثة 155
3 - نتائج الحرب البونية 158

الفصل الثامن : روما تبسط سيادتها على البحر الأبيض المتوسط في النصف الثاني من العهد الجمهوري

1 - الحرب مع الغال في شمال إيطاليا 163
2 - الأوضاع في شرق البحر الأبيض المتوسط 165
- دولة البطالمة 165
- دولة السلوقيين 167
- مقدونيا 168
3 - الحروب المقدونية 169
- الحرب ضد فيليب الخامس 169
- الحرب ضد أنطيوخوس الثالث 175
- الحرب ضد بروسياس بن فيليب 180
4 - إخضاع المدن اليونانية 180

الفصل التاسع : أوضاع النظم السياسية في النصف الثاني من العهد الجمهوري

1 - التعديلات في النظم السياسية والإدارية والقضائية والمالية 185
- النظم السياسية والإدارية 185
- النظم القضائية 190

- النظم المالية 192
2 - الطبقة العامة فى روما وجمعية المئينات والقبائل 194
3 - الطبقة الحاكمة، نبلاء السناتو 196
4 - الحلفاء 206

الفصل العاشر : الحكم الرومانى فى الولايات

1 - علاقة روما بدول البحر الأبيض المتوسط 211
2 - إنشاء الولايات 212
3 - قانون الولايات 213
4 - حكام الولايات 214
5 - الضرائب والالتزامات الأخرى 217
6 - اعتماد الرومان على الحلفاء الإيطاليين فى الجندية 220
7 - عيوب النظام الرومانى فى الولايات 220

الفصل الحادى عشر : تدهور الجمهورية الرومانية وقيام الدكتاتوريات

1 - سوء الأوضاع أواخر القرن الثانى قبل الميلاد 231
2 - مشكلة الأراضى 234
3 - تيبريوس غراكوس ومشروع توزيع الأراضى 235
4 - غايوس غراكوس ومشاريعه الإصلاحية 242
5 - غايوس ماريوس وإصلاحاته العسكرية 245
6 - قورنيليوس صولا وإصلاحاته 253
7 - غايوس بومبايوس 249

الفصل الثانى عشر : سقوط الجمهورية الرومانية

1 - يوليوس قيصر وإصلاحاته 259
2 - سقوط الجمهورية الرومانية 263

- الحرب الأهلية الثانية 263
- الحرب الأهلية الثالثة 266
3 - أنطونيوس 267
4 - أوكتافيوس 269
5 - حكم الثلاثة 271

الفصل الثالث عشر : الإمبراطورية الرومانية

1 - تطهير إيطاليا 275
2 - أوكتافيوس والغرب 277
3 - أنطونيوس والشرق 277
4 - الحكم الثلاثى، ثنائى 278
5 - قيام الحكم الإمبراطورى 282
6 - أوكتافيوس الإمبراطور 283
7 - أعمال أوكتافيوس الإدارية والسياسية 286
- أعماله الإدارية 286
- أعماله السياسية 288
- ألقابه وصلاحياته 293

المراجع 295
الخرائط 299

مقدمة

نحاول فى هذه الدراسة للتاريخ الرومانى منذ تأسيس روما، وقيام النظام الملكى فيها، مروا بالعهد الجمهورى ووصولا إلى العهد الإمبراطورى، نحاول عرض الأحداث التاريخية بأسلوب علمى مجرد، بعيدا عن السرد الممل، حتى لا يخرج عن الهدف المنشود، وهو إعطاء أكبر قدر من المعلومات والتحليلات فى أضيق مساحة ممكنة، ومعلقا على بعض الظواهر الاجتماعية التى صبغت المجتمع الرومانى بصبغة خاصة، كالعلاقة بين الطبقات، والعلاقة بين النظم السياسية والاجتماعية، حتى يتمكن القارئ العربى متخصصا وغير متخصص فهمها على حد سواء.

وتقع هذه الدراسة للتاريخ الرومانى فى ثلاثة أقسام:

شمل القسم الأول، تحديدا للكيان الجغرافى الذى نشأت عليه الحضارة الرومانية القديمة، وتعريفا بسكان إيطاليا القدماء من الإيطاليين وغير الإيطاليين، فى الألفين الثانى والأول قبل الميلاد. وربط ذلك بالنظم السياسية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعسكرية فى مدينة روما.

كما شمل القسم الثانى ما كان من امتداد لنفوذ روما إلى ما وراء حدود المدينة، وبسط سيطرتها على القسم الأوسط والجنوبى من إيطاليا. وما حدث من حروب طاحنة بين روما وقرطاجة، داخل إيطاليا وخارجها. الأمر الذى دفع بالرومان إلى توسيع سيطرتهم لتشمل البحر الأبيض المتوسط بكامله، حتى غدا «بحيرة رومانية». فكان له أهمية خاصة انعكست إيجابيًا على روما وسائر إيطاليا، وبعض بلدان البحر المتوسط.

لكن هذه الإيجابية كانت من جانب آخر سلبية إلى حد كبير على شعوب الولايات الرومانية، بسبب ما لاقاه أهلها من استعمار وتسخير للبشر والحجر.

ولو لم يبدأ الصراع الطبقى فى روما، ويثور العبيد فى صقلية، والمزارعون الحلفاء فى إيطاليا وخارجها، لما شعر بعض أبناء الطبقة الأرستقراطية بوجوب القيام ببعض الإصلاحات لترميم أنظمة الجمهورية الرومانية، علهم فى ذلك، يجعلونها تعمَر مدة أطول، قبل أن تلقى المصير الذى تسير إليه، بفضل السياسة الغاشمة المتبعة.

والواقع أن القسم الثالث كان الفترة التى استفاد منها الرومان أصحاب النزعات العسكرية، لتحقيق الدكتاتورية، والانتقال إلى فترة الحكم الإمبراطورى، واستخدام الوسائل المختلفة، لإخضاع الشعوب بالترهيب والترغيب.

وينبغى أن يكون مفهوما، أن التاريخ الرومانى بأجزائه الثلاثة، كان على نحو ما كلا واحداً، بين أجزائه من التفاعل والعلاقات ما يجعل دراسة أى منها على حدة، ودون التعرض للأجزاء الباقية أمراً عسيراً، إن لم يكن مخطئاً.

سبها فى كانون الثانى / يناير ١٩٩٣

الدكتور إبراهيم رزق الله أيوب

الفصل الأول

الكيان الجغرافى

لم ينحصر التاريخ الرومانى القديم فى الكيان الجغرافى لشبه الجزيرة الإيطالية، وإنما تعداه إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، حتى غدا بحرية رومانية. والحضارة المتوسطية هى حضارة رومانية فى أواخر الألف الأول قبل الميلاد. وكما كانت شبه جزيرة البلقان قديما، وانتشرت فى أرجاء البحر الأبيض المتوسط، وإلى ما ورائه الحضارة اليونانية. فقد كانت شبه جزيرة إيطاليا هى الإطار الجغرافى، وبخاصة مدينة روما دون باقى المدن الإيطالية، لانطلاقة الحضارة الرومانية. وهذا عائد إلى أن مواطنى روما استطاعوا أن يجعلوا من مدينتهم الصغيرة دولة كبيرة ذات قوة عظمى، بسطت سيطرتها على إيطاليا بأجمعها تدريجا، تحت زعامتها. بينما لم تنجح أى من المدن اليونانية، أثينا أو إسبرطا، أو طيبة فى لعب الدور الذى لعبته روما.

1ـ الموقع والحدود:

تمتد شبه جزيرة إيطاليا فى عرض البحر الأبيض المتوسط، فتقسمه مع جزيرة صقلية إلى حوضين، شرقى وغربى. كما تتوسط سواحل أوربا على المتوسط. ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب حوالى 1150 كلم، فى حين أن أقصى عرض لها لايتجاوز الـ 580 كلم فى سهل البو *Poe*، ويتضاءل عرضها ليصل إلى 150 كلم فى الجنوب.

يحيط بشبه جزيرة إيطاليا من الشمال الشرقى جمهورية كرواتيا - يوغسلافيا، ومن الشمال النمسا وسويسرا، ومن الشمال الغربى فرنسا، وغربا البحر التيرانى، وجنوبا البحر الأيونى، وشرقا البحر الأدرياتيكى. يتبعها عدد من الجزر الصغيرة والكبيرة أهمها: جزيرة «صقلية» التى يفصلها عن شبه جزيرة إيطاليا مضيق مسّينا *Massina*، وجزيرة

سردينيا الفاصل بينها وبين إيطاليا البحر التيرانى، وجزيرة ألبا *Alba* الواقعة بين جزيرة قورسيكا الفرنسية وبين ساحل إيطاليا الغربى.

2. السطح:

ينقسم سطح إيطاليا إلى قسمين هما:

أ - السهل الكبير الشمالى أو وادى البو:

يحيط بهذا السهل بلاد الألب الجبلية من الشمال والغرب، فتطوقه سلسلة جبال الألب على هيئة هلال غير منتظم ممتد من البحر الأدرياتيكى قرب تريستا حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط قرب نيس على الريفييرا *Riviera* الفرنسية. أرض السهل الكبير الشمالى منخفضة ومستوية، إلا أنها تنحصر تدريجيا من الغرب إلى الشرق، ولا يزيد ارتفاعه عن 100 متر بجوار جبال الألب فى الشمال، أو جبال الأبنين فى الجنوب الغربى.

وعلى العموم أرض هذا السهل رسوبية لحقية، ترتفع طبقاتها الترابية بسماكة 200 متر، فهى لذلك خصبة جدا. وينتهى السهل الكبير الشمالى - البو - فى الشرق بساحل منخفض جدا تكثر فيه المستنقعات والغدران التى تترسّب فيها الأتربة المحمولة مع مياه روافده الجبلية. لهذا السبب تتسع مساحة اليابسة على حساب البحر بمرور الزمن، وأحيانا تترك الحواجز الترابية خلفها مستنقعات كبيرة كتلك المستنقعات التى بنيت عليها مدينة البندقية.

وتمتد السهول الضيّقة فى الشرق والغرب على السواحل عند منحدرات جبال الأبنين مثل سهول: أتروريا واللاسيوم والقمبانيا المحيطة بمدينة نابولى، وسهل أبوليا *Apulia* فى الشرق. لذا أتقن الإيطاليون القدماء الزراعة وتربية الماشية قبل أن يتقنوا التجارة.

ب - القسم الجنوبى أو جبال الأبنين:

يمتد القسم الجنوبى لشبه جزيرة إيطاليا من الشمال الغربى نحو الجنوب الشرقى لمسافة 1000 كيلومتر، بينما لا يزيد عرضه فى أى مكان عن 200 كيلومتر، تخترقه

سلسلة جبال الأبنين من الشمال إلى الجنوب مرورا بجزيرة صقلية، وهى كالعمود الفقرى لشبه الجزيرة الإيطالية ذات الحجارة الكلسية والغضارية الملتوية والمتهدمة.

تنحدر هذه الجبال تدريجا نحو بحر الأدرياتيك القليل العمق، تاركة شريطا ضيّقا تقطعه عدة مجار مائية قصيرة، باستثناء، سهل أبوليا فى أقصى الجنوب، الذى يشكّل مراع ممتازة للماشية. بينما تنحدر هذه الجبال بسرعة، نحو الحفر الانهدامية الكبرى التى تحيط بالبحر التيرانى، والتى ظهرت فيها البراكين والينابيع المعدنية الكثيرة. وبعض هذه البراكين خامدة فى أتروريا ولاتيوم وقمبانيا، وبعضها الآخر مازالت تقذف بحممها حتى الآن، مثل بركان فيزوف *Vesuve* قرب مدينة نابولى، وبركان أسترمبولى فى إحدى جزر ليبارى، وبركان إتنا *Etna* على ارتفاع 3274 مترا فى شرقى جزيرة صقلية.

وعلى الرغم من أن جبال الأبنين ترتفع إلى 2914 مترا فى قمة غران ساسو *Gran Sasso* من جبال أبروز *Abaruze*، إلا أنها يتخللها كثير من الوديان الخصبة والفسيحة، وتغطيها الغابات الكثيفة، وتكثر عند سفوحها أو منحدراتها المراعى الواسعة.

وتؤلف جبال الألب الإيطالية فى الشمال قوسا من الجبال التى تنحدر بسرعة نحو سهل البو. وهى قليلة العرض، يتخلّلها عدة ممرات - أودية - مثل: ممر التيرول فى الأديج Adige. وفى هذه الجبال توجد أعلى القمم الإيطالية مثل قمة مونت روزا *Mont Rosa* 4635 مترا القريبة من بحيرة «ماجيور» *Majiore* عند الحدود السويسرية.

3. الأنهر:

تغذى جبال الألب الإيطالية العالية، التى تكسوها الثلوج، والعيون المتفجرة فى التلال المحيطة بالسهل الكبير الشمالى، بمياه الأنهار والروافد الإيطالية. ومع هذا تندر الأنهار الصالحة للملاحة بسبب قصر مجراها وانحدارها، وأهمها:

نهر البو *Poe*: ينبع هذا النهر من المنحدرات الألبية الغربية على ارتفاع 2024 مترا. ترفده عدة روافد آتية من جبال الألب. تغزر فى الربيع لذوبان الثلوج المتراكمة على الجبال المتوسطة الارتفاع. كما تغزر فى الصيف، لذوبان الثلوج الألبية. وتغذى نهر البو روافد

قليلة أخرى آتية من جبال الأبنين، وتغزر مياهها فى فصلى الربيع والخريف. لهذا تكون مياه نهر البو ذات غزارة شبه دائمة، وهو من أعظم أنهر إيطاليا. ويصب فى بحر الأدراتيك بعد أن يكسب السهل الكبير الشمالى بالرواسب المخصبة من الطمى والمياه الغزيرة.

وهناك عدة أنهر أخرى أهمها: الأرنوس *Arnus* والتيبر *Tiber* وليريس *Liris* وفلترنيوس *Volternius*. إلا أن هذه الأنهر التابعة من سلسلة جبال الأبنين، سريعة الانحدار، شديدة التدفق، قصيرة المجرى، تصب فى البحر بما تحمله مياهها من أتربة، وصخور رملية، وجذوع الأشجار وأغصانها، فتتراكم هذه عند المصبات حيث تقلل من عمق مياه البحر، لتتسع مساحة اليابسة على حساب المياه تدريجا بمرور الزمن، ولاسيّما عند مصب نهرى التيبر والأرنوس.

4. السواحل:

تتصف سواحل إيطاليا التى يزيد طولها على 3000 كيلو متر، بأنها قليلة التعاريج، فقيرة فى الخلجان العميقة، والموانئ الطبيعية المحمية من العواصف والعميقة المياه. فيكاد الساحل الشرقى يخلو إلا من ميناء صالح لرسو السفن هو برنديزيوم *Brundisium* فى أقصى الجنوب، بينما الساحل الغربى العامر بالسكان أكثر من الشرقى، والغنى بالأرض الواسعة. لم تكن توجد فيه الموانئ الجيدة إلا فى خليج نابولى، وفى أقصى الشمال، وهما ميناءا جنوى ولونى بورتوس *Lunne Portus* فى خليج جنوى، فضلا عن ميناء تارنتوم *Tarentum* كبرى المدن اليونانية فى أقصى الجنوب الإيطالى.

5. المناخ:

يختلف المناخ فى إيطاليا بإختلاف مناطقها. فمناخ شمال إيطاليا قارى تقريبا مع شتاء قارس، وصيف محرق. أما بقية المناطق والجزر كجزيرة صقلية وسردينيا وألبا.. فمناخها متوسطى مع فوارق بين شمال جبال الأبنين وجنوب شبه الجزيرة فى الحرارة. وهذا الاختلاف يرجع إلى الرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة، والرياح العكسية، ورياح

البورا التى تسيطر على بحر الأدرياتيك، ورياح السيروكو القادمة من الصحراء الإغريقية.

ومناخ منطقة جبال الألب الإيطالية فوق مرتفعاتها المتوسطة، وخصوصا قرب البحيرات، على غاية من الاعتدال، لأن رياح الشمال القاسية لا تصل إليها بسبب الحواجز الجبلية العالية. كما أن تأثير الرياح الرطبة الآتية من البحر الأبيض المتوسط تمر فوق جبال الأبنين تؤثر فى منطقة البحيرات. بينما لا تؤثر أبدا على سهل لمبارديا بسبب كثرة المستنقعات فى السهول الجنوبية، وزيادة الرطوبة فى الجو، وعلى العموم، فإن تراكم الرواسب عند مصبات الأنهر والمستنقعات تتسبب فى انتشار مرض الملاريا لتوالد الناموس فى هذه البيئة[1]. وإن مناخ شمال إيطاليا يشبه إلى حد كبير مناخ أوروبا الوسطى، بحرارته الشديدة، وبرودته العالية، وأمطاره الغزيرة.

ـ جزيرتا صقلية وسردينيا:

ـ جزيرة صقلية هى أكبر الجزر التابعة لإيطاليا، والواقعة إلى الغرب منها، ولا يفصلها عنها إلا مضيق مسّينا *Massina*. كما أن هذه الجزيرة لا تبعد عن الشواطئ الإفريقية أكثر من 128 كيلو مترا. لذلك كانت محط أنظار قرطاجة حيث كانت للقرطاجيين مستعمرات فيها، ومطمح آمال روما فى السيطرة عليها فى بداية الحرب البونية الأولى. وتعتبر جبالها العالية حتى 3274 مترا امتدادا لجبال الأبنين الإيطالية، حيث بركان «أتنا» *Etna* لا يزال مشتعلا.

ـ أما جزيرة سردينيا فتغطى أرضها الحجارة القديمة، والألواح الحجرية التى ترتفع فوق بعضها، فتشبه فى تركيبها أراضى شمال إفريقيا، وحتى فى حياتها النباتية أيضا.

(1) الشيخ، حسين، الرومان، ص ٣٦. دار المعرفة ـ الاسكندرية ١٩٨٩م.

الفصل الثانى

سكان إيطاليا القدماء

1 ـ سكان إيطاليا القدماء:

كان سكان إيطاليا القديمة يعيشون فى هيئة وحدات قروية تتكتّل كل مجموعة فى هيئة دولية تقوم على النظام القبلى وتدعى Pagus. ويمكن أن تنتظم بشكل تنظيمات أو اتحادات، ومن هذه الشعوب القديمة فى إيطاليا:

أ ـ التيراماري *Terramare* :

إن كلمة *Terramare* تعنى الشعوب الملتصقة بالأرض. ويعود هذا الشعب فى الأصل إلى شعوب البلدان الشمالية، ففى حوالى السنة 2000 ق.م. انحدر نحو الجنوب الدافئ سكان بحيرات سويسرا، واستولوا على وادى البو. وعلى المنطقتين الوسطى والشرقية حوالى عام 1400 ق.م. وقد أقام هذا الشعب قراه فوق منطقة تكثر فيها المستنقعات عند حافة البحيرات. وبنوا فيها منازلهم الخشبية على عمد مغروزة فى الماء والوحل عُرفت بما يسمى «مساكن الركائز»(1)، اتخذت الأكواخ فى البداية شكل الدائرة ثم لم تلبث أن أصبحت مستطيلة.

وكان الشعب التيراماري يعيش من زراعة الأرض ببعض الحبوب الغذائية وتربية الماشية واصطياد الحيوانات البرية. وأتقنوا الحياكة وصناعة الخزف واستعمال النحاس فضلا عن الخشب والبرونز. وقد عُرف العصر الذى وجدوا فيه بعصر البونز.

ب ـ الفيلانوفا *Villanova*(2) :

يعتقد أن هذا الشعب قد ظهر فى بداية الألف الأول ق.م. وبالتحديد حوالى 800 ق.م.

(1) رستم، أسد، عصر أوغسطس قيصر وخلفائه: 1 / 15 ، المكتبة الشرقية بيروت 1953.

(2) ول ديوارانت، قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران: 9/9، منشورات جامعة الدول العربية، الطبعة الثالثة، سنة 1972 م.

ولعلّهم جاءوا من منطقة هر الدانوب، وعاشوا فى قرى ذات أكواخ مستديرة الشكل أيضا ولكنها أفضل من تلك التى كانت لدى شعب التيراماری.

وتميّز شعب الفيلانوفا بأنهم، بالإضافة إلى تربية الماشية وزراعة الأرض وصيد الحيوانات، أحسنوا صناعة بعض المنسوجات، والأدوات الفخارية، واستمروا يستخدمون البرونز إلى جانب استعمالهم الحديد فى أسلحتهم، فعرفت حضارتهم بحضارة عصر الحديد.

2 ـ سكان إيطاليا قبل منتصف الألف الأول قبل الميلاد:

كانت الجماعات السكانية التى تعيش فى إيطاليا عند القرن السادس قبل الميلاد تنقسم إلى قسمين: الجماعات الإيطالية، والجماعات غير الإيطالية.

أ ـ الإيطاليون:

وكان الإيطاليون موزّعين كما يلى:

ـ اللاتين: عاش اللاتين Latin على الضفة الجنوبية الشرقية من نهر التيبر، فى منطقة سهلية، بطول 64 كلم، وعرض 48 كلم، بين الشاطئ وجبال الأبنين، دعتها لاتيوم *Latium*. وكان اللاتين كجيرانهم من القبائل الإيطالية، جوال صغيرة متفرقة، يزرعون الحبوب ويرعون القطعان فوق الأنجاد والهضاب. وقد اتخذوا من بلدة اسمها ألبالونجا *Alba longa* أى الطويلة البيضاء مركزا لهم ينضوون تحت لوائها كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وكانوا يراقبون نمو المدن الإتروسقية الزاهرة على الجانب الشمالى من نهر التيبر بحذر شديد خوفا من شرها.

أما بقية القبائل الإيطالية فهى:

ـ الكمبانيون *Companiens* فى الكمبانيا الرومانية.

ـ الأومبريون *Ombriens* والسابينيون *Sabiniuns* فى جبال الأبنين الوسطى.

ـ السامنيون *Samnities*، والأيكويون *Aequi* واللوكانويين فى جبال الأبروز.

ـ والغاليون فى *Gaulois* فى أقصى الشمال.

ب ـ غير الإيطاليين:

ـ الليجوريون ***Linguires***: فى المنطقة الشمالية الغربية إلا المنطقة الواقعة ما بين الجبال من وادى ـ سهل ـ البو حتى نهر تبسنيوس شرقا بما فى ذلك المنطقة الساحلية حتى نهر الأرنوس جنوبا.

ـ قبائل عدة أشهرها الإتروسقيون والإغريق.

ـ **الإتروسقيون *Etrusci***: هاجر الإتروسقيون من آسيا الصغرى الغربية، واستطاعوا بغاراتهم البحرية ضد قبائل إيطاليا من الهندية الأوروبية إلى الوراء، واستولوا على ساحل إيطاليا الغربى من نابولى جنوبا إلى جنوى شمالا منذ بداية القرن الثامن قبل الميلاد. ثم ما لبث أن أقام الإتروسقيون مدنهم المحصنة مثل: تاركوينى *Torquinii* وفتولونيا ***Vetulunia*** وبروجيا *Perugia* وأعظمها فياى *Veii*. وكانت المدن الإتروسقية تنشأ وفق تخطيط عام قوامه شارعات كبيران متقاطعان مع بضعهما، ومرصوفان بالحجارة، فضلا عن إقامة مجارى لتصريف مياه الأمطار على الجانبين. والملاحظ أن المنازل كانت تبنى من الطين والخشب، وهى ذات طابق واحد أو طابقين.

وأدى اتصال الإتروسقيين بالإغريق إلى تعلمهم كتابة اللغة الإتروسقية بحروف يونانية[1]. كما أدى اختلاطهم بهم فى الموانئ اليونانية إلى دخول الأوانى الخزفية إلى بلادهم. وسرعان ما تعلم الإتروسقيون كيف يصنعون صورا مزخرفة زينوا بها جدران الضرائح الإتروسقية. ثم استطاعوا أخيرا إجادة صنع الأدوات البرونزية حتى فاقوا الإغريق (اليونان) بدقة الشكل وقتا طويلا كان من نتائجه ازدهار التجارة الإتروسقية

(1) رستم، عصر أوغوسطوس قيصر: 1/18 .

واستعمال العملة - اعتبارا من أوائل القرن الخامس قبل الميلاد - المسكوكة محليا فى «بولونيا» من الذهب ومن الفضة ومن النحاس.

والإتروسقيون الذين نجحوا فى الصناعة والتجارة، استغلوا الأرض جيدا سواء فى زراعتها بمختلف أنواع الأشجار والخضرة والحبوب، أو باعتنائهم بمشروعات الرى وتصريف المياه الزائدة، أو إقامة السدود وقنوات الرى. وحتى باستصلاح الأراضى، والحفاظ عليها من التآكل ممّا أدى إلى زيادة الإنتاج، وبالتالى الثروة فى البلاد. ولم يقتصر استغلال الإتروسقيين لسطح الأرض فقط، بل تعدّاه إلى باطنها، باستغلال الثروة المعدنية فى المناطقة الواقعة تحت سيطرتهم إلى أقصى حد ممكن، فشارك ذلك فى ازدهار صناعة المعادن، وبخاصة البرونزية منها.

وعلى الرغم من بسط سيطرتهم على جزء كبير من إقليم لاتيوم فى الشمال وعلى إقليم كمبانيا فى الجنوب حيث اتخذوا من مدينة كابوا *Capua* مركزا رئيسيا لهم. وعلى الرغم من توفّر الإمكانات البشرية والمادية، كأقوى مجموعة سياسية فى إيطاليا، لم يقوَ الإتروسقيون على توحيد إيطاليا بكاملها فى ظل نظام سياسى واحد. إذ سرعان ما انغمسوا فى التناحر المستمر فيما بينهم. ولم يكد القرن السادس قبل الميلاد ينتهى حتى اضطروا حوالى السنة 500 ق.م. إلى الجلاء عن الأماكن التى احتلوها فى لاتيوم وكمبانيا.

- الإغريق: أنشأ الإغريق - ما بين منتصف القرن الثامن ومنتصف القرن السادس قبل الميلاد مستعمرات جنوب إيطاليا من خليج نابولى فى الغرب إلى خليج أوترانتو فى الجنوب وعلى الجزء الشمالى من جزيرة صقلية. ثم على معظم الجزيرة بعد انتصار حاكم مدينة سراقوسة *Seraacuse* على القرطاجيين عام 480 ق.م. فأصبحت أعظم المدن الإغريقية فى الجزيرة.

ويرجع الفضل فى انتشار زراعة أشجار الكرمة والزيتون فى إيطاليا إلى الإغريق، وكذلك تقليد الإيطاليين لهم فى صناعة الأوانى الفخارية والبرونزية وإقامة التماثيل. ولم

يقتصر تقليد الإيطاليين للإغريق فى مجال الزراعة أو الصناعة فقط، بل تعدّاه إلى مختلف ميادين الثقافة والأدب والفلسفة والنظم السياسية ومجال العمران.

ومع هذا وذاك لم يعمل الإغريق على مد سيطرتهم إلى كامل شبه جزيرة إيطاليا وانتشار تأثيرهم على البلاد. كما لم يسعوا إلى توحيدها تحت زعامة أى من المدن الإغريقية - تارنتوم أو سيراقوسا - بسبب التناحر والتنافر الذى نقلوه معهم من بلادهم الأصلية.

3 - ظهور روما:

سيطر اللاتينيون على المنطقة الواقعة إلى جنوب نهر التيبر كما ذكرنا سابقا، وبسط الإتروسقيون نفوذهم على المنطقة الواقعة إلى شماله. وكان يصل ما بين المنطقتين جسر أقيم فوق النهر. ويشرف على هذا الجسر رابية شاهقة تعرف بالبلاتينية، كانت على قمتها قلعة مربّعة الشكل لحراسة مخاضة الجسر. وكان فى جوارها تلال أخرى انتشرت فوقها بعض القرى، لكن أهمها كان التل الذى شيّدت فوقه القلعة.

وكانت تقام سوق عامة لأهل القرى فى المنطقة المواجهة لهذه التلال فى الجانب الجنوبى من نهر التيبر، فوق المستنقعات المجاورة للساحل على مساحة تتراوح بين 15 و18 كلم إلى الداخل. يلتقى فى السوق الفلاح اللاتينى بالتجار الإتروسقيين، فيستبدل بقمحه الذى يحمله أو بثوره الذى يسوقه، الآلات المعدنية أو الأسلحة التى كان بحاجة إليها بسبب شعورهم بالخوف من الإتروسقيين.

وتحقّقت فعلا مخاوف اللاتين من الإتروسقيين، عندما عبر أحد أمراء هؤلاء، نهر التيبر حوالى السنة 750 ق.م. وقضى على آخر زعيم لاتينى، واستولى على القلعة القائمة فوق الرابية «البلاتينية»، ثم جعل قصره وقلعته مركزا لإدارة شئون القرى القائمة على التلال الأخرى التى تكوّنت منها روما إبان حكم الملوك الستة الذين حكموا بعد رمولوس - مشيدّ مدينة روما - وكانت خمسة من هذه التلال تسمّى مونتس أى جبال، بينما تسمى الاثنتان

الأخريان باسم كوليس *Colles* أى تلال، نظرا لأنهما عبارة عن كتل من الطين ناتئة من سهل مرتفع[1].

بسط الملوك الإتروسقيون سلطانهم على القبائل اللاتينية، فاختفت مدينة «البالونيفا»، وأصبحت روما وأرباضها مملكة إتروسقية عليها ملك إتروسقى كباقى المدن الإتروسقية. وقد بقيت روما قرنين من الزمن تحت سلطة الملوك الإتروسقيين. لكن سكانها وسكان لاتيوم ظلوا لاتينيين يتكلمون اللغة اللاتينية.

ولم يأتِ القرن الرابع قبل الميلاد حتى كانت حضارة جديدة ذات تنظيم سياسى من نوع جديد، قد بدأت تظهر فى منطقة لاتيوم، وتنتقل إلى جميع مناطق إيطاليا. وكان مركز انبثاق هذا التنظيم السياسى هو مدينة روما التى أنشأتها بعض الجماعات اللاتينية سنة 763 ق.م. عن طريق توحيد عدد من القرى الواقعة على قمم سبعة تلال يتوسطها واد (مكان السوق) لغرض الدفاع عن نفسها ضد هجمات القبائل المجاورة كالإتروسقيين مثلا. وكان يحيط بالمدينة سور حرّموا على الجيوس الرومانية تجاوزه لاعتقادهم بقدسيته، إذ أن الرابطة الدينية هى القاسم المشترك بين القبائل اللاتينية التى كان يشارك أهالى الوحدات *Pagus* فى إقامتها احتفاء بأحد ثلاثة آلهة لاتين هم: الإله جوبيتر *Jupiter*، والإلهة ديانا *Diana*، والإلهة فينوس *Vinus*. وهذه الرابطة الدينية كانت الدافع القوى إلى التخلص من السيادة الإتروسقية، وكذلك فى الدفاع عن استقلالهم من توسع روما فى لاتيوم.

(1) رستم، أسد، عصر أوغوسطوس قيصر وخلفائه: 18 / 1 .

(2) ماغريغور، مارى، التاريخ الرمانى: ص 14. تعريب أمين سلامة، منشورات دار الفكر العربى بمصر 1959 م.

الفصل الثالث

روما فى العهد الملكى

1. النظام السياسى قبل ظهور روما:

كان سكان إيطاليا يعيشون حوالى العام 1000 قبل الميلاد فى هيئة وحدات قروية، تشكل كل مجموعة منها فى هيئة دويلة تقوم على النظام القبلى وتدعى Pagus. وقد تتجمّع هذه التنظيمات عند الضرورة فى هيئة تنظيمات أكبر أو اتحادات مثل اتحادات قبائل الساميين أو اللوكانيين أو الأومبريين.

وكانت تربط أبناء المجتمع الإيطالى الرابطة القائمة على العرف، وهى بمثابة دستور غير مكتوب، بمقتضاه تسعى التنظيمات إلى حل الخصومات التى تنشب بينها، بالطريق السلمى. كما نظم حقوق وواجبات القوات المتناحرة فى حالة نشوب الحرب. وقد كان هذا الدستور يسمى *Luspetiale*. وبما أنه لم يكن فى هذا العصر سلطة جماعية تلزم المناطق الإيطالية المختلفة باحترام أو تنفيذ هذا الدستور، لذلك كان لا جدوى حقيقية له، ولم يمنع قيام الحروب والغزوات.

وقد ظلت هذه المناطق الإيطالية فى عزلة عن المجتمعات الأكثر تحضرا، والتى كانت تقوم على سواحل القسم الشرقى للبحر الأبيض المتوسط، على أن القرن الثامن قبل الميلاد، شهد هجرتين: هجرة إتروسقية وهجرة إغريقية.

2. النظام السياسى فى روما الملكية:

كانت الملامح الرئيسية للتنظيم السياسى لمدينة روما - تأسست كما ذكرنا عام 753 ق.م. فى القرن الأول قبل إنشاءها، لا تختلف كثيرا عما كان شائعا فى أية مدينة من مدن الدولة التى عرفها عالم القديم. فالعامة Pelbes كانوا يجمعون من حين لآخر فى مجلس

يدعى مجلس الأحياء *Comita Curiates* يجتمع فيه هؤلاء بحسب الأحياء التى يسكنونها والتى تنقسم إليها روما. ولم تكن مهمة هذا المجلس، فى الواقع، تزيد على أكثر من الموافقة على القرارات التى يصدرها مجلس الشيوخ *Senatus* الذى كان يضم ارستوقراطية روما من كبار أصحاب الأراضى، وهى الطبقة التى كانت تسمى الأشراف أو الآباء Patrieh. وقد كانت سيادة هذه الطبقة الأخيرة اقتصادية لاعتماد صغار الملاك عليهم اجتماعيا واقتصاديا.

يمثل أعلى الهرم فى هذا التنظيم السياسى الملك *Rex* الذى كانت بيده السلطات السياسية والقضائية والعسكرية، إلا أن الصفة الدينية كانت هى الغالبة، فهو الذى يقدم الذبائح للآلهة، ويتولى وضع التقويم السنوى بمساعدة كبار رجال الدين من الأحبار *Pontifes*، فتحدد فى الأعياد. ويبدأ عد السنين بدءا من عهد الملك. وزيادة فى الابهة كان الملك يلبس على رأسه تاجا ذهبيا، ويتردى ثوبا مخمليا، ويحيط به الحراس حملة الفؤوس تمييزا له عن بقية الآباء. ويقيم فى بيت مقدس *LexRegia* قرب معبد *Vesta*. ويترأس الملك احتفالات النصر بالركوب فى عربة مكشوفة مرتديا اللباس الأحمر، ملوّحا بصولجانه العاجى.

وبالرغم من أن حكم الملك لم يكن وراثيا، بل كان موظفا منتخبا من قبل مجلس الشيوخ، الذين لم يزد عددهم فى العهد الملكى عن مئة شيخ، ثم يوافق على انتخابه مجلس الاحياء بصفة صورية. وبمجرد تولى الملك الحكم، كان يجمع فى قبضته سلطة مطلقة *Imperium* لا تحدها أية قيود حتى أنه يدخل فى نطاقها حق الحياة والموت على المواطنين. ولكن هذه السلطة المطلقة المستبدة كانت سببا فى انهيار النظام الملكى بعد تذمّر الطبقة الارستقراطية على عهد الملك لوقيوس تاركوينيوس سوبربوس *Lueius Tur-quinius Superbus* - آخر الملوك - الذى أطلق عليه لقب المتعالى أو المتكبّر *Superbus* نظرا لتصرفاته المتكبرة المتجبرة المستبدة، والتى زاد من وقعها على الشعب أنه كان من أصل أجنبى[1] - كان ينتمى إلى العنصر الأتروسقى -، بمعنى آخر أنه من غير العنصر

(1) كان لوكيوس تاركينيوس، اسمه الحقيقى لوكومو *Lucume*، قد طرده أحد الطغاة من مسقط رأسه، فلجأ إلى بلدة تاركوينى *Tarquinii* فى اقليم اتروريا، فاشتق اسمه منها، وعرف به فى روما *Tarquinius*. التاريخ الرومانى: 24.

اللاتينى. فلما اشتد ساعد الرومان أطاحوا بالملك المستبد، وقضوا على النظام الملكى الفاسد عام 509 ق.م. الذى استمر حوالى القرنين ونصف تقريبا، وأقاموا النظام الجمهورى بعدما حكم روما ستة ملوك اتسم حكمهم بطابع التنظيم الاجتماعى والاقتصادى من الوجهتين القبلية والدينية.

والملك هو الذى كانت تلتزم بإطاعة أوامره جمعية الأحياء، فقد كان عليه أن يأخذ موافقتها على إبرام حكم صدر بالإعدام على أحد المواطنين أو تأييده فى أخذ موقف معيّن من الدخول فى حرب، أو اتخاذ سياسة معينة، كما كان من العسير على الملك تجاهل مكانة مجلس الشيوخ التى أخذت بالتزايد على مر السنين على الرغم من سلطته المطلقة.

وتحد من سلطة **الملك**، سلطة رب الأسرة على أفراد أسرته فى نطاق اختصاصه القضائى. وعلى كل حال فقد يتنازل الملك عن بعض الجوانب من سلطانه مثل: تفسير الشرائع الدينية والحفاظ على تقاليدها إلى هيئة كبار الكهنة *Pontifices*، واستطلاع رغبات الآلهة فى بعض الأمور على هيئة العراف. فضلا عن استعانة الملك بهيئة من القضاة للفصل بين جرائم الخيانة والقتل دون مبرّر.

3 ـ المجتمع الرومانى فى العهد الملكى:

كانت الأسرة هى أساس بناء المجتمع الرومانى فى العهد الملكى، يمارس رب الأسرة سلطة مطلقة على جميع أفراد أسرته، بما فيهم زوجته وبناته غير المتزوجات وأبنائه وأولادهم. إذ كان من حقه أن يضرب زوجته وأولاده، أو أن يقتلهم، أو يبيع أولاده فى سوق النخاسة دون خوف من قانون أو محاسبة أناس مسئولين فى الدولة، وإذا كانت مجالس الأسرة *Consilium Familias* كانت تعقد أحيانا لمنع رب الأسرة من استخدام حقه بصورة تعسفية، فإن هذه السلطة المطلقة استمرت عدّة قرون تمارس من جانب رب الأسرة دون أن يحد منها أى قانون[1].

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 90 / 1. منشورات الجامعات الليبية ـ كلية الآداب، 1971.

وعلى الرغم من أن العشيرة المؤلفة من مجموعة أسر ترجع إلى جد واحد، فإن انتظامها الأسرى فى عشائر لم يكن مألوفا إلا بين أسر الطبقة العليا وحدها؛ لأن هذه العشائر لم تكن تنظيمات سياسية، وإن اجتماعية، ولو تمتعت العشائر بقدر كبير من التأثير فى حياة المجتمع الرومانى السياسية.

انقسم المجتمع الرومانى إلى طبقتين اجتماعيتين وسياسيتين فى آن واحد: طبقة العامة *plebe*، وطبقة البطارقة أو الأرستقراطية. نتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية التى مرّ بها المجتمع الرومانى.

- فالطبقة العامة كانت تتألف من متوسطى الحال من أصحاب الأراضى، ومن التجار أصحاب الحرف الصناعية والأجراء العاملين فى الزراعة، على أنهم جميعا كانوا مواطنين أحرارا. ومع هذا فقد نشأت علاقة حماية واستزلام، بين أبناء الطبقة العامة من أصحاب الأراضى والأجراء المزارعين، جعلت لكل واحدة من العائلات الكبرى مؤيديها ومحاسبيها من أبناء الأجراء المزارعين اضطرت هؤلاء إلى وضع أنفسهم تحت حماية أصحاب الأرض من الطبقة نفسها، حتى يشعروا بالاطمئنان على حياتهم ومستقبلهم من اعتداء الآخرين عليهم، مقابل بقائهم أمناء على عادتهم وعلاقاتهم وولائهم، بفلاحة أراضى من يتبعون، وتقديم المساعدة القتالية له عند الضرورة، فكان يطلق على التابعين *Clientes* أو المحاسيب، وعلى المتبوعين *Patronus* أو الحماة.

وبقيت علاقة المحاسيب بحماتهم علاقة الفقير بالغنى أو علاقة الضعيف بالقوى، وترتبط بروابط المصالح المتبادلة بين الطرفين. وقد أدّت هذه العلاقة التى استمرت عدّة قرون، إلى بقاء الوظائف محتكرة فى عائلات الحماة الأغنياء بفضل المحاسيب، وهذا ما لا ينص عليه القانون. لكن الواقع كرّسه وجعله شريعة خفية، علما أنه لم يوجد فى ذلك المجتمع ببداية الأمر إلا من أصبحوا عبيدا نتيجة لعدم وفائهم لدين استحق عليهم، وتبعا لذلك يصبحون أحرارا متى تمكنوا من وفائه.

- أما طبقة البطارقة أو الأرستقراطيين، فتتألف من كبار ملاّك الأراضى، وكانت تحكم روما فى البداية لأن بيدها السلات التشريعية والتنفيذية والدينية والقضائية، إلا أن نزاع

الطبقات، ساعد مع الظروف الدولية، على حل المشكلة الاقتصادية وخسارتها بعض المناصب والمقاعد فى مجلس الشيوخ فيما بعد إبان الحكم الجمهورى.

كانت الطبقة الأرستقراطية بفضل ثروة أفرادها تتمتّع بامتيازات كبيرة فى الدولة الرومانية، لأنها أكثر تدريبا على القتال وأوفر عدّة. وباستطاعة عشائرها حشد أعداد كبيرة من المقاتلين، اعتمادا على أتباعهم فى الحروب، كما تسمح لهم ثقافتهم وعراقة نسبهم بأن يكونوا مستشارى الملك فى الشئون الدينية والدنيوية على حد سواء. فبقيت الهيئات العليا السياسية والدينية الاستشارية مقتصرة عضويتها على أفراد طبقة البطارقة حتى انقضاء العهد الملكى، لكن هذه الطبقة صارت بمرور الزمن فى العهد طبقة ترفض التزاوج مع عناصر من غير عشائر البطارقة من أجل المحافظة على امتيازاتها، بعدما كثر انضمام العشار الأقل عراقة وشأنا *Kinoresgentes* بفضل المؤهلات التى حصلت عليها والمماثلة لمؤهلات عشائر البطارقة من الناحية الاقتصادية، إذ أصبحت طبقة مغلقة أمام بدل الانفتاح على أعضاء جدد فتنكمش على ذاتها وتدور ثروتها فى داخلها.

4. الحياة الاقتصادية فى العهد الملكى:

عرف عن المجتمع الرومانى فى العهد الملكى بأنه كان مجتمعا بدائيا غلبت على أفراده الحياة الاقتصادية البسيطة الزراعية منها والصناعية والتجارية. وكونه مجتمعا بدائيا فقد شغلت فلاحة الأرض وتربية الماشية والأغنام جانبا كبيرا من اهتماماته وأوقاته. ففى الوقت الذى كانت ملكية الأرض الزراعية ملكية فردية ضمن إقليم ضيّق المساحة بحيث لم تزد على خسمائة (500) كيلو متر مربع(1) فى العهد الملكى على الرغم من اتساعها تدريجا، فإن مراعيه غلب عليها طابع الملكية الجماعية نظرا لضيق المساحة.

وبالطبع كسائر المجتمعات الرعوية فإن موارد المجتمع الرومانى، فى العهد الملكى، كان مستمدا من تربية الماشية والأغنام التى أخذت فى التوسّع عندما بدأت روما فى توسعاتها إلى منطقة الأبنين الجبلية فتأمنت المراعى الصيفية على نطاق أوسع نوعا ما.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/88.

ليس هذا معناه، أن الرومان فى العهد الملكى قد أهملوا زراعة الكروم وبساتين الزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة. أما عن زراعة الكروم فقد بقيت ضمن نطاق محدود، وأشجار الزيتون بقيت برية جبلية ولم يصبح غرس أشجاره شائعا بعد، إذ انتشرت زراعته بشكل كثيف بعد دخول الإغريق إلى جنوب إيطاليا كما أشرت إليه سابقا. لذا غلب على المحاصيل الزراعية بشكل عام إنتاج نوع خشن من الحبوب كان كافيا لسد حاجات السكان.

وعُرف عن الرومان فى العهد الملكى أنهم لم يهملوا الصناعة والتجارة وبخاصة ما هو ضرورى لحياتهم اليومية واستمراريتهم فى علائقهم مع جيراتهم، فازدهرت صناعات الفخار والبرونز والحديد ازدهارا كبيرا، وكذلك التماثيل والأعمدة التى أخذت عن الإغريق. وقامت نقابات للعمال الأحرار المشتغلين بصناعات الفخار والمعادن والجلود والأخشاب وصياغة الذهب والعثور على آنية قورنثية وإتيقية معاصرة فى روما يؤكد ازدهار التجارة مع الخارج فى ظل إنشاء مستعمرة جديدة على تل أفتينوس، وإقامة سوق عند معبد الآلهه ديانا على هذا التل يلتقى فى هذا السوق تجار اللاتين المحليون مع تجار الأقاليم المحيطة والبعيدة. ويعزى أيضا إلى تقدم الصناعة وازدهار التجارة الإتروسقية تقدم روما فى هذين المجالين بحكم سيطرة الإتروسقيين عليها فى العهد الملكى.

5 ـ الحياة الدينية فى العهد الملكى:

تعدّدت الآلهة عند الرومان فى العصر الملكى شأنها فى ذلك شأن سائر الشعوب الريفية البدائية التى كانت تلجأ إلى السحر والأرواح أو القوى الطبيعية وغير الطبيعية. وبحسب اعتقاد الرومان آنذاك كان لكل أسرة عبادة أرواح أو قوى عدة منها: جانس أويانس *Janus* حارس الباب، ولار فاميلياريس *Lar Familiars* حامى الأرض والبيت، وبناتس *Pentates* حماة مخازن الحبوب، وفستا *Vesta* راعية نار البيت، ومارس *Mars* باعث النشاط والحيوية (التجدّد) فى النبات كل ربيع، وجوبيتر *Jupiter*، إله الشمس وباعث المطر. هذا فضلا عن عدد كبير من الآلهة التى كانت ـ بحسب اعتقادهم ـ تساعد الرعاة أو المزارعين فى أعمالهم أو توجههم فى المراحل الصعبة من حياتهم اليومية، وبخاصة فى

مسائل الزواج والولادة أو الوفاة. مثل الإلهة جانو *Jano* راعية النساء فى مضاجعهن وفى مخاضهن.

واستمرار الرومان فى عبادة آلهتهم مدة طويلة دون إقامة معابد أو تماثيل لها يفسر عدم مقدرتهم على تصوّر أشكال هذه الآلهة أو البت بأجناسها، أكانت من الذكور أو الإناث على الرغم من إيمانهم بوجود مكان معيّن يجب أن يعبد فيه كل إله على انفراد. ولا تخرج طقوس العبادة عن التقليد المتبع عند سائر الشعوب القديمة فى التضرّع، وسكب قدر من اللبن وأحيانا من النبيذ لكسب رضا الآلهة. وفى حالة الاستجابة للتضرعات كان لابد من تقديم قربان على هيئة كعكة أو ضحية، ودائما فيما بعد. أما فى حالة عدم الاستجابة فكان لابدّ من الاستمرار فى إقامة تلك الشعائر بأداء أفضل ممّا سبق مراضاة للآلهة ذات القدرة الخارقة بحسب مفهوم الديانة الرومانية.

6 ـ الجيش والفتوحات:

كان الملك هو رأس السلطة فى هذا التنظيم السياسى، فهو الذى يعقد المعاهدات ويقرّر السلم والحرب، وإن كان ذلك مشروطا بموافقة لجمعية الأحياء *Comita Curiata*[(1)]. وكان هو الذى يمثل الدولة فى علاقتها الخارجية، ويقود جيشها بنفسه. ولم يكن هذا الجيش، فى غالب الأحيان فى أوائل العهد الملكى، يزيد على 3000 راجل *Pedites* و 300 فارس *Celenes* أو *Equites* ـ التى يقابلها بالإنكليزية *Kinght* ومعناه فارس ـ يجندون من القبائل الثلاث[(2)] على قدم المساواة، أى أن كل قبيلة تسهم بألف راجل ومائة فارس. على أن هؤلاء، لا يؤخذون إلا من طبقة البطارقة الأشراف ومن أتباعهم المزارعين الذين كان بإمكانهم تزويد أنفسهم بالسلاح اللازم من خوذة وزرد ودرع وحربة وسيف قصير. فى حين كان سلاح الفرسان وهم القوة الضاربة فى الجيش الرومانى، المفروض فيهم أن

(1) انظر صفحة 23 (الفصل الثالث من هذا الكتاب).

(2) كانت مدينة روما فى العهد الملكى قبل عام 560 ق.م. تتألف من ثلاثة قبائل فقط. لكن بعد هذا التاريخ قسم الناس فيها إلى طبقات على أساس ثروتهم لا على أساس مولدهم. ديوارنت، قصة الحضارة: 32 / 9.

يكونوا مدربين تدريبا جيدا على القتال وفى حالة استعداد دائم وتام له. لذا لم يكن متيسّرا إلا بين أفراد طبقة البطارقة أصحاب الثروة الكبرى والعدة المتوفرة، فكان العبء الأكبر لمقاتلى الفرسان يقع على هذه الطبقة ومنها ومن أتباعها يتم تأليف الجيش الملكى.

ينتقل الفرسان إلى ساحة المعركة عادة على صهوة الجياد الخاصة بكل منهم أو فى عربات تقلهم إلى القتال. وفى مطلق الأحوال كانوا يقاتلون فى أثناء المعركة وهم على أقدامهم كسائر المشاة فى الجيش إلا فى أعمال المطاردة التى كانت تقتضى منهم ملاحقة الأعداد والقبض عليهم أو قتلهم، فيستخدمون عندها الجياد والعربات ولكن المشاة لم يتلقوا التدريب والعناية الكافيين فى العهد الملكى، وضباطه ما هم إلا نقباء القوات التى أسهمت بها كل قبيلة من قبائل روما الثلاث من مشاة *Tribuni Militum* وفرسان *Tribuni Celerum*.

هذا الجيش الرومانى فى العهد الملكى لم يكن مهيّئا لتطلعات الملوك الرومان التوسعية، إن وجدت، وفى سائر الأحوال كان بإمكانه فقط القضاء على أعمال العدوان أو القرصنة التى تقع على حدود دولة روما الملكية فى وقت لآخر. هذا إذا علمنا بأن أحكام العرف الفطرى بين الشعوب الإيطالية كانت تقضى بعدم شن الحروب دون مبرّر على الأقل أو دون سابق إنذار، وهو ما حدا بالملوك الرومان إلى إنشاء هيئة *Fetiales* لتفسير أحكام هذا العرف والحفاظ عليها.

ومع هذا وذاك، فقد شنّ ملوك روما حروبا توسعية. فقد سيطر أنقوس مارقيوس *Ancus Marcius* على أوستيا *Austia*، ومده لوقيوس تاركوينيوس «بريسقوس» *Lueius Tarquinius Priseus* أو العتيق سيطرته على كامل أتروريا *Atruria*، فى حين تمكّن الملك لوقيوس تاركينيوس «سوبربوس» *Lueius Tarquiniussu Perbus* أو المتكبر، وهو الملك الذى ألغى حكمه وخلع حوالى العام 509 ق.م. من الاستيلاء على شاطئ لاتيوم بأجمعه حتى سواحل بومبتيناى. ويؤيد هذه الفكرة إنشاء العصبة اللاتينية

حوالى أواخر القرن السادس قبل الميلاد بزعامة أريقيا *Aricia* لمنع التوسّع الرومانى فى لاتيوم، والتخلّص من السيادة الإتروسقية على هذا الإقليم. والحقيقة أن الرومان تمكّنوا من ضم الجماعات اللاتينية الصغيرة من جيرانهم إلى دولتهم سواء فى سهل لاتيوم فيما بين روما وألبالونجا، أم فى وادى التيبر الأدنى ابتداء من مصبه، حيث أنشئت أوستيا فيما بعد، حتى فيدناى *Fidenea*.

الفصل الرابع

توحيد ايطاليا بزعامة روما

كانت القوة العسكرية الرومانية فى بداتيها على عهد الملكية تتكوّن من الأرستقراطيين وأتباعهم. وكان دفاع هؤلاء عن المدينة هو فى حقيقة الأمر دفاع عن مصالحهم لأنهم أصحاب الأرض. ثم وجد هؤلاء أن مصالحهم تقتضى توسيع القوة الرومانية العسكرية، لارتباط مصالح بطارقة روما بمصالح المناطق المحيطة بها، لتضم بين صفوفها، إلى جانب النبلاء وأتباعهم، بقية المواطنين الرومان الذين كان أغلبهم من الطبقة العامة. وهكذا أصبحت الخدمة العسكرية واجبا على المواطن الرومانى. ونتيجة لذلك تم إنشاء وظيفتين إداريتين شغلهما موظفان قاما بإحصاء المواطنين بغرض استكمال قوائم الخدمة العسكرية.

ثم كانت نتيجة تعرّض روما لغرات الأيكويين *Acqui* والفولسكيين *Volsci* فى القرن الخامس قبل الميلاد، وغالة الغاليين من الشمال سنة 382 ق.م. واستيلائهم على قسم من روما ونهبوه، ثم أشعلوا النار فيه. ولما لم يستطعوا الاستيلاء على حصن الكابيتول رضوا أن يأخذوا فدية من الذهب ويرتدّوا إلى الشمال لينزلوا فى وادى البو، فقد أعاد الرومان تنظيم قوتهم العسكرية بطريقة تتناسب والظروف الجديدة فى التدريب العالى بقيادة القناصل الذين كانوا يتمتعون فى الشئون العسكرية بسلطة غير محدودة، فأحاطوا المدينة بسور ضخم من الحجر.

1. روما فى القرن الأول من الحكم الجمهورى:

أثار خلع الملك الأتروسقى تاركوينيوس المتكبّر وطرده من روما عام 509 ق.م. كما مرّ سابقا ثائرة الإتروسقيين ضد روما، محاولين إعادته إلى الحكم. ولما لم يقوَ الأترسقيون على إعادة الملك، حاولوا الانتقام منها بغزوها. وعلى الرغم من أن الملك بورسنا *Porsenna*

ملك قلوسيوم تمكّن من هزيمة روما وإخضاعها لنفوذه مدة قصيرة، فإن العصبة اللاتينية - نسبة إلى اقليم لاتيوم - هزمت الإتروسقيين عند أريقيا عام 505 ق.م. وأرغمتهم على الانسحاب من لاتيوم بأجمعها باستثناء فيدناى *Fidenac*.

- روما والحلف الثلاثى:

إثر هزيمة روما أمام بورسنا الإتروسقى استبعدت روما من العصبة اللاتينية، تطوّر خلافها مع الصعبة ليس فقدانها عضويتها فقط بل نشوب المعارك، بين روما من جهة وبقية أعضاء العصبة من جهة ثانية، بالقرب من توسقولوم عند بحيرة رجيلو-*Lacus Regil*-*lus* فى عام 499 أو 496 ق.م. والتى بقيت بين المتحاربين عملية كرّ وفرّ دون تسجيل نصر حاسم، مما أغرى القبائل الجبلية الفقيرة المجاورة على غزو إقليم لاتيوم الغنى بموارده الزراعية والرعوية. وتجاه ذلك اضطرت روما والعصبة اللاتينية إلى تسوية خلافاتها حوالى عام 493 ق.م. وعقد معاهدة تحالف بين الطرفين، أصبح بموجبه مواطنو كل مدينة من المدن الأعضاء فى الحلف يتمتعون بحقى الإتجار والتزاوج فى روما وفى باقى مدن الحلف[1]. وفى عام 486 ق.م. أصبح الحلف يتكوّن من روما والعصبة اللاتينية وقبائل الهرنيقى *Hermici* (ثلاثيا) وكان موطن هذه القبائل عند وسط الحدود الشرقية الإقليم لاتيوم وتؤلف عصبة بزعامة مدينة أناجنيا *Anagnia*.

- حروب الحلف الثلاثى:

أ - روما والسابينيين:

تمكّنت روما من إضعاف قوة السابينيين من جراء كسب ود زعيم سابينى يدعى اتيوس قلاوسوس *Attius Clausus* مقابل إعطائه قطعة أرض، فيما بين نهرى التير والأرنيو، استقر فيها هو وعشريته وأتباعه، فضلا عن منحه حقوق المواطنة الرومانية، وإدماجه مع عشيرته فى عداد طبقة البطارقة. فكانت نتيجة هذه الدبلوماسية الرومانية ضعف القوة السابينية. وبخاصة بعد عام 460 ق.م. وصارت إغراتهم مجرد هجمات على الحدود.

(1) نصحى، إبراهيم تاريخ الرومان: 114 / 1.

ب - روما والايكوى والفولسكى:

واجهت روما إغارات من قبائل الإيكوى والفولسقى، كانت أشد خطرا وأطول مدة تمكن الإيكوى خلال هذه الإغرات من احتلال الجزء الجنوبى الساحلى من سهل لاتيوم. إلا أن الرومان الذين أعادوا تنظيم قواتهم العسكرية وزيادتها عدديا، فى النصف الثانى من القرن الخاص الميلاد، تمكّنوا مع حلفائهم من طرد الإيكوى من قلعة الجيدوس حوالى عام 430 ق.م. ثم طرد القبائل الفولسقية من السهل الساحلى اللاتينى.

جـ - روما ومدينة فياى الإتروسقية:

كانت مدينة فياى *Veii* الواقعة على بعد عشرين كيلو مترا شمالى روما، تسيطر على إقليم أكثر غنى واتساعا من إقليم روما، وتحتفظ بحامية لها فى مدينة فيدناى. لذلك حاولت روما تحرير هذه المدينة الأخيرة من سيطرة فياى الإتروسقية عام 480 ق.م. لكنهم فشلوا فى محاولتهم هذه. لكنهم عندما زادوا من أعداد جيشهم وأعادوا تنظيمه، وأتمّوا حروبهم مع الإيكوى والفولسقى حوالى عام 430 ق.م. أحرزوا انتصارا كبيرا على فياى الإتروسقية وأجلوها عن فيدناى. ثم لم تكتفِ روما بطرد فياى الإتروسقية وإجلائها عن فيدناى بل تحالفت مع أعوانها فى الحلف الثلاثى على محاصرة المدينة مدة طويلة بين 405 و 396 ق.م. حتى انتهى إلى هزيمتها والاستيلاء عليها فضمت أراضيها إليها فتضاعفت مساحة الإقليم الرومانى. لكن روما فى أثناء القتال مع فياى اضطرت إلى الاستعانة بعدد كبير من الجنود والفرسان المتطوّعين للخدمة فى الجيش على صهوات جيادهم الخاصة. كما أدخلت روما لأول مرة نظام دفع مرتبات للمقاتلين فى أثناء الحملات[1].

2- روما فى القرن الثانى من الحكم الجمهورى:

حوالى بداية القرن الرابع قبل الميلاد أخذت قبائل الغال الفرنسية تعبر جبال الألب لتستقر فى الشمال الغربى والجنوب الشرقى من وادى البو فى شمال إيطاليا. فترتب من جراء استقرار ثمانى قبائل غالية فى إقليم إيطاليا الشمالى النتائج التالية:

(1) نصحى، إبراهيم تاريخ الرومان: 117 / 1.

- قضى بالتدريج على ما كان الإتروسقيون يتمتعون به من سيطرة على وادى البو.

- أصبح هذا الإقليم الشمالى منذ ذلك الوقت يعرف بـ «غاليا قيس ألبا» *Galia Cis Alpina*.

- وأصبح هذا الإقليم الشمالى مصدر كل خطر على إقليم إيطاليا الجنوبى وأمنه.

واتصف هؤلاء الغال بأنهم كانوا يعيشون على تربية الماشية وممارسة نوع بدائى من الزراعة، ولا يعرفون من الصناعة إلا صناعة المعادن. وقد انغمسوا فى الشراب والخصام والغزوات غير المنتظمة من أجل الأسلاب والمغانم.

عبرت جماعة من الغال بقيادة أحد زعماء قبائلهم الأبنين حوالى عام 390 ق.م. وحاصرت قلوسيوم *Clusium* الإتروسقية. فناشدت الرومان المساعدة. فبعث مجلس الشيوخ الرومانى رسلا إلى الغال يدعونهم إلى الانسحاب، فما كان من هؤلاء إلا أن اعتبروا تدخل الرومان تحدّيا لهم، واستدعوا نجدات جديدة لهم هاجموا بها عام 387 ق.م. روما، حيث التقوا الرومان وحلفاءهم اللاتين على ضفاف نهر أليا *Allia* - أحد روافد نهر التيبر - فكانت معركة انهزم فيها الرومان واللاتين بعد أن منوا بخسائر جسيمة.

ولو أن القبائل الغالية تابعت طريقها نحو روما لاحتلتها لأنها كانت خالية وبدون أسوار. لكن تمهل الغال فى أرض المعركة لجمع المغانم أتاح الفرصة لفريق من الإيطاليين الالتجاء إلى تل فابيتولينوس *Fabitolinas* المنيع. ولما تابع الغال زحفهم نحو روما دخلوها دون مقاومة فنهبوا وخربوا ما وصلت إليه أيديهم. وحاصروا تل فابيتولينوس سبعة أشهر حتى أرغموا المحاصرين على الاستسلام. ولما لم يقوَ الغال على فتح حصن الكابيتول *Capitol* رضوا بالفدية التى بلغت سبعة آلاف رطل من الذهب وانسحبوا من روما[1] لأن هدفهم كان السلب والنهب ولم يكن الفتح والاستقرار.

(1) نصحى، إبراهيم تاريخ الرومان: 120 / 1.

أحاط الرومان بمدينتهم بعد انسحاب الغال سورا من الحجارة، وأعادوا تنظيم جيشهم بزيادة عدد فرسانه ومشاته حتى انتظموا فى فرقتين، وأعادوا تسليحه بما يتلاءم والظروف والأخطار المحيطة بهم. ولما عاود الغال إغاراتهم على إقليم لاتيوم عام 360 ق.م. فضل الرومان عدم الاشتباك معهم. لكن لتكرر الإغارات عام 349 ق.م. تصدى الرومان وحلفاءهم للغال وأجبروهم على التراجع من حيث أتوا. وفى عام 331 ق.م. عقدت روما مع إحدى القبائل الغالية التى كانت تتزعّم الإغارات - قبيلة السنونس *Sinonas* - معاهدة صلح، لتبدأ بين الفريقين فترة سلم دامت حتى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد.

1. روما تسيطر على أواسط شبه الجزيرة الإيطالية:

أ - روما والإتروسقيون:

كان لانتصار الغال على روما فى أليا *Allia* تشجيعا للإتروسقيين والإيكوى والفولسقى وحتى بعض اللاتين على تحدى روما. لكن الروما فاجئوا أعداءهم الواحد بعد الآخر بضربات شديدة، فما أن حاولت المدينتان الإتروسقيتان: فاليرى *Falerii* وتاركوينى *Tarquinii* الاستيلاء على إقليم حليفتهما السابقة فياى حتى هزمها الرومان وثبتوا سيطرتهم جيدا على المنطقة الجنوبية من أترويا، حيث وزعوا جزءا من أراضى هذه المنطقة على فقراء مواطنيهم الذين كانوا أربع قبائل ريقية، أنشئوا فى الجزء الباقى من هذه المنطقة مستعمرتين لاتينيتين، وهما: سوتريوم *Sutrium* فى عام 383 ق.م. ونبتى *Napete* عام 373 ق.م. وعلى الرغم من هذا فقد ظل الإتروسقيون يقاتلون الرومان حتى عام 351 ق.م. عندما هزموا هزيمة كبيرة اضطرتهم إلى قبول الصلح لمدة أربعين سنة.

ب - روما والإيكوى والفولسقى:

ساورت الإيكوى والهرنيقى نفسيهما مناصبة العداء للرومان. فما كان من روما إلا أن لقنتهما درسا قاسيا فى عام 380 بهجوم مباغت عليهما. فى حين ردّت روما على محاولات

الفولسقى استعادة جنوب لاتيوم والحفاظ على استقلالهم بضربة حاسمة منزلة بهم هزائم كبيرة، وضمّت فى عام 358 ق.م. جزءا كبيرا من إقليمهم إلى الدولة الرومانية، منشئين به مستعمرتين رومانيتين كونتا قبيلتين ريفيتين أخريين. لكن الفولسقى لم يهدءوا ويسالموا الرومان إلا بعد سقوط مدينتهم الرئيسية أنتيوم *Antium* فى عام 338 ق.م.

جـ ـ روما ومدن لاتيوم وقمبانيا:

حاولت بعض المدن اللاتينية وبتشجيع من الفولسقى والهرنيقى نقض تحالفهم مع روما ومناصبتها العداء، فتصدّت روما لهذه المحاولة بشجاعة كبيرة وأجبرت هذه المدن اللاتينية مع باقى مدن الإقليم على تجديد معاهدة فاسيوس معها فى عام 351 ق.م.

ولأسباب عدة وقفت عام 340 ق.م. جميع المدن اللاتينية ضد روما وقفة واحدة:

أولا: عند تجديد معاهدة قاسيدس بينهم وبين روما عام 358 ق.م. لم يتعدوا المناوبة فى القيادة.

ثانيا: عندما انتصرت روما على الفولسقى فى العام نفسه وضمت جزءا من إقليمهم لم يحصل الحلفاء على أى جزء.

ثالثا: عندما عقدت روما عام 354 ق.م. معاهدة مع السمينيين فى الجنوب الشرقى أحسوا بأنهم محاصرين.

رابعا: عندما عقدت روما معاهدة مع قرطاجة عام 348 ق.م. تعهدت فيها روما بعدم الاعتداء على منطقة نفوذ قرطاجة، كما تعهّدت قرطاجة بعدم الاعتداء على شواطئ لاتيوم. وهذا معناه أن روما صاحبة السيادة فى لاتيوم.

إزاء هذه الأسباب تحالفت المدن اللاتينية مع مدن قمبانيا الشمالية وطلبت من الرومان إعادة العمل بمعاهدة قاسيوس الأولى التى تجعل كل من اللاتين والرومان على قدم المساواة. ولما رفض الرومان ذلك، اشتبك الفريقان فيما يسمى «بحرب اللاتين الكبرى»

التى دامت ثلاث سنوات 340 - 338 ق.م. هزم فيها الرومان المدن اللاتينية، وأجبروا كل مدينة على حدة أن توقع معهم معاهدة بالشروط التى تراها روما مناسبة. وبموجب هذه الشروط فقدت خمس مدن لاتينية استقلالها، إذ أدمجت بالدولة الرومانية، فى حين احتفظت المدن الباقية وكذلك المستعمرات اللاتينية باستقلالها فى مقابل تقديم قوات عسكرية إلى روما كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وفقدت حقى الاتجار والتزاوج فيما بين المدن اللاتينية بعضها مع بعض بينما احتفظت بهذين الحقين بينها وبين روما. وفضلا عن أنه لا يحق لأى مدينة من المدن اللاتينية عقد أى تحالف من أى نوع مع بعضها بعض.

وإمعانا فى عزل المدن اللاتينية بعضها عن بعض وعن العالم الخارجى لجأت روما إلى إقامة مستعمرات على شاطئ إقليم لاتيوم، ومنعت على أى مواطن لاتينى الإقامة فيها(1). فى الوقت ذاته الذى سيطرت فيه روما على إقليم لاتيوم، أغرت روما المدن اللاتينية على نقض تحالفها مع مدن قمبانيا التى تخاف هجوم السمينيين عليها. وبذلك لم تجد روما صعوبة فى ربط مدن قمبانيا بها مقابل أن:

- تحتفظ المدن القمبانية باستقلالها المحلى ودساتيرها وقوانينها إلا إذا رأت استبدالها بالنظم والقوانين الرومانية.
- تكتسب هذه المدن حقوق المواطنة الرومانية ـ الخاصة دون العامة.
- تلتزم المدن القمبانية بقبول مواطنيها الخدمة العسكرية فى الجيوش الرومانية كالرومان.

وتحقيقا لهذه المكاسب ولأجل التواصل مع قمبانيا، أنشأت روما مستعمرتى غالى *Cales* وفرجلاى *Fregellue* فى موقعين إستراتيجيين، أولاهما فى عام 334 ق.م. وثانيهما فى عام 328 ق.م.

(1) نصحى، إبراهيم تاريخ الرومان: 123 / 1.

د ـ روما والسمنيون:

بينما كان السمنيون منهكمين فى حربهم ضد مدينة تارنتم ـ كبرى المدن الإغريقية 334 ـ 331 ق.م. عقدت روما معها معاهدة فى العام 334 ق.م. والتزمت فقط بمقتضاها بعدم تقديم أية مساعدة لحلفائهم السمنيين. بينما قام الملك بيروس Pirus ملك شبه جزيرة إبيروس Epirus الإغريقية على الأدراتيك بتقديم المساعدة لتارنتم التى تمكنت من الانتصار على السمنيين. لكن السمنيين الذين عقدوا صلحا مع تارنتم بعد الحرب ووجهوا اهتمامهم نحو قمبانيا، استطردوا الحرب ضد الرومان للأسباب الآتية:

أولا: أن الرومان أدمجوا مدن قمبانيا الشمالية فى دولتهم عام 338 ق.م.

ثانيا: أن الرومان تحاربوا مع تارنتم فى عام 334 ق.م. حين كانت تحارب السمنيين.

ثالثا: أن المستعمرتين اللتين أقامتهما روما: الأولى فى عام 334 ق.م. عند فالس على حدود قمبانيا، والثانية فى عام 328 ق.م. عند فرجلاوى فى وادى نهر ليريس، تعتبران سدا مانعًا لزحف السمنيين على قمبانيا.

وفى عام 327 ق.م. تدخّل السمنيون، مع أحد الحزبين المتصارعين فى مدينة نابولى: نيابوليس *Neapolis* الإغريقية، ووضعوا حامية لهم فى المدينة. وأفزع هذا التدخل مدينة قابوا *Capua* التى نشادت الرومان المساعدة. فاقتحم الرومان مدينة نيابوليس وطردوا السمنيين منها وجعلوا المدينة حليفة لهم. ثم استولوا على روفريوم *Rufrium* وأليفاى *Allifae* الواقعتين على حدود سامينيوم *Samnium* أى إقليم السامنيوم. وهكذا لم يعد من مفر من وقوع صدام طويل الأمد بين الرومان والسمينيين ـ أقوى قوتين عسكريتين فى شبه الجزيرة الإيطالية آنذاك ـ وقد مرت تلك الحرب بمرحلتين:

ـ المرحلة الأولى من عام 326 إلى 304 ق.م:

فى البداية من هذه المرحلة أحرز الرومان بعض الانتصارات إلا أنهم خسروا المعركة عندما حاولوا تطويق السمينيين من الخلف عن طريق أبوليا فى عام 321 ق.م. إذ إن السمينيين كانوا لهم بالمرصاد فأوقعوا الجيش الرومانى فى كمين ضيّق يعرف باسم

«شعاب قاوديوم» *Furculae Caudinae* بين مدينتى قابوا بنغنتوم[1] *Beneventum* حيث أرغم الجيش على التسليم ولم يفك أسره إلا بعد أن عقدت روما صلحا مع السمينيين تعهّدت فيه لهم بالتنازل عن فرجلاى، وبعدم قتالهم ثانية.

لجأ الرومان إلى إعادة تنظيم الجيش الرومانى، شأنهم فى ذلك بعد كل خسارة كبيرة تلحق بهم، فزادوا عدد مشاة جيشهم حتى صار يتألف من أربع فرق، عدد كل منها 4200 مقاتل. وفرضوا على المدن الحليفة الإسهام بعدد مماثل من المقاتلين. يعنى هذا أنه صار بمقدور الرومان تجنيد جيش من الرومان وحلفائهم يتراوح بين 35.000 و 40.000 مقاتل. ثم نقض الرومان فى عام 315 ق.م. صلح قاوديوم *Caudinum Foedus* واستأنفوا الهجوم على السمينيين من الخلف عن طريق أبوليا، فرد هؤلاء على الرومان بأن قطعوا الطريق الساحلى للإمدادات. ولما حاول الرومان إرسال قوة لاستعادة السيطرة على الطريق الساحلى أصيبت قوتهم بهزيمة هزّت ولاء حلفاءهم فى قمبانيا. وقبل أن تتّسع الفتنة تمكّن الرومان فى العام التالى 314 ق.م. من طرد السمينيين من تاراقينا على الساحل، الأمر الذى جعل قابوا تسارع بالاستسلام للرومان. ثم أنشأ الرومان أشهر طرقهم العامة المرصوفة، وهو طريق أبيوس *Via Appia* الذى كان يهيئ لهم كل اتصال.

ولما ضيّق الرمان الخناق على السمينيين عمل هؤلاء على تفريق حلفاء الرومان عنها. فبادر السمينيون إلى تحريض فاليرى وتاركوينيى عام 311 ق.م. على مهاجمة إقليم أتروريا بعد انقضاء عقد الصلح معها. وفى العام التالى عرضوا قبائل الهرنيقى والإيكوى والهايلجنى على رفض تحالفهم مع الرومان، فما كان من الرومان إلا أن عاجلوا الإتروسقيين خلال ثلاث سنوات 310 - 308 ق.م. وأجبروهم على عقد الصلح مع الرومان[2]. كما أرغمت عصبة المدن الإتروسقية على عقد هدنة تتجدد سنويا لمدة عشرين عاما. كما أرغموا الهرنيقى والإيكوى والبايلجنى على التسليم لروما.

(1) ماغريفور، مارى، تاريخ الرومان، ص 28.

(2) نصحى، إبراهيم تاريخ الرومان: 128 / 1.

ولم يأتِ العام 304 ق.م. حتى اضطر السمينيون لطلب الصلح الذى وافقهم عليه الرومان، وسمحوا للسمينيين بالاحتفاظ باستقلالهم الداخلى، وبما يملكون فيما عدا بعض أقاليم الحدود، والسبب أن السمينيين كانوا لا يزالون قوة يتطلب القضاء عليها بذل مجهود كبير.

3 ـ روما فى القرن الثالث من الحكم الجمهورى:

ـ المرحلة الثانية من عام 298 إلى عام 290 ق.م:

بدأت المرحلة الثانية من الحرب بين السمينيين والرومان، عندما انقسم اللوقانيون إلى فريقين، ناصر الرومان فريقا، وناصر السمينيون فريقا آخرا. ولما أرسلت روما قوة من جيشها طردت السمينيين من لوقانيا فى عام 298 ق.م. اعتبر ذلك السمينيون إيذانا ببداية الحرب بينهما.

وجد السمينيون أنفسهم محاصرين من قبل الرومان، فردّوا على روما بعقد تحالف منهم ومن السابينى ومن قبيلة السنونس الغالية ومن بعض المدن الإتروسقية. لكن الرومان تمكّنوا من الانتصار على هذه الجبهة عند سنتينوم *Sentinum* فى عام 295 ق.م. وبقيت المدن الإتروسقية لقمة سائغة للرومان. ثم هزمت الرومان المدن الإتروسقية وأرغمتها على عقد الصلح معها، الأمر الذى فرّغها لحرب استنزاف مع السمينيين. أدت هذه الحرب المتكررة على عدة جبهات إلى طلب السمينيين الصلح مع الرومان الذين استجابوا له لقاء تنازلهم عن جزء من إقليمهم ويصبحوا حلفاء لروما فى عام 290 ق.م. عندها استفردت روما السابيين، فصفت حسابها معهم وضمت إقليمهم ومنحت مواطنيهم حقوق المواطنة الرومانية الخاصة.

لكن قبيلة السنونس الغالية بقيت تشكل خطرا على روما وبخاصة عندما أغاروا على أتروريا وحاصروا مدينة أرتيوم *Arretium* فى عام 284 ق.م. فما كان من الرومان إلا أن أرسلوا قوة منهم لنجدة المدينة المحاصرة، وغزو إقليم السنونس ـ الغال ـ واحتلوه،

وخربوه وحولوه إلى صحراء ظل لا يزرع مدة خمسين سنة. وفى العام 283 ق.م. قضى الرومان على قبيلة بويى الغالية وأجبروها على طلب الصلح هى الأخرى. ثم أرغموا بعض المدن الإتروسقية على التسليم لروما بعد أن استغلت فرصة انشغال روما بحروب جانبية فوافق الرومان عام 280 على الصلح أيضا وصاروا أسياد أواسط شبه الجزيرة الإيطالية وشمالها أيضا.

2 ـ روما تسيطر على جنوب شبه الجزيرة الإيطالية:

دأبت بعض القبائل من أبوليا ولوقانيا بعد انهيار إمبراطور سراقوسة فى عام 367 ق.م. على الاعتداء على المدن الإغريقية فى شبه جزيرة إيطاليا. فتزعمت تارنتم المدن الإغريقية وأخذت على نفسها مهمة الدفاع عنها مستعينة بملك إسبرطة الذى قتل فى مواجهة اللوقانيين فى عام 338 ق.م. ثم استعانت تارنتم بملك أبيروس فى عام 334 ق.م. وأخيرا بملك إسبرطة فى عام 303 ق.م. وأرغمت اللوقانيين على عقد الصلح. وحوالى عام 298 ق.م. آزر طاغية سراقوسة إغريق إيطاليا، لكنه عندما مات فى عام 289 ق.م. ضعفت سراقوسة ولم يعد لدى الإغريق من يحميهم. لذلك طلبت مدينة ثورى *Thurii* مساعدة الرومان ضد اللوقانيين عندما هاجموها. فأرسل الرومان حامية إلى ثورى فى عام 282 ق.م. فى البر والبحر هزمت اللوقانيين وحلفاءهم.

لذلك اعتبرت مدينة تارنتم ـ كبرى المدن الإغريقية ـ أن هذا العمل من جانب روما هو تحد للمدينة، وبخاصة عندما دخلت عشر سفن رومانية خليج تارنتوم فى عام 282 ق.م. معتبرة هذا العمل أيضا خرقا لمعاهدة التحالف المعقودة بينهما فى عام 334 ق.م. والتى كانت تنص على عدم دخول القوات الرومانية إلى هذا الخليج. وعلى الفور قامت تارنتم بإغراق بعض السفن الرومانية، واستولت على بعضها الآخر، وطردت الحامية الرومانية من مدينة ثورى واحتلتها بمساعدة بيروس *Pyrrhus* ملك أبيروس وجيشه[1]. احتجت روما

(1) P. Leveque, Pyrrhos Epuris 1951 P: 138.

لدى تارنتم مطالبة بتعويضها، لكن الأخيرة رفضت طلب روما وأهانت سفراءها إهانة بالغة.

لم يعد فى وسع الرومان بعد ذلك السكوت عمّا حدث، وقرّروا مواجهة تارنتم وبيروس الذى اصطحب جيشا مؤلفا من 20.000 مقاتل من المشاة 3000 فارس و 2000 من رماة السهام مدربين أفضل تدريب ومجهّزين بأحدث الأسلحة المعروفة آنذاك فضلا عن عشرين فيلا تدخل المعركة لأول مرة فى إيطاليا[1]. فدارت المعركة الأولى فى عام 280 ق.م. عند هرقليا على شاطئ خليج تارنتوم، انهزمت فيها روما أمام بيروس وتارنتم، ورفضت الصلح الذى عرضه عليها مقابل أن تتخلى عن جنوب إيطاليا بأجمعه. ثم ألحق بيروس بروما هزيمة ثانية فى عام 279 ق.م. عند أوسقولوم *Ausculum* فى أبوليا. وفى أثناء الاتفاق على بعض بنود الصلح بينهما وقد سارت المفاوضات بنجاح أسرعت قرطاجة بإرسال سفرائها إلى روما ليعرضوا عليها المساعدة بالأموال والسفن حتى لا تسمح لبيروس بالتدخل فى صقلية، فرفضت روما فى عام 279 ق.م. مصالحة بيروس وعقدت مع قرطاجة معاهدة عسكرية اتفق فيها الطرفان على:

أولا : أن يتعاون الأسطول القرطاجى فورا مع الرومان.

ثانيا : أنه لا يحق للقرطاجيين اتخاذ قواعد دائمة فى إيطاليا.

ثالثا : أنه فى حالة إبرام أحد الطرفين معاهدة مع العدو المشترك يجب أن يحتفظ لنفسه فى هذه المعاهدة بحق مساعدة الطرف الآخر إذا غزيت أراضيه.

وقرّر بيروس نجدة إغريق صقلية الذين وقعوا، بعد وفاة أجاتوفلس صاغطية سراقوسة فى عام 289 ق.م. بين خطرين:

الأول : أن القرطاجيين انتهزوا فرصة وفاته وجددوا هجماتهم على المدن الإغريقية.

(1) غاوى، التاريخ الرومانى، ص 77.

الثانى : أن القمبانيين المأجورين تركوا خدمة سراقوسة بعد وفاة مولاهم واستولوا على مسانا = مسينا *Messana* وجعلوها قاعدة لإغراتهم على المدن الإغريقية فى صقلية.

لذلك جاء إلى صقلية فى عام 278 ق.م. ووجه جل اهتماماته لمحاربة القرطاجيين على مدى ثلاث سنوات، حتى أرغمهم على التخلّى عن كل ممتلكاتهم فيما عدا ليلوبايوم *Lilybaeum* وكاد ينقل الصراع إلى إفريقيا لولا تخلّى حلفائه عنه وعقدهم الصلح مع القرطاجيين، الأمر الذى الذى جعله يغادر صقلية فى عام ق.م. عائدا إلى حلفائه فى جنوب إيطاليا. وفى إيطاليا أعاد تنظيم قواته لينقض على جيش رومانى كان قد زحف على سامنيوم ووصل حتى بنفنتوم *Beneventum* لكن خطته فشلت. فانسحب إلى تارنتم، ثم إلى بلاده الأصلية ليحقق ما عجز عن تحقيقه فى إيطاليا، باحتلال مقدونيا وتأسيس إمبراطورية كبيرة، وبخاصة أن الظروف الراهنة فى بلاد الإغريق كانت أفضل له للاستيلاء على مقدونيا[1]. لكنه قتل فى ميدان المعركة ببلاد الإغريق عام 272 ق.م. وصادف أن أرسل قبيل وفاته فى طلب حامية تارنتم، فسلمت هذه الحامية المدينة إلى الرومان لتؤمن خروجها بسلام. فوضع الرومان فى تارنتم حامية رومانية دائمة وتفرغوا للقضاء على اللوقانيين والبروتيين والسمينيين وحلفائهم القبائل السابلية واستولوا على قسم كبير من أقاليمهم حيث أقاموا فيها عددا من المستعمرات فى جنوب إيطاليا. ولم يبدأ عام 265 ق.م. حتى كانت شبه جزيرة إيطاليا بأجمعها تعترف بسيادة الرومان.

- التنظيم السياسى لإيطاليا بعد توحيدها:

وجدت روما نفسها إزاء مشكلة تنظيم سياسى يتلاءم مع التوحيد العسكرى داخل شبه جزيرة إيطاليا وخارجها بلغت مساحتها 83.000 كيلو متر مربع، منها 16.000 كيلو متر مربع مساحة الإقليم الرومانى الذى لم تزد مساحته عن 500 كيلو متر مربع فى عام 508 ق.م. - السنة الأولى من الحكم الجمهورى - حتى وصلت مساحته فى

(1) ماغريفور، مارى، تاريخ الرومان، ص 31.

عام 265 ق.م. إلى 16.000 كيلو متر مربع نتيجة لضم الأراضى المصادرة إليه. وكان عدد سكان الإقليم الرومانى فى القرن الثالث قبل الميلاد حوالى المليون نسمة فى حين بلغ عدد سكان الأقاليم الباقية والبالغ مساحتها 67.000 كيلو متر مربع حوالى المليونين يخضعون للسيادة الرومانية.

فقد اتبعت روما فى سياستها، فى أثناء فتوحاتها، مبدأين، الأول وهو مبدأ الضم الذى يمنح حقوق المواطنة الرومانية كاملة أو منقوصة تبعا لظروف الضم لأهل المجتمعات التى شملها هذا المبدأ، والثانى وهو يشمل أهل المجتمعات التى كانت تعتبر نظريا دولا مستقلة، وكان أهلها يعتبرون من الناحية السياسية حلفاء *Socii* ومن الناحية القانونية غرباء أو أجانب *Peregrini* ولا يلتزمون بأداء أية ضرائب مباشرة وإن التزموا بأداء المكوس الجمركية. على أن المجتمعات التى طبق عليها المبدأ الأول أم المبدأ الثانى. كانت تلتزم بأداء الخدمة العسكرية التى تتطلبها حاجات الدولة الرومانية.

وهذا التنظيم السياسية لم تعرفه أية دولة قامت على نظام المدينة فى العصر القديم - روما نفسها كانت دولة من هذا الطراز - ولكى نفهم جيدا التنظيم السياسى الذى أخذت به مدينة روما فى شبه جزيرة إيطاليا بعد توحيدها وتكتلها فى نطاق واحد، نشير فى كلمة قصيرة إلى ما قامت به دول المدينة فى بلاد الإغريق فى هذا المجال أولا ثم نعود إلى التنظيم الرومانى.

سادت فكرة التكتّل، فى بلاد اليونان أو الإغريق فى اتجاهين رئيسيين:

- الاتجاه الأول:

كان الاتجاه الأول فى صورة زعامات أو سيادات اتخذ الدعاة لها وجود خطر حقيقى أو وهمى مبرّرا لدعاياتهم نحو التكتّل. فظهر الحلف الأثينى الأول فى القرن الخامس قبل الميلاد. ثم تلته فى القرن الرابع قبل الميلاد عدّة زعامات أو سيادات متتالية: كالسيادة الإسبارطية على بلاد اليونان فى بداية القرن. ثم زعامة طيبة وسيادة ديونيسيوس على صقلية والمدن الإغريقية فى جنوب إيطاليا. وأخيرا كان حلف كورنثه أو الحلف اليونانى برئاسة فيليب المقدونى ومن بعده ابنه الإسكندر. وفى جميع هذه الأحلاف أو التكتّلات أو

الزعامات، كانت عدة مدن يونانية تتكتّل مع بعضها بطريقة أو بأخرى، وقد تم ذلك فى أغلب الأحيان على يد مدينة أو دولة لجأت إلى القوة فى فرض زعامتها(1).

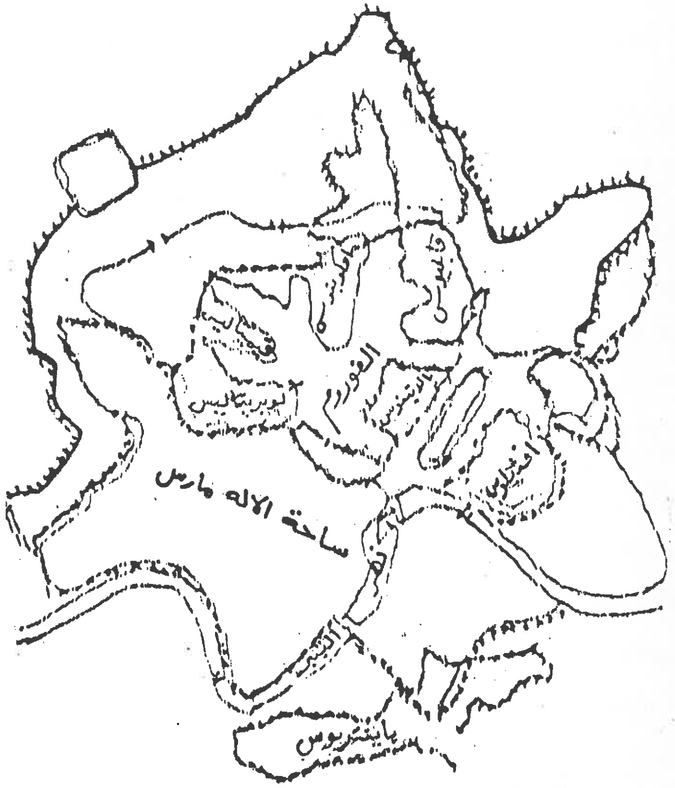

روما القديمة

- روما المربعة ....
- أسوار روما من القرن الرابع قبل الميلاد ————
- أسوار أورليانوس ....

(1) توينبى، أرنولد، تاريخ الحضارة الهلينية، ترجمة رمزى جرجس، ص 304 - 135 ، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية، 1963.

ـ الاتجاه الثانى:

اتخذ الاتجاه الثانى شكل التوسّع فى منح حق المواطنة بين المدن اليونانية، فوجدت فى القرن الرابع قبل الميلاد هذه المدن أو الدويلات التى قام بينها نظام المواطنة المتبادلة. بمعنى أن يتمتع المواطن من مدينة أو دولة ما بحق المواطن فى مدينة أخرى أو دولة أخرى إذا وُجد فيها. علما بأنه لم يكن للدولتين المتعاقدتين مواطنة واحدة تجمع بينهما.

ووُجد إلى جانب نظام المواطنة المتبادلة نظام آخر أوسع منه بعض الشئ تحتفظ فيه المدن المتعاقدة بكيانها. ولكن يقوم بينها جميعا مواطنة مشتركة تتعلق بها حقوق وواجبات تتنازل - فى سبيل إقامتها - كل من هذه المدن عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها أو سلطتها وتسهم كل منها بنسبة معيّنة فى إدارة الشئون التى تنجم عن السلطة المشتركة.

ولكن هذا التكتّل كان من الجانب الآخر يقابله اتجاه سيطر على بلاد الإغريق أو اليونان منذ بداية تاريخها، تمثله النزعة الانفصالية أو الانعزالية التى كانت توقف إدراك اليونانى لمعنى القومية عند حدود مدينته[1].. وقد كان لهذا أثره المباشر على هذه التكتلات اليونانية التى لم تعمر طويلا، ولم يكتب لها النجاح، إذ تفكّكت وانهارت أمام هذا التيار الانفصالى القوى الذى ظهر فى شكل أو فى آخر.

هذا ما حدث فى دولة المدينة التى ظهرت فى العصر القديم فى بلاد اليونان بشكل خاص. فى حين أن روما لم تسر على نظام دولة المدينة، إذ لم تتّبع فى التنظيم السياسى أسلوبا واحدا، إنما تطوّرت طريقة معالجتها لهذه المشكلة حسب تطور الظروف والملابسات التى أحاطت بها. ففى المراحل الأولى من توسّع روما فى شبه الجزيرة، كانت المناطق التى تخضعها تتبع مباشرة روما. وبذلك يصبح سكان تلك المناطق مواطنين رومان يخضعون للسلطة مباشرة وللهيئة التنفيذية التى يمثلها ويرأسها القنصلان. ويسرى عليهم ما يسرى على سكان روما من الخدمة العسكرية فى القوات الرومانية.

(1) توينبى، أرنولد، تاريخ الحضارة الهلينية، ص 154 - 155 .

وقد ترك الرومان لسكان هذه المناطق قدرا كبيرا من الحرية فى تصريف أمورهم الداخلية، غير أن هؤلاء السكان كانوا يتمتعون بالحقوق الأساسية للمواطن الرومانى التى تتمثل فى حماية القانون الرومانى لأشخاصهم ولممتلكاتهم. بل إن بعضهم، مثل سكان منطقة لاتيوم *Latium* قد وصلوا فعلا إلى مناصب القنصلية وعضوية مجلس الشيوخ مشاركين بذلك فى أعلى جهاز تنفيذى وسلطة تشريعية فى روما، تغيّرت هذه الصورة حين اتسعت فتوحات روما، عندها وجد الرومان أن هذه الطريقة لن تسمح لهم بالإدارة المباشرة المحكمة، على الجهات النائية من فتوحاتهم. كما أنها ستضم بالضرورة إلى مجموع المواطنين الرومان أقواما جديدة لا تربطها بالرومان أية روابط من اللغة أو الثقافة. فلجأ الرومان فى ربط فتوحاتهم النائية إلى نظام جديد هو نظام المعاهدات. فيرتبط سكان المناطق المفتوحة سياسيا بروما عن طريق المعاهدات ويسمون حلفاء أو شركاء *Socii* ولكن اسميا بينما كانت روما هى سيدتهم بالفعل.

فالرومان لم يفكّروا فى استشارة هؤلاء الحلفاء أو الشركاء فى أمور السياسة العامة المشتركة، بل أكثر من ذلك، لم يكن لهم حق الاعتراض عليها أو مناقشة الهدف الذى ترمى إليه روما من ورائها. ولم تكن بنود المعاهدات بين روما وهذه المناطق واحدة موحّدة. بل اختلفت بشكل متفاوت إلى حد كبير فى حالة كل من هذه المناطق تبعا للملابسات التى أحاطت بفتحها، ومدى ما أبدته من عناد أو استسلام. إلا أن جميع هذه المعاهدات، دون استثناء، كانت تضم بندا معيّنا وهو البند الذى يفرض على كلٍ من هذ المناطق أن تقدم لروما عددا من الفرق المحاربة التى تحددها روما تبعا لاحتياجاتها عند اللزوم.

ملاحظة هنا يجب ألا تغيب عن بالنا، وهى أن هذه الرابطة من المعاهدات بين روما والمناطق المحتلة، كانت أسوأ من الرابطة التى كانت قائمة بين إسبارطة وبين أعضاء الحلف البلوبونيزى فى بلاد الإغريق (اليونان) الذين عليهم أن يقدموا المساعدات العسكرية لإسبرطة. لكن لغرض حفظ السلام داخل الحلف فحسب، دون أن تورطهم إسبرطة كروما بتقديم هذه المساعدة للقيام بفتوحات لحسابها الخاص. كما كانت أسوأ

من الرابطة التى كانت تربط مقدونية تحت حكم فيليب - والد الإسكندر - بالمدن أو الدويلات التى ظهر فيها هى الأخرى عنصر تقديم المساعدات العسكرية المقدونية. ولكن فى حدود، ولغرض حفظ السلام فيما بين هذه المدن نفسها فحسب.

ولكن إذا كان للرابطة التى ربطت هذه المناطق بروما جانبها السئ، فقد كان لها جانبها الحسن. إذ لم تكن على هذه المناطق واجبات أخرى غير هذا الواجب العسكرى نحو روما. فيما عدا ذلك فقد كانت حقوقها مصانة، تتمتع بحريتها الكاملة فى إدارة شئونها المحلية، فى جميع أنحاء إيطاليا. وهكذا لم يعد سكان المناطق معرضين من وقت لآخر لغارات القبائل القاطنة على جبال الأبنين، أو لخطر الغاليين الذين كانوا قبل ذلك ينقضون على سكان شبه الجزيرة من المنطقة الشمالية. وقد أدت هذه الرابطة إلى المشاركة الحقيقية بين أهل هذه المنطقة وبين روما. وهى مشاركة أخذت طريقها إلى الشكل الكامل تدريجيا، وبقدر استيعاب هؤلاء السكان للطرق والاتجاهات الرومانية سواء فى الحضارة أو فى فنون الحرب.

وهكذا نجد أن التنظيم السياسى الرومانى، قد كتب له النجاح منذ بدايته، فسكان المناطق المختلفة من إيطاليا قد وقفوا، بسبب الميزات التى تمتعوا بها، إلى جانب تعهداتهم العسكرية لروما، موقفا حسنا. وقاموا بدورهم الكامل فى إقامة الإمبراطورية الرومانية. كذلك كان للزمالة فى ميدان القتال، خلال سنوات طويلة، أثرها الظاهر على الجنود الذين أتوا من هذه المناطق، فقد اكتسبوا بالتدريج العادات الرومانية، وبدءوا ينبذون تنظيماتهم السياسية البدائية ليقيموا محلها تنظيمات تقوم على أسس دولة المدينة التى كانت روما مثلها الأعلى فى إيطاليا. ثم أخذوا يتخلّون تدريجا عن لهجاتهم المحلية ليجعلوا من اللاتينية، التى أصبحت لغة الثقافة والحضارة فى شبه الجزيرة لغتهم الأساسية.

وقد استطاع الرومان عن طريق تنظيمهم السياسى لإيطاليا، أن يحوّلوا سكانها إلى مجموعة متكاتفة معهم، جعلت تحت تصرفهم فى النهاية قوة بشرية هائلة، استطاعوا عن طريقها أن يسيطروا على كافة أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط.

الفصل الخامس

الجمهورية الرومانية داخل إيطاليا

من 509 إلى 265 ق.م.

1. نظم الحكم الجمهورى:

أ - القنصلية :

عندما ألغى الحكم الملكى وطرد الملك تاركوينيوس *Turquinius* استبدل الملك بشخصين كان مجلس الشيوخ ينتخبهما، على أن يمارس السلطة كل منهما لمدة سنة كاملة. يراقب الثانى أعمال الأول إذ يستطيع وقف كل ما لا يروق له من تصرفاته بحق الاعتراض *Intercessio* . وسُمّى هذان الحاكمان فى أول الأمر باسم برايتورس *Praetores* أى الرئيسين، وبعد مدة تغيّر سنة 367 ق.م. إلى اسم القنصلين *Consules* أى الزميلين. ووظيفة القنصل هى من أعلى الوظائف فى الجمهورية الرومانية لأن سلطة الملك لم تبلغ عنها إذ بقى بالسلطة المطلقة *Imperium* إنما أدخل عليها بعض الضوابط التى اعتقدوا أنها كفيلة بالحيلولة دون الاستبداد فى استخدامها. على أنه يجب التفريق بين شاغلى هذا المنصب وشاغلى المنصب الذى أنشئ فيما بعد وكان أدنى شأنا من المنصب الأول. ولكن شاغليه كانوا يدعون أيضا برايتوريس على نحو ما سنرى فيما بعد.

وبانتقال صلاحيات الملك، والشارات الدالة عليها، والكرسى العاجى الذى يجلس عليها، أصبح القناصل هم الذين يرعون استتاب الأمن والنظام فى الدولة. ويسمحون للمواطنين داخل روما *Domi* باستئناف *Provocare* الأحكام الشديدة الصادرة عليهم أمام جمعية الأحياء أو الكور *Comita Curiata*. وينيبون عنهم حكاما *arbitri* للفصل فى المنازعات، ويعينون عادة حكاما فى المقاطعات يدعون بروقنصل *Pro - Consules*. كما يعينون هيئتين قضائيتين تفصل إحداهما فى قضايا الخيانة *Duoviri perduellionis*. يدعون مجلس الشيوخ للاجتماع ويترأسون اجتماعاته، كما يدعون الكوميسيا المئوية للاجتماع

ويترأسونها، وينظمون الجيوش ويقودونها فى الحرب. وإذا صادف خروج القنصلين معا إلى ميدان الحرب، كانا يتوليان القيادة العليا بالتناوب يوما فيوما. ويعطى القنصل اسمه للسنة التى كان يحكم فيها، فيقال: حدث ذلك فى عهد قنصلية ماريوس مثلا. وبعد انتهاء مدة حكم القناصل يعيّنون عادة حكاما فى المقاطعات، ويدعون بروقنصل.

ب ـ جماعة الكهنة :

فى الحكم الملكى، كان الملك يمارس سلطات دينية واسعة. بينما فى العهد الجمهورى لم تنتقل إلى القناصل السلطات الدينية باستثناء حق استطلاع رغبات الآلهة *Auspieia* لمعرفة رضائها أو سخطها قبل الإقدام على عمل عام. أما أغلب هذه الاختصاصات فإن شطرا منها وهو الخاص بتقديم القرابين كان يتولاه كاهن يسمى ملك القرابين *Saerorum Rex* على حين أن الشطر الأكبر، وهو الخاص بالعلاقات الرسمية بين المجتمع الرومانى وآلهته التى ترعاه بعنايتها، كانت تتولاه جماعة *Collegium* من الكهنة يقوم على رأسها الكاهن الأكبر أو الحبر الأعظم *Pontifex Maximus*[1]. ووجد عدة جماعات *Collegia* من الكهنة تختص كل منها بإقامة شعائر طقوس دينية بعينها بمثل ما كانت تقوم به فى عهد الملكية. واشتهر من جماعات الكهنة فى العهد الجمهورى جماعتان[2]:

ـ الجماعة الأولى:

تجمع نبوءات وحى سيبولاى *Sibyllae* والحفاظ عليها، واستطلاعها كلما أمر مجلس الشيوخ *Sinatos* بذلك فى الأزمات.

ـ الجماعة الأخرى:

هى جماعة العراف *Augures* التى كانت تشرف على استطلاع رغبات الآلهة إزاء الشئون العامة.

(1) ماغريغور، ماري، تاريخ الرومان، ص 21.
(2) نصحى، إبراهيم تاريخ الرومان: 154.

والملاحظ أن الكهنة الرومان لم يؤلفوا فئة خاصة من فئات المجتمع، لأنهم كانوا فى بداية عهد الجمهورية من البطارقة دون غيرهم، ولما كان الكاهن فى الوقت نفسه عضوا فى مجلس الشيوخ ويتولى أحد المناصب، فإن المصالح الطبقية والخاصة على السواء أخذت تطغى شيئا فشيئا على الديانة الرومانية الرسمية. وأخذت هذه الديانة تتّسم شيئا فشيئا بطابع شكلى بحت.

وكان للكهنة دورا كبيرا فى بداية عهد الجمهورية، لأنهم كانوا حرّاس القانون الدينى الذى يسرى تطبيقه فى عقوبة جرائم كثيرة كانت معتبرة ذنوبا ضد الآلهة. ورجال الدين هؤلاء هم وحدهم الذين يعرفون أن هذا القانون والصيغ المتبعة فى جميع أنواع التعاقد حتى يكون العقد صحيحا من الناحية القانونية. ورئيس الكهنة ـ الحبر الأعظم ـ هو الذى يحدّد سنويا أيام الأعياد العامة، دينية أم غير دينية، ويعلن فى كل شهر الأيام التى يجوز مباشرة العمل الرسمى فيها، وتواريخ الأيام التى يحظر العمل فيها. وهو بالاتفاق مع جماعة العراف، كان من الممكن تعطيل أى إجراء عام، بالإعلان عن وقوع نذر سيئة فى الموعد الذى كان محددا لاتخاذ هذا الإجراء. وإزاء هذا النفوذ الواسع، والمكانة العالية فى الدولة، وإزاء ما كان من فرص لخدمة مصالح طبقتهم، فقد حرص البطارقة طويلا على أن تقتصر عضوية الجماعات الدينية على أنفسهم.

جـ ـ الديكتاتورية :

وضع الرومان بعض القواعد، فى بداية عهد الجمهورية، لمنصب القنصلية حتى لا ينفرد شخص واحد بالسلطة، فاتسم قناصل الرومان بسمات ميّزت منصبهم بالمبادئ التالية:

- مبدأ الزمالة فى ممارسة السلطة على قدم المساواة *Parpotestas*.
- مبدأ قصر مدة تولى المنصب على عام واحد.
- مبدأ حق الاعتراض *Intercessio*.

وبمرور الزمن، وبسبب الحروب الكثيرة التى خاضتها روما فيما بعد، اضطر الرومان إلى التفكير فى جعل السلطة كاملة فى شخص واحد وإنما لمدة محددة. وبناء على ذلك تشاور القنصلان مع مجلس الشيوخ، واتفقوا على أن يتنازلا عن سلطتهما لشخص فى أوقات الطوارئ يمارس سلطة مطلقة بمفرده لمدة ستة أشهر. وكان هذا الحاكم يعرف فى أول الأمر «بحاكم الشعب» *Magister Populi*، ولم يلبث أن تغيّر هذا اللقب بـ «الدكتاتور» *Dictaror*. ويختار الدكتاتور من بين القناصل القدماء غالبا، ويتخذ مساعدا له شخصا يدعى قائد الفرسان *Magister Equitum* على أن يتم تعليق العمل بجميع الوظائف الأخرى ما عدا محامى العامة *Tribun*.

واستعاض مجلس الشيوخ بعد سنة 2i6 ق.م. عن الدكتاتور، بتوسيع صلاحيات القناصل. فكان أول ديكتاتور بعد ذلك التاريخ سولا *Sulla*. مع الانتباه إلى أن الدكتاتور حرم من حق ركوب الخيل خوفا من إعادة الملكية.

د ـ مجلس الشيوخ:

يعتبر مجلس الشيوخ ممثلا لعظمة الشعب الرومانى والدولة، لهذا كان اسمه يرتفع دائما على أعلام روما *S.P.R.* أى «المجلس والشعب الرومانيان» وكان أكبر سلطة رومانية فى العهد الجمهورى وإن لم تكن له سلطة تنفيذية. وكان يتم تعيين الشيوخ من بين صفوف البطارقة، قبل سنة 318 ق.م. من جانب القناصل أو الحكام العسكريين الذين حشوا المجلس بأصدقائهم. بينما أصبح بعد سنة 318 ق.م. حق تعيين الشيوخ، إثر صدور القانون الأوفينى *Lex Ovinia*، منحصرا بمراقبى الإحصاء وحدهم أو القونسورس *Censores* وتستمر عضوية الشيوخ مدى الحياة إلا إذا ارتكب العضو عملا مشينا *advitam autculpam* فى سلوكه العام أو الخاص. ولم يزد عدد أعضاء هذا المجلس فى العهد الجمهورى عن 300 شيخا حتى بداية القرن الأول قبل الميلاد. وليس للمجلس مبدئيا حق التقرير أو التنفيذ لأن كل قرار عند الرومان خاصا كان أو عاما يؤخذ فى مجلس شورى، لكنه لم يلبث أن اكتسب حقا هاما وهو إبرام أو نقض قرارات

الجمعية الشعبية بحيث أصبحت مصادقة الشيوخ *Patrumauctoritas* على هذه القرارات شرطا أساسيا لتكتسب قوة القانون، فتحول معها المجلس من هيئة استشارية إلى هيئة رقابة عليا.

والأصول المتبعة فى تعيين الشيوخ اختلفت باختلاف مراحل الحكم الجمهورى بعد أن تكتب أسماء المرشّين بالفحم الأسود على لوح أبيض يسمى *Album*، كل خمس سنوات شرط أن تكتب عليها أسماء أصحاب الوظائف الكبرى بموجب القانون الأوفينى. فأمكن القول بأن وظيفة الشيوخ أصبحت محصورة بالطبقة الأرستقراطية. كما أن تعيينهم اصطبغ بصبغة ديمقراطية لأن الشعب هو الذى ينتخب الحكام، وبسبب وظائفهم هذه يعينون شيوخا. ويكون رئيسا لمجلس الشيوخ *Principe Senatus* من يرد اسمه فى رأس اللائحة.

وامتاز الشيوخ بلبس القميص الرومانية الفضافضة المحلاة بشرائط حمراء على أطرافها، سمّيت التوغا. وينتعلون الأحذية الحمراء التى تزينها بكلة فضية بشكل هلال.

تعقد جلسات مجلس الشيوخ فى هيكل الكونكرد، أو فى هيكل جوبيتر بالكابيتول(1) أو خارج حرم المدينة. على أن تبقى، طيلة الانعقاد، الأبواب المفتوحة، ودون أن تكون الجلسات علنية، يجلس فى أثنائها الشيوخ على مقاعد أكثرها من الحجر، وليست معينة لكل واحد منهم، إذ يجلس الشيخ فى المكان الفارغ عند وصوله. كما أن العرف لم يحدد عددا معيّنا لاكتمال النصاب. والشيوخ الذين كانوا لا يزالون يمارسون وظائفهم ليس لهم مبدئيا حق الاقتراع. بينما الكبار منهم لهم حق التعاون مع المجلس *Jusagandieum Partibus* أى حق رئاسة مجلس الشيوخ، وطرح الاقتراحات عليه، والتدخل فى مناقشاته. أما الذين ينتخبون للوظائف من بين أعضاء المجلس، فقد جرت العادة بأن يمنحوا حق إبداء الرأى

(1) كان التقليد المتبع يحتّم عقد الجلسة الأولى من كل سنة فى هيكل الإله جوبيتر Jupiter Capitolinuus، على أن يقدم رئيس مجلس الشيوخ والداعى إلى جلسة الانعقاد ذبيحة لإله الهيكل الذى تنعقد فيه الجلسة.

إذا دعت الحاجة، أى أنهم يدعون إلى حضور مناقشات المجلس، وذلك منذ أواخر القرن الثانى قبل الميلاد[1].

وحدّد الدستور الرومانى صلاحيات مجلس الشيوخ بثلاث:

- الشورى *Consilium*.
- الحكم بالوكالة *Interregnum*.
- الوصاية *Auetoritas*.

- الشورى *Consilium*:

كان دور المجلس فى العهد الملكى والعهد الجمهورى أيضا استشاريا، فينعقد بدعوة ممّن له الحق بالعمل معه - كبار الموظفين الشيوخ - كما لا يقرّر بذاته جدول الأعمال، إنما يعرض الرأى عليه الحاكم الذى دعا إلى عقده. ثم يدعو، بعد مناقشة المشاريع أو القرارات، إلى التصويت الأسمى - المناداة بالأسماء - برفع الأيدى أو القيام والقعود.

ويدون رأى المجلس فى محضر يساهم المترئس فى نصه ويدعى *Senatus Consultus* وهو مجرّد رأى أو مشورة لا أكثر. يحق للحكام الكبار - قناصل وبريتور - الاعتراض على المشورة - ويسمّى هذا الحق *Intercassio* - وإلغائها أحيانا وحق النقص *Veto*.

- الحكم بالوكالة *Interregnum*:

كان المجلس فى العهد الملكى، عندما يموت الملك، تنتقل سلطته إلى الآباء فى المجلس، الذين يعينون ملكا بالوكالة إلى أن يجرى انتخاب الملك الجديد. أما السلطة بالوكالة فى العهد الجمهورى فقد أعطت المجلس، فى حال موت القناصل أو إقالتهم لنقص فى

(1) إذا نال القرار أو المشروع أكثرية المجلس، تجتمع لجنة صياغة القرار أو إعداد المشروع على أن يشمل: أسماء أصحاب السلطة التنفيذية - الحكام أو القناصل - وتاريخ الجلسة ومكان انعقادها، وأسماء المقترحين، وأسماء لجنة الصياغة، ثم يأتى نص القرار نفسه، الذى يكتب على نسختين على لوحات خشبية أو برونزية تثبت إحداهما فى هيكل فيدس *Fides* إلهة الشرف وحفظ العهود فى روما. والأخرى فى هيكل الأمة أو الجماعة صاحبة العلاقة.

شرعية انتخابهما، حق تعيين حاكم بالوكالة يشرف بدوره على إجراء الانتخابات. كما يلجأ المجلس إلى مثل هذه الحالة فى حال انتخاب قناصل لا يروقون له.

- الوصاية *Auctoritas*:

ولما كان بعض أعضاء المجلس «آباء» *Patres*، فقد كان لهم حق الأبوة والوصاية على الشعب تماما كالوالد على أبنائه. لذلك يحق للمجلس، بموجب سلطة الموافقة على القرارات التى يقرّرها آباء الشعب، حق الوصاية، حتى أصبح هذا الحق - الوصاية - فى القرن الثانى قبل الميلاد ذا أهمية لمقارنته قرارات الشعب الجديدة بالقرارات السابقة المنبثقة عن الانتخابات، والتى أعطى هذا الشعب فيها ثقته للحكام الذين يؤلفون مجلس اليوم، فى العهد الجمهورى. وبذلك أصبح أعضاء المجلس يمثلون إرادة الناخبين المستمرة.

كانت هذه سلطات مجلس الشيوخ بموجب الدستور الرومانى. إلا أن هذه السلطات ازدادت وتضاعفت على حساب سلطات الحكام، عندما حاول البطارقة إضعاف سلطة القناصل، بعدما أصبحت هذه الوظائف فى متناول أبناء العامة، بفصلهم بعض صلاحيات القناصل، اعتقادا من البطارقة بأنهم سيحتفظون بهذه الصلاحيات لأنفسهم.

- الجمعية الشعبية *Comitia Curiata*:

تعود التسمية إلى كوريا *Curia*، وهى قسم من أقسام الشعب الرومانى فى العهد الملكى، وكان عددها عشرة، ثم أصبحت ثلاثين. ثم أطلق اسم كوريا على المكان الذى يسكنه الملك، وحتى على مكان اجتماع مجلس الشيوخ. وفى بداية العهد الجمهورى كانت هذه الجمعية هى التى تنتخب القنصلين سنويا وتمنحهما سلطتهما التنفيذية العليا *Imperium* بمقتضى قانون خاص تصدره فى كل حالة *Lexcuriata - imperio*. وتوافق على المقترحات التى يعرضها عليها القناصل أو ترفض الموافقة دون أن تحق لها مناقشة المعروض عليها أو تعديله أو اقتراح بديل عنه، أى أن حقها كان مقصورا على

إبداء الرأى فيما يعرض عليها، وبخاصة عندما أصبح من حق مجلس الشيوخ إبرام أو نقض قراراتها.

وبقيت الجمعية الشعبية أو جمعية الكور مدة طويلة تقوم بدور المحكمة التى كان المواطنون الرومان يستأنفون أمامها ما صدر عليهم من أحكام بالإعدام أو بالنفى أو بالجلد أو بدفع غرامة كبيرة. واحتفظت أيضا حتى نهاية عهد الجمهورية بحق الشهادة على الوصايا وحالات التبنى والفصل فى شرعية التبنى، واقتصرت اجتماعاتها على الدعوة لتدريس بعض القوانين، وخاصة منها الدينية، على أن يترأسها الحبر الأعظم *Pontife Maximum*.

وكان التصويت فى الجمعية الشعبية يتم بالمناداة علنا، إما برفع اليد أو الوقوف. وكان لكل كورة من الكور العشر، صوت واحد فقط يمثل غالبيتها، إذ يعبر عن رأى الكورة بالرفض أو بالموافقة. وكان للبطارقة تأثير قوى على التصويت بسبب ما يتمتع به البطارقة من نفوذ شخصى والتزام أتباعهم على تأييد رغباتهم.

و ـ سيطرة البطارقة:

لما كان البطارقة قد احتقروا تولى مناصب الحكام، وعضوية الجماعات الدينية فضلا عن عضوية مجلس الشيوخ، على نحو ما عرفنا مما سبق، فإنهم بفضل هذا الاحتكار كانوا يمارسون السلطة العليا ويوجهون سياسة الدولة ويتحكّمون فى تصريف العدالة، والتحكّم فى قرارات الجمعية الشعبية عن طريق حق الشيوخ فى إبرام هذه القرارات أو فى نقضها إذا فشلت جهودهم فى أخذ موافقة الجمعية الشعبية على وجهة نظرهم.

لم يؤلف البطارقة من مجموع المواطنين الرومان إلا نسبة ضئيلة تتراوح بين 7 ٪ و 8 ٪. فلا عجب إذا رأينا أن الغالبية العظمى من الشعب الرومانى تصطدم مع طبقة البطارقة فى نزاع مستمر للحصول على بعض من حقوقها المشروعة على ما سنرى فيما بعد.

2. تطور نظم الجمهورية الرومانية فى النصف الأول من الحكم الجمهورى:

أ ـ زيادة عدد القبائل:

أخذ عدد القبائل الرومانية يزداد بعد زيادة عدد المواطنين واتساع رقعة الإقليم[1]. فبعد أن كان عدد القبائل ثلاث فى العهد الملكى، أصبح عددها فى العام 265 ق.م. من العهد الجمهورى، خمساً وثلاثين قبيلة: أربع قبائل منها داخل روما، والمواطنون الرومان فى مختلف أنحاء الإقليم الرومانى، إحدى وثلاثين قبيلة. كانت القبائل الريفية ـ خارج مدينة روما ـ تعرف بـ *Tribus Rusticae*، بينما تعرف القبائل داخل مدينة روما بـ «القبائل الحضرية» *Tribus urbanae* وقد أصبحت القبائل الدعائم الأساسية التى يعتمد عليها نظام التجنيد ودفع الضرائب الملكية لأن كل مواطن كان يتم تسجيله وما يملك فى سجل قبيلته على أساس تقسيم الرومان إلى قبائل إقليمية بحسب موقع مسكن كل منهم.

ب ـ الإصلاحات العسكرية وإنشاء جمعية المئينات:

كان الجيش الرمانى فى العهد الملكى يتألف من 3000 راجل و 300 فارس يؤخذون بالتساوى من القبائل الثلاث القديمة داخل روما على أساس أن كل قبيلة تقدم 1000 راجل و 100 فارس، بقيادة: ضابطهم الراجل *Tribunus Militum* وضابط فارس *Tribunus Celerum* أى أن كل كورة من الكور العشرة كانت تسهم بمائة راجل وعشرة فرسان.

ولما كان هذا النظام قد بقى معمولا به فى بداية العهد الجمهورى وإن أدخل عليه بعض التعديلات بحيث ضوعف عدد الفرسان، فأصبح عدد أفراد الجيش 3000 راجل أو ثلاثين مئينا *Centuria* ـ ثلاثين وحدة عدد أفراد كل منها مائة ـ و 600 فارس مقصورا على البطارقة، كما كان أكثر المشاة منهم ومن أتباعهم أيضا، لأنهم أكثر تدريبا وأوفر مالا، وأقدر من غيرهم على تزويد أنفسهم بالخيول والأسلحة.

(1) انظر مساحة الإقليم الرومانى قبل التوسّع وبعده فى التنظيم السياسى لإيطاليا بعد توحيدها.

ولما كانت حروب روما الكثيرة، سببت عجز البطارقة عن النهوض بأعبائها المتزايدة تزايدا لا يتناسب وعددهم، فقد عمدت روما إلى زيادة عدد المواطنين الرومان، عن طريق الضم وتوسيع رقعة الإقليم، الذين ألقى على عاتقهم عبء الخدمة العسكرية. وتبعا لذلك زيد عدد المشاة فى النصف الثانى من القرن الخامس قبل الميلاد إلى أربعين مئينا أى إلى 4000 راجل أخضعوا إلى تدريب وتنظيم يجعلهم كتلة صلبة متلاحمة *Phalanx* على غرار ما كان معمولا به عند الإغريق.

فى أثناء الحرب مع مدينة فياى *Veii* الإتروسقية بين 405 - 396 ق.م. زاد الرومان من عدد جيشهم حتى صار 6000 مقاتل بتجنيد الشباب ممّن تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والخامسة والأربعين، مكوّنين 60 مئينا من المشاة إلى جانب ست مئينات من الفرسان انضموا جميعا إلى ما عُرف بالجيش العامل. أما المواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والأربعين والستين كونوا منهم 60 مئينا من الشيوخ *Seniores* على أن يعهد لهم أعمال الحراسة فقط. وبالنظر إلى حاجة الدولة إلى عدد كبير من الفرسان سمحت للقادرين من أصحاب الثروة المنقولة بالتطوّع للخدمة فى الجيش على صهوة جيادهم الخاصة، فعرفوا بـ «الفرسان ذوى الخيول الخاصة» *Equites Equoprivato* أو *Equites Equo Suo* تمييزا لهم عن «الفرسان ذوى خيول الدولة» *Equites Equo Publieo*[1].

ثم زادت روما من أعداد جيشها، إثر هزيمتها من الغال فى معركة أليّا *Allia* فأصبح يضم 8400 راجل و 1800 فارس، أى 84 مئينا من المشاة تنتظم فى فرقتين ومن ثمانية عشر مئينا من الفرسان. كذلك رُفع عدد الجيش المرابط إلى 84 مئينا أيضا. فضلا عن أنهم أدخلوا ترتيبات جديدة على توزيع الأسلحة. فوضع الرومان أمام قوة المشاة الثقيلى العدة *Velites* قوة من المشاة خفيفى العدة تتألف من أصحاب المقاليع ورماة الرماح، وسلّح كل مقاتل فى صفوف القسم الأمامى *Principes* من المشاة الثقيلى العدة بحربتين وسيف، وكل مقاتل فى صفوف القسمين الأوسط *Hostati* والخلفى *Triorii* بحربة طويلة. وفيما بعد سلّح مقاتلو الصفوف الوسطى والخلفية بحراب طويلة.

(1) نصحى، إبراهيم تاريخ الرومان، ص 159 - 161.

ولم يلبث الرومان أن استبدلوا التقسيم على أساس المئينات بوحدات تكتيكية منفصلة *Manipulus* تتألف كل وحدة منها من 60 أو 120 مقاتلا وأن هذه الوحدة كانت تقف فى صفوف منتظمة متباعدة عن بعضها بعضا، وبإمكانها أن تتحرّك مثلا وحدات القسم الأوسط من خلال الثغرات لمساندة وحدات القسم الأمامى، ووحدات القسم الخلفى تتقدّم لشد أزر وحدات القسم الأوسط أو الأمامى بحسب الظروف. وعندما سمح للعامة بتولى منصب القنصلية دون قيد أو شرط فى عام 367 ق.م. أصبح فى مقدور جميع أصحاب الكفاءات تولى منصب قيادة الجيش الجديد.

ب - إنشاء جمعية المئينات أو الكوميسيا المئوية *Comitia Centuriata*:

رفع عدد القبائل بعد سنة 470 ق.م. إلى 21 قبيلة. أربع قبائل منها فى مدينة روما، و 17 قبيلة فى الريف. لكن الشئ المهم فى هذا التوزيع كما ذكرنا سابقا، هو أن على المواطن الرومانى أن ينتسب إلى إحدى هذه القبائل، يضاف اسمها إلى اسمه كعنصر أساسى. وقد تم تقسيم الشعب منذ العهد الملكى إلى طبقات على أساس دفع الضرائب المباشرة والتجنيد، ووزّعت الطبقات بدورها إلى مئويات. والتقسيم الطبقى بالنسبة إلى الثروة كان على الشكل الآتى أواخر النصف الثانى من القرن الخامس قبل الميلاد. ثلاث فئات *Classes* ومفردها *Classis*، قسمت كل فئة إلى مئينات نصفها من الشباب ونصفها الآخر من الشيوخ وكانت:

- الفئة الأولى تضم: 80 مئينا - 40 مئينا من الشبان و 40 مئينا من الشيوخ.
- الفئة الثانية تضم: 20 مئينا - 10 مئينات من الشبان و 10 مئينات من الشيوخ.
- الفئة الثالثة تضم: 20 مئينا - 10 مئينات من الشبان و 10 مئينات من الشيوخ.

وبذلك كان يوجد 120 مئينا - نصف الجيش المرابط ونصفها الآخر للجيش العامل، يضاف 6 مئينات من الفرسان، فيكون 126 مئينا مجموع الجيش الكلى العامل والمرابط.

وفى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد عندما زيدت قوة الجيش الرمانى عقب نكبة أليّا *Allia*، ترتب على ذلك إضافة فئتين آخريين هما الفئة الرابعة والخامسة، فأصبح التوزيع على النحو الآتى:

- الفئة الأولى تضم: 80 مئينا - 40 مئينا من الشبان و 40 مئينا من الشيوخ.
- الفئة الثانية تضم: 20 مئينا - 10 مئينات من الشبان و 10 مئينات من الشيوخ.
- الفئة الثالثة تضم: 20 مئينا - 10 مئينات من الشبان و 10 مئينات من الشيوخ.
- الفئة الرابعة تضم: 20 مئينا - 10 مئينات من الشبان و 10 مئينات من الشيوخ.
- الفئة الخامسة تضم: 30 مئينا - 15 مئينا من الشبان و 15 مئينا من الشيوخ.

و 4 مئينات من العمال *Fabri* والموسيقيين *Cornieines*

و 1 مئينة من أفقر المواطنين *Proletarii* يدعون عند الضرورة.

و 18 مئينات من الفرسان من خارج الفئات الخمس الأولى

- فيكون المجموع 193 مئوية مجموع مئويات الجيش.

وعندما اضطرت روما، إثر هزيمة شعاب قاوديوم، لم تلجأ إلى زيادة عدد مئينات كل فئة، وإنما عمدت إلى زيادة أفراد كل مئين. وإن اصطلاع المئين الذى كان يعنى أصلا وحدة عسكرية تتألف من مائة مقاتل، قد فقد مدلوله الأصلى نتيجة لعاملين:

- العامل الأول:

أصبح بالتدريج عدد أفراد المئين يزيد على مائة فى حالة مئينات الشبان، ويقل عن مائة فى حالة مئينات الشيوخ.

- العامل الثانى:

نتيجة للإصلاح العسكرى الذى أدخل على تنظيم الجيش بعد الخسارة فى أليّا *Allia* لم تعد المئينات تكوّن الوحدات الأساسية فى الجيش، بل خلفتها وحدات تكتيكية أخرى *Manipulus*.

وعلى الرغم من هذه التغيّرات التى طرأت على مدلول اصطلاح المئين، فإن المواطنين الرومان ظلوا ينقسمون إلى الفئات التى ذكرتها قبلا، وإن كل فئة ظلت تتألف من ذات عدد المئنات، لأن المئين أصبح يؤلف وحدة انتخابية فى جمعية شعبية جديدة سنأتى عليها فى الكلام.

وعلى هذا الأساس كان المواطنون الرومان يصنفون مئينات وفئات، ولا يتحدد مركزهم الضريبى فحسب بل مئين كل مواطن والوحدات التى تنظم المئينات المختلفة. وبعد تصنيف المواطنين، كانت المئينات تدعى للاجتماع فى تشكيلاتها العسكرية بقيادة ضباطها وتحت ألويتها. ولما كان اجتماع هذه المئينات فى تشكيلات عسكرية على هيئة جيش *Exeritus*، ولما كان غير مسموح للجيش بالاجتماع داخل روما، لذلك كانت المئينات تدعى للاجتماع فى ساحة التدريب العسكرى المعروفة باسم ساحة إله الحرب مارس *Campus Martius* خارج سور روما المقدّس *Pomerium*.

وتبعا لذلك، صار المواطنون، بطارقة وعامة، يدعون للخدمة العسكرية على أساس واحد هو القدرتين البدنية والمالية. ومن البديهى أن يكون لكل واجب حق يقابله. فإن كل الفئات التى ذكرتها منحت عددا من الأصوات يقابل عدد مئيناتها، وإن عملية التصويت نظمت بحيث يبدأ بمئينات الفرسان، ثم تليها مئينات الفئة الأولى، فمئينات الفئة الثانية وهكذا دواليك... وبما أن كل مئين فى الجمعية الشعبية يدلى بصوته على حدة، لمعرفة الرأى الذى يمثل رأى غالبيته. فإن هذه الجمعية سمّيت «جمعية المئينات» *Comitia Centuriata* وقد استكملت شكلها النهائى فى القرن الرابع قبل الميلاد.

وحتى الربع الأخير من هذا القرن، كان المواطنون الرومان يوزّعون على مئينات الفرسان ومئينات الفئات الخمس وفقا لمقدار ما يملكونه من أرض وماشية وعبيد. أما بعد عام 312 ق.م. فى أيام قنسورية أبيوس قلاوديوس أصبح التوزيع على أساس القيمة النقدية لثروة المواطنين، وبذلك تساوى أصحاب الثروة النقدية ـ وهم أقلية ـ مع أصحاب الأراضى والماشية والعبيد فى عضوية جمعية المئينات بحسب القيمة النقدية للثروة:

١ ـ مئينات الفرسان، ممّن تزيد ثروتهم على 100.000 آس[1]

٢ ـ الطبقة الأولى، ممّن لا تقل ثروتهم عن 100.000 آس

٣ ـ الطبقة الثانية، ممّن لا تقل ثروتهم عن 075.000 آس

٤ ـ الطبقة الثالثة، ممّن لا تقل ثروتهم عن 050.000 آس

٥ ـ الطبقة الرابعة، ممّن لا تقل ثروتهم عن 025.000 آس

٦ ـ الطبقة الخامسة، ممّن لا تقل ثروتهم عن 011.000 آس

ولم يمضِ وقت طويل حتى صارت جمعية المئينات هيئة سياسية أكثر منها تنظيماً عسكريا، لأنها بمرور الزمن أصبحت تضم كثيرين ممّن لم يعودوا صالحين للخدمة العسكرية. كما أن مئينات الفرسان فقدت طابعها العسكرى، وبخاصة عندما أخذ اسم الفرسان يشمل ليس فقط ملاك الأراضى المسجلين فى مئينات الفرسان بل أيضاً أثرياء التجار الذين لم يكونوا مسجلين فى هذه المئينات الممتازة وظلوا لا يسجلون فيها بسبب ثروتهم المنقولة، ولكنه كان لديهم نصاب الفرسان. وقد حدث هذان التطوران نتيجة لعاملين، هما:

ـ العامل الأول:

قد أتينا على ذكره سابقا، من أنه فى أثناء محاربة مدينة فيّاى *Feii* سمح لأثرياء التجار من المواطنين الرومان بالتطوّع للخدمة فى الجيش على صهوة خيولهم.

(1) الـ آس As = رطل رومانى من البرونز. نصحى، تاريخ الروما 165 / 1.

ـ العامل الآخر:

أنه منذ ألقت روما على عاتق حلفائها عبء إمداد الجيش الرومانى بالفرسان، قل اعتمادها تدريجا على الفرسان الرومان.

والواقع أن جمعية المئينات قد حافظت على طابع تكوينها الأصلى ليس فقط من حيث تقسمى المواطنين إلى فئات ومئينات، بل أيضا من حيث انعقادها الذى ظل وقتا طويلا على هيئة انتظام المواطنين فى تشكيلاتهم العسكرية بقيادة ضباطهم وتحت ألويتهم. ومن حيث إنه فى أثناء انعقادها كان يرفع علم الحرب ويوضع حرس فوق تل قابيتولينوس، ومن حيث إنها ظلت بانتظام لا تعقد اجتماعاتها إلا فى ساحة الإله مارس، لا تجتمع إلا بناء على دعوة صادرة من حاكم يتمتع بالسلطة القنصلية *Imperium* لأن هذه السلطة تتضمّن سلطة عسكرية. والجدير ذكره فى هذا المجال أنه لا يتمتع بالسلطة التنفيذية إلا الدكتاتور والقناصل والبرايتورس.

انتقلت إلى جمعية المئينات بالتدريج أغلب اختصاصات جمعية الكور *Comitia Curiata*، فأصبحت بذلك الجمعية الرئيسية للشعب الرومانى، إلى أن تضاءلت مهمتها التشريعية فى أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، لقيام جمعية أخرى هى جمعية القبائل *Comitia Tributa* التى سأتحدث عنها فى معرض الحديث عن الصراع بين البطارقة والعامة.

وبحكم نشأة جمعية المئينات وتكوينها، كان لها الحق فى الموافقة على إعلان الحرب. ثم صارت تنتخب كبار الحكام جميعا، وتعرض عليها كل التشريعات التى يتقدم بها الحكام المتمتعون بالسلطة التنفيذية *Imperium* لإقرارها أو رفضها. وحوالى العام 350 ق.م. أصبحت هذه الجمعية هى التى يستأنف المواطنون أمامها الأحكام الشديدة الصادرة عليهم. لكن تمسّك مجلس الشيوخ لمدة طويلة بحق إبرام *Patrum auetoritas* القرارات التى تصدرها جمعية المئينات قبل أن تكتسب سلطة القانون، الحد من السلطة التشريعية التى كانت تتمتع بها هذه الجمعية طوال هذه المدة، ولم يعد لهذا القيد أى وطأة بعدما أصدر الدكتاتور بوبليليوس فى عام 339 ق.م. القانون المعروف باسمه *Lex Publilia*. إذ قضى هذا القانون بأن يقر السناتو أو يرفض الاقتراحات قبل عرضها على جمعية المئينات.

وكما كان متبعا فى جمعية الكور، لم يكن من حق جمعية المئينات اقتراح التشريعات، أو مناقشة أو تعديل ما يعرضه عليها الحاكم الذى يدعوها للانعقاد ويرأس اجتماعها. وكان أيضا أفراد كل مئين يدلون بأصواتهم على انفراد لتبين رأى غالبيتهم، وهو يعتبر صوتا واحدا يعبر عن رأى المئين بأجمعه. هذا ولا يغيب عن بالنا أنه كان يختار من بين مئينات الفرسان المئين الذين لهم شرف البدء فى الإدلاء بالأصوات *Centuria Praerogativa* على حين أن مئينات كل فئة كانت تدلى بأصواتها فى وقت واحد عندما يأتى دور تلك الفئة. ويسجل صوت كل مئين بمجرد وصوله إلى نتيجة. ومن مفارقات نظم جمعية المئينات أنه بالرغم من أن عدد أفراد مئينات الشيوخ كان أقل من عدد أفراد مئينات الشبان - طبعا لأن الذى تتراوح أعمارهم بين 18 و 45 سنة أكثر من الذين تتراوح أعمارهم 46 و 60 سنة - فإنه كان للشيوخ 84 صوتا مثل ما كان للشبان تماما.

وعند الإدلاء بالأصوات كانت مئينات الفرسان تدلى بأصواتها أولا ثم تليها مئينات الفئة الأولى فميئنات الفئة الثانية، إلى أن تتكوّن غالبية مطلقة لصالح أو ضد المشروع المعروض أو المرشحين لشغل المناصب العامة. وبمجرد الوصول إلى غالبية مطلقة كانت تتوقف عملية التصويت، وبناء عليه، كانت مئينات الفئات الدنيا نادرا ما تدعى للإدلاء بأصواتها وبخاصة عندما كانت مئينات الفرسان ومئينات الفئة الأولى تجمع على رأى واحد. فقد كان مجموع أصوات الفرسان 18 وأصوات مئينات الفئة الأولى 80 = 98 صوتا، يزيد على نصف المجموع الكلى للأصوات فى جمعية المئينات، وهو يخدم مصالح الفريقين أصحاب الثروة فى المجتمع الرومانى.

3. إنشاء وظائف جديدة للحكام الرومان:

أ- الترابنة العسكريون ذوو السلطة القنصلية *Tribuni Militum Consulari Potestate*:

أوجبت الإصلاحات العسكرية اختيار أكثر من شخصين (قنصلين) لممارسة السلطة المدنية والعسكرية فى عدّة أماكن وفى وقت واحد. ففيما بين عامى 4444 و 367 ق.م. استبدل الرومان بالقنصليين عدّة مرات، وفى فترات غير منتظمة هيئة من الحكام، كان

عددهم يزداد باطراد ويدعون «الترابنة العسكريين ذوى السلطة القنصلية». وتفصيل ذلك، انتخبت ست هيئات من هؤلاء الترابنة بين عامى 444 و 427 ق.م. وكان عدد أعضاء كل هيئة عندئذ ثلاثة فقط. وكذلك بين عامى 426 و 406 ق.م. انتخبت عشر هيئات من هؤلاء الترابنة، كانت ثلاث منها ثلاثية العدد، وسبع منها رباعيته. وفيما بين عامى 405 و 367 ق.م. انتخبت ثلاث وثلاثون هيئة، كانت عادة سداسية العدد، وإن كان يتعذّر التثبّت من عدد أعضاء بعضها(1).

وفى العهد الملكى، كان التريبون نقيب القبيلة وقائد الجنود الذين تقدمهم قبيلته، لأن كل قبيلة كانت تقدم 1000 جندى، فإن لقب تريبون عسكرى كان يطلق على قائد كل وحدة من الجنود يبلغ عددها ألفا. أما عندما أصبح نظام الجيش لا يقوم على أساس قبلى، وإنما على أساس الفئات التى قسّم إليها المواطنون الرومان، أصبح لقب التريبون يطلق على ضباط الوحدات الرئيسية فى الجيش الرومانى. فهذا هو مدلول لقب تريبون عسكريا فى أواخر القرن الخامس وأوائل القرن الرابع قبل الميلاد. ولهذا فإن الترابنة العسكريين ذوى السلطة القنصلية كانوا الضباط الرئيسيين للقوات الرومانية ويتمتعون بالسلطة التنفيذية *Imperium* التى كان القناصل يتمتعون بها، وكانت جمعية المئينات هى التى تنتخبهم.

وفى العام 367 ق.م. تقرّر العودة إلى انتخاب قنصلين سنويا لتولى السلطة العليا مدنية وعسكرية، اعتبارا من العام التالى 366 ق.م. فتم الاستغناء عن تجربة انتخاب الترابنة العسكريين ذوى السلطة القنصلية والعودة إلى نظام القنصلية. ومنذ ذلك الوقت، صارت السلطة العليا، كما كانت فى الماضى، عند بداية العهد الجمهورى، للقنصلين مع إمكان إسنادها حين تقتضى الضرورة إلى حاكم جديد تقرّر اختياره لمساعدة القنصلين، وأصبح الترابنة العسكريين ضباط وحدات فى الجيش تحت إمرة القائد العام.

(1) ماغريغور، مارى، تاريخ الرومان، ص 32 - 30.

ب ـ البرايتورس *Praetores* :

بعد أن أعيد العمل بنظام القنصلية، تقرر أن تنتخب جمعية المئينات سنويا حاكما جديدا يدعى برايتورس *Praetores* لمساعدة القنصلين فى القيام بأعباء وظيفتهما، وتبعا لذلك كان يمنح السلطة التنفيذية العليا وتسند إليه مهمة تعريف العدالة بدلا من القنصلين لكى يتسنّى لهما التفرّغ لباقى مهامهم، وبخاصة الشئون العسكرية. وبما أن البرايتور كان ينتخب فى الأساس لمساعدة القنصلين ويتمتع بالسلطة العليا. فإنه عند الضرورة كان يتولى قيادة أحد الجيوش، وأحيانا دعوة مجلس الشيوخ، أو إحدى الجمعيات الشعبية للاجتماع. وحتى عام 337 ق.م. كان تولى البرايتورية مقتصرا على طبقة البطارقة.

وتقرّر فى حوالى العام 242 ق.م. عندما اتسع نطاق العلاقات الخارجية الرومانية، أن ينتخب سنويا برايتور ثان ليشرف على الفصل فى القضايا التى يكون أحد طرفيها أو كلاهما من الأجانب. وللتفرقة بين هذين الحاكمين كان أولهما يسمى برايتور المدينة *Praetor Urbanus* وثانيهما يسمى برايتور الأجانب *Praetor Peregrinus* وهذا اختصار لعبارة البرايتور الذى يقضى فى أمور الأجانب *Praetor qui inter pregrines ius dieit*.

وتقتصر صلاحيات البرايتور القضائى على القضايا المدنية، فهو يستمع فى المرافعات المبدئية، ثم يصدر تعليماته إلى قاض *Index* أو إلى هيئة تتألف من ثلاثة أو خمسة محلفين *Reeuperatores* لفحص الأدلة وإصدار الحكم. وكان من أهم واجبات البرايتور أن يصدر فور توليه منصبه الجديد قرارا يبيّن القواعد التى سيفصل بمقتضاها فى القضايا المنطوية على نقاط لا تعطى فيها القوانين القائمة أو العرف السائد أحكاما قاطعة. وقد كان لقرارات *Edieta* البرايتوس المتعاقبين دور كبير فى تطوّر القانون الرومانى.

وبسبب توسّع روما فى فتوحاتها خارج شبه الجزيرة الإيطالية، وما يقتضى هذا التوسّع، من حاجة إلى حكام يتولون إدارة ممتلكات روما خارج إيطاليا التى كانت تسمّى

ولايات، اتسع نطاق اختصاصات البرايتورس ولم يعد اختصاصهم الفصل فى القضايا فقط بل تعدّاه إلى أن أسند إليهم حكم بعض الولايات. فكانت من هنا الحاجة إلى زيادة عددهم على نحو ما سأتحدث عنه عند الحديث عن الجمهورية الرومانية فى النصف الثانى.

جـ ـ القنسورس *Censores* :

تزامن إنشاء وظيفة التريبونية ذات السلطة القنصلية حوالى عام 443 مع إنشاء وظيفة جديدة هى وظيفة القنسورية اعتبارا من عام 445 ق.م. تكون مهمة من يتولاها عملية إحصاء *Censuss* المواطنين الرومان وممتلكاتهم. ولما كان الإحصاء يجرى فى روما كل خمس سنوات فى الربيع، لذلك، كانت الجمعية المئينية تنتخب قنسورين فى بداية كل فترة إحصائية، أى كل خمس سنوات، ليتوليا منصبيهما فى الربيع. ويشغل القنسوران منصبيهما مدة ثمانية عشر شهرا فقط، ولا يتمتعان بالسلطة التنفيذية العليا *Imperium*. وكان أهم عمل يقومان به فور تسلّمهما منصبيهما هو:

أولا: تسجيل كل المواطنين الرومان وممتلكاتهم تبعا لقبائلهم وتوزيعهم على الفئات والمئينات المختلفة. على أن يتم الإنتهاء من إعداد قوائم الإحصاء فى خلال فترة تتراوح بين اثنى عشر شهرا وخمسة عشر شهرا منذ تولى القنسورين منصبيهما.

ثانيا: فحص قوائم الإحصاء ومعاقبة الذين أعطوا بيانات غير صحيحة أفضت إلى تسجيلهم فى فئة أدنى من الفئة التى تؤهلهم لها ثروتهم. أو تأخروا عن تسجيل أنفسهم وممتلكاتهم بفرض غرامات عليهم.

ثالثا: يعاقبون الذين اتسموا بالجبن فى ميدان القتال أو بددوا الأموال العامة، أو أساءوا السلوك فى حياتهم الخاصة بالحكم عليهم بسوء السمعة *Infamis*، ويتسجيلهم فى فئة أولى من الفئة التى تؤهلهم لها ثروتهم. واحترام الرأى العام لمثل هكذا حكم، يفتقر إلى الصبغة القانونية الشكلية، كان يكسبه قوة

الحكم الصادر من هيئة قضائية. لكن كان باستطاعة أى قنسور يأتى بعد ذلك أن يعيد النظر فى قضايا من سبقت إدانتهم بسببها، ورد اعتبارهم بإعادتهم إلى مكانتهم السابقة.

ظل القنسورس يمارسون الرقابة الخلقية يمارسون الرقابة الخلقية بدقة وعناية، ما دام المواطنون الرومان متمسّكين وكذلك القنسورس بمستوى خلقى عال. واتسع نطاق رقابة القنسورس، قبل بداية القرن الرابع قبل الميلاد، فشمل سلوك أعضاء مجلس الشيوخ فى الشئون العامة والخاصة لاستبعاد أسماء المجرمين من هؤلاء الأعضاء بوضع أمام اسم كل منهم العلامة الدالة على عدم الصلاحية لعضوية هذا المجلس *Nota Censoris* وإعداد قائمة جديدة بأسماء الصالحين لعضويته.

رابعا: تقدير ضريبة الملكية *Tributum* التى تجمع فى وقت الحرب.

فلم يكن ميسورا سواء للقنصليين أم للترابنة العسكريين ذوى السلطة القنصلية مباشرة هذه العملية إلى جانب الاضطلاع بمهامهم الأخرى، لذلك كان من اختصاص القنسورس أيضا التعاقد باسم الدولة على استثمار ممتلكاتها وإقامة منشآتها العامة.

من أجل هذه المهام الدقيقة والخطيرة، كان لا ينتخب لتولى وظيفة القنسورية إلا من سبق لهم تولى وظيفة القنصلية، وكانوا يتمتّعون بأخلاق عالية. وقد ظلت وظيفة القنسورية مقتصرة على أبناء طبقة البطارقة حتى عام 351 ق.م. ثم توصل العامة إلى اكتساب هذا الحق فى عام 339 ق.م. وتأكد ذلك عندما تقرّر: أنه يجب أن يكون أحد القنسرين على الأقل فى كل مرة من العامة. ولكنه لم يشغل هذه الوظيفة اثنان من العامة فى وقت واحد قبل عام 131 ق.م.

د ـ الكوايستروس *Quaestores*:

لم تنشأ وظيفة الكوايستور إلا فى بداية عهد الجمهورية عندما كان القنصلان يعيّنان سنويا كوايستورين لِيَنوبا عنهما فى الفصل فى قضايا القتل بدون مبرّر *Quaestores*

Parrarieidii، ولم يصبح الكوايستورن فى عداد الحكام الرومان إلا عندما تقرّر فى عام 449 ق.م. أن تنتخب جمعية القبائل *Comitia Tributa* فى كل عام كوايستورين من البطارقة. فى حين ارتفع عدد الـ كوايستوس إلى أربعة عندما أعطى الحق للعامة بتولى هذه الوظيفة فى عام 421 ق.م. فأصبح اثنان منهما «أمينى الخزانة العامة» *Quaestoresl* أو *Tribani* *Quaestores aeraii* أما الإثنان الآخران فيساعدان القنصلين ويصحبانهما إلى ميدان القتال ليتوليان مهمة توفير مئونة الجيش وصرف رواتب الجنود. وزيد عدد الكوايستروس، فى عام 267 ق.م. إلى ثمانية، عهد إلى الأربعة الجدد الاهتمام بتوفير حاجة روما من المال والرجال من الأقاليم الإيطالية التى ضمنها، وكانوا يسمون «كوايستورس الإيطاليين» *Quaestores Italiei*.

واعتبارا من إنشاء وظيفة البرايتورية فى عام 366 ق.م. أصبح اختصاص الكوايستورس فى روما مقصورا على الشئون المالية دون القضائية، وأصبح «أمينا الخزانة العامة» أهم الكوايستورس جميعا. فيما راح الباقون يصحبون القواد العسكريين إلى ميدان القتال، ثم فيما بعد يصحبون حكام الولايات إلى ولاياتهم ليمارسوا أعمالا لا تمتّ إلى الشئون المالية بصلة. ووظيفة الكوايستور تعتبر أدنى الوظائف فى سلك الوظائف العامة الرومانية *Curus Honorum*. لكن من يتولاها كان يعتبرها تجربة ناجحة وصولا إلى تولى الوظائف التى تليها.

4ـ إطالة مدة ممارسة السلطة التنفيذية العليا:

فى حوال العام 330 ق.م. تقرّر ألا يُعاد انتخاب أى مواطن لتولى المنصب ذاته قبل انقضاء فترة عشر سنوات على تلويه المنصب من قبل. لكن الرومان الذين كانوا ينتخبون القنصل فى بداية عهد الجمهورية لمدة سنة واحدة، لم تتلاءم مع تواصل الحروب التى كانت روما تقوم بها سواء فى رد عدوان عن ممتلكات أو فى شن غزوات وحروب توسعية. فظهرت للرومان عيوب تخلّى القنصل عن قيادته بمجرد انتهاء عام حكمه(1). لذلك أبقوا على خدمات القناصل بعد انتهاء حكمهم إلى أن يفرغوا من المهام القيادية التى كانوا يضطلعون بها. وطبعا لم يفعل الرومان ذلك عن طريق استبقاء القناصل فى مناصبهم،

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان، 1/176.

وإنما عن طريق إطالة *Prorogatio* ممارستهم السلطة القنصلية *Consulare Imperium*.

ولما كانت هذه المهمة التى يقوم بها القنصل السابق الذى أطيلت مدة ممارسته السلطة القنصلية، كانت من صميم اختصاص القنصل، فقد أعطى لقبا هو بروقنصل *Proconsule* وجمعها *Proconsule* أى القائم بعمل القنصل. وكانت سلطته تسمّى السلطة البروقنصلية *Pro Consulare Imperium*. وفيما كان من المفروض أن تؤخذ موافقة جمعية المئينات على إطالة مدة ممارسة السلطة القنصلية.

وتجاه اتساع نطاق الإمبراطورية الرومانية فى خلال القرن الثانى قبل الميلاد، صارت القاعدة اعتبارا من عام 146 ق.م. هى إطالة مدة ممارسة السلطة القنصلية، والسلطة البرايتورية، بعد انقضاء عام على حكم القناصل والبرايتورس ليتولوا حكم ولايات الإمبراطورية، بوصف الواحد منهم قائما بعمل القنصل *Pro Consule* أو قائما بعمل البرايتور *Pro Praetore*. وكان مجلس الشيوخ هو الذى يقرّر فى كل عام أية ولاية يتولى حكمها بروقنصل وأية ولاية يتولى حكمها برواكيتوتيور[1].

قبل بداية القرن الرابع قبل الميلاد، استكمل الرومان سلك الوظائف الرومانية الذى ظل معمولا به حتى نهاية عهد الجمهورية. والملاحظ أن تلك الوظائف لم تكن متساوية فى المرتبة بسبب تباين أهمية اختصاصات كل منها. وكان شغلها طبقا لنظام اقتضاه العرف أولا ثم حدده قانون صدر فى عام 342 ق.م. وكان على طالب شغل أى وظيفة فى السلك العام أن يكتسب الخبرة العسكرية أولا ثم يتولى الوظائف العامة وفقا للترتيب التالى: الكوايستورية فالإيديلية أو التريبونية الشعبية، فالبرايتورية فالقنصلية. دون أن يكون تولى الإيديلية أو التريبونية الشعبية شرسطا أساسيا لتولى البرايتورية. أما القنسورية والدكتاتورية، فإنهما كانا لا يتولاهما إلا القناصل السابقون[2].

وحتى لا تتأثر مصالح الدولة العليا، عندما يكون القنصلان فى روما معا، فقد يتناوبان السهر على مصلحة الدولة، كما يتناوبان القيادة العليا يوما فيوما حين يكونان سويّا فى

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان،: 176/1.
(2) ماغريفور، مارى، تاريخ الرومان، ص 34.

ميدان واحد للقتال، لأن الزمالة فى شغل الوظائف العامة، كانت تعطى الحق لأى حاكم فى الاعتراض *Intereesio* على أعمال زميله ووقفها. وكان الحكام الأعلى مرتبة يتمتعون بنفوذ أعلى *Maior Potestas* ممّن هم أدنى مرتبة، ويحق لهم عادة وقف تصرّفاتهم أو إلغاؤها. ومن هنا، القول بأن القنصلين أو الدكتاتور فى وسعهم الإشراف على تصرفات جميع الحكام الآخرين. وهذا الترابط بين مناصب الحكام، ساعد على دعمه ازدياد نفوذ مجلس الشيوخ على الحكام تبعا للحد من اختصاصات القناصل وسلطتهم، وإنشاء وظائف جديدة.

ففى حين أن الحكام جميعا تقريبا يتمتعون بقدر متفاوت من النفوذ *Potestas*، فإن الدكتاتور، والقناصل، والبرايتورس فقط هم الذين كانوا يتمتعون بالسلطة التنفيذية *Imperium*، بدرجات متفاوتة، وهؤلاء فقط يحق لهم تولّى القيادة العسكرية، ودعوة مجلس الشيوخ، والجمعيات الشعبية للاجتماع، والفصل فى القضايا. على أنه يحق للحكّام جميعا اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإطاعة وتنفيذ أوامرهم بإلقاء القبض *Coereitio* على من يرفضون إطاعتها.

5 ـ الصراع بين الطبقات:

نشأ الصراع بين الطبقات ـ العامة والبطارقة ـ فى روما فى بداية الحكم الجمهورى نتيجة لعاملين:

ـ العامل الأول:

دخول روما فى سلسلة من الحروب المتواصلة، أدى إلى ازدياد الأعباء التى ألقيت على كاهل أبناء الطبقة العامة، لأن البطارقة لم يعد بمقدورهم الانفراد بتحمّل أعبائها.

ـ العامل الآخر:

احتكار البطارقة تولى الوظائف العامة، وعضوية مجلس الشيوخ، والجماعات الدينية، وبمعنى آخر احتكار أجهزة الحكم، وتصريف العدالة بصرامة شديدة.

لهذا لم تستمر الحالة طويلا وفق هذه الممارسات، الأمر الذى نشأ عنها الصراع الطبقى بين العامة والبطارقة، الذى امتد زهاء قرنين، تمكّن خلالهما العامة من الحصول على بعض المكاسب، بإنشاء وظائف عامة جديدة، وإنشاء جمعيتى: المئينات والقبائل ونمو هاتين الجمعيتين بسلطاتهما التى تصاحبت مع الجهود التى بذلها العامة للفوز بالمساواة مع البطارقة فى الحقوق والامتيازات التى كانت وقفا عليهم فى بداية العهد الجمهورى.

لم تحصل العامة على مكاسبها من البطارقة بالسهولة، إذ لاقت مطالب العامة معارضة قوية من البطارقة بسبب مركزهم وسيطرتهم المطلقة على أجهزة الحكم، ومكانتهم الفردية والجماعية فضلا عن تأييد أتباعهم، فى كل عمل يقومون به، مغلوبين على أمرهم. فقد ساعد على تحقيق مطالب العامة عاملان، وهما:

ـ العامل الأول:

أصبح بين العامة العدد الكبير ممّن كانت ثرواتهم تعادل ثروات البطارقة، ويرفضون حرمانهم حقهم الطبيعى فى تولى الوظائف العامة، وبخاصة بعد بروز زعماء أعضاء منهم قادوا العامة فى صراعهم مع البطارقة.

ـ العامل الآخر:

اشتراك روما فى حروب شبه مستمرة أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق المواطنين الرومان من أبناء الطبقة العامة الذين شاركوا البطارقة مشاركة كاملة فى تحمّل هذه الأعباء.

لذلك لم يعد بالإمكان تجاهل العامة والاستمرار إلى ما شاء الله فى حرمانهم حقهم بالمساواة السياسية مع البطارقة دون تعريض مصالح الدولة الرومانية للخطر. فتجاوب مع مطالب العامة بعض أعضاء مجلس الشيوخ البطارقة، ببعد نظرهم، كما شعروا بأن التأخير فى تلبية بعض المطالب قد يؤدى إلى حرب أهلية أو تنفيذ تهديد العامة بالهجرة من روما وترك أبناء البطارقة يتحمّلون وحدهم الدفاع عن المدينة.

وعلى الرغم من نزول البطارقة عن تسلّطهم والقبول بمبدأ اتخاذ الثروة أساسا لتوزيع أعباء الخدمة العسكرية على المواطنين، فأدى إلى إنشاء جمعية المئينات، ونظم عمليات توزيع الأصوات. فقد ظل البطارقة يتحكّمون بالأمور. ولم يستطع العامة تحقيق مطالبهم عن طريق اشتراكهم فى عضوية هذه الجمعية لأن تحكّم البطارقة فى توزيع الأصوات ونظام التصويت فى هذه الجمعية، وقصر حق اقتراح التشريعات على الحكام وخضوع قرارات هذه الجمعية لموافقة مجلس الشيوخ قبل أن تكتسب قوة القانون أبقى مكسب إنشاء جمعية المئينات دون فائدة تذكر.

وأذكى شعور العامة بالإجحاف والظلم عاملان آخران وهما:

ـ العامل الأول:

احتفاظ العامة بنصيب الأسد من الأراضى التى كانت تضم إلى الدولة، على الرغم من أن العامة قد شاركوا البطارقة فى الحروب التى بنتيجتها جرى ضم الأراضى.

ـ العامل الآخر:

عجز أرباب الأراضى عن سداد الديون لدفع الضريبة على الممتلكات *Tributum* لسد نفقات الحروب، بعدما عاد هؤلاء المزارعون الجنود من الحروب ووجدوا أراضيهم لم تستغل كما يجب. فعجزوا عن سداد الدين، مما جعل الحق للدائنين فى الاستيلاء على أرض المدين، وإذا لم تكف للوفاء بالدين الاستيلاء على شخص المدين واستعباده فى خدمته أو بيعه فى سوق النخاسة.

وقد تحققت مطالب العامة على مراحل متتابعة، لكن تحقيقها لم يؤدِ فى الواقع إلى تحقيق المساواة بين العامة والأرستقراطية.

1 . ترابنة العامة *Tribuni Plebis*، مجلس العامة *Conelium Plebis* وجمعية القبائل *Comitia tributa* :

انتخب العامة، فى عام 494 ق.م. من بينهم نقيبين يسميان «تريبونى العام»، على أن

يكون لهما حق الاعتراض *Intereesio* على أى إجراء أو تصرّف يصدر عن أى حاكم فى أثناء ممارسته سلطته، وبسط حمايتها على كل من ينشدها من العامة نجاة من إجراءات الحكام وتصرفاتهم. وقد استمد تريبونا العامة سلطتهما من اليمين التى أقسمها العامة باعتبار شخصيهما مقدسين لا يجوز مسّهما *Saeroseant*، وإن كل من يغفل تدخل أى واحد من تريبونى العامة أو يعتدى عليه فقد حلّت به لعنة الآلهة ويباح سفك دمه. وبما أن البطارقة لم يتحدوا هذا الإجراء، فإنه كان أول إجراء فاز به العامة ممّا شجّعهم فى عام 471 ق.م. على اتخاذ خطوتين آخريين:

ـ الخطوة الأولى:

تكوين مجلس عرف «بمجلس العامة» *Coneilium plebis* وفى هذا المجلس كانت الوحدة الانتخابية هى القبيلة وليست الكورة ولا المئين.

ـ الخطوة الثانية:

كانت زيادة عدد الترابنة العامين إلى أربعة. وكان مجلس العامة هو الذى ينتخبهم سنويا.

لكن بما أن عضوية مجلس العامة كانت مقصورة على عامة القبائل الأربع التى اختصت بها مدينة روما. ولما كان المجلس الذى شكله العامة لا يضم المواطنين الرومان جميعا ولا يحظى باعتراف البطارقة به رسميا، فإنه لم يعتبر فى عداد الجمعيات الشعبية الرسمية.

وحوالى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد طرأ بعض التغيير على الأوضاع التى كانت سائدة فى روما وبخاصة ما يتعلق منها بتريبونية العامة ومجلسهم وسن القوانين ونشرها.

ـ فبالنسبة إلى الترابنة، زيد عددهم إلى عشرة، واعترف بهم رسميا بوصفهم ممثلى العامة، وبذلك أصبحوا فى عداد أرباب الوظائف العامة الذين يتمتّون بنفوذ *Potestas* دون

أن تكون لهم سلطة تنفيذية *Imperium* ولم يعد فى وسع أحد أن يتحدّى تدخلهم دفاعا عن العامة وممتلكاتهم باستخدام «حق الاعتراض» ضد أعمال الحكام، وعلى أعمال أى زميل من ترابنة العامة، وعلى الانتخابات والقوانين وقرارات مجلس الشيوخ *Senatus Consulta*، بل على ما هو معروض على السناتو قبل أن يصبح قرارا، وتنفيذ مشيئتهم بالقوة الجبرية إذا اقتضى الأمر. ثم أصبح يحق لترابنة العامة حضور جلسات مجلس السناتو (الشيوخ) لكى يثير لهم الاعتراض على ما يدور فيها من مناقشات.

وحوالى عام 300 ق.م. أصبح يحق لترابنة العامة تقديم أى حاكم سابق للمحاكمة أمام جمعية القبائل، مما جعلهم الحراس على المصلحة العليا للدولة لجهة سوء استخدام الحكام سلطتهم فى أثناء توليهم الحكم. ولم يأتِ العام 216 ق.م. حتى أصبح من حق ترابنة العامة دعوة السناتو إلى الاجتماع. وفى خلال القرن الثانى قبل الميلاد أصبح تولى تريبونية العامة مؤهلا كافيا للحصول على عضوية السناتو.

أما مجلس العامة فقد تحوّل فى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد إلى جمعية تسمى «جمعية القبائل» *Comitia Tribuna*. وكانت تتألف هذه الجمعية من مواطنى القبائل الرومانية ـ كان عدد القبائل 21 قبيلة ثم أصبح 35 قبيلة بحسب ما رأينا سابقا ـ وتعتبر الوحدة الانتخابية فى هذه الجمعية، القبيلة. كما كانت فى مجلس العامة. ولما كانت القبائل عبارة عن وحدات إقليمية يتوجب على المواطنين الرومان أن يتسجلوا فيها بحسب مواطن سكنهم، فلا مجال للشك فى أنها كانت تجمع بين البطارقة والعامة، وإن كل قبيلة من هذه القبائل كان لها هيئتين:

ـ إحدى هاتين الهيئتين: تتألف من العامة، ويرأس اجتماعاتها ترابنة العامة، وتعرف بالاسم القديم «مجلس العامة».

ـ أما الهيئة الأخرى: فكانت تتألف من العامة، والبطارقة على السواء. ويرأس

اجتماعاتها الترابنة أو غيرهم من الحكام المتمتعين بالسلطة القنصلية. وتعرف باسم «جمعية القبائل»[1].

والواقع أن مجلس العامة كان الأصل الذى نمت منه جمعية القبائل، وأن جمعية القبائل أصبحت أكبر نصير لحقوق العامة، ومصدر أكثر التشريعات التى حققت مكاسب العامة على الرغم من تمثّل البطارقة فى عضويتها.

وفى البداية، كان ترابنة العامة هم الذين يدعون جمعية القبائل إلى الانعقاد ويتولون رئاسة اجتماعاتها لانتخاب ترابنة العامة وإيدبلى العامة، وتدارس وجهات النظر التى تعينهم فى الوصول إلى تحقيق مطالبهم. فكانت جمعية القبائل تصدر قرارات تعرف باسم «قرارات العامة» *Plebiseita* التى تتألف من كلمتين لاتينيتين: *Plebi* و *Seitum* اللتين معناهما ما أقره العامة، تمييزا لهذه القرارات عن القوانين *Leges* ومفردها *Lex* التى كانت تصدرها جمعية يرأس اجتماعاتها حاكم يتمتع بالسلطة التنفيذية. ولكن قرارات العامة لاتصبح نافذة وتكتسب قوة القانون إلا إذا أبرمها السناتو، مثلها فى ذلك مثل: جمعية الكور (الأحياء) *Comitia Curiata*، وكذلك قرارات جمعية المئينات حتى عام 339 ق.م. إذ تقرر بموجب قانون بوبليليوس *lex Publilia*، تطبيق قرارات العامة على جميع المواطنين الرومان إذا أبرمها السناتو (الشيوخ).

عندما أدرك القناصل أنه كان من الأيسر عليهم إصدار التشريعات فى جمعية القبائل منه فى جمعية المئينات، لأن الأولى كان يمكن عقدها داخل روما ذاتها، على حين أن الجمعية الثانية كانت لا يمكن أن تنعقد إلا خارج سياج روما المقدّس، فضلا عن أن نظام التصويت فى الأولى كان أقل تعقيدا منه فى الثانية. أخذ القناصل منذ أواخر القرن الرابع قبل الميلاد يستخدمون جمعية القبائل لإصدار ما يتراءى لهم من تشريعات. وفى هذه الحالات كان القناصل هم الذين يرأسون اجتماعات جمعية القبائل. ولكن بالرغم من أن القناصل كانوا يتمتعون بالسلطة التنفيذية، وبالرغم من أن قرارات جمعية القبائل كانت

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/ 84.

عندئذ تسمى قوانين. فإن هذه القرارات كانت لا تصبح نافذة المفعول إلا إذا أبرمها السناتو، أى أن شأنها كان شأن قرارات العامة، حتى ألغى هذا القيد بموجب قانون هورتنسيوس *Lex Hortensia* الذى أصدره الدكتاتور كوينتوس هورتنسيوس فى عام 278 ق.م.[1] وحرّر القرارات والقوانين التى تصدرها جمعية القبائل من قيد موافقة السناتو (الشيوخ) عليها.

ومن أهم الأعمال التى اكتبستها جمعية القبائل أنها كانت تقوم بدور محكمة عليا فى القضايا السياسية وتنتخب الكوايستورس وأيديلس البطارقة، فضلا عن انتخاب أيديلس العامةوترابنتهم.

2 . سن القوانين ونشرها:

لم تكن القوانين الرومانية إلا عادات وتقاليد تتصل اتصالا وثيقا بالديانة وترجع إلى تاريخ قديم جدا. ولما كان البطارقة لا يحتكرون الوظائف العامة فقط بل أيضا عضوية الجماعات الدينية، وانطلاقا من القوانين الرومانية وتفسيرها وتطبيقها. فى حين كان العامة يتعذّر عليهم معرفة القوانين وتفهمها والتحقق من صحة تفسيرها وتطبيقها. بينما كان حكام البطارقة يستخدمون سلطتهم القضائية على هواهم، فيحللون ما هو محرّم، ويحرمون ما هو محلل ما دام هذا الحكم يتفق ومصالح أفراد طبقتهم.

تجاه ذلك الوضع، احتج العامة، وتقدموا بمطالب واضحة لأجل نشر القوانين حتى يتسنّى لهم الاطلاع عليها وفهمها ومطالبة الحكام بمراعاتها واحترام نصوصها، وبعد إصرار العامة على ذلك لم يعد أمام البطارقة إلا الاستجابة إلى مطلب العامة، فانتخب لذلك عام 454 ق.م. ثلاثة أشخاص أوفدوا إلى «أثينا» لدراسة قوانين «سولون». وبعد غياب دام عامين عاد المبعوثون إلى روما، وأوصوا بانتخاب لجنة مؤلفة من عشرة أشخاص *Decemviri* لتسنّ القوانين الرومانية. وفى عام 451 ق.م. انتخبت هذه اللجنة

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/ 186.
الشيخ، حسين، الرومان: ص 53.

لتتولى الحكم بدلا من القنصلين، وتقوم بسن القوانين ونشرها، ولما لم تنتهِ اللجنة من عملها فى خلال عام واحد انتخبت لجنة أخرى أتمت سن القوانين وقامت بنشرها[1]. وبعد الانتهاء من سن القوانين حفرت على اثنتى عشرة لوحة أقيمت فى الفوروم، ولهذا السبب عرفت باسم قوانين اللوحات الاثنتى عشرة[2].

لم يتبقّ من هذه القوانين الرومانية إلا بعض المقتطفات المتفرّقة فى كتب المؤرخين الرومان المتأخرين، وهذه القوانين مجموعة مختلطة من الأعراف القديمة والحديثة، مع إضافات من القوانين المعمول بها فى المدن الإغريقية. فصيغت كلها صياغة دقيقة، ورتبت ترتيبا منطقيا. فصار لروما مجموعة من القوانين المدنية والجنائية والنظم الاجتماعية والإجراءات القانونية، وهى بالتالى الأسس التى وضع عليها القانون المدنى الرومانى.

أعطت هذه القوانين الحق للمواطنين الرومان فى أن يستأنفوا *Provocar* والاسم منها *Provocatio* إلى الجمعية الشعبية أى حكم يصدره أى حاكم أو أية محكمة. وأنها جعلت الرأى النهائى فى الأحكام بالإعدام أو بالنفى من حق أعلى جمعية *Comitiatus Maximus*. وفى جميع الأحوال فإن ما جاء فى هذه القوانين هو تقييد لسلطة الحكام المطلقة فى إصدار الأحكام الشديدة وأمّنت المواطنين الرومان على سلامة حياتهم وعلى حقوقهم الدستورية.

ولكن هذه القوانين ـ اللوحات الاثنتى عشرة ـ لم تخلُ من بعض الشوائب إذ ظلت تعترف بحق الدائن فى القبض على مدينه وسجنه وبيعه فى سوق النخاسة إذا لم يتيسر له الحصول على حقه بوسيلة أخرى. كما أعطت سندا قانونيا لرفض البطارقة الاعتراف بشرعية الزواج الذى يعقد بين طرفين أحدهما من العامة والآخر من البطارقة، إلى أن تمت الموافقة فى عام 445 ق.م. بصدور قانون *Canuleia* يعترف بشرعية التزاوج بين العامة والبطارقة وإن سمح بهذا التزاوج على نطاق ضيّق.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 188 /1 - 86 /1.

(2) الشيخ، حسين، الرومان: ص 52.

3 ـ السماح للعامة بتولى الوظائف العامة الكبرى:

كان لا يحق لأبناء الطبقة العامة فى خلال القرن الخامس قبل الميلاد تولى سوى وظائف الإيديلية والكوايستورية وتريبونية العامة. وهذه الوظائف لا تخول صاحبها اكتساب السلطة التنفيذية العليا *Imperium*. ولكن فى أواخر هذا القرن، وبسبب الحروب الرومانية المتواصلة، تمكّن أبناء الطبقة العامة انتزاع حق تولى التريبونية ذات السلطة القنصلية. وهكذا شكّلوا غالبية شاغلى وظيفة التريبونية العسكرية فى الأعوام 400 و 399 و 396 ق.م. حين كانت هيئة الترابنة العسكريين تتألف من ستة عسكريين[1].

وعندما تقرّر فى عام 367 ق.م. الاستغناء نهائيا عن وظيفة التريبونية العسكرية والعودة إلى نظام القنصلية اعتبارا من العام التالى، اعترف رسميا للعامة بحق تولى منصب القنصلية. فكان أحد قنصلى عام 366 ق.م. من العامة، ويدعى لوقيوس سكستيوس *Lucius Sextius* وقد كان هذا القنصل تريبونا عسكريا يتمتع بالسلطة القنصلية العليا *Imperium* فى عام 367 ق.م. الذى أصدر مع زميله التريبون جايوس ليقينيوس *Gaius Lieinius*، فى أثناء شغلهما وظيفة التريبونية العسكرية، مجموعة من القوانين باسميهما عرفت «بالقوانين الليقينية السكستية *Lieiniaesextiae*»[2]، وبمقتضى هذه القوانين تقرّر أن يكون أحد القنصلين فى كل سنة من العامة، وإن فرق تطبيق هذه القوانين فجاء القنصلات من البطارقة بين عامى 354 و 342 ق.م. وأخيرا حدث أن تولاها اثنان من العامة سنة 172 ق.م.

بعد أن تمكن العامة من تولى وظيفة القنصلية أصبح من الجائز لها تولى باقى الوظائف العامة الأخرى. فقد اكتسبوا حق تولى الدكتاتورية فى عام 356 ق.م. حين أسندت هذه الوظيفة إلى محارب قدير من الطبقة العامة يدعى جايوس مارقيوس روتيلوس *Gaius Mareius Rutilusum* وفى عام 351 ق.م. اكتسبوا حق تولى القنسورية عندما انتخب هذا الرجل نفسه قنسورا. وفى 337 ق.م. اكتسبوا حق البرايتورية حينما

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 190 /1.

(2) المصدر نفسه: 192 /1.

انتخب كوينتوس بوبليليوس فيلو *Quintus Publilius Philo* وهو الذى كان قد تولى الدكتاتورية فى عام 339 ق.م. واستصدر فى جمعية المئينات إبان توليه هذه الوظيفة عددا من القوانين الهامة المعروفة باسمه *Leges Publiliae* وكان العامة قبل ذلك قد اكتسبوا فى عام 366 ق.م. حق تولى الإيديلية القورولية على أن يتناوبوا مع البطارقة شغل هذه الوظيفة عاما بعد عام على ما ذكرت سابقا.

مع اكتساب حق العامة فى تولية الوظائف الكبرى العامة ملاحظتين:

ـ الملاحظة الأولى:

لم يؤدِ هذا الحق إلى توليها برجال من العامة فى أغلب الأحيان، لأن الناخبين كانوا يفضلون أبناء الطبقة العليا ذوى الماضى العريق فى الحياة العامة من خبرة ومعرفة ممّا لا يتوافر للمواطن العادى، فضلا عن أنه لم يكن من مرتبات للوظائف العامة مع الإشارة إلى أن الدعاية الانتخابية للفوز بها كانت مكلفة كثيرا، لا يستطيع التفكير أو التطلّع إليها إلا من كان من الأثرياء.

ـ والملاحظة الثانية:

على الرغم من إزالة الحواجز لم يؤدِ إلى أن يتولى الوظائف العامة أشخاص بارزون من عام الرومان، بل أشخاص ينتمون إلى الأسر الحاكمة فى المدن اللاتينية والإيطالية التى ضمّت إلى الدولة الرومانية، ومنح مواطنيها حقوق المواطنة الرومانية الكاملة[1].

4 ـ العامة وعضوية السناتو:

كان يمارس حق اختيار أعضاء مجلس السناتو الحكام الذين يشغلون أعلى وظائف الدولة الرومانية. وقد مارس هذا الحق الترابنة العسكريون ذوو السلطة القنصلية ما بين العامين 444 و 367 ق.م. فلم يكن اختيار أحد من العامة عضوا فى السناتو إلا استثناء نادرا على أحسن تقدير. لكن لما أصبح مقررا منذ عهد بعيد إدراج القناصل السابقين فى قائمة أعضاء السناتو، وكان الترابنة العسكريون ذوو السلطة القنصلية قد خلفوا القناصل لفترة امتدت زهاء ثلاثة أرباع القرن وأصبحوا يدرجون فى عداد أعضاء

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 191 - 1 / 190.

السناتو. وسمح للعامة بتولى التربونية ذات السلطة القنصلية منذ عام 400 ق.م. فإن العامة منذ ذلك التاريخ، أخذوا يدخلون أبواب السناتو. ومنذ اكتسبوا فى عام 367 ق.م. حق تولى القنصلية أخذ يزداد بإطراد عدد أعضاء السناتو من العامة. إذ إنه بين عامى 366 و 365 ق.م. تولى القنصلية من العامة تسعون شخصا أصبحوا بعد عام حكمهم أعضاء فى السناتو[1]. وقد ساعد على وجود عدد كبير فى مجلس السناتو عاملان آخران هما:

ـ العامل الأول:

اكتساب العامة حق تولى الوظائف العامة الأخرى.

ـ العامل الآخر:

قيام تريبون العامة أوفينيوس *Ovinius* باستصدار القانون المعروف باسمه[2] Lex Ovinia ما بين عامى 318 و 312 ق.م. وهذا القانون قضى بأن يختار القنسورس أعضاء السناتو من «أفضل المواطنين مهما تكن مرتبتهم *Optimum quemque Ex omni ordine*». ويبدو من تطبيق هذا القانون أنه قصد به اختيار أعضاء السناتو من كافة الحكام السابقين ذوى السلوك الطيّب.

من هذا الاختيار يتبيّن لنا أن الاختيار لعضوى السناتو لم يعد مقتصرا على البطارقة ولا على القنسورس والقناصل السابقين فقط، بل شمل من سبق لهم تولى البرايتورية فى النصف الأول من عهد الجمهورية الرومانية ليمتد فى النصف الثانى من عهدها ويشمل البرايتورس آلانين ومن سبق لهم وتولوا الإيديلية أو تريبونية العامة أو الكوابستورية. وفيما كان أعضاء مجلس السناتو من البطارقة كانوا يسمون الآباء *Patres* كان أعضاء السناتو من العامة يسمّون أحيانا «المختارين» وعادة «المسجلين» *Conseripti*.

وهذا الاختلاف فى السناتو بين البطارقة وأبرز رجال العامة وأبرز اللاتين والإيطاليين، ساهم فى تغيير تكوين الأرستقراطية الرومانية، وأدى بالتالى إلى تكوين

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/193 - 1/ 192.

(2) P. Willemas: Le Senat de la république Romaine, 1, P.P. : 157 - 168.

أرستقراطية جديدة تختلف اختلافا كبيرا عن أرستقراطية البطارقة القديمة. وهكذا لم يؤد الصراع بين البطارقة والعامة إلى إضعاف مجلس السناتو بل إلى تقويته، لأنه قد تم تغذيته بعناصر ممتازة، ودعم مكانته وازدياد نفوذه.

والجدير ذكره فى أثناء الحديث عن السناتو والعامة، ما قام به أحد رجال البطارقة المدعو أبيوس قلاوديوس *Appius Claudius* الذى كان أحد القنسوريين فى عامى 312 - 311 ق.م. قد خلد اسمه بإنشاء الطريق العام المعروف باسم «طريق أبيوس» *Via Appia*، وإنشاء أول قناة اصطناعية للمياه[1] *Aqua Appia* وبموجب حقه فى القنسورية أدخل إلى السناتو عددا كبيرا من العامة كان من بينهم بعض أبناء «المعتقين» الذين كانوا عبيدا وأعتقوا، وأصبحوا مواطنين رومان. كما سمح لسكان روما ممّن لم يمتلكوا أرضا، أى التجار والعمال، بأن يسجلوا أنفسهم فى أية قبيلة خارج المدينة لإيجاد نوع من التوازن فى عدد مواطنى القبائل داخل المدينة وخارجها. وقد تولى القنصلية مرتين فى عامى 307 و 296 ق.م. والبرايتورية فى عام 295 ق.م. التى لم يجد فيها غضاضة بعد القنصلية.

5 . العامة وعضوية الجماعات الدينية:

دخل العامة عضوية الجماعات الدينية حوالى عام 368 ق.م. عندما تقرّر زيادة عدد أعضاء الجماعة المختصة بجمع النبوءات المقدمة والحفاظ عليها وتفسيرها من اثنين *Douviri saeris Faeinddis* إلى عشرة *Deccmviri Saeris Faciundis* على أن يكون نصفهم من العامة. وفى عام 300 ق.م. وصل العامة إلى أهم جماعتين دينيتين عندما قضى قانون أوجولنيوس *Lex Ogulnia* بأن يزاد عدد أعضاء جماعة كبار الكهنة *pontifiess* من أربعة إلى ثمانية، وعدد أعضاء جماعة العراف *Augures* من خمسة إلى عشرة، على أن يكون نصف الأعضاء من العامة فى كل من هاتين الجماعتين.

6 . حق استئناف الأحكام الصارمة:

أيّدت اللوحات الأثنتى عشرة حق المواطنين الرومان فى استئناف ما يصدر عليهم من

(1) WissowaHroll Realen eye and Oxford Class, Diet, S.V. C 8m a ot ete.

أحكام، وجعلت الرأى النهائى فى الأحكام بالإعدام أو النفى من حق الجمعية الشعبية العليا - جمعية الكور - التى كانت تعقد برئاسة أحد الحكام ذوى السلطة التنفيذية. ثم انتقل حق النظر فى الاستئناف إلى جمعية المئينات قبل منتصف القرن الرابع قبل الميلاد. لكن الأرستقراطية عطّلت نشاط جمعية المئينات فترة من الزمن فى أوقات الأزمات عندما كانت تقنع القنصلين بتعيين دكتاتور مكانهما فتئول سلطتهما طبيعيا إليه. وتتذرّع الأرستقرطية بأن حق الاستئناف لا ينطبق على الأحكام الصادرة عن أى حاكم غير عادى مثل الدكتاتور. غير أن مرقوس *Marcus Valerius* أحد قنصلى عام 300 ق.م. قضى على هذا التحايل بالقانون الذى أصدره *Lex Valeriade Provocatione*، وأعطى المواطنين الرومان حق استئناف جميع الأحكام التى يصدرها عليهم أى حاكم رومانى، ومنع أى حاكم رومانى من إنزال عقوبة الجلد أو عقوبة الإعدام بأى مواطن قدّم استئنافا عن الحكم الذى صدر بحقه. وحتى أمام هذا القانون وُجد التحايل، إذ جاءت ممارسة تطبيق حق الاستئناف على الأحكام الصادرة فى المنطقة الواقعة داخل المنطقة التى يحق فيها لترابنة العامة ممارسة حقهم فى الاعتراض والتدخّل لحماية أرواح المواطنين الرومان وممتلكاتهم. أو بعبارة أوجز، داخل سياج روما المقدّس *Pomerium* وأحيانا حتى مسافة ميل واحد من حدود السياج إلى الخارج.

هذا يعنى أن الأحكام التى كانت تصدر عن الحكّام ذوى السلطة التنفيذية على المواطنين الرومان خارج سياج روما المقدس لا يجوز استئناف الأحكام التى كان يصدرها هؤلاء الحكّام بمقتضى سلطاتهم ولا حتى اعتراض ترابنة العامة عليها.

7 . انتهاء الصراع بين العامة والبطارقة:

أدّت مشكلة الديون التى كان المزارعون الرومان يرزحون تحت عبئها بسبب تجنيدهم وطول غيابهم عن مزارعهم إلى خلق مشكلة صعبة ومراهنة تقضى بإيجاد حلول جذرية لهذه المسألة، وبلغت هذه المسألة ذروتها عندما تقرّر فى عام 289 ق.م. ضرورة استخدام «العملة» فى جميع أنواع التعامل بدلا من المقايضة التى كانت شائعة آنذاك.

فعقد الأمور تيسير عقد القروض، واحتساب فوائد مرتفعة عليها. وصادف ارتفاع

أصوات العامة مطالبة بتصحيح أوضاع المدينين منهم. ولما لم يستجب مجلس السناتو إلى مطالب العامة بإيجاد حلول، أو الموافقة على التشريعات التى أقرّتها جمعية القبائل لتحسين حال المدينين، كونه ممثلا وراعيا لمصالح الدائنين، أقدم العامة على خطوة جريئة عام 287 ق.م. بأنهم هاجروا إلى «تل» «يانيقولوس» عبر نهر التيبر، وهدّدوا بالانفصال عن الدولة الرومانية.

إزاء ذلك، وافق السناتو على تعيين دكتاتور من العامة يدعى كوينتوس هورتنسيوس *Quintus Hortensius* لفض الخلاف. فنجح فى إيجاد حل له، واستصدر القانون المعروف باسمه *Lex Hortensia* الذى قضى بأن تصبح منذ ذلك الوقت كل قرارات جمعية القبائل قوانين سارية المفعول دون أن تسبقها أو تعقبها موافقة السناتو عليها. وبذلك أصبحت جمعية القبائل الجمعية التشريعية الرئيسية، فى حين أن جمعية المئينات أصبحت الجمعية الانتخابية العليا التى تنتخب أعلى الحكام مرتبة مثل: القناصل والقنسورس والبرايتورس. على أن يدعو إلى اجتماع جمعية المئينات حاكم يتمتع بالسلطة التنفيذية ويرأس اجتماعاتها. فى حين كان يدعو جمعية القبائل التشريعية إلى الانعقاد يتمتع بالسلطة التنفيذية وإما أحد ترابنة العامة بحسب انتخاب المناصب العليا أم الأدنى منها.

ثمة ملاحظة يجب الانتباه إليها وهى، إذا كانت جمعيتا المئينات والقبائل تتألفان من جميع المواطنين الرومان، فإنهما اختلفتا عن بعضهما لجهة توزيع المواطنين إلى وحدات انتخابية، إذ أدى ذلك إلى جعل جمعية المئينات تحت سيطرة فئات المواطنين الغنية فى حين وقعت القبائل تحت سيطرة أكثر فئات المواطنين عددا فاتسم بأنها أكثر ديموقراطية عن الأولى.

وعلى الرغم من حدة الصراع بين العامة والبطارقة، فإن الفريقين لم يترددا مرة بعد أخرى فى دفن خلافاتهما وتوحيد كلمتهما والوقوف صفا واحدا فى وجه الأخطار المحدقة بالوطن. فليس من قبيل الصدف قبول البطارقة أكثر مطالب العامة تدريجا إلا بدافع الميل إلى الروية والتطوّر خطوة فخطوة. وليس من مجال للمقارنة بين ما حصل من صراع

بين العامة والبطارقة، بالصراع المدمّر والعنيف الذى حصل بين العامة والأرستقراطية فى المدن الإغريقية، أو الصراع الدموى الذى وقع فى القرن الأخير من عهد الجمهورية الرومانية. فأتت انتصارات العامة فى القرون الأربعة الأولى من عهد الجمهورية نتيجة لحلقات متتالية من الاتفاقات بين العامة والبطارقة الرومان.

وهكذا يبدو أنه قبل نهاية عام 287 ق.م. كانت الخلافات التى نشأت بين طبقتى العامة والبطارقة قد انتهت مع سلسلة من التشريعات التى أدت إلى إيجاد ازدواجية فى نظم الحكم الرومانى. فتريبونية العامة وجمعية القبائل، اللتين أنشئتا للدفاع عن مصالح العامة ثم منحتا سلطات عالية، أصبحتا جزءا من التنظيم الحكومى الرومانى إلى جانب الوظائف العامة وجمعية الكور وجمعية المئينات. وهذه جميعها كان إنشاؤها لخدمة شئون المواطنين جميعا وتسيير عجلة الحكم. لكن هذه الازدواجية فى نظام الحكم أدّت إلى أن تعمل كل طبقة منفردة على تمرير المشاريع والقوانين أو القرارات التى تخدم مصالح كل طبقة على حدة. ولكن كان من شأن ما منح للعامة من حقوق ولترابنة العامة من سلطات ولجمعية القبائل من اختصاصات أن اتسم الدستور الرومانى بطابع ديمقراطى.

وثمن ملاحظة هى أن استقرار نظام الحكم مرده إلى ما حدث من تآلف بين البطارقة وأبرز أسر العامة. فبما أن ترابنة العامة كانوا يختارون من بين صفوف العامة، فإنهم لم يكونوا عادة لا هم ولا جمعية القبائل أدواتًا معوقة لأجهزة الحكم الأخرى أو سيوفًا مسلطة على رقاب البطارقة. وليس أدل على ذلك من أن ترابنة العامة كانوا يأخذون رأى السناتو قبل استخدام حقهم فى الاعتراض، أو حقهم فى استصدار قوانين من جمعية القبائل، أو حقهم فى تقديم حاكم سابق للمحاكمة(1).

وكان وراء رغبة الرومان للحفاظ على تقاليدهم أمران مهمان:

ـ الأمر الأول:

أن المكاسب التى حققت للعامة المساواة قانونا مع البطارقة كانت شكلية أكثر منها واقعية، بدليل أن العامة لم يندفعوا إلى شغلها برجال من العامة، بل ظل الناخبون يميلون إلى تأييد المرشحين ذوى الخبرة الحميدة لهم أو لأسرهم.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان 202 - 197 /1

ـ الأمر الآخر:

أنه على الرغم من الحقوق التى منحت للعامة، وما اتسمت به تريبونية العامة، وجمعية القبائل من طابع ديمقراطى، لم يصبح نظام الحكم الرومانى نظاما ديمقراطيا بمعنى الكلمة، وإنما ظل فى الواقع نظاما ارستقراطيا. وكان مرد ذلك إلى عاملين اثنين:

ـ العامل الأول:

تالف العامة والبطارقة، مّمّا أدى إلى إعطاء الطبقة الحاكمة الجديدة تشجيعا فى تنفيذ مشيئتها والحفاظ على مقاليد الأمور فى يدها.

ـ العامل الآخر:

على الرغم من التطوّرات التى حدثت فى أثناء الصراع بين العامة والبطارقة، احتفظ الرومان فى كل جميعاتهم الشعبية بنظام اقتراع وحدات لا أفرادا. من جمعية الكور أولا ثم فى جمعية المئينات، وفى جمعية القبائل، حيث كان رأى كل قبيلة يعتبر صوتا واحدا ممثلا لرأى هذه القبيلة.

وإزاء عدم التساوى بين الكور أم بين القبائل، وبين المئينات على مرور الزمن ليس فقط من حيث عدد أفراد كل وحدة من هذ الوحدات، بل من حيث نسبة الموافقة أو عدم الموافقة فى كل وحدة، كان من الممكن أن يؤدى الاقتراع وفقاً لهذا النظام فى بعض الأحيان إلى نتائج مختلفة عن النتائج التى يؤدى إليها الاقتراع لو أن أصوات الأفراد وليست أصوات الوحدات هى التى كانت تحتسب.

وفى مطلق الأحوال، أن العامة الذين كلّلوا جهودهم بالمكاسب التى حققوها عام 287 ق.م. وكفل لهم المساواة فى الحقوق مع البطارقة لم يعودا تلك القوة الضاغطة فى الحياة السياسية الرومانية، وإنما قنعوا بإقرار المساواة، وتركوا شئون الحكم للأرستقراطية الجديدة.

الفصل السادس

المجتمع الرومانى فى
النصف الأول من عهد الجمهورية

- الحياة الاجتماعية:

1. بناء المجتمع:

بقيت الأسرة فى عهد الجمهورية كما كانت فى عهد الملكية هى الركيزة الأساسية فى بناء المجتمع الرومانى. لأن هذا المجتمع كان عبارة عن مجموعة من الأسر. فكان الفرد سواء فى المجتمع أو فى الدولة ترتفع مكانته أو تنخفض تبعا لمكانة الأسرة التى ينتمى إليها. وتتألف الأسرة من أب الأسرة *Pater familias* والزوجة والبنات غير المتزوجات والأبناء - بالمولد أو بالتبنى - وزوجاتهم وأبنائهم، وعبيد الأسرة. يخضع جميع هؤلاء للسلطة المطلقة المتمثلة فى «أب الأسرة» وتختلف هذه السلطة باختلاف أوضاع أصحابها من حيث التسمية، فعند الأحرار، تعرف بـ «سلطة الأب» *Patria Potestas*، أما عند العبيد فتعرف بـ «السيادة» *dominum*، فكانت سلطة الأب تشمل جميع أعضاء الأسرة وممتلكاتها *res familiaris* التى تعتبر فى قبضته *manus*. وهذه السلطة تشبه إلى حد بعيد سلطة القناصل فى بداية العهد الجمهورى، ومقابل هيمنته على أسرته، كان عليه واجبات تجاهها مثل الرعاية وتأمين الحاجات المعيشية، وتقديم القرابين وإقامة الشعائر الدينية استرضاء للآلهة، ولكن بمشاركة أفراد أسرته.

ونظام التبعية الذى كان معروفا فى العهد الملكى[1] بقى معمولا به فى العهد الجمهورى، فبقى لكل أسرة عدد من الاتباع *Elientes* الأحرار الذين كانوا فى السابق عبيد الأسرة وأعتقوا *Liberti*، ومستأجرى أرضها، وممّن طلبوا حماية أب الأسرة فأصبحوا تبعا لراعيها *patronus*، واختلف أيضا عدد أتباع الأسرة باختلاف ثرائها ومكانتها ونفوذها. ولم يكن هؤلاء الأتباع يعدون كأعضاء منها.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/215.

ومن أجل الحفاظ على كيان الأسرة وبقائها، كان يقتضى أن تتمثل سلطة الأب باستمرار، ولأنه لا يجوز أن تتحوّل هذه السلطة إلى المرأة، فيقتضى وجود أبناء فى الأسرة وعلى الأقل ولد واحد. وإذا لم يكن للأب نسيب أو ولد آخر، فإن بإستطاعة هذا الأب أن يتبنى ولدا حتى تنتقل إليه السلطة بعد وفاة الأب، ويخضع لسلطة الأب الذى تبناه، ولا يتعبد إلا إلى آلهة أسرته الجديدة. أما إذا كان للأب المتوفى أكثر من ولد، يصبح الراشدون منهم آباء ويتقاسمون أملاك الأسرة الأصلية، فى حين تبقى الأم والبنات غير المتزوجات والأبناء القاصرون تحت سلطة أحد الأبناء الراشدين حتى تتزوّج البنات ويبلغ القاصرون سن الرشد. وفى حال وفاة أب الأسرة الجديد قبل زواج البنات أو قبل بلوغ الأبناء القاصرين سن الرشد ينتقل هؤلاء جميعا إلى سلطة أب أقرب أقارب «أب الأسرة» المتوفى.

والزواج عند الرومان ثلاثة أنواع:

ـ النوع الأول:

فى هذا النوع كان الزوج يكتسب سلطته على الزوجة بخلعها عليه *Confarreatio*. وهذا الزواج كان من أقدم الأنواع وأكثرها شيوعا بين البطارقة. ويتم فى حفل دينى وحضور عشرة شهود وأحد كبار الكهنة لمباركة الزواج بتلاوة عبارات مقدّسة.

ـ النوع الثانى:

وفى هذا النوع من الزواج كان الزوج يكتسب سلطته على الزوجة بمقتضى صفقة بيع صورية *Coemptio*، وهذا النوع قديم أيضا مثل الأول إلا أنه كان شائعا بين العامة. ويتم بحضور خمسة شهود.

ـ النوع الثالث:

هذا النوع من أبسط أنواع الزواج الرومانية. ويتم باتفاق الزوجين على أن يعاشرا بعضهما بعضا معاشرة الأزواج مع تمتّع كل منهما بسلطة متساوية، ولكن الزوج كان

بإمكانه اكتساب السلطة كاملة على زوجته إذا عاشرته معاشرة زوجية متصلة لمدة عام كامل.

لكن قوانين اللوحات الاثنتى عشرة اعتبرت المعاشرة الزوجية غير متصلة بمجرد قضاء الزوجة ثلاث ليال فى العام الواحد خارج بيت الزوجية، وبذلك كانت الزوجة تستطيع الإفلات من سيطرة زوجها. وتتمتع بحقوق متساوية مع الزوج، وبخاصة لأن قانونا آخر من قوانين اللوحات الاثنتى عشرة منح المرأة الرومانية حق الملكية. والحد الأدنى لسن الزواج عند الرومان كان 14 سنة بالنسبة للذكور و 12 سنة بالنسبة للإناث.

وفى جميع الأحوال كان الزواج مسألة شخصية لا تتم بموجب عقد قانونى أو صيغة خاصة، وما كان يصحبه من مراسم أو حفلات لم يكن لها أى طابع قانونى. وما دام الزواج مسألة شخصية فالطلاق كذلك مسألة شخصية من السهل الحصول عليه. ومع ذلك فقد كان الطلاق نادرا وبخاصة لدى الأسر الغنية والكبيرة للحفاظ على كيان الأسرة.

ومهما يكن فالمرأة «أم الأسرة» *Mater familias* أو *Matrona* كانت تتمتع بمكانة بارزة فى حياة الأسرة، وتشارك زوجها مكانته الاجتماعية. كما كانت المرأة الرومانية بعكس المرأة الإغريقية ـ سواء فى أثينا أو فى غيرها من المدن الإغريقية ـ لأن الرومانيات قد شاركن فى الحفلات الدينية وفى المآدب، ولم ينعزلن فى جناح خاص بمنازلهن، كما كنّ يشرفن على شئون بيوتهنّ من القاعة الرئيسية *Atrium*، حيث كنّ يغزلن الصوف اللازم لنسج ملابس الأسرة منه وتزيين أطفالهن.

وبما أنه لا بدّ أن يكون على رأس كل أسرة «أب» أى رجل، فقد كان فى وسع الأبناء الذكور تكوين أسر جديدة بعد وفاة آبائهم وبذلك يصبحون آباء أسرهم فى حين أن البنات كن عاجزات عن ذلك لأنهن كن عادة فى عصمة أب الأسرة التى ينتمن إليها. وعلى ذلك فإن أفراد سلالة الذكور فى أية أسرة كانوا يعتبرون أقرباء قرابة عصب *Agnati* على حين أن أفراد سلالة النساء كانوا بالنسبة إلى هؤلاء أقرباء قرابة الرحم *Cognati*.

وكل مجموعة من الأسر تنحدر من جد واحد مشترك عن طريق الذكور تؤلف عشيرة *gens* لكل منها اسم *nomen* يجب أن يحمله كل فرد من أفرادها بعد اسمه الشخصى *praenomen*، وقبل اسم أسرته *cognomen* ما دام لا يحمل ولم يصبح فى عداد عشيرة أخرى، إما بالتبنى فى حالة الرجال وإما بالزواج فى حالة النساء. وتمارس كل عشيرة طقوسا دينية خاصة *saera gentiliea* وتقيم شعائرها الدينية إجلالا وتقرّبا للآلهة التى ترعاها بعنايتها. ولكل عشيرة مجلس يتألف من آباء أسرها للفصل فى شئونها مثل الوصايا والميراث والتبنى والعتق (للعبيد) وإقامة الأوصياء على القاصرين والمسرفين والمعتوهين. وأتباع الأسرة يعتبرون أتباعا للعشيرة التى تنتمى إليها الأسرة تنطبق عليها ما ينطبق على الأسرة.

لم يكن انتظام أسر العامة فى عشائر مألوفا فى العهد الملكى إلا بين البطارقة، أما فى العهد الجمهورية فقد حذت الأسر الغنية حذو أسر البطارقة، فنظموا حياتهم الاجتماعية مكّونين عشائر جديدة عرفت بالأسر الأرستقراطية الرومانية. لذلك كانت الروابط بين أفراد العشيرة وبين أتباعهم تعتبر روابط قوية على الرغم من كونها روابط اجتماعية ودينية، ولم تكن سياسية. لهذا لا يمكن تجاهل أثر العشائر فى الحياة السياسية. وبالتالى يمكن أن نقول إن قوة العشيرة من قوة أسرها ومكانة العشيرة من مكانة أفراد الأسرة.

2. الحياة اليومية والتربية والتعليم:

كما مرّ معنا، يرعى الأب شئون الأسرة الزراعية والدينية، وتؤدى المرأة الواجبات البيتية، ويقوم عبيد الأسرة على خدمة مطالبها. وإذا كان قد ترتّب على فتوحات روما زيادة عدد العبيد، فإنهم فى ذلك الوقت لم يتمكّنوا من تشكيل قوة ذات تأثير اقتصادى كبير. وكان أكثر هؤلاء العبيد أسرى حرب لم يحدث أن استبدلوا بأسرى رومان أو تمت فديتهم من قبل بلادهم الأصلية. لذلك كانت الحكومة الرومانية تلجأ إلى بيع عدد كبير من هؤلاء العبيد، عبر نهر التيبر للأتروسقيين. لكن فرض ضريبة على عتق العبيد فى عام 357 ق.م. يدل على أن عدد العبيد ازداد فى روما إلى أن صار عتقهم يؤلف مصدر

دخل للدولة على جانب من الأهمية، لأن فى وسع صاحب العبيد أن يعتقهم بعد اتخاذ إجراءات معيّنة. وبعد استكمال هذه الإجراءات كان المعتق وسلالته يصبحون أحرارا، لكن دون أن يحق لهم تولى الوظائف العامة. فى حين أن أولاد المعتق الذين كانوا يولدون بعد العتق *ingenuui* فإنهم يصبحون مواطنين رومان كاملى الحقوق، إلا أنهم مع ذلك يبقون وسلالتهم أتباعا للعاتق.

لم تشكّل الحياة اليومية فى تلك الفترة عبئا كبيرا لأنها كانت بسيطة من حيث المسكن أو المأكل أو الملبس. فالمساكن عند الرومان فى النصف الأول من عهد الجمهورية تتألف من نوعين رئيسيين: مساكن الميسورين، ومساكن الفقراء. ومساكن الميسورين، حتى فى روما ذاتها، لم تتألف من أكثر من طابق واحد، جدرانه مبنية بقوالب من اللبن *Lateres* ومغطاة بسقوف من الخشب. وتتوسط هذه المساكن قاعة كبرى *Atruum* تؤدى إلى عدد من الغرف الصغرى[1]. وهذه القاعة الكبرى كانت تستخدم للأكل والجلوس واستقبال الضيوف، وتزينها تماثيل الآلهة التى ترعى الأسرة ومدفأة كبيرة. كما تعلق صورة كبيرة *Imagines* للموتى الذين شغلوا وظائف كبرى، كانت تعرف بالوظائف القوروليّة، واستحصلوا على حق عمل صورة لهم فى حياتهم، فى صدر القاعة الكبرى. وهذه الصور كانت على هيئة أقنعة تطابق ملامح الوجه، درجوا على تسميتها «أقنعة الموت» *Death Masks* أو صور الشمع *Wax Images* لأنها كانت تصنع بعد الوفاة من الشمع. فعند وفاة أحد الأشخاص من أصحاب المقامات الرفيعة، كانت أسرته تستأجر ممثلين ليضعوا على وجوههم أقنعة موتاهم ويشتركوا مع المشيعين فى الموكب الجنازى الذى يقام فى هذه المناسبة.

بينما كانت مساكن الفقراء، ولا سيّما فى الريف، عبارة عن أكواخ صغيرة مبنية من أغصان الأشجار الرفيعة، ومغطاة بطبقة من الطين. أما ما كان منها فى روما فإنه لم يتعدّ الغرفة أو الغرفتين بشكل مستطيل إلى جانب بعضهما أو فوق بعضهما. وفى كثير من الأحيان كان يشغل الصانع منهم إحدى الغرفتين حانوتا يزاول فيه عمله. وهذه المساكن كانت مبنية فى غالب الأحيان من اللبن والخشب فوق السقوف.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 232 - 1/231.

كان طعام الرومان بسيطا قوامه اللبن مع سليقة القمح أو الخبز وبعض البقول أو الخضروات وبعض الفاكهة، وقلما كانت اللحوم عنصرا أساسيا فى غذاء الرومان اليومى، ولا تؤكل اللحوم إلا فى المناسبات كالأعياد وعند تقديم القرابين. ومن وقت لآخر كان الأغنياء يقيمون مآدب تنشد فى أثنائها أغان تشيد الأعمال التى قام بها أسلافهم العظام[1]. واعتمدت الأسر الغنية فى قوتها على سد حاجتها بما تستغله من أراضيها ومراعيها من طعام وشراب، وما ينقصها كانت تحصل عليه عن طريق المقايضة من الأسواق التى كانوا يقيمونها أسبوعيا. فى حين اعتمدت الأسر الفقيرة على ما تستبدله ببعض الحاجات أو الخدمات الأخرى من تلك الأسواق.

وكان الملبس هو الآخر فى الغالب مادته الرئيسية من الصوف، فقد كانت، كما ذكرت سابقا، ربة البيت وبناتها يقمن بغزل الصوف ونسجه وصنع الملابس منه. وهن لم يحتجن فى ذلك إلا إلى شرائط قرمزية كانت توضع على أطراف العباءة *Toga* للفتيان والحكّام فوق الأكتاف. والعباءة فى الأصل هى الرداء الذى كانت تستخدمه النساء والرجل على حد سواء، وإن استبدلتها النساء فيما بعد بثوب طويل *Stola* والثياب الداخلية للنساء والرجال كانت عبارة عن قميص من الصوف *Tuniea*. ولما كانت العباءة هى الرداء الصحيح الذى يرتديه المواطنون الرومان خارج بيوتهم، فقد أخذ عنهم كل حلفاء روما الإيطاليون استعمالها. وانتعل الرجال والنساء نعلا من الجلد فى أرجلهم. كما كان الرومانى العادى يتزيّن بخاتم من الحديد، فى حين كان الرومانى الثرى، وبخاصة مَنْ كان منهم فى بعثة رسمية، يتخذ فى إصبعه خاتما من الذهب. أما النساء فكان الذهب هو حليتهن المفضلة على الدوام مع مراعاة تمشيط شعورهن وتصفيفهن، بينما كان الرجال يطلقون لحاهم وشعور رءوسهم.

درج بعض الرومان، فى النصف الأول من عهد الجمهورية، على عادة حرق جثمان موتاهم، وبعضهم الآخر على دفن موتاهم. وفى كلتا الحالتين كانوا يعتقدون بأن الأرواح

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/ 220.

تنزل إلى عالم الأرواح السفلى *di inferni* ثم تعود لزيارة الزرض فى أوقات معيّنة من السنة، وهى المناسبات، يحتفلون بها أحياء لذكرى موتاهم لرضاء آلهتهم وردا لأى خطر يمكن أن يلحق بالأحياء من أسرهم إذا هم أهملوا هذه المناسبات. ومن عادة الرومان تشييع الموتى إلى مثواهم الأخير ضمن مواكب جنازية كبيرة أو صغيرة بحسب مكنة المتوفى ومكانة أسرته. ومن كان من عظام قومه يمضى المشيّعون بالموكب حتى الفوروم حيث يعتلى منصة الخطابة أحد أفراد الأسرة ليعدد مناقب الفقيد وأعماله الجليلة. فلم يفت شيشرون[1] ولا ليفيوس الإشارة إلى ما كان الخطباء ينزلقون إليه من المبالغة فى الإشادة بمناقب أسلافهم.

وموروست عادة حرق الجثث ودفن الموتى داخل روما ذاتها فى النصف الأول من عهد الجمهورية الرومانية، وسط مظاهر اتسمت بالإسراف احتفاء بموتاهم. وعلى الرغم من أن اللوحات الاثنتى عشرة حظرت حرق الجثث ودفنها داخل المدينة، كما حظّرت الترف والإسراف المرافقين فى هذه المناسبة. فإن الرومان وإن راعوا الحظر الأول، فإنهم لم يراعوا الحظر الثانى، لأن الأسر الكبيرة كانت تعتبر المناسبات الجنازية مناسبات بالغة الأهمية. ثم ظهرت عادة المجالدة عند الرومان، والتى أدرجها يونيوس بروتس - أحد أفراد أسرة حديثة العهد بالثروة - بإقامة مباراة للمجالدين فى جنازة والده فى عام 264 ق.م. شاعت فيما بعد عند الرومان.

أنشئت أول مدرسة فى روما، حوالى عام 250 ق.م.[2] وقبل ذلك لم يكن فى روما من مدارس لتعليم النشء فى تلك الفترة، لأن الرومان اعتبروا التعليم من واجبات المرأة التى تسهر على تربية أولادها الصغار وتعلم بناتها الغزل والنسيج وإدارة شئون المنزل. وما أن يشب الأولاد حتى كان الأب يتولى تعليمهم الكتابة والقراءة ومبادئ الحساب والألعاب الرياضية، كالجرى والسباحة والملاكمة والمصارعة واستخدام الأسلحة المعروفة آنذاك، ويعلمهم قواعد المحافظة على النظافة وآداب السلوك وأساطير الأبطال وتاريخ الوطن

(1) مارغريغور، مارى، تاريخ الرومان، ص 53.

(2) H.I. Marrou, History of Education Antiquity (trams) P.P. 229. ff 1958.

الذى يعيشون فيه. وحتى يكسبوا خبرة منذ صغرهم، كان الأب يصطحب أولاده معه فى غدواته وروحاته لأداء واجبه اليومى. فكانوا يتدربون عمليا على الزراعة، ويتعرفون بأساليب الحياة العامة مثل تقديم القرابين وما شابه من الطقوس الدينية، وإتقان حفظ أيام الأعياد الرسمية والأيام التى يمكن العمل فيها، والأيام التى يعطل فيها حتى لاتغضب عليهم الدولة أو الآلهة بعدم مراعاتهم العمل بموجبها والإجراءات التى تتبع فى الجمعيات الشعبية عند الانتخابات أو إصدار التشريعات أو النظر فى الأحكام المستأنفة، واختصاصات الحكام على اختلاف درجاتهم، وعقود البيع والشراء وانتقال الملكية.. إلخ. فما أن يبلغ الشاب سن الرشد حتى يكون قد اكتسب بعض المهارات والمؤهلات التى تجعله يضطلع بالمسئولية وممارسة واجباته وحقوقه الدستورية على أكمل وجه. وعادة يبدأ ذلك مع بداية الثامنة عشرة من عمره عندما يصبح أهلا للدخول كعضو فى الجمعية الشعبية أو الخدمة العسكرية التى يقضى فيها مدة عشر سنوات قبل أن يتطلّع إلى الحصول على أدنى وظيفة عامة.

كان هدف الرومان من التربية والتعليم تكوين خلق الناشئين، وإعدادهم لكى يكونوا مواطنين صالحين يتسمون بالرجولة والجد والبساطة والصلابة والقناعة والطاعة والدأب على العمل والحفاظ على سنن الآباء وأداء الواجب نحو الآلهة والوطن وذوى القربى ليس إلا.

وبفضل العادات البيتية والتقاليد العسكرية من إطاعة النظام واحترام الأوامر، وتعلقهم بالآلهة وشعورهم بالفضل تجاههم، وما استتبع ذلك من الالتزام الدقة فى إقامة الشعائر الدينية فى مواعيدها، غرست هذه كلها فيهم صفات حميدة كثيرة وبخاصة صفات الجد *gravitas* والميل إلى الحفاظ على سنن الآباء *Mos Maisrum* والشعور بالواجب *Pietas*. لأن أرفع الصفات عند الرومانى كانت أداء الواجب على خير وجه نحو الوطن والآلهة وذوى القربى. وكان الوفاء للوطن يأتى فى طليعتها. فمن أجله كانت تهون التضحية بالأصدقاء وبالأقربين وبالحياة، ومن هنا نراهم لا يترددون فى إعدام من يخالفون الأوامر العسكرية أو يقدمون أية خدمة للعدو، حتى ولو كان المذنبون أبناءهم.

هذه السياسة التربوية التى أتينا فى حديثنا عنها إذا كانت كافية لبناء قوة روما على نحو مكّنها من فتح إيطاليا، فإن القرنين اللاحقين لهذا الفتح سيكشفان أن ذلك النظام لم يكن كافيا لتكوين رجال لديهم من القدرة ما يكفيهم لمعالجة أنواع من الصراع أشد ضراوة وألوانا من المشاكل أكثر تعقيدا من تلك التى صادفته روما فى النصف الأول من عهد الجمهورية. وسيبرز أمامنا عجز حكّام روما ومخططى سياستها عن مواجهة ما سيصادفهم من مصاعب جديدة. فالقوة التى تمكّنت روما بها من اجتياز أزمات خطيرة بعد تحمّل تضحيات كبيرة دون مبرّر، كما ستمكنها من بناء إمبراطورية واسعة الأرجاء، لكن عجز روما سيكون واضحا فى عدم قدرتها عن حكم تلك الإمبراطورية حكما سليما، بل عن الحفاظ على النظام الجمهورى.

3 - الديانة:

لم يطرأ أى تغيّر يذكر على ديانة الأسرة فى النصف الأول من عهد الجمهورية باستثناء المؤثرات الإستروسقية والإغريقية التى ظهرت جلية فى الديانة الرسمية منذ عهد الملكية واستمرت فى النصف الأول من عهد الجمهورية الرومانية. فقد تابع الرومان بناء المعابد والهياكل والتماثيل للآلهة بدلا من الذبائح[1]. فدخل عدد آخر من الآلهة الإغريقية مجموعة المعبودات الرومانية. فعبادة التوأمين «كاستور» و«بولوكس» *Castor et Pollux* = الديوسقورى *Dioscuri* دخلت روما عام 484 ق.م. بحسب قول ليفيوس المؤرخ الرومانى[2]. ومع أن للرومان آلهة للشفاء تدعى سالوس *Salus* فإنه بعد تفشى الطاعون فى روما عام 293 ق.م. واستطلاع الكتب السيبوليّة أدخلت عبادة إله الشفاء الإغريقى أسقلبيوس *Ascalepius* الذى سماه الرومان أيسقولابيوس *Aesculapius*.

وازداد تعلّق الرومان بالعرافة الإتروسقية لأمرين:

أولا: بسبب إيفاد أبناءهم إلى أتروريا لدراسة التعاليم الإتروسقية *Disciplino Etrusea* الخاصة بذلك.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 225 - 1/224.
(2) المصدر نفسه: 1 / 225 نقلا عن ليفيوس.

ثانيا: بسبب ازدياد استخدامهم خبراء فى العرافة الإتروسقية *Havuspices* صار لهم جماعة من المؤيدين ازدادت أهميتهم بمرور الزمن. حتى شكّلت منافسة شديدة لجماعة العراف الرومان *Augures* على الرغم من أن لكل جماعة من العراف أساليبها الخاصة فى التعرف على الإرادة الإلهية.

والرومان، سواء فى عبادتهم للآلهة الأسرية أو فى عبادتهم الرسمية، لا يتضرعون إلى الآلهة من أجل أن تمنحهم بركات روحية تطهر قلوبهم ونفوسهم، وإنما من أجل أن تسبغ عليهم بركات مادية تكسبهم الصحة والثروة. وترجع سيطرة الديانة على عقول الرومان إلى ثلاثة عوامل:

ـ العامل الأول:

أن الديانة كانت رمزا للوحدة، وأن عبادة الأسرة رمزا لوحدة الأسرة وأن العبادة الرسمية رمزا لوحدة الدولة.

ـ العامل الثانى:

أن الإيمان العميق بقدرة الآلهة على مساعدة من يكتسب رضاها ـ عن طريق إقامة شعائرها طبقا لأصولها الصحيحة ـ بالخير والبركة، وأن تصب جام غضبها على من يغفل إقامة هذه الشعائر بكل دقة.

ـ العامل الثالث:

أن قوة التقاليد الدينية فى احترام السلطة الأبوية دعمته مثل ما دعمت الشعور بالواجب.

إن هذه الديانة الرومانية كان لها الأثر الخلقى الرفيع الذى سمى بالنفس الإنسانية فوق مستوى الدناءات، قد أسهمت فى تنمية صفتين هامتين كانتا من أبرز ما اتسم به الخلق الرومانى فى هذه الفترة بوجه خاص، وهما: الشعور بالواجب والحفاظ على التقاليد.

وباعتقاد الرومان أن ما يصيبهم فى حياتهم من خير أو شر هو متوقف ليس فقط على إقامة الشعائر الدينية للآلهة بل على إقامتها طبقا لأصولها الصحيحة. لذلك كانت إقامة هذه الشعائر على هذا النحو الصحيح تحتل أهمية كبيرة فى الحياة العامة والخاصة على حد سواء. لأن قدرة الآلهة الرومانية كفيلة بأن تكلأ برعايتها المجتمع الرومانى مثل ما تكلأ الأفراد. ومن هذه الشعائر وأصول تطبيقها كان يتألف القانون الرومانى المقدّس، وهو الذى صار جزءا هاما من القانون الرومانى العام. ولما كان الكهنة هم حراس القانون المقدّس، فإن ذلك كان المصدر الذى استمد منه كبارهم ما تمتعوا به من مكانة ونفوذ عظيمين فى الدولة الرومانية.

فقد كان الكهنة يعنون بالحفاظ على التقاليد الدينية للدولة، ويثابرون على تفسيرها، وإضافة سوابق جديدة إليها ويباشرون بأنفسهم أو يشرفون على إقامة الشعائر الدينية فى المناسبات العامة، وبعض المناسبات الخاصة. ويصفون للحكام الطقوس الدينية الواجب القيام بها عند الإقدام على أعمال عامة. كما كان العراف يستمدون قوتهم من الاعتقاد بأن الآلهة كانت تصدر تحذيرات على هيئة ظواهر معيّنة كان يمكن عن طريق مراقبتها تبين اتجاهات الآلهة إزاء أى عمل يعتزمون القيام به. لذلك كان على كل حاكم قبل الإقدام على أى عمل عام استطلاع رغبات الآلهة، وعليه الالتزام بإشارة العراف والانتباه إلى عدم الوقوع فى خطأ التطبيق لأن ذلك سيرتد عليهم بالشر، وبخاصة إذا أغفل نصيحتهم.

ـ الحياة الاقتصادية:

1 ـ الزراعة:

أثرت الحروب المستمرة التى خاضتها روما على مدى قرنين ونصف من عهد الجمهورية الرومانية على تطوّر الزراعة وبالتالى الحياة الاقتصادية على الرغم من اتساع مساحة الأرض العامة Ager Publicus التى تملكها الدولة بعد اتساع نطاق الإقليم الرومانى نتيجة لنجاحهم فى الحروب المستمرة.

ولعل أهم ما طرأ على الزراعة، فى خلال فترة النصف الأول من العهد الجمهورى، هو إدخال نوع جديد من القمح *Frumentum* استقدم من الخارج، وبما أن هذا النوع أفضل من النوع القديم *Far* وأصلح لصناعة الخبز، فإن الرومان أقبلوا على زراعته تدريجا، وأصبح المحصول الرئيسى، إلى جانب أنواع أخرى، من الحبوب، والبقول، والخضروات مثل: العدس والفاصوليا والبازيلا والبصل والثوم والكراث والقرنب والقرع.

أما إدخال فلاحة أنواع متعددة من البقول والفاكهة المعروفة فى جهات متعددة من العالم، لم يأتِ إلا على مراحل بعد ذلك. وأما أنواع الحيوان الرئيسة فأغلبها الثيران والأبقار والحمير والأغنام والماعز والخنازير، وكذلك الدجاج والأوز.

وصاحب اتساع الإقليم الرومانى، وما شمله من مزارع تنشيط تربية الحيوان وازدياد عدده. فكانت تربى الأغنام من أجل ألبانها وصوفها، والأبقار والحمير من أجل الحرث والنقل. كما احتل لحم الخنزير مكانة رفيعة.

وشاعت تربية النحل لشدة حاجتهم إليه بسبب استخدامه بدلا من السكر.

كانت العادة المألوفة، حتى أواخر القرن الخامس قبل الميلاد، هى تأجير الأرض العامة. وكان البطارقة بحكم نفوذهم وثرائهم وأنانيتهم يحتكرون ذلك ويعتبرون ما يستأجرونه فى حيازتهم *Possessio*. بينما زادت الأزمة الاقتصادية على العامة بسبب ازدياد عددهم وطول الانقطاع عن رعاية الأرض وطول استغلال إقليم لاتيوم. وفى الوقت ذاته أدت الحروب إلى اتساع رقعة الإقليم الرومانى، فتقرر أمران:

ـ الأول:

تقام فى الأماكن الاستراتيجية مستعمرات عسكرية بعضها رومانية وبعضها لاتينية. وفى هذه المستعمرات تقام حصون يعهد إلى المواطنين الرومان أو اللاتين بالدفاع عن هذه المستعمرات، وتخصص لهؤلاء فى مستعمرة مساحة من الأرض العامة.

ـ الآخر:

يوزع جانب من الأرض الصالحة للزراعة فى مختلف أنحاء الإقليم الرومانى أو اللاتينى على مواطنى كل إقليم الراغبين فى الاستقرار بتلك الجهات لتكوين مستعمرات مدنية هناك وتكون هذه الأرض ملكا حرا لأربابها إفراديا بطريقة التقسيم.

وتبع إقامة هذه المستعمرات المدنية والعسكرية زيادة عدد أصحاب الأراضى، ففيما بين عامى 343 و 264 ق.م. وصل عددهم إلى 60.000. هذا ما ترك السلطة فى روما إلى البطارقة بعدما تم إبعاد الميالين إلى الشعب عنها بهذه الطريقة.

وقد تم تأجير الجانب الأكبر من الأراضى الصالحة للزراعة ـ وأراضى المراعى والغابات ـ إلى البطارقة الذين كانوا يفوزون بها ويضمونها إلى أراضيهم على أن تبقى ملكيتها للدولة. ولما وجد العامة طغيان البطارقة قد استشرى فى هذا المجال، استصدر تريبونا العامة ليقينيوس وسكستوس فى عام 367 ق.م. قانونا يقضى بألا يمتلك أكثر من 100 رأس من الماشية أو 500 رأس من الأغنام فضلا عن 500 يوجرا أى مواطن *Possessor* مستقبلا[1].

2 ـ مشكلة الديون:

كانت أولى المحاولات لمعالجة مشكلة الديون فى عام 367 ق.م. عندما أصدر ليقينيوس وسكستوس أيضا قانونا يقضى بحسم الفوائد السابق سدادها من المبلغ المتبقى على الدينين، وبأنه إذا تبقى عليهم شئ بعد ذلك يتعيّن سداده فى خلال ثلاث سنوات بالتقسيط. وهذا القانون الذى عالج أعراض الداء ولم يعالج الداء نفسه، إذ إن الفائدة المرتفعة بمقدار $\frac{1}{12}$ من الدين أى بنسبة $8^1/_2$ ٪ جعلت المرابين يتحكّمون فى رقاب المدينين، ثم قام القنصلان فى عام 352 ق.م. بإنشاء هيئة خماسية تعمل على تقديم القروض من الأموال العامة لقاء رهونات مناسبة وتسوية ديون المعسرين بإشهار إفلاسهم. وفى

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 205 - 1/203.

عام 347 ق.م. خفض سعر الفائدة إلى 5 ٪ وأمهل المدينون ثلاث سنوات لتسديد ديونهم. وفى عام 342 ق.م. حُظر إعطاء قروض بفوائد.

وأصدر بويتليوس *Lex poetelia* فى عام 326 أو 313 ق.م. قضى بقبول أية ممتلكات يقدمها المدين وفاء لدينه، وبعدم جواز الاستيلاء على شخص المدين واستعباد الموطنين لأنه لم يعمل طويلا بالقانون الصادر عام 342 ق.م. وعندما تجدّدت أزمة المدنين فى أول القرن الثالث قبل الميلاد، القورلى كوينتوس هورتنسيوس الذى عيّن دكتاتورا عام 287 ق.م. معالجة هذه الأزمة.

3 ـ الحرف والتجارة:

كانت غالبية الرومان العظمى مزارعين ورأسماليين زراعيين. ولما كانوا يؤمنون بأن المشاركة فى الحروب كانت الواجب الأول على كل رومانى نحو وطنه، لذلك اعتبروا مزاولة التجارة والحرف المختلفة لا يمكن أن تعد المواطن لتحمل عناء الحرب مثل ما تعده ممارسة الزراعة. فتبعا لذلك لم يستدعَ أرباب الحرف والتجار للخدمة العسكرية إلا فى أوقات الضرورة القصوى، وإن جرت العادة باستخدامهم فى السفن الحربية. فلم يمارس التجارة من بين الرومان إلا بعض العامة فقط، ولا يزاول الحرف إلا أدنى فئات العامة مدينة روما.

والواقع أنه لم يمارس هذين المجالين، إلا مَنْ كان من اللاتين والإيطاليين والإغريق نزلاء روما، الذين جذبتهم إليها أهمية مكانتها، وتشجيع الحكومة من أجل سد حاجات السكان الملحّة. وبما أن الرومان، فى تلك الفترة، كانوا يحيون حياة بسيطة اتسمت بالتقشّف، لم تزدهر الصناعات التى أخذت تنمو منذ أيام الملكية إلا ما اتصل منها بمعدات القتال، ودليلنا إلى ذلك وصول السفن الفينيقية والإتروسقية والإغريقية إلى إيطاليا وهى محملة بالبضائع التى كانت تسد حاجات سكانها.

يعزى الفضل فى تقدّم إيطاليا الاقتصادى فى أثناء الفترة التى نحن بصددها من عهد الجمهورية الرومانية، إلى إغريق جنوب شبه جزيرة إيطاليا وإلى تلاميذهم من

الإيطاليين الساكنين فى قمبانيا وأبوليا، وكذلك إلى المدن الإتروسقية. فغدت قابوا مركزا رئيسيا للمصنوعات البرونزية، وأخذ صناع الفخار فى قمبانيا وأبوليا فى خلال القرن الرابع قبل الميلاد يقلدون الإتيقية المصبوغة بالألوان. وكانت المصنوعات الإتروسقية من المعادن والفخار تلقى سوقا رائجة فى روما. وفى لاتيوم تقدمت بعض المدن فيه تقدما كبيرا فى صباغة وزخرفة الأدوات الذهبية والفضية.

وتجاريا احتلت تارنتم أهم مركز تجارى فى شبه جزيرة إيطاليا. فبعدما فقدت سراقوسة مركزها المهم فى تزويد روما باحتياجاتها من الخارج فى نهاية النصف الأول من القرن الرابع قبل الميلاد، حلّت ماسيليا ـ مرسيليا اليوم ـ محلها، وأصبحت أكبر مصدر إلى روما. وليس أدل على عدم اهتمام روما بشئون التجارة الخارجية فى النصف الأول من عهد الجمهورية من المعاهدتين اللتين عقدتهما روما مع قرطاجة(1). وبمقتضاهما أمّنت روما سلامة لاتيوم من الاحتلال الأجنبى، ولكنها اعترفت لقرطاجة باحتكار التجارة فى غرب البحر الأبيض المتوسط. وبالرغم من أن المعاهدة الأولى حرمت على القرطاجيين إقامة حصون لهم فى لاتيوم إلا أنها أباحت لهم بدخول إقليم روما وأقليم حلفائها اللاتين دون أى قيد أو شرط كتجار على حين لم تعط حقوق مماثلة لتجار الرومان وحلفائهم فى إمبراطورية قرطاجة. وقد كانت الموانئ الوحيدة، التى سمح للرومان بموجب تلك المعاهدة، دخولها، من قبل الرومان وحلفائهم، هى موانئ صقلية، وفى هذه الأحوال حُظر عليهم أن يبيعوا أو يشتروا شيئا إلا ما هو ضرورى لإصلاح سفنهم وأداء الشعائر الدينية، ولا تطول مدة إقامتهم أكثر من خمسة أيام إذا اضطروا بسبب الطقس أو ظروف الحرب إلى الإبحار غربا خارج صقلية.

وأفقدت المعاهدة الثانية الرومان حق الإتجار مع سردينيا، وكذلك التجارة مع ليبيا وصقلية ضمن قيود معينة، فى حين احتفظ القرطاجيون بامتيازاتهم التجارية فى روما وفى لاتيوم.

(1) A. Aymard, les deux prémiers traités entre Rome et Carthage Rev. et Anc, 1957, LIX pp 277 - 293. Etudes d'historie ancienne 1967 373 ff.

4 . النقود:

عدم إدراك الرومان لأهمية النشاط التجارى انعكس فى بطء إدراكهم ضرورة أن تكون لهم عملة نقدية خاصة، ربط تطوّر نظام عملتهم، على الرغم من اتصالاتهم المستمرة بالإغريق فى جنوب شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية، الذين كان نظام النقود سائدا عندهم منذ منتصف القرن السادس قبل الميلاد. وكذلك مع الإتروسقيين الذين أخذوا بنظام النقود منذ القرن الخامس قبل الميلاد.

فالرومان لم يعرفوا أى نوع من العملة قبل هذا التاريخ، وكان التداول عندهم يتم وفق قواعد موحّدة تقدر على أساسها قيمة الأشياء فى المعاملات العامة والخاصة فى التبادل - فالكلمة *Pecunia* مستمدة من كلمة *Paeus* ومعناها قطيع - التى استخدمها الرومان للدلالة على النقود، فى الوقت الذى كانت فيه قيم الأشياء تقدّر بما تساويه من الماشية أو الأغنام على نحو ما كان متعارفا عليه عند الإغريق وغيرهم من المجتمعات الزراعية والرعوية.

كان هذا النظام البدائى للمعاملات لا يزال متبعا حتى منتصف القرن الخامس قبل الميلاد لدى الرومان. ثم خلفه نظام أبسط «للعملة» بُدئ باتباعه منذ عهد بعيد. هذه العملة كانت كمثل البرونز *Aes Rude* غير مسكوكة. ووزن كل منها رطل أو اثنتا عشرة أوقية. ولما كانت هذه الكتل لا تحمل طابع الدولة ضمانا لوزنها، فإنها كانت توزن عند التعامل بها. وهى على كل حال غير متوفرة بكثرة لدى الناس ممّا جعل الدولة تصدر فى النصف الثانى من القرن الخامس قبل الميلاد قانونا تقرّر بمقتضاه اعتبار قيمة الثور الواحد أو عشر أغنام معادلة لعشرة أرطال *Asses* ومفردها *As* من البرونز تيسيرا للمعاملات وتسهيلا لدفع الغرامات للدولة.

بدأت الدولة الرومانية استخدام العملة فى التبادل التجارى فى العام 289 ق.م. لذلك عيّنت هيئة ثلاثية للإشراف على دار سك العملة *Triumviri monetales* ومن أولى مهمات هذه اللجنة كان إصدار سبائك تحمل ممهورة *aes signatus* تزن كل منها حوالى ستة أرطال. وإذا كانت هذه السبائك تعتبر «عملة»، فلا يمكن اعتبارها نقودا بكل معنى الكلمة

لأنه لم تسك روما حقيقية لأول مرة إلا فى عام 268 ق.م. عندما أصبحت نوعين من النقود:

- نوع من الفضة على نسق إغريقى، وكان من فئتين إحداهما من فئة الدراخمتين، والأخرى من فئة الدراخمة الواحدة.

- نوع آخر من البرونز ويسمى الآس *As*، ويتألف من فئات عدة هى فئات الرطل وأضعافه وأجزائه. وكانت قطعة النقد الفضية من فئة الدراخمة الواحدة تعادل خمس قطع من النقود البرونزية من فئة الرطل الواحد. أما قبل أن تسك روما نقودها الحقيقية بين عامى300 و270 ق.م. كان الرومان يستخدمون النقود الفضية والبرونزية التى كانت مدن قمبانيا تسكها من أجل سداد مشترياتهم الخارجية، ودفع مرتبات الجنود النازلين فى جهات يسود فيها استخدام النقود.

والحدث الأهم فى تبديل النقد الرومانى كان عام 187 ق.م. عندما لجأت روما إلى سك نقود برونزية جديدة تسمى أيضا الآس *As* وتزن أوقيتين رومانيتين على أساس أن أوقية من الفضة تعادل فى قيمتها 120 أوقية من البرونز. فقد سكت عملة فضية جديدة وزنها سدس أوقية لكى تكون مساوية فى القيمة لعشر قطع من النقود البرونزية الجديدة ذات الأوقيتين، فسمّيت النقود الفضية الجديدة الدينار *Denarius* وتيسيرا للتعامل سكت نقود فضية يبلغ وزن كل قطعة منها ربع وزن الدينار، وقيمتها قيمة قطعتين ونصف القطعة من العملة البرونزية (الآس). وسمّيت هذه النقود الفضية الصغيرة سسترتيى *Sestertii* جمع سترقيوس *Sestertius*، وقد شاعت بسرعة بين كل حلفاء روما فى إيطاليا، وصارت هى العملة القياسية فى كل أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية.

- الأدب والقانون والفن:

1 . الأدب الرومانى الباكر:

تعلم الرومان الكتابة من الإتروسقيين منذ القرن السادس قبل الميلاد. فدونّوا القوانين والمعاهدات وقرارات مجلس الشيوخ أو السناتو والجمعيات الشعبية والقوائم السنوية

للحكام، وحوليات كبار الكهنة والنقوش الجنازية التى كانت توضع تحت صور أو أقنعة الموتى، وعلى التوابيت منذ القرن الثالث قبل الميلاد. ومن هذه النقوش، نقوش تابوتى لوقيوس قورنيليوس سقيبيو «بارباتوس» *Barbatus* وابنه المسمى باسمه، وهما اللذان تولى أولهما القنصلية فى عام 298 ق.م. وتوفى أوائل القرن الثالث قبل الميلاد، وتولى ثانيهما القنصلية فى عام 259 والقنسرية فى عام 258 ق.م. وتوفى فى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد. وتابوتا هذين الرجلين أقدم ما عثر عليه حتى الآن من توابيت عليها نقوش رومانية(1).

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن القول بأنه قد نما عند الرومان أدب حين وحدوا شبه جزيرة إيطاليا تحت زعامة روما. وشأنهم هذا شأن جيرانهم الإتروسقيين والإيطاليين. لكن هذا لا يمنع اعتبار الأغانى التى كانت تنشد فى مآدب الأثرياء وقوائم الحكام وحوليات كبار الكهنة والنقوش الجنازية البذور الأولى للأدب الرومانى. فهذه الأغانى وتلك المدوّنات كانت البداية الشعرية الحماسية والتاريخ الرومانى.

كما ظهرت البذور الأولى للمسرح الرومانى من خلال الأشعار الشعبية المبتذلة(2) التى كانت تنظم على شكل حوار، وتنشد فى حفلات الزواج وأعياد الحصاد ومواكب النصر التى كان يقيمها القواد العسكريون. وسمّيت هذه الأشعار «الأشعار الفسقنية» *Versus fescennimi* الدالة على أنهم أخذوها عن الحوار الشعرى الذى كان ينشد فى مدينة فسقنيوم *Fescennium* الإتروسقية. كما عرضت لأول مرة مشاهد من الرقص والموسيقى قدمها ممثلون إتروسقيون فى روما، فدأب بعض الهواة على أن يضيفوا إلى حوار الأشعار الفسقنية تقليد الراقصين وأداء حركات وإشارات تعبيرية.

وعرف الرومان قبل أواخر القرن الرابع قبل الميلاد شيئا من القصص المسرحى الساخر، والذى اشتهرت به مدينة أتلاّ *Atella* فى قمبانيا، فأطلق الرومان على هذا اللون المسرحى اسم «مسرحيات أتلا» *Fabulae Atallanae*. وتدل كلمة *Frabulla* على المسرحية

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 227/1.

H. Dessau, Inscrptiones Latinae Selectae 1892 - 1916, nos 1 - 3.

(2) CF, A, Momoglano. J,R,S, 1957. P.P. 104 - 2 f,f,

فضلا عن القصة أو الأسطورة. وهذا النوع من المسرحيات كان لا يخلو من أربع شخصيات وهى: ماقوس *Maecus* «المهرج» وبابوس *Pappus* «الرجل العجوز»، وبوقو *Bucco* «البدين الصغير»، ودسنوس *Dossenus* «الأحدب الذكى». وفى أثناء التمثيل كان يرتدى الممثلون أقنعة مناسبة لها حيث يزيدون بعض الكلمات أو العبارات.

وأول كتاب رومانى له صبغة أدبية كان كتاب الأمثال *Sententia* وهو المؤلف الذى وضعه القنسور أبيوس قلاوديوس الذى استمد مادته من الإغريقية. هذا وكان لعمل الجمعيات الشعبية الرومانية أثرا كبيرا فى نمو الخطابة عند الرومان. ومن أبرز الخطباء كان أبيوس فى الخطاب الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ (السناتو) عام 279 ق.م.

2 - القانون:

بقيت قوانين اللوحات الاثنتى عشرة القوانين الأساسية للدولة مع تعديلات طفيفة طرأت عليها من جرّاء التفسيرات التى صاحبت تطبيق هذه القوانين. وكذلك على التشريعات التى صدرت فى أثناء تلك الفترة. وهذه اللوحات الاثنتى عشرة التى جاءت بدائية فى نواح كثيرة منها، فإنها تدل على تطوّر الرومان فى مجال القانون تطوّرا ملموسا، إذ فصلت هذه اللوحات بين الدولة والدين فى القانون. واستبدلت بحق الثأر التعويضات المعمول بها آنذاك والتى يجب على الجانى أن يؤديها إذا قبل هو وذووه.

فأعطى التشريع الذى صدر 300 ق.م. حق الاستئناف فى جميع الأحكام التى يصدرها عليهم الحكام الرومان، ومنع أى حاكم من إنزال عقوبة الجلد أو عقوبة الإعدام بحق أى مواطن قدم استئنافا من الحكم الذى صدر عليه. فأدى ذلك إلى تعديل ما قضت به اللوحات الاثنتى عشرة فى هذه الأنواع من الأحكام. فلا أدل من التشريع الذى صدر فى النصف الثانى من القرن الخامس قبل الميلاد الذى اعترف بشرعية التزاوج بين البطارقة والعامة، والتشريع الذى صدر عام 326 أو 313 ق.م. الذى يمنع رهن شخص المدين واستعباد المواطنين الرومان العاجزين عن وفاء ديونهم.

واللوحات الاثنتى عشرة التى حدّدت الإجراءات القانونية Legis aetiones الواجب

اتباعها عند رفع القضايا، كانت على كل حال شديدة التعقيد بحيث تعذّر على غير القانونيين فهمها واتباعها واستخدام الصيغ القانونية الضرورية. ولما كان كبار الكهنة هم الذين يعرفون الأيام الرسمية لنظر القضايا ويلمون بالإجراءات واليصغ القانونية اعتبروا حراس التقاليد القانونية، وظلوا وقتا طويلا يحتكرون تفسير القانون وإعطاء الاستشارات القانونية، وبخاصة أن طبقة البطارقة التى منها رجال الدين الرومان ظلت حتى عام 300 ق.م. تحتكر جماعة الكهنة. لذلك لم تستفد طبقة العامة الفائدة المرجوة من وضع اللوحات الاثنتى عشرة.

وأفضل عمل قام به جنايوس فلافيوس *Gnneus Flavius* هو إصداره كتاب *Civile Flavianum* شرح فيه بلغة سهلة القانون المدنى والإجراءات القانونية الواجب اتباعها عند إقامة الدعوى أو الرد عليها. كما أورد الصيغ والعبارات الواجب إيرادها فى كل حالة. وعندما تسلّم وظيفة الأيديلية القورلية فى عام 304 ق.م. علق فى الفوروم قائمة بالأيام الرسمية التى يمكن نظر القضايا فيها. وقد قام فلافيوس بجمع معلوماته التى نشرها من متابعة المحاكم ومناقشة كبار الكهنة المتفقهين فى القانون، لذا جاء كتابه ثمرة جهود متصلة فى القانون استغرقت عدة سنوات. فكان كتاب فلافيوس أساسا لما قام بعده فئة جديدة من المتفقهين فى القانون بنشر أعمالهم وتفاسيرهم القانونية.

3 ـ الفن:

تحدثنا عن فن بناء المساكن، فى النصف الأول من عهد الجمهورية الرومانية، وعن عناصر بناء المساكن، وأقسام الوحدات السكنية، عند الحديث عن الحياة اليومية والتربية والتعليم من هذا الفصل. لذلك سنتابع الكلام الآن على فن بناء المعابد. ونشير إلى أنه فى بداية عهد الجمهورية استكمل بناء المعبد الكبير «لجوبيتر» و «جونو» ومينرفا، وهو المعبد الذى بدئ فى إنشائه أواخر عهد الملكية. وفى القرن الأول من عهد الجمهورية تم بناء أربعة معابد: الأول للإله مرقوريوس *Mercuruis* فى عام 495 ق.م. والثانى معبد للثالوث المكوّن من «قرس» و «لير» و «ليبرا» *Liber* و *Ceres* و *Libera* فى عام 493 ق.م. والمعبد

الثالث للإلهين التوأمين: قاستور *Castor* وبولوكس *Pollux* فى عام 484 ق.م. والمعبد الرابع للإله أبولو فى عام 431 ق.م. وليس هناك ما يشير إلى إقامة معابد فى خلال القرن الرابع قبل الميلاد إلا ما أقيم عند نهايته مثل معبد الإلهة سالوس. فى عام 302 ق.م. ثم معبد الإله أسقولابيوس *Aesculapius* فى عام 291 ق.م. إلى جانب هذه المعابد الكبيرة تم إنشاء عدد غير قليل من المعابد الصغيرة، وهذه المعابد الكبيرة كانت أم الصغيرة لم يكن يبنى منها إلا قواعدها بالأحجار، وباقى أجزائها كانت من اللبن والخشب.

والرومان الذين أخذوا عن الإتروسقيين بناء المعابد وأشكالها، وإقامة التماثيل للآلهة بداخلها، فإنهم استخدموا معمارين وفنانين إتروسقيين فى بناء وزخرفة أقدم معابدهم، ثم اعتمدوا بعد ذلك على الإغريق فى بناء المعابد، فاتسمت معابدهم حينذاك بالسمة الإغريقية على الرغم من الاختلاف الواضح بين المعابد الرومانية ومثيلاتها الإغريقية فى عدة خصائص منها: ارتفاع قاعدة المعابد الرومانية، والنتوء الظاهر فى القاعدة عن البهو الذى يتقدّم قاعة العبادة *Cella* وطراز أعمدتها، وافتقارها عادة إلى بهو أعمدة يحيط بالمعبد.

أما المنشآت الأخرى العامة التى أقيمت فى تلك الفترة من عصر الجمهورية الرومانية فتتمثل فى:

أولا: بناء سور ضخم من الحجارة يحيط بمدينة روما بعد غزوها من الغال فى أوائل القرن الرابع قبل الميلاد[(1)].

ثانيا: إنشاء طريقين عامين: طريق لاتيوم *Via Latium* الذى لا يعرف تاريخ إنشائه بالتحديد. والطريق الآخر هو طريق أبيوس *Via Appia* الذى أنشأه أبيوس قلاوديوس عهد قنسوريته فى عام 312 ق.م. وهذا الطريق يصل ما بين روما وقابوا *Capua*. ثم أكمل بعد ذلك، ليصل حتى برونديزيوم مارا بثلاثة مواقع هامة هى بنفنتوم وفنوسيا وتارنتم.

(1) انظر خريطة روما فى العصر الجمهورى والسور المحيط بها.

ثالثا: إنشاء قناتين لتوفير مياه الشرب إلى روما. وقد أنشأ أبيوس قلاوديوس «القنسور» واحدة *Aqua Appia*، والثانية أنشئت فى عام 272 ق.م. وتعرف باسم ألانيو القديم *Anio vetus* لأنها أخذت من مياه النهر.

رابعا: أعيد بناء المنصة *Rostra* فى الفوروم.

خامسا: إنشاء مجار فى شوارع روما لتصريف مياه الأمطار ورصف هذه الشوارع بالأحجار.

هذا واقتصر فن النحت على إقامة التماثيل فى المعابد، وهى مصنوعة من الصلصال على يد فنانين من الإتروسقيين، وإما من الحجر على يد فنانين من الإغريق. أما فى أواخر القرن الرابع قبل الميلاد فقد أخذ انتشار التماثيل يخرج عن إطار المعابد إلى القصور والساحات العامة بوضع تماثيل لأبطال روما العسكريين فى الفوروم مثل التمثالين اللذين أقيما لقنصلى عام 338 ق.م. لوقيوس فوريوس قاميليوس *Furius Camillus* وغايوسماينيوس *Maenius* بعد هزيمتهما للقوات اللاتينية. كما أقيم على مقربة من هذين التمثالين فى عام 296 ق.م. تمثال من البرونز لذئبة ترضع توأمين من البشر - أسطورة نشأة روما -

الواقع أن هذه التماثيل لم تكن من عمل رومانيين، وإنما إتروسقيين ثم إغريق. لكنها فى جميع الأحوال كانت تصوّر تصويرا واقعيا سمات الأشخاص الذين أقيمت لهم، لذلك تسمى صورا *Portraits*، لم يكن لفن النحت الرومانى وجود قبل القرن الأول من عهد الإمبراطورية الرمانية.

وكان البطارقة الرومان قد أخذوا عن الإتروسقيين عادة عمل أقنعة لموتاهم للاحتفاظ بأشكال أسلافهم، فكانت هذه الأقنعة نموذجا استمده المثال الرومانى باعتباره قادرا على التصوير الواقعى اعتبارا من أوائل القرن الثالث قبل الميلاد.

ويرجع ما عثر عليه من صور بالألوان، إلى أوائل عهد الجمهورية، وهو لا يعدو كونه مناظر حربية تقليدية صورت دون عناية كبيرة على جدران مقبرة نحتت فى صخور تل

أسكويلينوس فى خلال القرن الرابع قبل الميلاد. كما أن جدران معبد سالوس الذى أقيم فى عام 302 ق.م. زينت بمجموعة من الصور الملوّنة المنسوبة إلى أحد البطارقة المدعو «فابيوس» فطغى عليه لقب بيقتور *Pictor* أى المصوّر. وأصبح ذلك لقبا عائليا متوارثا فى أسرته.

وهناك أيضا مجموعتان من الصور الملوّنة تعودان إلى عامى 272 و 263 ق.م. تخليدا لذكرى انتصارين أحرز الرومان أولهما فى خلال الحرب مع بورروس، وأحرزوا ثانيهما فى خلال الحرب البونية الأولى مع قرطاجة.

ومستوى الفن الرومانى فى النصف الأول من عهد الجمهورية بالقياس إلى الفن الإغريقى أو الفن القرطاجى المعاصر، يدل على أن طراز الصور التى نقشت على أولى النقود الرومانية - سكت فى عام 268 ق.م. هى دون مستوى طرز نماذجها الإغريقية والقرطاجية، أو مستوى طراز النقود الرومانية التى سكّت فيما بعد.

الفصل السابع

الحرب البونية أو الحرب بين روما وقرطاجة

264 - 146ق.م.

- قرطاجة:

1. الإمبراطورية القرطاجية:

فضّل الفينيقيون الموقع الذى بنيت عليه مدينة قرطاجة، لأنه يتمتع بخصائص مهمة، تتفق مع أهدافهم التوسعية، سواء فى الداخل أو على الشطآن المجاورة. وهذا الموقع امتد إلى جانب شريط صخرى يتجه طرفه الذى يؤلف «رأس قرطاجة»، نحو الشرق، حيث تقع حاليا قرية «سيدى بو سعيد» يحيط به مساحات رملية - من الشمال الغربى والجنوب الغربى - خلف سفوح قليلة الانحدار حتى تصل إلى علو 600 متر عند القمة، على بعد كيلو متر واحد من البحر، مكان تأسيس قرطاجة[1]، وفى الخليج الذى نزل فيه البحارة الفينيقيون لأول مرة، تم إنشاء مرفأ قرطاجة بعد توسيعه نحو الداخل.

اسم قرطاجة بالفينيقية «قارت هادشت»، وأسماها الإغريق *Den Karkhe* وأطلق عليها الرومان *Carthage*، والتاريخ التقليدى لحادثة تأسيس المدينة يعود إلى حوالى عام 814 ق.م. وفق قصة تقول: حدث خلاف بين «أليزا» أو «إليسا» *Elissa* وعند الرومان «ديدو» *Dido* وشقيقها بجماليون انتهى بمقتل زوج إليسا المسمى «أخارتاس» *Achartas* - كاهن هيكل عشتروت الأعظم - فهربت من مدينة صور *Tyr* وبصحبتها عدد من النبلاء وغيرهم من شتى الطبقات. قاصدة أولا قبرص، ومنها إلى موقع قرطاجة فى شمالى إفريقيا - تونس اليوم - مباشرة حيث أسست هناك مدينة قرطاجة المشهورة حوالى العام 814 ق.م. على أساس أنه يناسب ما تدل عليه الحفائر، وبخاصة آثار الحرم المقدّس المعروف باسم «معبد تانيت» الذى ربما يرجع تاريخه إلى تأسيس قرطاجة.

---

(1) أيوب، إبراهيم رزق الله، محاضرات فى تاريخ المدن الفينيقية، ص 29. كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة اللبنانية 1991م.

سرعان ما نمت هذه المستعمرة (المحطة) التجارية الفينيقية نموا فاق الحدود، حتى فاقت «صور» ذاتها قوة وأهمية، وأصبحت زعيمة جميع المدن الفينيقية فى وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط. وانفصمت نهائيا علاقة التبعية بين المستعمرة «قرطاجة» ومدينة صور إلا فى أوقات الضيق، فيتذكر القرطاجيون الإله «ملكارت» فى صور، فيعودون إلى تكريمه وإرسال الأموال والضرائب إلى معبده (هيكله).

وابتداء من نهاية القرن الثامن قبل الميلاد، كان وقوف قرطاجة وجها لوجه مع حركة الاستعمار اليونانى (الإغريقى) تتحدّاه مرة، وتساومه مرة أخرى. فأول عمل قامت به قرطاجة، هو تأسيس مستعمرة فى إيبزا *Ibiza* أو *Ebwsus* وهى جزيرة صغيرة ومحطة مهمة على الطريق الملاحى بين سردينيا وأسبانيا مرورا بجزر البليار. ولعلّ إنشاء المستعمرات الفينيقية، كان فى مرحلة السباق أو المنافسة الأولى بين الإغريق وقرطاجة. فلم يكن غريبا أن نسمع عن محاولة يائسة قامت بها قرطاجة لمنع الفوكيين (إغريق) من تأسيس مدينة ماساليا (مرسيليا) *Massilia* حوالى عام 600 ق.م. ولم يمضِ نصف قرن حتى أخذت قرطاجة تسيطر تدريجا على المستعمرات الفينيقية فى الغرب. وتحول أهم المراكز التجارية الفينيقية المؤقتة إلى مستعمرات دائمة تابعة لها مثل «لبدة» *Leplis Magna* وصبراته *Sabrata* وأويا *Oea* فى ليبيا، وبسطت سيطرة على الليبيين المقيمين فى المناطق المجاورة شرقا وغربا وتوسع نفوذها ليشمل بعض القبائل فى جنوب أسبانيا وشرقها. فلم يأتِ النصف الأول من القرن الثالث قبل الميلاد، حتى كان لها إمبراطورية واسعة تمتد من شواطئ إفريقيا الشمالية ابتداء من خليج سرت إلى ما وراء جبل طارق، وبعض أجزاء من شاطئ أسبانيا الجنوبى وجزر البليار وقورسيقا وسردينيا وجانبا من جزيرة صقلية.

تألفت إمبراطورية قرطاجة وهى فى ذورة مجدها من:

أولا: قرطاجة ذاتها التى قدر سكانها آنذاك بـ 700 ألف نسمة.

ثانيا: المستعمرات الفينيقية القديمة والحديثة، وتتمتع بالحكم الذاتى.

ثالثا: خليط من الليبيين والفينيقيين يتمتعون بمركز خاص وبالتزاوج مع الفينيقيين.

رابعا: الرعايا الليبيين القاطنين فى المناطق المجاورة لقرطاجة والخاضعين لحكمها.

خامسا: القبائل الليبية المقيمة خارج هذه المناطق وارتبطت معها بعلاقات وروابط تجارية عن طريق زعمائها.

كانت قرطاجة جمهورية ذات نظام حكم أوليفركى، اجتمعت مقاليد الأمور فيها فى قبضة نفر قليل من أثرياء التجار الذين ينتمون إلى الأسر العريقة. كان على رأس السلطة حاكمان يسميان *Suffetes* السافطان ينتخبان سويا - كما هو الحال فى نظام القنصلية بروما - وكانت السلطة السياسية تتركز فى مجلس الشيوخ المؤلف من ثلاثمائة عضو. بيد أن لجنة الثلاثين المؤلفة من أكثر أعضاء هذا المجلس نفوذا، هى التى كانت فى قبضتها السلطة الفعلية، تجتمع بصورة دورية لأنها أداة الحكم الرئيسية. أما باقى أعضاء مجلس الشيوخ فكانوا نادرا ما يجتمعون إلا عند الضرورة فى مناسبات خاصة. فضلا عن مجلس الشيوخ ولجنة الثلاثين هناك جمعية شعبية تتألف من كل المواطنين الذين تتوافر لديهم مؤهلات السن والثروة. وهى التى تنتخب كل سنة السوفتس والقواد. وتوافق على القرارات والمشاريع التى يعرضها عليها مجلس الشيوخ وعلى أسماء المرشحين للانتخاب. وهنا تجدر الملاحظة إلى أنه يسمح بإعادة الانتخاب للمنصب نفسه، وحتى تولى أكثر من منصب واحد فى وقت واحد بعد شراء ضمائر الناخبين بالرشوة السائدة بين أعضاء الجمعية الشعبية والمتعارف عليها من قبل أصحاب الوظائف.

وفى القرن الخامس قبل الميلاد أنشئت محكمة عليا تألفت من 104 أعضاء من القضاة، واقتصر عملها على فض النزاع بين العائلات فى قرطاجة، ولاسيما أسرة «ماجو» *Mago* الأكثر نفوذا والأكبر تسلّطا آنذاك. ولما كان مجلس الشيوخ هو الذى يختار أعضاء هذه المحكمة من بين أعضائه عن طريق جماعة من الحكّام خماسية الهيئة *Pentarchies*. ولما كان اختصاص القضاة أعضاء المحكمة العليا هو محاسبة الحكام على أعمالهم، كانت الرشوة تأخذ طريقها الواسع الباب. لأن المحاسِب والمحاسَب كلاهما ينتمى إلى طبقة

الأولغركية، ولم تتلخص قرطاجة من تلك الطغمة الفاسدة إلا فى عهد القائد العظيم «هنيبال» الذى طهّر الحكم من الفساد.

ولما كانت الزراعة لا تستهوى القرطاجيين بوجه عام، فقد مارسها عدد قليل منهم، فى الوقت الذى كان الليبيون يعملون فى زراعة وفلاحة مزارع الأغنياء من أهل قرطاجة. كما اشتغل عدد كبير من القرطاجيين فى صناعة النسيج والصباغة وصنع الآنية المعدنية والفخارية والحاجات الأخرى. فى حين اشتغل عدد أكبر بكثير فى التجارة. يدل هذا على أن نسبة كبيرة من القرطاجيين كانت بحكم طبيعة عملها وانشغالها فى ممارسته لم تعر الشئون السياسية فى البلاد اهتماما زائدا. فكانت المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الأقلية الحاكمة والغالبية المحكومة هى العوامل المهمة التى حافظت على استقرار الأوضاع التى كانت قائمة فى ظل ثروة كبيرة هى أقوى العوامل فعّلية وأمضى سلاحا فى الظروف التى انتشرت فى خلالها الرشوة بشكل فاضح.

امتدت تجارة قرطاجة إلى تخوم قيرونة شرقا، وإلى المحيط الأطلسى غربا. واستولى تجارها على أسبانيا الغنية بالمعادن ولا سيّما الفضة. واحتكروا تجارة الصفيح من بريطانيا عن طريق مضيق جبل طارق[1]، وأسسوا لهم مستعمرات فى سردينيا وكورسيكا. واستولوا على جزء كبير من صقلية بعد انسحاب «بيروس» ملك «ابيروس» منها[2] فصاور بحق أسياد التجارة فى غربى المتوسط، كما فى شرقه، حتى أن بعض سفنهم كانت تهاجم السفن الأجنبية الداخلة إلى مياه مضيق جبل طارق وتضربها بالمجانيق فتغرقها إلى أعماق اليم. كما كانت سفن القرطاجيين قد شقّت لجج البحر الأبيض المتوسط، يوم كان الإيطالى لا يزال بدائيا ينتظر قدوم التاجر الفينيقى القرطاجى إليه ومعه الأدوات المعدنية ليبيعها منه يوم كانت روما لا تزال قرية صغيرة.

وعلى الرغم من ذلك كله، لم تكن قرطاجة دولة حربية كروما، لأنها كانت تعتمد فى نفقاتها الحربية على أرباحها من تجارتها، ولم يكن لديها فلاحون قائمون على حراثة

(1) أيوب، إبراهيم، محاضرات فى تاريخ المدن الفينيقية، ص 33.

(2) عبد الوهاب، لطفى، اليونان، ص 152، دار النهضة العربية، بيروت 1979.

أراضيهم تستطيع أن تجند منهم جيشا وطنيا مؤمنا برسالة دولته، كما كانت تفعل روما. بل كانت تعتمد على المرتزقة فى حروبها، والذين أدى تزايدهم مع الوقت إلى خلق أزمة داخلية استمرت عدة سنوات إذا ما تعاقبت عليهم الهزائم أو تأخرت رواتبهم، أو لم تكن الأسلاب كافية لسد نهمهم. وإزاء ذلك كله، وتكوين الجيش من عناصر متباينة، تفتقر إلى الوازع الوطنى، وتميل إلى الخروج على النظام. كان الجيش دائما مصدر خطر كبير على قرطاجة. بيد أنه كان يتولى قيادة هذه القوات ضباط قرطاجيون احترفوا الخدمة العسكرية. وبذلك توافر لهم من الخبرة ما لم يتوافر للقناصل الرومان، وهم الذين كانوا عادة يتغيرون فى كل عام. وحين كان يتولى القيادة العامة قائد بارع يستطيع الإمساك بزمام هذه القوات وتنظيمها وكان يجعل منها أداة محاربة ممتازة ولما لم تكن قيادة مثل هذه القوات أمرا يسيرا، فإن القواد كانوا يتمتعون بسلطات واسعة تمكّنهم من السيطرة على قواتهم. وإذا كان القواد لا يحاسبون على الخسائر فى الأرواح، فإنهم كانوا يحاسبون حسابا عسيرا على الفشل فى تطبيق الأهداف المنشودة.

ومهارة قرطاجة البحرية وكفايتها جعلتها تغتصب سيادة البحار الغربية من إغريق سراقوسة وتارنتم. بيد أنه عندما أخذ الرومان عن القرطاجيين طراز سفنهم، وكونوا لأنفسهم أسطولا، لم يلبثوا أن اكتسبوا تدريجا سيادة البحار: وإذا كنّا نعرف عدد سفن هذا الأسطول الذى وصل إلى حوالى 250 سفينة حربية فى خلال حرب البونية الأولى، وإن كل سفينة حربية[1] فى القرن الثالث قبل الميلاد تحتاج إلى 300 مجدف فضلا عن 180 مقاتلا. هذا يعنى أن الأسطول القرطاجى كان يتألف من 75.000 مجدف وحوالى 36.000 مقاتل[2].

وهكذا صبحت قرطاجة دولة متكاملة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، لها أرضها الزراعية التى تمد سكانها المتزايد عددهم بالغذاء اللازم، كما جنّدت الليبيين فى جيشها الذى كثرت مسئولياته الحربية، لا سيمّا فى القرن الرابع قبل الميلاد بسبب حروبها مع سرقوسة (سيراكيوز) فى صقلية التى احتفظت بنهايتها بوجودها فى الجزيرة.

(1) يسمى هذا النوع من السفن الحربية «كوينكريم» Quinqueremen أى الخماسية، ويرجع الآن أن سبب هذه التسمية يرجع إلى أنه كان يدير كل مجذاف فى السفينة خمسة رجال.

(2) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 252/1 .

2. سياستها الخارجية:

اشتهر عن قرطاجة رغبتها فى السلام الدائم، واشتراكها فى الحرب مكرهة. بينما أخذت الأوضاع السياسية فى الغرب تتبدّل بظهور روما على المسرح السياسى والعسكرى وتحل تدريجا محل القوى اليونانية للوقوف فى وجه الأطماع القرطاجية فى صقلية. عقدت معاهدتى تحالف بين روما وقرطاجة متتاليتين، واتفقتا بموجبهما على رسم حدود فى البحر الأبيض المتوسط لا يجوز لسفن الفريقين أن تتعداها، مما مكّن قرطاجة من السيطرة على كامل جزيرة صقلية تقريبا[1]، ثم اتفق الطرفان من جديد فى عام 279 ق.م. على عقد معاهدة عسكرية ضد عدوهما المشترك «بيروس» ملك جزيرة «أبيروس» والإغريق، على ما ذكرناه سابقا. ومما يجدر ملاحظته:

أولا: اتفقا فى المعاهدات الثلاث على ألا تكون لقرطاجة قواعد دائمة فى إيطاليا.

ثانيا: أنشأت روما على الساحل الغربى فيما بين عامى 350 و 270 ق.م. سلسلة من المستعمرات العسكرية الرومانية من أتروريا حتى قمبانيا.

ثالثا: أنشأ الرمان فى عام 311 ق.م. هيئة ثنائية بحرية لحراسة الشواطئ الإيطالية بأسطول صغير، ولم يكن تحت إمرة كل عضو من عضوى الهيئة الثنائية سوى عشر سفن حربية.

ومع ازدياد قوة روما وامتداد سيطرتها حتى مشارف إمبراطورية قرطاجة، لم يكن هناك مفر من وقوع صدام بين هاتين القوّتين.

3. مشكلة مسينيا تعجل بنشوب الحرب:

ساعدت الظروف الرومان فى فتح إيطاليا وتوحيدها، كما مر معنا، وأصبحت روما جارة قوية وقريبة لقرطاجة على الشواطئ الجنوبية. وعندما حاصر القرطاجيون الإغريق فى مدينة مسينيا *Massinia* = مسانا فى عام 264 ق.م. طلبت الأخيرة مساعدة روما فى

(1) أيوب، إبراهيم، محاضرات فى تاريخ المدن الفينيقية، ص 34.

رفع الحصار. وإذ أدرك مجلس الشيوخ الرومانى أن مسألة احتلال قرطاجة لمسينيا القريبة من الشواطئ الجنوبية لإيطاليا تهديد لسلامة شبه الجزيرة وحرية سفنها وسفن حلفائها فى استخدام مضيق مسينيا، ووجد كذلك أن الاستجابة إلى طلبها سيؤدى حتما إلى الاشتباك مع قرطاجة فى حرب بحرية، وأن الرومان تنقصهم بُعد الخبرة فى الحروب البحرية فضلا عن كونهم لا يملكون أسطولا يقوى حتى على مهاجمة أسطول قرطاجة.

إزاء ذلك اختلف أعضاء مجلس الشيوخ أو السناتو فى مناقشة الطلب بإبداء الرأى حول تقديم المساعدة أو عدمها، وأحالوه إلى جمعية المئينات. ولما كان المواطنون الرومان يشعرون أنهم أحوج إلى الراحة منهم إلى الحرب، بسبب المجهود الكبير الذى بذلوه فى السيطرة على شبه الجزيرة الإيطالية، وبخاصة فى أثناء صراعهم مع بيروس. لذلك سيطر على الجمعية الشعبية شعور التردّد والحيرة إلى أن اقنعها القنصلان بالموافقة على التحالف مع أهل مسّينا لما ينطوى عليه مشروع إرسال قوة عسكرية رومانية إلى صقلية من «مكاسب» فوافقت الجمعية على التحالف وإرسال قوة عسكرية فورية إلى مسينيا.

حققت القوة الرومانية فى صقلية هدفها دون أى قتال، لأنه بمجرد ظهورها غير المتوقّع انسحب الأسطول القرطاجى المحاصر للمدينة. لكن قرطاجة التى كانت تشعر فى رغبة كبيرة بالاحتفاظ بمكاسبها فى السيطرة على تلك المدينة، واستطرادا على الجزيرة، فإنها فورا أرسلت حملة لاستعادتها، وحرضت من جهة ثانية، ملك سراقوس «هيرو» على الانضمام إلى جانبها لطرد الرومان الدخلاء من صقلية. وحاصر الفريقان - القرطاجى والسراقوسى - مسينيا، الأمر الذى جعل مجلس الشيوخ الرومانى يحشد فرقتين ويرسلهما بقيادة القنصل أبيوس قلاوديوس لتعزيز الحامية الرومانية هناك. وبوصول التعزيزات إلى مسينيا، تمكّن الرومان من رفع الحصار عنها بهزيمة القوتين المتحالفتين، وإنقاذ مسينيا.

استاءت قرطاجة من تدخّل روما فى صقلية، التى كانت ترى فيها مجالها الحيوى والاقتصادى الذى يقوم عليه كيانها، وتعتبرها بحق نفوذها الطبيعى، لذلك كان لابّد من وقوع ما سمى بالحرب البونية بين قرطاجة وروما، انطلاقا من أرض صقلية. وقد استمرت هذه الحرب مدة طويلة، من سنة 264 حتى سنة 146 ق.م. ومرّت فى ثلاث مراحل.

- مراحل الحرب البونية:

1. المرحلة الأولى 264 - 241 ق.م.:

بعدما سيطر الرومان على منطقة مسينيا فى عام 264 ق.م. أنفذوا جيشا كبيرا من الرمان وحلفائهم قدر بحوالى 40.000 مقاتل بقيادة القنصل مانيوس فالريوس *Manius Valerius* لمعاقبة ملك سراقوسة على انضمامه إلى القرطاجيين. فور وصول القوات الرومانية والحليفة إلى صقلية، اجتاحت كل شئ فى طريقها إلى سراقوسة التى واجهت المهاجمين باستحكاماتها القوية. وعلى الرغم من محاصرة فالريوس لها لم يقوَ الأخير على فتحها، فعرض الصلح عليها مقابل الشروط التالية:

١ - عقد معاهدة تحالف على قدم المساواة مع روما لمدة خمسة عشر عاما.

٢ - الاحتفاظ بإقليم خصب من الأراضى الضيّقة حول سراقوسة.

٣ - دفع غرامة مالية - أعباء حرب - قدرها مائة تالنت (25.000 جنيه إسترلينى).

ولّما رأى هيرو ملك سراقوسة استحالة خروجه من هذا الحصار منتصرا على دولة قوية كروما، وأن شروط الصلح معقولة، عقد معاهدة التالف مع روما[1].

بالطبع أغضب تحالف هيرو مع روما، قرطاجة، التى لم تقف مكتوفة الأيدى. فأرسلت جيشا كبيرا قوامه 50.000 مقاتل لدعم مركزها فى الجزيرة ورد اعتبارها، وطرد الرومان

(1) جددت هذه المعاهدة بعد انقضاء مدتها فى عام 248 ق.م. بدون تحديد لفترة الانتهاء من العمل بها. وقد بقيت منذ عقدت فى عام 262 حتى وفاة هيرو 215 ق.م.

من سراقوسة وحولها اقله، وتأديب ملكها هيرو. اتخذ الجيش القرطاجى من مدينة أغريغنتوم *Agrigentum* - فى الجزيرة - مركزا له، وهى المدينة التى كانت تربطها بقرطاجة علاقات تجارية وثيقة جعلتها تنحاز إليها علما بأنها مدينة إغريقية. فما كان من الرومان إلا أن زحفوا إلى «اغريغنتوم» فى عام 262 ق.م. وحاصروها حتى سقطت بأيديهم حيث دمروها، وباعوا أهلها فى سوق النخاسة.

شجّع هذا الانتصار فى أغريغنتوم الرومان على مواصلة أطماعهم العسكرية، بالسيطرة العسكرية على كامل صقلية، من أجل حماية شواطئ إيطاليا من إغارات الأسطول القرطاجى المؤلف آنذاك من حوالى 120 سفينة حربية، فى الوقت الذى لم يكن لديه فيه إلا العدد القليل من السفن الحربية، لذلك قرّروا إنشاء أسطول بحرى يزيد عدد سفنه على عدد سفن القرطاجيين بقليل[1] بهدف تحطيم السيادة البحرية لقرطاجة.

ولما اكتمل بناء الأسطول الرومانى فى عام 260 ق.م. بمساعدة أهل سراقوسة المشهور عنهم المهارة الفائقة فى بناء السفن، متخذين من سفينة حربية قرطاجية قديمة أهملها أصحابها نموذجا لسفن أسطولهم. اشتبك القنصل غايوس دويليوس *Gaius Duilius* مع الأسطول القرطاجى فى معركة حربية تجاه «ميلاى» *Mylae* على الشاطئ الشمالى الشرقى لصقلية. فعلى الرغم من مهارة البحارة القرطاجيين، وكفايتهم فى سرعة المناورة، فإن نتائج المعركة كانت فى صالح الرومان بفضل ما صنعوا لكل سفينة من سفن أسطولهم جائزا من الخشب عند أسفله ينتهى بحلقة من حديد، وبحبل وبكرة من أعلاه. وينتهى الجائز فى الأعلى بشص *Carvus*. فكانوا إذا اقتربت سفن قرطاجة من سفنهم، ينزلون الشص فتعلق شصوصها فى ظهور تلك السفن، وتكون جسورا إليها، فيعبر الرومانيون عليها ويقاتلون القرطاجيين عن كثب بالسلاح الأبيض[2]. ففاجئوا القرطاجيين بهذا الاختراع - كان شائعا سابقا بين الإغريق - الجديد الذى ساهم

(1) لمعرفة عدد سفن الفريقين فى هذه الحرب انظر:

W.W. Tarni J. H.S. 1907 PP 48 ff.

(2) W.W. Tarm, Hellenistie Militay and Naval Deve Lopments, P: 146, J.H. Thiel studies on the history of Roman sea - power PP 432 ff - 1946.

فى ترجيح كفة المعركة لصالح غايوس دويليوس بعدما خسر القرطاجيون فى نصف سفنهم الحربية. فشجّع هذا الانتصار الرومان على القيام بسلسلة من الهجمات على مستعمرات قرطاجة فى سردينيا عام 259 ق.م. وفى قورسيقا عام 258 ق.م. لكنهم لم يحرزوا أى انتصار حاسم فى الجزيرتين. فى حين تتابعت الهجمات حتى عام 256 ق.م. على المدن الصقلية فى وسط الجزيرة وغربها دون أن نتمكّن من طرد القرطاجيين الذين تمكّنوا من الاحتفاظ بـ «ثريانا» *Trepana* وليلوبايوم *Liparmea*[1] وباقورموس *Pakormos* بالرمو ودريانا *Drepana* وسلينوس *Selinus* وهرقليا مينوا *Heraclea Minoa* أدرك الرومان حينذاك أن صراعهم مع القرطاجيين لن يحسم إلا إذا هاجموهم بقوة كبيرة وضربة قاضية، وأخذوا يستعدون لمهاجمة قرطاجة نفسها على الساحل الإغريقى انطلاقا من صقلية حيث ثبتوا أقدامهم فيها. فتمكنوا من إعداد أسطول كبير تألف من 250 سفينة حربية، فضلا عن 80 سفينة نقل. ولما علمت قرطاجة باستعدادات الرومان هزّت أسطولها الذى بقى أقل من الأسطول الرومانى عددا.

وفى عام 256 ق.م. أبحر الأسطول الرومانى فى طريقه إلى إفريقيا فالتقى بالأسطول القرطاجى عند رأس اقنوموس *Ecomus* على الشاطئ الجنوبى لصقلية حيث اشتبكا فى معركة انتهت بانهزام الأسطول القرطاجى. تابع بعدها الأسطول الرومانى إبحاره بقيادة القنصل مرقص أتيليوس رجولوس *M Atilius Regulus* ونزل على الشاطئ الإفريقى حيث أنزل بالقرطاجيين عدّة هزائم متتابعة مكّنته من التوغّل فى إفريقيا بعيدا عن الساحل لقضاء فصل الشتاء فى مكان قريب من قرطاجة ممّا جعل الأخيرة تطلب الصلح منه. فعرض القنصل الرومانى شروطا قاسية رفضتها قرطاجة، ثم أخذت تستعد للقتال فى نهاية الشتاء باستقدام فرقة من المرتزقة المشهود لهم فى القتال والتدريب، على رأسهم قائد إسبرطى محترف يدعى *Xanthippus* زانثيبوس. عمل هذا على الفور هو ورجاله بتدريب الجيش القرطاجى وفقا لأفضل الأساليب القتالية الإغريقية.

(1) كانت هذه المدينة تعرف بـ «هيميرا» Hemera إلى أن استولى عليها القرطاجيون ودمروها فى عام 408 ق.م.

وما إن وافى ربيع عام 255 ق.م. حتى أنهى الجيش القرطاجى تدريبه اشتبك بعدها مع الجيش الرومانى الذى حلت به الهزيمة هذه المرة وأسر قائده القنصل رجولوس. لكن الأسطول القرطاجى تصدّى للأسطول الرومانى الذى كان قادما بتعزيزات لرجولوس نكب بخسائر فادحة شلّت قدرة قرطاجة البحرية على مدى الأعوام الخمسة التالية. فى حين إن الأسطول لم يصل إلا بعد انتهاء المعركة البرّية فأنقذ فلول جيشه البرّى. لكن هذا الأسطول الرومانى وفى طريق عودته، عصفت به الإنواء تجاه شاطئ صقلية الجنوبى وتحطّمت أكثر من 250 سفينة - من بينها حوالى 100 سفينة قرطاجية كان قد غنمها فى المعركة السابقة - ولم يتبقّ من الأسطول الرومانى الناجى أكثر من 100 سفينة فقط.

أعاد الرومان بسرعة كبيرة بناء أسطولهم الذى تحطّم أكثر سفنه بالأنواء ووجهته هذه المرة إلى مهاجمة القواعد القرطاجية فى غربى صقلية. فسقطت مدينة بانورموس *Panormus* = بالرمو فى قبضة الرومان عام 254 ق.م. لتتوقف الحرب بين الفريقين حتى عام 250 ق.م. عندما حاولت قرطاجة استعادة بانورموس، لكنها منيت بالفشل، الأمر الذى شجّع الرومان فى العام التالى على مهاجمة مدينة ليلوبايوم *Lilybaeum* ومحاصرتها برّا وبحرا، إلا أن القرطاجيين تمكّنوا من هزيمة الرومان برّا وبحرا هذه المرة واستعادوا سيادتهم البحرية ولو مؤقتا. ووصل إلى صقلية فى العام 247 ق.م. القائد القرطاجى الشاب هاميلقار برقه *Hamilear Barea* الذى أسندت إليه قيادة القوات القرطاجية فى صقلية يعاونه أميرا البحر القرطاجيان أذربعل *Atherbal* وقرتالو *Carthalo* يخربان بأسطولهما سواحل إيطاليا. كما شنّ هاميلقار برقة حرب عصابات أقضت مضاجع الرومان وأوقعتهم فى مأزق مالى بسبب الخسائر وازدياد النفقات، وقد استولى هاميلقار على موقعين منيعين - وهما جبل هرقتى *Herete* قرب بانورموس، وجبل أروكس *Eryx* بجوار دويانا - واتخذ منهما قاعدتين لشن إغارات على القوات الرومانية.

وأخيرا تغلبت روما على مشكلة الخسائر ومواجهة نفقات الحرب وبناء السفن بالالتجاء إلى التبرّع من الأغنياء لتعويم الخزانة. فتمكّنت من بناء مائتى سفينة حربية أنزلتها فى صيف عام 242 ق.م. فى البحر بقيادة القنصل لوتاتيوس قاتولوس *Lutatius catulus* ليضيق خناق الحصار على ليلوبايوم ودريانا من جهة البحر. عجزت قرطاجة عن إعداد أسطول يستطيع إنقاذ هاتين القلعتين. ولم يكن فى وسعها أن تفعل أكثر من إرسال نجدة بحرية قاتلها الأسطول الرومانى خارج دريانا وهزمها فى ربيع السنة 241 ق.م. اضطر القرطاجيون إلى قبول الصلح من القنصل الرومانى الذى سمّى باسمه «صلح قاتولوس والذى ينص على:

- تتخلى قرطاجة عن صقلية والجزر المجاورة لها.
- تتعهّد قرطاجة بدفع غرامة مالية قدرها 320 وزنة، تسددها سنويا على أقساط لمدة عشرين عاما[1].
- تسلم قرطاجة إلى روما جميع الأسرى الرومان دون فدية.

ومن نتائج المرحلة الأولى فضلا عن المعاهدة بشروطها التى كانت لصالح روما حقق الرومان المكاسب التالية:

- آلت السيادة البحرية فى غرب المتوسط لروما.
- تطلعت روما لبناء إمبراطورية لها بالرغم من خسائرها الكبيرة 500 سفينة و 200.000 رجل.
- لم تقتصر نكبة قرطاجة على خسائرها فى الرجال والسفن، ولا على السيادة البحرية، بل كان خسائرها فى اعتماد سياسة خرقاء أساسها الربح والخسارة بنتيجة كل معركة قام بها جنودها من المرتزقة الذين ما إن عادوا من صقلية حتى طالبوا حكومة قرطاجة بدفع المرتبات العالية التى وعدهم بها قائدهم هاميلقار برقة. وعندما رفضت الحكومة مطالبهم أشعلوا لهيب الثورة بين الليبيين، فأسندت القيادة إلى هاميلقار فتمكّن من القضاء على الثوار عام 238 ق.م.

(1) رستم، عصر أوسطوس قيصر وخلفائه: 37/1 .

ولما تمكّنت قرطاجة من القضاء على الثوار فى شمال إفريقيا ثارت حامية سردينيا على قرطاجة فى عام 239 ق.م. وعرضت على الرومان أن تسلمهم الجزيرة، رفضوا العرض فى البداية ثم قبله مجلس الشيوخ فى عام 238 ق.م. وأرسل قوة رومانية احتلت الجزيرة. فاحتجت قرطاجة وشرعت فى إعداد حملة ضد مرتزقتها الخارجين على طاعتها. لكن مجلس الشيوخ الرومانى اعتبر ذلك عملا عدائيا من جانب قرطاجة وأعلن الحرب ضدها إلا إذا آثرت السلم بشرط أن:

- تتنازل عن سردينيا وقورسيقا.
- تدفع تعويضا إضافيا قدره 1200 تالنت - حوالى 300.000 جنيه استرلينى.

فاضطرت قرطاجة إلى قبول شروط السلم، وبذلك صار البحر التيرانى بحيرة رومانية.

يكمن وراء سياسة روما وتصرفاتها فى هذه المسألة أمران:

الأول: السياسة الاستعمارية التى انتهجتها روما منذ استيلائها على أغريغنتوم.

الأخر: بطلان الزعم القائل بأن روما تتوخى العدل والإنصاف فى معاملاتها مع الدول الأخرى.

وفى عام 227 ق.م. وضعت روما الممتلكات التى كسبتها خارج إيطاليا وقسمتها إلى ولايتين *Provineiae* كانت إحداهما تشمل صقلية كلها ما عدا ممتلكات الملك هيرو فى سراقوسة. والأخرى تشمل جزيرتى سردينيا وقورسيقا معا. ولهذا السبب زيد عدد البرايتورس إلى أربعة ليتولى اثنان منهم حكم هاتين الولايتين.

2. المرحلة الثانية 218 - 202 ق.م.:

أ - قرطاجة تدعم مركزها فى أسبانيا:

شعر القرطاجيون بالذل تجاه ضم روما لجزيرتى سردينيا وقورسيقا إليها، فراحت تعد العدة للثأر. وفى سبيل الاستعداد لهذه الحرب الثأرية، عملت على تعويض خسائرها،

بإعادة بناء قوتها فى أسبانيا. فأسندت مهمتها إلى هاميلقار برقة فى عام 237 ق.م. ولما كانت أسبانيا تفتقر إلى الوحدة، لأن قبائلها يؤلفون وحدات متفرقة غير مترابطة، لذلك كان من السهل إثارة أى قبيلة ضد الأخرى، وبسط سيطرة قرطاجة عليها بالدبلوماسية أكثر منها بالقوة. فاستطاع هاميلقار إخضاع المناطق الواقعة فى جنوب أسبانيا حتى وفاته فى عام 228 ق.م. مؤسسا إمبراطورية قرطاجية تعهدها بعده صهره هسدروبال *Hesdrobal - 228 - 221* ق.م. الذى بسط رقعتها لتمتد حتى نهر الإبرو *Ebro* شمالا. ثم أضاف إليا ابنه هانيبال *Hanibal* ما بين 221 و 218 ق.م. أراض جديدة حتى أصبحت تمتد شمالا إلى ما وراء نهر تاجوس *Tagus*.

تمكّن هاميلقار برقة وخليفتاه هسدروبال وهانيبال من تحقيق موارد دخل جديدة تعويضا للخسائر المالية التى لحقت بقرطاجة بعد قيام القرطاجيين باستغلال مناجمها، وجمع الأعداد اللازمة من الرجال لمضاعفة القوات القرطاجية وتدريبها لتكون على أهبة الاستعداد لأى عمل حربى. احتجت ماسيليا لدى الرومان، بسبب صلاتها التجارية القديمة الوثيقة بهم، عندما خشيت على مستعمرتيها «رودى» *Rhode* و«إمبورياى» *Emporiae* الواقعتين على شاطئ أسبانيا الشمالى الشرقى. أرسل مجلس الشيوخ بعثة فى العام 230 ق.م. للوقوف على نوايا هاميلقار، فصدقت تفسيراته للتساؤلات التى وجهتها إليه، بأنه يهدف من وراء ذلك تأمين موارد جديدة لتستطيع بلاده أن تدفع لروما تعويضات الحرب. وقبل عودتها إلى روما أخذت منه وعدا بعدم الاعتداء على ساجنتوم *Saguntum*. وفى عام 226 ق.م. أوفدت روما بعثة إلى هاسدروبال - صهر هاميلقار وخليفته - عقدت معه معاهدة[1]، حظّرت فيها عليه تخطّى نهر الإبرو شمالا، ولكنها أطلقت يده فى كل المناطق الواقعة جنوبى النهر. وإن دلّت شروط المعاهدة على أن روما لم تكن قلقة من جرّاء قيام قرطاجة بدعم مركزها فى أسبانيا، فمرد ذلك يعود إلى أنها اضطرت إلى الاكتفاء بذلك بسبب ارتقابها لغزوة الغال من شمالى إيطاليا وإخضاعها إليها.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 271 - 270 /1 .

ب - مسألة ساجينتم:

أسندت قرطاجة القيادة العليا فى أسبانيا إلى هانيبال بن هاميلقار برقة - وهو لم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره - وقد اكتسب ثقة جنوده وورث عن أبيه ضرورة تصفية الحساب مع روما دفاعا عن كيان وطنه. ورأى أن الحكمة تقضى بانتهاز الفرصة المناسبة لإشعال حرب الانتقام قبل أن تنتهى من حل مشاكلها. وواتته الفرصة حين اشتبكت ساجنتوم مع إحدى القبائل الحليفة لقرطاجة بسبب استقبالها لعدد من المنفيين السياسيين من ساجينتوم. ولما استعد هانيبال لمحاصرة هذه المدينة ناشدت الرومان المساعدة. فبعث السناتو بعثة لدى هانيبال فى عام 219 ق.م. تحذره من الاعتداء على ساجينتوم. لكن هانيبال أنكر على الرومان حقهم فى التدخل فى هذه المسألة. انتقلت البعثة من هناك إلى قرطاجة حيث أيدت قرطاجة نظر هانيبال.

فبادر هانيبال عند ذلك إلى محاصرة مساجنتوم والاستيلاء عليها بعد مقاومة عنيفة دامت ثمانية أشهر - فى خريف سنة 219 ق.م. - فأرسل السناتو - مجلس الشيوخ - بعثة إلى قرطاجة - مارس / آذار سنة 218 ق.م. - تطالب بتسليم هانيبال وهيئة قيادته. وعندما قرّرت الحكومة القرطاجية الوقوف إلى جانب هانيبال وتأييده هذه المرة أيضا، أعلنت البعثة الحرب على قرطاجة. فكانت مسألة ساجينتوم السبب المباشر لنشوب الحرب البونية فى مرحلتها الثانية، وإن لم تكن السبب الحقيقى لأن هناك ثلاثة أسباب حقيقية هى[1]:

أولا: حقد هاميلقار على روما التى أرغمته على تسليم صقلية، فكرّس بقية حياته للانتقام منها، وأورث هذا الحقد لمن أتوا بعده.

ثانيا: غضب قرطاجة على روما للانتقام سطوها على سردينيا وتجديد تهديدها بالحرب.

ثالثا: النجاح الذى حققته قرطاجة فى أسبانيا.

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 272 /1 .

إذا كن تصرف هانيبال فى احتلال ساجينتوم عام 219 ق.م. يعتبر خرقا لمعاهدة عام 226 ق.م. التى أعطته الحرية فى التصرّف فى كل المناطق الواقعة فى جنوبى نهر الإبرو، فإن تعبئة الرءوس وشحذ النفوس ضد روما كان هدف هانيبال الأول والأخير الذى لقنه إياه والده منذ صغره.

جـ - خطة سيره:

وبعد أن استكمل هانيبال جمع الأعداد اللازمة من الرجال، وتمت السيطرة على ساجينتوم قرّر القيام بمهاجمة روما فى إيطاليا لإعلانها الحرب على قرطاجة، ومطالبتها بواسطة بعثيتها إلى قرطاجة فى مارس / آذار عام 218 ق.م. بوجوب تسليم هانيبال ومجلس قيادته إلى روما. وقد زحف هانيبال على رأس جيش مؤلف من أربعين ألف مقاتل وتسعة آلاف من الفرسان، فضلا عن عدد من الفيلة التى كانت عنصرا من عناصر التشكيل العسكرى للجيوش القرطاجية. وقد ترك أخاه هسدروبال فى أسبانيا ليُشرف عليها، ويرسل إليه الإمدادات بانتظام، وأن يلحق به فيما بعد عند الحاجة.

وكان تحرّك هانيبال فى عام 218 ق.م. من أسبانيا قصادا إيطاليا عبر جبال البيرنية (البرانس) التى تكوّن الحدود الشمالية الشرقية لأسبانيا مع فرنسا، فجنوب فرنسا «غاليا» ليهاجم إيطاليا.

يبدو أن خطة سير هانيبال هذه جاءت عن دراية وتفكير فى أمور الحرب لأسباب عدة أهمها:

أولا: أن الأسطول القرطاجى لا يستطيع حمايته وجيشه، إذا حاول أن يذهب به رأسا إلى جنب إيطاليا.

ثانيا: صعوبة نقل ستة آلاف فارس بحرا، وكانوا من عداد جيشه آنذاك.

ثالثا: إمكان مقاومة سكان إيطاليا الجنوبية له بسبب ولائهم لروما.

رابعا: بينما كان الغاليون فى شمال إيطاليا على عكس سكان جنوبها، كانت لا تزال تغلى فى صدورهم مراجل الحقد على الرومان، فضلا عن أن بعضا منهم كان قد التحق مرارا بجيش قرطاجة كجنود مرتزقة.

فاجأ هانيبال، الرومان، بهجومه، فى الوقت الذى كان مجلس شيوخهم (السناتو) يرسم الخطط لغزو أسبانيا وإفريقيا، قاطعا جبال الألب فى خريف عام 218 ق.م. بعدما كابد ما لا يوصف من المشاق والأخطار لوعورة المسالك، وصعوبة اجتياز الفيلة، الممرات العميقة قبل توسيعها، وتراكم الثلوج، وتساقط الأمطار، وتدحرج الصخور والحجارة الكبيرة على جيشه من قبل أعدائه الإيطاليين. فلم يصل بجيشه إلى وادى البو إلا بعد أن فقد منه حوالى ستة آلاف مقاتل، وليقاتل فى بلاد بعيدة عن بلاده مع استحالة استقدام النجدات لمساعدته، بسبب تسلّط الرومان على البحر، بينما سيقاتل الرومان على أرضهم، وبقوات كبيرة قد تصل إلى مئات الألوف من الرجال، وسط إمكانية توالى النجدات المساعدة عند الحاجة، وبالرغم من ذلك فقد ساعد هانيبال على الانتصار عوامل عديدة:

أولا: اطلاعه الواسع على أرقى الخطط الحربية، وعلى الأعمال الباهرة التى قام بها الإسكندر الأكبر وخلفاؤه من بعده.

ثانيا: لم يكن للقواد الرومان - منتخبين لإدارة الأحكام - خبرة فى الأمور الحربية.

ثالثا: سرعة المباغتة والانتصار الذى ألهب حماس الغاليين، فوقفوا إلى جانبه، وتطوعوا فى جيشه.

تمكّن هانيبال من التغلّب على القائد الرومانى سقيبو الذى تجرّأ على مهاجمة هانيبال عند نهر تقينوس *Ticinos* فى مناوشات جانبية لم تمنع الأخير من عبور البو ومتابعة طريقه. وعندما انضم سمبرومنيوس القنصل الرومانى الثانى إلى سقيبو، قام القنصلان بمهاجمة هانيبال بقوات تبلغ ضعف قواته. لكنه ألحق بهما هزيمة ساحقة على ضفاف نهر تريبيا *Trebia* فى كانون أول (ديسمبر) عام 218 ق.م. ممّا أدى إلى انسحاب الرومان

من شمال إيطاليا. وكان لانسحابهم التشجيع الكبير على انضمام الغال إلى جانب القائد القرطاجي هانيبال فزاد عدد جنوده إلى حوالى 50000 مقاتل.

أمضى هانيبال شتاء عام 218 / 217 ق.م. فى تدريب الغال الذين انضموا إليه على القتال لغزو شبه الجزيرة الإيطالية فى ربيع عام 217 ق.م. أما الرومان الذين منوا بالهزيمة عند نهر تريبيا فقد اكتفوا بالدفاع مقسمين جيشهم بين القنصلين: فرابط أحد القنصلين عند أريمينوم ليسد «طريق فلامينيوس» فى وجه القرطاجيين، ورابط القنصل الثانى - جايوس فلامينيوس» عند أريتوم *Arretium* ليحمى أتروريا. غير أن هانيبال تقدّم خلف خطوط القنصل الثانى غايوس فلامينيوس عبر جبال الأبنين واستدرجه إلى القتال عند بحيرة تراسيمنى *Trasimene* بعدما أخفى قواته فى التلال الواقعة على الجانب الآخر من الطريق بجوار البحرية. وفى أثناء مرور جيش القنصل فلامينيوس بهذا الطريق انقض عليه القرطاجيون من كمائنهم من جمى الجهات ومزقه كل ممزق. ووقع القنصل *Gaius flaminius* أسيرا بين يدى هانيبال الذى أمر بقتل كل الرومان الأسرى، وبإطلاق سراح الإيطاليين، معلنا أنه آت لتحرير إيطاليا، وذلك فى 22 حزيران سنة 217 ق.م. واحتل هانيبال ساغونتا *Sagonta* الأمر الذى جعل المناقشة تحتدم فى مجلس الشيوخ الرومانى حول الموقف الواجب اتخاذه، فطالب كورنيليوس لينتولس بإعلان الحرب، بينما كان عميد المجلس فابيوس الكبير *Fabius Maximus* من أنصار السلم(1) لكن أنصار الحرب تفوقوا أخيرا، وانهزم سقيبون بوبليوس، أمام القرطاجيين، ممّا أدى إلى انقلاب شعوب إيطاليا الشمالية ضد روما التى تراجعت جيوشها إثر سقوط مدينة تورينو أيضا.

آثر هانيبال الابتعاد عن روما والذهاب نحو الجنوب إلى أبوليا ليتخذ منها قاعدة لنشاطه فى إثارة جنوب إيطاليا على روما مع أن الطرق كانت مفتوحة أمامه إلى روما بعد الانتصار الذى حققه على القنصلين سقيبيو وسمبرومنيوس. لكنه آثر الابتعاد عنها اعتقادا منه أن اقتحام أسوار روما يحتاج إلى معدات يفتقر إليها مثل ما كان يفتقر إلى قواعد مجاورة تمده باحتياجاته، لأن مدن وسط إيطاليا أقفلت أبوابها فى وجهه. بينما

(1) مصروعه، جورج، هنيبعل: 258 - 250 /1 . بيروت 1959 م.

قامت فى مجلس الشيوخ الرومانى مناقشة حادة انتهت باختيار محارب رومانى محنّك يدعى كوينتوس فابيوس ماكسيموس *Giuntus fabius maximus* وجعلوه دكتاتورا، فآلت إليه قيادة الجيش الذى تم جمعه على عجل وأرسل نحو الجنوب لمجابهة هانيبال وقطع الطريق عليه أكثر من مرّة، بين أبوليا وقمبانيا، قبل أن يستقيل فى الشتاء وحل محله فى القيادة قنصلان جديدان بدءا بجمع الجيوش حتى أصبح لهما نحوا من ثمانين ألف مقاتل، وزحفا بها إلى الجنوب لملاقاة هانيبال بعد انتخابهما فى السنة 216 ق.م.

وفى ربيع هذا العام، التقى الرومان فى سهل مكشوف قرب مدينة قاناى *Cannae* فى أبوليا، بجيش هانيبال الذى أظهر براعة كبيرة أكسبته الإعجاب على مرّ العصور من غالبية القواد الذين جاءوا بعده. وما إن بدأت المعركة حتى بدأ فرسانه بحركة التفاف سريعة أطبقوا فيها على قلب الجيش الرومانى، وعلى مشاتهم فى المؤخرة. وقد تلتها مجزرة هائلة دامت بقية النهار. ولم يكد الليل يرخى سدوله حتى كان الجيش الرومانى قد أبيد على بكرة أبيه. وأمست كل أسرة فى روما مرتدية ثياب الحداد على من فقدت من أحبائها، وقيل إن هانيبال أرسل إلى قرطاجة مدين من خواتم الذهب التى انتزعها جنوده من أصابع فرسان الرومان وأشرافهم(1). كما قتل فى هذه المعركة حوالى الثمانين من أعضاء مجلس الشيوخ الرومان، وأحد القنصلين المدعو أميليوس *Aemilius* فى الوقت الذى لم يخسر القرطاجيون أكثر من ستة آلاف رجل.

ثم هبّت مدن جنوب إيطاليا، بعدما فقدت ثقتها بروما، والمدن اليونانية، ومن بينها سراقوسة، وقلبت ظهر المجن لروما، وانحازت إلى جانب هانيبال. ولم يبقَ فى الجنوب أحد مناوئا له إلا بعض المستعمرات اللاتينية والرومانية، فضلا عن انحياز مدينة قابوا ذات الشهرة بمركزها الصناعى الأول فى إيطاليا إلى جانب هانيبال. وأرسل هانيبال إلى مقدونيا ممثلين له طلبا مساعدة ملكها فيليب الخامس الذى وعدهما بإرسال النجدات(2). فلو أدرك خلفاء الإسكندر فى مصر وسوريا وآسيا حقيقة هذا القتال فى إيطاليا. وكان فى استطاعتهم أن يتّحدوا ضد روما، فلربما كانوا سحقوها إلى الأبد.

(1) رستم، أسد، أوغسطس قيصر وخلفائه: 29 /1 .
(2) مصروعة، جورج، هنيبعل: 443 /2.

لكن مجلس الشيوخ الرومانى عقد بحنكته السياسية تحالفا مع اليونانيين، وأوقد نار الثورة فى بلادهم على المقدونيين، فمانع هؤلاء من إرسال النجدات إلى هانيبال. بينما تمكّنت روما بثباتها وحكمتها من المحافظة على ولاء الإيطاليين فى وسط إيطاليا. واضطرتها الحال أخيرا إلى تسليح الأرقاء وصغار الصبيان، وتقدمت بهذا النوع من الجيوش لمحاصرة المدن الثائرة التى كانت قبلا موالية لها. واستولت عليها الواحدة بعد الأخرى، حتى سراقوسة نفسها التى كانت قد انضمت إلى قرطاجة بعد معركة قاناى، مع كل ما ابتكرته فكرة أرخميدس، من الحيل إلى إنقاذها من الحصار الشديد، لم تنجُ من الوقوع فى السنة 212 ق.م. بين أيدى الرومان، وقتل أرخميدس نفسه.

الملاحظ هنا، أن القائد القرطاجى هانيبال لم يتابع سيره نحو مدينة روما لأسباب ما تزال مجهولة. لكنه ظن أنها ستطلب السلم وتعقد معاهدة بينهما. فجاءت ظنونه فى غير محلها هذه المرة، ورفضت روما المفاوضة. وحتى لم تتقدم بطلبافتداء أسراها فى الوقت الذى قتل أكثر من نصف جيشها، ووقع فى الأسر ربعه، وأخذت الدهشة والذهول مجلس شيوخها. فأتاح الفرصة من جديد للرومان ليبدءوا فى تنظيم الجيش ولملمة شتاته، وتجنيد الأعداد الكبيرة لأخذ مبادرة الهجوم. فتمكنت روما من احتلال كابوا من جديد عام 210 ق.م. وصقلية التى كانت قد ثارت على الحكم الرومانى عبد موت هيارون *Hia-roun* سنة 215 ق.م. زعيم سراقوسة الموالى لروما، وكذلك منطقة قاناى نفسها سنة ق.م. ومنع الرومان هسدروبال - شقيق هانيبال - من اللحاق بأخيه على رأس نجدة كبرى، وكسروه فى إيطاليا الوسطى بقيادة كلودوس نيرون، فارتد هسدروبال سالكا وادى المتورس *Metaurus* ليعود إلى الشمال أو ليتصل بأخيه عن طريق آخر.

واصلت روما استردادها لعدد من المدن الصغرى فى سامينيوم وأبوليا، فاستردت فى عام 209 ق.م. أيضا المدينة الكبيرة تارنتم. وقطعت اتصال هانيبال بالغال. كما حاصرت شراذم جيش هانيبال فى أبوليا وحلفاءه اللوقانيين والبروتيى، حتى لا يدعوا له أى أمل فى النصر إلا إذا جاءته إمدادات من خارج إيطاليا. لذلك اتخذت روما جميع الإجراءات الكفيلة بعدم التقاء الأخوين هانيبال وهسدروبال. وتشاء الصدف أن يأسر القنصل

غايوس كلاودوس مبعوثى هاسدروبال إلى أخيه، ويعرف منهم خط سير النجدة القادمة من الشمال. فيقسم جيشه إلى قسمين، قسم صغير العدد يتركه فى مواجهة هانيبال، ويسحب القسم الأكبر لينضم إلى جيش زميله القنصل ماركوس ليفيوس ليمنع زحف هسدروبال. وعند ضفاف نهر متاورس *Metaurus* قضى القنصلان على جيش النجدة فى معركة دامية وقع بينها هسدروبال قتيلا، وتنفست روما الصعداء فى احتفال عظيم بهذا النصر. ثم أبلغت روما نتائج المعركة إلى هانيبال بطريقة مفجعة بإلقاء رأس هسدروبال داخل معسكر أخيه فى ربيع عام 207 ق.م. ليعلن له نبأ الكارثة التى حلّت به، وقضت على آماله بعدما كان قد زحف إلى روما فى السنة 211 ق.م. يحيط به رجال حرسه الخاص إلى أن بلغوا أحد أبواب المدينة العظيمة التى كانت لا تزال فى أوج مجدها وعظمتها. ووقف خلف أسوارها يتفرس به بطارقتها من فوق أسوارها، لكنهم على ما يبدو لم يبلغوا درجة من الرعب تدفعهم إلى التماس الصلح. ولم يراسلوه فى طلب شئ على الإطلاق.

ولمّا لم يكن جيش هانيبال كافيا لمحاصرة أعظم مدن إيطاليا كما ذكرنا، ولا كان فى طاقته أن يستقدم آلات الحصار[1]، اضطر والحالة هذه إلى الابتعاد عن أسوار المدينة دون أن يقوم بأى عمل حربى، محاولا السيطرة على جنوبى إيطاليا. وقد ظل فى إقليم البروتيى فى أقصى الجنوب الغربى من شبه الجزيرة إلى أن صدرت الأوامر إليه بالعودة إلى قرطاجة فى خريف عام 203 ق.م.

وإمعانا فى إضعاف شوكة هانيبال، أرسلت روما المدعو بوبيليوس كونيليوس سقيبيو - الذى فشل فى المعركة على نهر تيكينوس *Ticunus*، عام 218 ق.م. أمام هانيبال - على رأس قوة رومانية إلى أسبانيا للقضاء على استعدادات هاسدروبال فيها، وإن كان قد تمكّن أخيرا فى العام 211 ق.م. من هزيمة الأخوين كورنيليوس وغنايوس سقيبيو اللذين خرّا صريعين فى ميدان القتال بعدما نجحا فى بث الفتنة بين رعايا القرطاجيين، وفى شكل يد قرطاجة عن إرسال الإمدادات إلى هانيبال، إذ إنها لو وصلته

(1) مصروعة، جورج، هنيبعل: 363 - 1/355.

الإمدادات بعد معركة قاناى *Cannea* لكان لها تأثير كبير فى سير الحرب إبان توالى النكبات على روما.

ومع هذا عادت روما وأسندت قيادة جيش جديد أرسلته إلى أسبانيا إلى ابن القنصل القتيل المدعو مثل أبيه بوبليوس كورنليوس سقيبيو حينما ضرب السناتو الرومانى بالتقاليد عرض الحائط وأوصى جمعية المئينات باستصدار قانون خاص يضفى على سقيبيو الشاب مرتبة بروقنصل أى نائب قنصل، وإسناد القيادة العليا فى أسبانيا إليه، فاستأنف أعمال أبيه وعمّه فى أسبانيا عام 209 ق.م. حيث تمكّن من السيطرة على قرطاجة الجديدة فى الجنوب الشرقى من أسبانيا. ثم تمكّن بعد قيام هاسدروبال بحملته إلى إيطاليا لتقديم المساعدة إلى أخيه هانيبال، أن تابع سقيبيو بنجاح كبير فتح أسبانيا. ولم يأتِ العام 206 ق.م. حتى كانت جميع الممتلكات القرطاجية فى أسبانيا قد سيطر عليها الرومان.

وبعد أن انتخب سقيبيو قنصلا طلب من مجلس الشيوخ، الذى رفض أول الأمر، السماح له بغزو إفريقيا، ثم لم يلبث أن وافق على أن يأخذ معه فرقتين من الجيش الرومانى المنهزم فى معركة قاناى كانتا فى صقلية، وأى متطوعين يستطيع جمعهم. وفى عام 204 ق.م. نزل سقيبيو على الشاطئ الإفريقى قرب أوتيقا *Wtica* حيث قهر جنود قرطاجة مرتين، الأمر الذى جعلها تستدعى على عجل قائدها هانيبال من إيطاليا، وطلبت الصلح الذى وافق عليه الرومان، وعلى الرغم من أن قرطاجة قبلت شروط الصلح التى فرضها الرومان، فإن عودة هانيبال ومعه 15000 من جنوده المجربين أعاد إليها الثقة وشجعها على خرق الهدنة قبل العمل بشروط الصلح[1].

وفى صيف عام 202 ق.م. التقى عند زاما *Zama* الجيشان فى معركة فاصلة، قابل فيها هانيبال خصمه بجيشه الذى يفتقر إلى الأعداد الكافية من الفرسان. فلما تقدم جنوده فى حركة التفاف على العدو وجدوا أمامهم سورا رومانيا من الفولاذ إلى أن أعاد الرومان من مطاردة القرطاجيين، وهجموا على جناحى هانيبال، فأخذت صفوف جيشه

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة: 228 - 220 /9.

تتساقط أو تنهزم أمام الجيش الرومانى فما كان منه إلا أن لاذ بالفرار ناجيا بنفسه على أمل العودة تاركا قرطاجة ترضخ للشروط التالية:

أولا: تتنازل قرطاجة عن جميع ممتلكاتها ما عدا مدينة قرطاجة ذاتها وإقليمها وطرابلس.

ثانيا: تدفع قرطاجة عشرة آلاف تالنت ـ مليونين ونصف مليون جنيه إسترلينى ـ مقسّطة على 50 عام.

ثالثا: أن تسلّم قرطاجة لروما جميع سفنها الحربية ما خلا عشر سفن.

رابعا: أن لا تحارب قرطاجة أحدا دون موافقة روما، وأن ترد ممتلكات ماسبينيسا.

المرحلة الثالثة:

ذكرنا أنه من شروط معاهدة الصلح التى أبرمت بين روما وقرطاجة فى عام 201 ق.م. شرطان:

الأول: قضى بألا تخوض قرطاجة حربا دون موافقة روما مسبقا.

الآخر: وقضى بأن تعيد قرطاجة إلى سينياسا ملك نوميديا: كل الممتلكات التى كانت فى حوزته وحوزة أسلافه.

كانت روما تعمل على خلق فرصة لتتهم فيها قرطاجة بخرق التزاماتها سواء فى الشرط الأول أو الآخر، تشتبك معها فى حرب طاحنة. لكن الجماعة التى تسلمت الحكم فى قرطاجة بعد الحرب البونية فى مرحلتها الثانية كان همها الحفاظ على الوئام والسلام مع روما، والاهتمام بإنعاش تجارة قرطاجة وزراعتها. ولم يمضِ كثير من الوقت حتى غدت قرطاجة ثانية أكبر مركز تجارى فى غرب البحر المتوسط، كما أصبحت أرضها تغل حاصلات وفيرة، مما جعله فى عام 191 ق.م. تعرض على روما أن تدفع لها الأقساط الباقية جمعيها دفعة واحدة، وأن تتبرّع لروما فى العام نفسه وفى عدة مناسبات تالية بكميات كبيرة من القمح دون مقابل.

نظرت روما إلى نجاح قرطاجة والنهوض من عثرتها بعدم الرضى، والقلق الشديد الذى مرجعه الحسد والغيرة من ناحية، والخوف من أن تعيد قرطاجة بناء قوتها. ممّا حدا بالسناتو الرومانى إلى انتظار الفرصة المناسبة لتدمير قرطاجة نهائيا.

أتاح الفرصة لروما ملك نوميديا ماسينيسا، الذى أخذ يعمل منذ عام 201 ق.م. على تنشيط تجارة مملكته وتقدّم زراعتها ونشر الحضارة الفينقية فى أرجائها على أمل إنشاء إمبراطورية لم تشمل الأقاليم المعروفة اليوم بالجزائر وتونس وطرابلس، وتكون قراطاجة عاصمة هذه الإمبراطورية. ومن أجل ذلك كان دائما يعمل على زراعة الشكوك والمخاوف عند الرومان إزاء قرطاجة. وكذلك على غزو الأقاليم التى تركتها معاهدة الصلح فى حوزة قرطاجة. وكلما شكت ماسينيسا قرطاجة إلى روما عن كل اعتداء جديد، كان مجلس السناتو إما يغض الطرف، وإما يصدر قرارا فى صالح ماسينيسا.

وحدث أن طلب ماسينيسا من قرطاجة السماح له بدخول طرابلس بحجة مطاردة ثائر فرّ إلى برقة. وعندما رفضت هذا الطلب هاجم إقليم طرابلس، واحتل سهل الجفارة. لكنه عجز عن الاستيلاء على مدن طرابلس الثلاث. وبناء على شكوى من قرطاجة إلى روما، أرسل السناتو حوالى عام 155 ق.م. بعثة للتحقيق برئاسة كاتو الكبير[1]، عادت البعثة من قرطاجة بتصور عكس ما ادعته قرطاجة، فطالب كاتو بضرورة إعلان الحرب فورا عليها بسبب تكديسها الأخشاب فى الميناء لغرض إعادة بناء الأسطول، وأن القوات التى حاربت بها ماسينيسا كانت نواة جيش تعده قرطاجة لحرب الانتقام. إلا أن روما عادت وأرسلت بعثة جديدة لمراقبة أحوال قرطاجة من جديد. فلم يكن من هذه البعثة إلا أن أوصت قرطاجة بتسليم المدن الثلاث لماسينيسا ودفع تعويض له. مما أثار غضب قرطاجة والقرطاجيين لدرجة أن أعضاء البعثة غادروها هربا خوفا على حياتهم.

من جهته كاتو دأب منذ عودته على اختتام كل خطاب ألقاه فى السناتو، مطالبا بأن «قرطجنة» يجب أن تمحى من عالم الوجود *delenda est carthago* وتعاطف روما على

(1) ول ديوارانت، قصة الحضارة: 228 - 220 /9 .
وقال كاتو: «يجب أن تمحى قرطاجة من الوجود».

ماسينيسا جعله يتدخل فى شئون قرطاجة الداخلية عندما نشب الخلاف بين القرطاجيين عام 151 - 150 ق.م. أدى إلى طرد زعماء الحزب الذى يرغب فى الاتفاق مع ماسينيسا. فطالب هذا بإعادة المبعدين، الأمر الذى رفضته قرطاجة، وأعلنت الحرب عليه، لكنها منيت بالفشل لأن جيشها غير معد إعدادا كاملا.

وعلى الرغم من مبادرة قرطاجة على إعدام قوادها العسكريين، وإرسال بعثة سياسية إلى روما، تشكو فيها من تصرّفات ماسينيسا، وتلقى تبعات الحرب على قوادها الذين أعدمتهم. لم تحصل البعثة من السناتو الرومانى على جواب شاف. وفى أثناء قيام قرطاجة بمراجعة حساباتها والتداول فيما يجب عمله، كان الرومان يكملون استعداداتهم. وبعد أن استلموا أوتيقا فى أوائل عام 149 ق.م. دون قيد أو شرط، أعلنوا الحرب على قرطاجة وأرسلوا جيشا وأسطولا إلى أوتيقا. فى هذا الوقت بالذات وصلت إلى روما بعثة سياسية قرطاجية أخرى تعلن الاستسلام دون قيد أو شرط. فأبلغا السناتو بأنه سيسمح للقرطاجيين بالاحتفاظ بحريتهم وقوانينهم وإقليمهم وممتلكاتهم العامة والخاصة بشرط أن يسلموا ثلاثمائة من أبرز رجالهم رهينة وأن «يطيعوا الأوامر التى يصدرها لهم القنصلان» اللذان عبرا البحر إلى أوتيقا على رأس الجيش والأسطول، حيث طلب تسلّم الأسلحة ومعدات الحرب جميعها. ورغبة فى تفادى القتال وإرضاء للرومان بادرت قرطاجة إلى تنفيذ هذا الطلب.

لم يلبث القنصلان إلا أن كشفا عن هدف السناتو، بأن طلبا إلى القرطاجيين إخلاء مدينتهم والاستقرار حيثما شاءوا بشرط الابتعاد ستة عشر كيلو مترا عن البحر. رفضت قرطاجة هذا الطلب المجحف وصممت على أن تتحدّى الرومان، وأعطتهم فرصة ثانية لمحاربتها بحجة عدم احترامها للوعد الذى قطعت على نفسها بالتسليم دون قيد أو شرط، بعد أن أعطتهم أولا حجة عدم احترامها معاهدة الصلة. بدأ العمل فى قرطاجة بجد ونشاط زائدين فى دعم أسوار المدينة واستحضار الأسلحة وإعداد الجيش اللازم الذى اعتمدت على الليبيين المجاورين فى تكوينه.

أعطت جهود القرطاجيين فى العمل المتواصل ليلا نهارا، وتحويل جميع المحال

والمصانع وكل معبد إلى مصنع لإنتاج الأسلحة، ولوازم الحرب[1]، ممّا أثار إعجاب الرومان أنفسهم بفضل الجهد الكبير الذى بذلته قرطاجة فى آخر لحظة، وآثروا أن يموتوا محاربين على أن يستسلموا. لذلك لم تكن المرحلة الثالثة من الحرب البونية سهلة، بل كانت سلسلة من الحملات العنيفة استغرقت أربعة أعوام. لم يتمكّن الرومان طيلة العامين الأولين 149 و 148 ق.م. من أن يحاصروا المدينة دون أن يخرقوا حصونها المنيعة. ولم يكن حصارها فعّالا قبل عام 147 ق.م. عندما انتخب الضابط الشاب بوبليوس قورنليوس سقيبيو ايميليانوس *Puapilius Cornelios Emilianos* قنصلا وأعطى القيادة اعامة بمقتضى قانون خاص، لكونه غير مؤهل لتولى منصب القنصلية. فلم يدخر جهدا فى إعادة تنظيم القوات الرومانية ورفع معنوياتها بحيث استطاع أن يهزم القرطاجيين فى الميدان، ويضيق الخناق على المدينة المحاصرة إلى أن تمكّن أخيرا من اقتحامها فى ربيع عام 146 ق.م. والاستيلاء عليها بعد قتال مرير فى الشوارع والمنازل على الرغم مما حل بالمواطنين من تعب شديد بسبب شراسة القتال والجوع وتناقص قواتهم يوما بعد يوم، وسط النيران المشتعلة فى الأبنية. وبعد أن هلك كل المدافعين عن المدينة، هدمها الرمان وجعلوا أرضها سهلا زرعوه بالملح. ووزعت أراضيها على الفلاحين الرومان لقاء ضريبة، أو بيعت للملاكين الكبار، أو ضمّت لقاء رسم معيّن. ثم بيع من تبقى من سكان قرطاجة الذين بقوا على قيد الحياة، وكانوا حوالى 50.000 نسمة. وحوّل إقليمها إلى ولاية جديدة دعيت «ولاية إفريقيا» *Provineia Africa* وجعلت أوتيقا مقر حاكم هذه الولاية.

4. نتائج الحرب البونية:

أ - لم تكن نتيجة الحروب البونية القضاء على قوة قرطاجة وإقامة ولاية إفريقيا فحسب، بل أدت بطريق مباشر أو غير مباشر إلى السيطرة على القسم الغربى من البحر الأبيض المتوسط، إذ استطاع الرومان بعد المرحلة الأولى من الحرب السيطرة على أولى الولايات الرومانية فى صقلية، ومدوا النفوذ الرومانى إلى مناطق أخرى فى صقلية إثر المرحلة الثانية من حروبهم، إذ استطاع القائد الرومانى سقيبيو *Seipio* أن يكسب

(1) أيوب، إبراهيم رزق الله، محاضرات فى تاريخ المدن الفينيقية، ص 38.

تأييد ملك نوميديا - الجزائر - التى أصبحت بعد ذلك ولاية رومانية على يد ماريوس *Marius* سنة 107 ق.م. الذى جرّد لحربها حملة كان من نتائجها ضم مملكة مجاورة لنوميديا هى مملكة موريتانيا - مملكة مراكش وجمهورية موريتانيا حاليا - والتى أصبحت فى عام 106 ق.م. هى الأخرى إحدى الممالك التى تدين بالتبعية لروما.

ب - وكان من نتائج المرحلة الثانية من تلك الحرب أن استولت روما على الممتلكات القرطاجية فى إسبانيا حتى تستطيع بذلك أن تحمى نفسها من أى هجوم آخر محتمل على إيطاليا من القواعد القرطاجية فى إسبانيا. كما حدث فى بداية المرحلة الثانية التى انتهت بمعركة زاما.

جـ - لم يكتفِ الرومان بالاستيلاء على القواعد القرطاجية فى أسبانيا، بل أرادوا تأمينها من الجانبين البحريين: الشرقى والغربى لأسبانيا. فخاضوا حربين طويلتين امتدت إحداهما من سنة 197 ق.م. إلى سنة 179 ق.م. والثانية من سنة 154 ق.م. إلى سنة 133 ق.م. عانوا فيها من شراسة العدو فى تلك المناطق، إلا أنهم انتصروا فى النهاية على هؤلاء الذين افتقروا إلى العمل الموحّد، إلى جانب شدة المراس فى القتال، فسيطر الرومان بذلك على كل شبه جزيرة ليبيريا.

د - واستطاع الرومان فى هذه الحرب أن يضعوا أقدامهم فى غالة عن طريق التحالف الذى تم بينهم وبين مدينة ماسيليا - مارسيليا - وهى مستعمرة يونانية، عندما طلبت من روما سنة 125 ق.م. المساعدة ضد هجمات القبائل الغالية الواقعة إلى شمالها، وقد لبّت روما طلب المساعدة وأحرزت انتصارات رومانية سريعة على القسم الشرقى للمنطقة التى تعرف الآن بفرنسا وأصبحت هذه المنطقة «ولاية» من الولايات الرومانية. وهكذا لم يأتِ عام 120 ق.م. حتى كان القسم الغربى للبحر المتوسط قد أصبح يدين بالتبعية والولاء لروما.

الفصل الثامن

روما تبسط سيادتها على البحر الأبيض المتوسط فى النصف الثانى من عهد الجمهورية

أتمت روما، فى النصف الثانى من عهد الجمهورية، احتلالها وتوحيدها لكامل شبه جزيرة إيطاليا، وتحقيق فتوحاتها الخارجية ما بين عامى 264 و 133 ق.م. فبسطت سيادتها على البحر الأبيض المتوسط فى حوضه الغربى وأجزاء واسعة من حوضه الشرقى.

ولما كنّا قد مررنا فى الفصل السابع على أحداث الحرب البونية بمراحلها الثلاث والنتائج التى أدت إليها هذه الحرب فى فصل كامل، َنتقل الآن إلى الحديث عن الحرب مع الغال فى شمال إيطاليا والحرب مع مقدونيا.

ـ الحرب مع الغال فى شمال إيطاليا: 225 - 222 ق.م.

أوقفت القبائل الغالية فى شمال إيطاليا إغاراتها على شبه الجزيرة الإيطالية بعد الاشتباكات التى وقعت، فى أوائل القرن الثالث قبل الميلاد بينها وبين الرومان. وأخذت تعمل على مدى نصف قرن تقريبا فى الزراعة والرعى. ولم تستغل الفرصة بانشغال روما بحروبها مع بيروس أو مع قرطاجة. لكن على إثر إنتهاء الحرب البونية فى مرحلتها الأولى عاودت قبائل البويى *Boii* فى عام 236 ق.م. مهاجمتها الفاشلة أريمينوم. وألحقتها بتحالف ضم أربع قبائل غالية تحالفت معا بزعامة قبيلتين من هذه القبائل وهما: قبيلتا الأنسوبرس والبويى، فضلا عن عدد كبير من المغامرين النازلين «غالين ترانس ألبينا» *Gallia Transalpina*.

زحف هذا التحالف الغالى، فى عام 225 ق.م. على شمال إيطاليا بجيش يقدّر بحوالى 70.0000 مقاتل. إزاء هذا الزحف الغالى تحركّت روما لمواجهة هذا الخطر بحشد من مواطنيها ومن حلفائها قدر بحوالى 130.000 مقاتل. وما إن وصل الغاليون فى زحفهم

إلى أتروريا عبر ممر جبلى لم تكن عليه حراسة أخذوا يسلبون وينهبون، لكن الرومان فاجئوهم بالإطباق عليهم وأرغموهم على الانسحاب نحو الشاطئ حيث كانت لهم بالمرصاد قوة بحرية رومانية قادمة من سردينيا رابطت شمال تلامون *Telamon* لتقطع عليهم طريق العودة، حيث اشتبكوا مع الرومان فى معركة فقدوا فيها معظم قواتهم بين قتلى وأسرى.

بعد ذلك قرّر الرومان فتح شمال إيطاليا للتخلص نهائيا من خطر الغال ولتكون جبال الألب حدود المناطق الإيطالية التى يسيطرون عليها. وبذلك يكسب الإيطاليون منطقة تعادل بمساحتها شبه الجزيرة الإيطالية. وكان حافز الرومان على هذا الهجوم أمرين:

الأول: نجاح الرومان فى القضاء على هجوم الغال على شمال إيطاليا فى عام 225 ق.م.

الآخر: تطوّر الأحداث الجارية فى أسبانيا لصالح الرومان، فضلا عن قوتهم العسكرية.

تمكّن الرومان من انتصارهم فى العام 224 ق.م. على إحدى القبيلتين الغاليتين المتزعمتين للتحالف الغالى، وهى قبيلة البويى حيث أرغموها فى الإقليم الواقع جنوبى نهر البو - المعروف باسم «غاليا قيس بادانا» *Gallia Gicpadana* أى بلاد الغال - على الاستسلام، بإستثناء ليجوريا التى لم تشترك مع الغال فى حربهم ضد روما، فتركت وشأنها. وفى عام 223 ق.م. تمكّن الرومان من تحقيق نصر آخر على الزعيمة الثانية لتحالف القبائل الغالية، وهى قبيلة الأنسوبرس بقيادة غايوس فلامينيوس *Flaminius*، ليستسلموا فى العام التالى على أثر مقتل زعيمهم فى مبارزة مع قلاوديوس مارقلوس *Marcellus* وأرداه قتيلا.

وفيما بين عامى 221 و 219 ق.م. بسط الرومان سلطتهم على كل المنطقة الواقعة شمالى البو بإستثناء أعالى البو. وتأمينا لمركزهم فى شمال البلاد أنشئوا فى

عام 220 ق.م. طريقا معبدا ضخما يمتد من روما إلى أريمينوم هو طريق فلامينيوس *Via Flaminie*. كما أنشئوا فى إقليم انتزعوه من الأنسوبرس مستعمرتين لاتينيتين هما بلاقنتسيا *Placentia* وقرمونا *Cremona* جنوبى البو وشماليه على التعاقب. ثم أنشأ الرومان طريقا معبدا آخر هو طريق أورليا *Via Aurelia* يمتد من روما بمحاذاة شاطئ أتروريا حتى بيزاى *Pisae* وأقاموا قاعدتين بحريتين إحداهما عند لونا *Luna* والأخرى عند جنوى. وهكذا أصبح شمالى إيطاليا باستثناء أغلب ليجوريا وأعالى وادى البو تحت السيطرة الرومانية.

- الأوضاع فى شرق البحر المتوسط:

فى خلال ربع القرن الذى أعقب معركة زاما اكتسبت روما فى شرق البحر المتوسط مكانة تعادل المكانة التى اكتسبتها فى غرب هذا البحر بانتصارها فى المرحلتين الأولى والثانية من الحرب البونية. ويعود تدخل روما فى شرق البحر المتوسط وسيطرتها عليه سريعا إلى الأوضاع التى كانت قائمة فى العالم الهلينستى عند نهاية القرن الثالث قبل الميلاد. لذلك سنستعرض فى إيجاز أحوال أهم الدول الهيلينستية وهى دولة البطالمة ودولة السلوقيين ومقدونيا.

1. دولة البطالمة:

كان الهدف الأساسى للبطالمة الثلاثة الأوائل هو بناء دولة غنية قوية، لذلك وضعوا نصب أعينهم أمرين:

الأمر الأول: هو حكم مصر مطلقا تسانده حراب جنودهم الإغريق، واستغلال موارد البلاد إلى أقصى حد لصالح حكامهم، وفرض سلسلة من الضرائب.

الأمر الآخر: هو بناء إمبراطورية بحرية تكفل لهم تأمين سلامة دولتهم، وسد حاجات مصر من الأخشاب والمعادن، وزيادة ثروتهم تبعا لرواج التجارة والاستيلاء

(1) ودولى، دونالد، حضارة روما، ص: 60- 34. ترجمة جميل يواكيم الذهبى وفاروق فريد. دار الفكر العربى، القاهرة 1961.
- عبد الوهاب، لطفى، اليونان، ص: 106 - 89.

على منافذ طريقين رئيسيين من طرق التجارة القادمة من الشرق الأقصى، والاتصال الوثيق بالعالم الإغريقى وبخاصة بحر إيجه.

وقد بلغت إمبراطورية البطالمة أقصى اتساعها فى عهد بطليموس الثالث 146 - 221 ق.م. فكانت تشمل إلى جانب مصر قورينابة وقبرص وفينقيقيا وجنوب سوريا وعدداً من الأقاليم المطلة على شواطئ آسيا الصغرى الجنوبية والغربية وشاطئ تراقيا حتى مارونيا فضلا عن جزر بحر إيجه.

ثم أهمل بطليموس الثالث جيشه وأسطوله إلى درجة أنه عندما توفى فى عام 221 ق.م. ضعفت مصر كثيرا، وطمع الملك أنطيرخوس الثالث فى الاستيلاء على جنوبى سوريا فى عهد بطليموس الرابع الذى كان جيشه يتألف من المرتزقة الذين استؤجروا من الخارج، وأولئك الذين حشدوا من الإغريق المقيمين فى مصر، ومن المصريين الذين دخلوا فى الجيش البلطمى بأعداد قاربت الـ 20.000 مقاتل مصرى شكّلوا قلب هذا الجيش الذى هزم الجيش السلوقى فى معركة رفح عام 217 ق.م.

تعتبر معركة رفح الحد الفاصل بين دولة البطالمة فى أقصى اتساعها وأوج مجدها، والعهد الذى اضمحلت فيه هذه الدولة فتزعزع سلطانها فى الداخل وفقدت أملاكها فى الخارج، وزوال استقلالها، ويعود ذلك إلى أمرين أو سببين:

السبب الأول: وهو داخلى يكمن فى ضعف السلطة المركزية واضطراب شئون الحكم وبدوره يرتكز على ثلاثة عوامل:

أ - قيام الثورات الداخلية بعد عام 216 ق.م. فى وجه الحكم الجائر.

ب - وصول ملوك ضعاف مستهترين وإما صبية صغار تلاعبوا بهم الأوصياء أو الوزراء، فكان ذلك مشجعا لذوى المطامع للاستقلال أو الانقضاض.

جـ - ظهور روح التنافس واستحكام النزاع بين أفراد أسرة البطالمة منذ عهد بطليموس السادس 180 - 145 ق.م.

السبب الخارجى: فى الوقت الذى ضعفت فيه دولة البطالمة ظهرت على مسرح السياسة الدولية ثلاث قوى طموحة هى: الإمبراطورية السلوقية والدولة المقدونية والجمهورية الرومانية.

2. دولة السلوقيين:

كانت الدولة السلوقية (أو السورية) أضخم الممالك الهلينيسية من حيث الاتساع وعدد السكان، وبعد البطالمة من حيث الثراء. وكانت بابل نواة هذه الدولة التى تأسست بفضل جهود سلوقس الأول لتمتد حدودها شرقا إلى البنجاب، وغربا إلى البحر حيث شملت أغلب آسيا الصغرى وشمال سوريا لتكون على صلة وثيقة بالعالم الإغريقى. لذلك جعل السلوقيون أنطاكية على نهر العاصى عاصمة لهم. وقد تقاتلوا مع البطالمة من أجل الاحتفاظ بجنوب سوريا وشواطئ آسيا الصغرى واحتفاظا بموارد ضخمة وإنشاء أسطول كبير يحمى تلك الأقاليم.

لكن اتساع الإمبراطورية السلوقية كان سبب ضعفها والسيطرة على الولايات البعيدة من مقر السلطة المركزية فى أنطاكية فضلا عن اعتماد السلوقيين فى جيشهم على المرتزقة والنزلاء الإغريق فى نواحيها والمدن الإغريقية التى كان قد أنشأها الإسكندر الأكبر. ومع هذا لم تنجح هذه المدن الإغريقية فى نشر الثقافة الإغريقية وربط أجزاء الإمبراطورية بعضها ببعض. ولم يضعف الإمبراطورية السلوقية الثورات التى قامت فى الأطراف الشرقية فقط، بل النزاع الأسرى الذى عرفه السلوقيون منذ وقت مبكر.

فأصاب الإمبراطورية السلوقية تفكك شديد حوالى العام 220 ق.م. إلا أن الإمبراطور أنطيوخوس الثالث تمكّن بكفايته ونشاطه من إنقاذ الإمبراطورية، بتحالفه مع أتالوس ملك برجام ومحاربته ابن عمه أخايوس 216 - 215 ق.م. حتى 213 ق.م. واسترداد معظم الممتلكات السورية فى آسيا الصغرى. وفى عام 212 ق.م. قاد أنطيوخوس حملة كبرى قضت على الثورات فى فارس وميديا وأعاد وحدة الإمبراطورية. ولقب فور عودته من حملته تلك بـ «الملك الأكبر».

3. مقدونيا:

كانت مقدونيا أصغر الممالك الهلينيسية الثلاث من حيث المساحة والثروة وعدد السكان، لكنها تمتاز عن الدولتين الأخريين بالترابط والتقاليد العسكرية والروح المعنوية وولاء المواطنين لحكامهم القوميين الذين حافظوا على التقاليد والنظم العسكرية التى وضعها فيليب الثانى وعمل الإسكندر الأكبر على تنظيمها وتنميتها.

كافحت مقدونيا من أجل الحفاظ على بحر إيجه، لكن هذه الدولة لم تستطع الاحتفاظ إلا بتساليا والجزء الشرقى من بلاد الإغريق حتى برزخ قورنثه. ووقف ضد سيطرة مقدونيا على بلاد الإغريق الوسطى والجنوبية عصبتي: إيتوليا وآخايا وإسبرطه. لكن المنافسة القوية بين الدول الإغريقية أدت إلى انحياز عصبة آخايا إلى جانب مقدونيا، فتمكنت هذه الأخيرة من إنزال الهزيمة الفاصلة بإسبرطه فى عام 222 ق.م. وتكوين عصبة كبرى من أغلب بلاد الإغريق الوسطى والبلوبونيز بزعامة مقدونيا. وقد ورث فيليب الخامس هذه الأوضاع وحافظ عليها بانتصاره فى الحرب على مقدونيا 212 - 206 ق.م. برغم تحالف برجام وروما معهم.

ومع هذا فقد أدرك فيليب الخامس أنه يتعذر عليه الوقوف فى وجه الرومان دون أسطول وموارد كافية، وأن بلاد الإغريق أفقر من أن تمده بما يحتاج، وأنها لم تهب لنصرته بعدما سلبها حريتها، فيمم شطر الشرق بعد بنائه أسطولا كبيرا مكنه من السيطرة الجزئية على بحر إيجه عند منتصف القرن الثالث قبل الميلاد.

وفى سبيل تحقيق طموحه بالسيطرة على بحر إيجه، عقد فيليب الخامس الصلح مع الرومان فى عام 205 ق.م. ثم لجأ إلى القرصنة للقضاء على قوة أعدائه وبخاصة رودوس وممتلكاتها فى بحر إيجه. فنجح فى السطو على عدد من الجزر والمدن الآسيوية عن طريق القرصنة فى تخريب موارد رودس البحرية. وفى عام 205 / 204 ق.م. أثار حربا بين كريت ورودس، استطاع أسطوله الذى أنزله فى بحر إيجه أن يقف فى وجه أسطول رودس وبرجام.

يتبيّن من عرضنا الموجز للأوضاع فى شرق البحر المتوسط ثلاثة أمور:

الأمر الأول: تسرّب الضعف إلى إحدى الدول الثلاث قبيل القرن الثانى قبل الميلاد، وأن الدولتين الأخرتين كانت لهما أطماع متضاربة، ولهما أعداء فى الداخل والخارج.

الأمر الثانى: أنه يوجد فى العالم الهلينيسى إلى جانب هاتين الدولتين القويتين كانت هناك قوى أخرى هى مملكة برجام فى آسيا الصغرى وجزيرة رودس، وعصبة إيتوليا شمالى خليج قورنثا، وعصبة آخايا جنوبى هذا الخليج.

الأمر الثالث: كانت لهذه القوى فى منطقة شرق البحر المتوسط، وبخاصة برجام ورودس أهداف تتعرّض وأطماع أنطيوخوس الثالث وفيليب الخامس، مثل ما كانت أطماع أنطيوخوس تتعارض وأطماع فيليب، إذ كان كل من هذين الملكين يطمح بالاستيلاء على أكبر جزء مكن من إمبراطورية البطالمة.

- الحروب المقدونية:

بدأت روما توجه أنظارها نحو السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط فى البدايات الأولى للمرحلة الثانية من الحرب القرطاجية. إذ ظلت روما قبل هذه الحرب لسبب أو لآخر بعيدة عن الاهتمام بما يجرى فى الدول المتأغرقة المتأثرة بالحضارة الهلينسية، التى قامت بعد انهيار إمبراطورية الإسكندر الكبير على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الشرقية.

1. الحرب ضد فيليب الخامس:

بدأت الحرب بين روما ومقدونيا عندما أقام فيليب الخامس ملك مقدونيا بمناورة تهدف إلى التدخّل، إلى جانب القرطاجيين، مؤملا أن يشارك فى نتائج النصر الذى كان يقدر أن هانيبال بن هاميلقار برقة سيحرزه على الرومان. لكن الرومان استطاعوا - كما رأينا قبلا - عن طريق أسطولهم أن يحولوا دون وصول أية مساعدات فعّالة من جانب فيليب الخامس إلى هانيبال.

كما لم ينسَ الرومان، محاولة ملك مقدونيا فيليب الخامس السيطرة على بلاد اليونان، وتطلعه إلى فرضها على جميع السواحل فى الشرق والغرب أيضا، فى الوقت الذى أصبحت روما سيدة إيطاليا. فاضطرت إزاء هذه المطامع، لتأمين الملاحة فى بحر الأدرياتيك، إلى الوقوف فى وجه قرصان أليريا وأكرهتهم على الرضوخ لمشيئتها. ثم منعتهم عن الإبحار إلى جنوب ايسوس *Essus* وفرضت حمايتها على المدن اليونانية فى دلماتيا. وفى السنة 219 ق.م. ضمّت جزيرة فاروس *Farrus* إلى مملتكاتها بعد أن فرّ صاحبها ديمتريوس إلى مقدونيا طالبا حماية فيليب الخامس. ولولا خطر قرطاجة واندلاع الحرب بينهما - المرحلة الثانية فى 219 ق.م. - لما تأخرت روما من الاقتصاص من ديمتريوس ومن فيليب أيضا[1]. وفى السنة 216 ق.م. أصبح فيليب حليف هانيبال عدو روما اللدود فزاد اهتمام روما بمطامع فيليب وعقدت معه معاهدة عدم اعتداء فى السنة 205 ق.م. عرفت باسم «معاهدة فونيكى».

وبالرغم من ذلك لم يأمن الرومان جانبه، وانتهزوا فرصة العداء الذى بدأ يزداد بين مدينة رودس وملك برجام *Pergam* - فى آسيا الصغرى - من جهة، وبين فيليب الخامس ملك مقدونيا من جهة أخرى. فأصغى شيوخ روما إلى نداءات الاستغاثة التى أجمع الرودسيون على توجيهها إلى روما بموافقة أتَلوس ملك برجام، عندما بعثوا برسلهم وكتبهم يستنصرون شيوخ روما فى صيف السنة 201 ق.م. ويصفون إليهم ما أصابهم على يده من المحن، وما تمّ بين فيليب ملك مقدونيا وأنطيوخوس الملك السلوقى فى آسيا الصغرى من تحالف للسيطرة على شرقى المتوسط. لكن الرومان لم يبتوا فى الأمر بحضور الرسل مباشرة.

وتنفيذا للاتفاق بين فيليب الخامس وأنطيوخوس الثالث بدأ كل منهما فى احتلال جزء من ممتلكات الدولة البطلمية. ففى حين غزا أنطيوخوس الجزء الجنوبى من خليدونية قام فيليب الخامس بالانقضاض على مدن تقع على ضفاف الدردنيل والبوسفور، فأخضع

(1) رستم، أسد، تاريخ اليونان من فيليب المقدوني إلي الفتح الروماني، ص 94. منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1969.

لوسيماخيا *Lysimachia* وخلقودنيا *Chalcedom* وقيوس *Ceos* حليفات عصبة أيتوليا، واستولى أيضا على جزيرة تاسوس *Thasus* فى طريق عودته إلى مقدونيا.

أثار فيليب الخامس باعتدائه على تلك المدن الآمنة غضب أنطيوخوس وبخاصة لاستيلائه على لوسيماخيا التى يدعى لنفسه حقوقا عليها، وكذلك غضب أيتوليا لاستيلائه على حليفاتها، كما أهاج غضب جزيرة رودس التى رأت فى استيلائه على مضائق البوسفور والدردنيل خطرا يهدد تجارتها، فعدته عدوا لها وأخذت تستعد لمحاربته.

استأنف فيليب نشاطه العسكرى فى ربيع العام التالى 201 ق.م. فى بحر إيجه وعلى شواطئ آسيا الصغرى، فاستولى على عدد من الجزر التى كان أهمها جزيرة ساموس، وفرض سيادته على تيوس *Teos* وحاصر خيوس *Chios* فأفزع رودس وبرجام واتحدتا ضده برغم أنهما كانت عدوتين. التقت أساطيل الفريقين فى موقعة كبيرة، ولكنها لم تكنْ حاسمة حيث هزم أسطول فيليب الخامس بالقرب من خيوس. لكنه بعد قليل عاد والتقى بأسطول رودس عند لادى وألحق به هزيمة اضطرته إلى الانسحاب جنوبا. واستولى فيليب على مليتوس *Melitus* ثم ترك أسطوله يهاجم الجزر الصغيرة التابعة لرودس، بينما ذهب هو إلى برجام عله يستولى عليها. فخيبت أمله، وانصرف عنها إلى قاريا *Caria* واستولى على عدة مدن هناك منها ملاطية وميوس *Myus* فى البر.

وعندما أراد أن يعود إلى مقدونيا فى شتاء 201 / 200 ق.م. حاصرت برجام ورودس قواته البحرية والبرية، ومع ذلك تمكّن من فك الحصار ومتابعة طريقه إلى مقدونيا لمواجهة الأخطار التى أحاطت به إزاء استنجاد برجام ورودس بروما على الرغم من العداوة بينهما. وروما التى كانت منهمكة فى محاربة قرطاجة حتى عام 202 ق.م. لم تحفل قبل ذلك بالأحداث الجارية فى شرق البحر المتوسط إلى أن اجتذبت اهتمامها نداءات دولة البطالمة وبرجام ورودس.

فانتهز السناتو الرومانى الفرصة عقب النصر الرومانى فى موقعة زاما، ليشتبك مع

فيليب قبل أن يقوى نفسه، وقبل أن يفرغ أنطيوخوس من مشاغله ويتحالفا معا ضد روما. وقرّر إعلان الحرب على فيليب بحجة اعتدائه دون مبرّر على برجام حليفة روما. ولما عُرض رأى السناتو على جمعية المئينات قرّرت رفضه فى أول الأمر، ولم توافق عليه فى اجتماع ثان إلا بعد إقناعها بأن على الرومان أن يتوقعوا قيام فيليب بغزو إيطاليا إذا هم لم يسبقوه بغزو مقدونيا.

وفى ربيع عام 200 ق.م. أوفد الرومان بعض السفراء إلى بلاد الإغريق عقب عودة فيليب بقليل، وأثاروا عددا من المدن الإغريقية ضده، وأبلغوا أحد قوّاد فيليب إنذار روما الذى يتضمّن عدم محاربة أية مدينة إغريقية ودفع تعويضات كافية لبرجام. لكن فيليب لم يأبه بالرد على الإنذار وإنما سارع إلى اتخاذ الخطوات لمواجهة الحرب مع روما. ومضى هو نفسه إلى شاطئ تراقيا وشبه جزيرة غاليبولى وعبر الدردنيل وحاصر أبيدوس. وقبيل سقوط هذه المدينة قدم إليها أحد السفراء الرومان لينهى إى فيليب إنذارا جديدا بعد موافقة جمعية المئينات فى روما صيف عام 200 ق.م. على إعلان الحرب على فيليب بشكل إنذار يتضمّن إلى جانب المطلبين الواردين فى الإنذار الأول مطلبين آخرين، وهما: دفع تعويضات لرودس، وعدم المساس بالممتلكات المصرية. وكلفت البعثة الرومانية الموجودة فى رودس وجوب إبلاغ الإنذار إلى فيليب شخصيا. فأسندت هذه المهمة إلى أحد أعضائها مرقوس إيميليوس لبيدوس *Marcus Aemilius Lepidus*. ورفض فيليب استلام الإنذار ورد على لبيدوس بأنه إذا كانت روما مصمّمة على عدم احترام المعاهدة بينهما، فإنه سيدافع عن نفسه بحماية الآلهة[1].

وفى خريف عام 200 ق.م. نزل جيش رومانى، استجابة إلى نداءات الاستغاثة من أصدائهم فى بحر إيجه، برا فى أبلونيا *Appallonia* فى أليريا، وقوة بحرية رومانية فى مياه أثينا، بقيادة القنصل سولبيقيوس *Supicius* مدعيا أنه يدافع عن حرية الدويلات اليونانية. فهب الأيتوليون ثم الآخيون إلى مساعدة الرومان فى السنة 199 ق.م. ومع هذا

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/207 .

لم يتمكّن الرومان من تحقيق أى نصر فى هذا العام على فيليب الخامس. وبوصول تيتوس فلامينيوس أحد قنصلى عام 198 ق.م. أرغم فيليب على الانسحاب من أبيروس إلى تساليا، بسبب عدم قدرته على تجييش عدد كاف للصمود فى وجه الرومان وحلفائهم بعد الحروب الكثيرة التى خضاتها مقدونيا واضطر إلى أن يفاجئ أحيانا فيضرب خصمه ضربة قوية، ثم يراوغ ليتملّص من الوقوع فى قبضته[1]، وعندما استؤنف القتال فى صيف عام 197 ق.م. فى تساليا وحصروا فيليب الخامس بين شدقى كماشة كبيرة عند تلال كونوس كيفالاى *Cynoscephalae* أو رءوس الكلاب. انهزم فيها جيش فيليب الخامس انهزاما كبيرا وفرّ فيليب إلى مقدونيا طالبا الصلح. وبالرغم من أن الأيتوليين وباقى خصوم فيليب من الإغريق طالبوا بغزو مقدونيا والقضاء عليها قضاء تاما، فإن الرومان رفضوا هذا الطلب لعدّة اعتبارات، كان أهمها: إذا كان من صالح الرومان إضعاف مقدونيا إلى الحد الذى لا تكون فيه خطرا عليهم، فإنه لم يكن من صالحهم فى ذلك الوقت القضاء عليها، لأن وجودها كان يكفل وجود حاجز منيع يقى بلاد الإغريق ليس فقط من القبائل المتبربرة التراقية والألورية وكذلك القبائل الغالية النازلة فى وادى الدانوب الأدنى، بل أيضا أنطيوخوس إمبراطور الدولة السلوقية الذى كان يخشى بأسه.

وتبعا لذلك عقدت معاهدة صلح بين الطرفين من شروطها[2]:

أولا: إعطاء الحرية والاستقلال لجميع اليونانيين فى أوربا وآسيا.

ثانيا: إخلاء جميع المدن اليونانية التى له فيها جنود قبل موعد الألعاب الكورنثية.

ثالثا: تسليم جميع سفنه الحربية الكبيرة والصغيرة ما عدا خمسا فقط.

رابعا: تسليم روما تعويضا ماليا عن الحرب مقداره ألف تالنت - حوالى ربع مليون جنيه إسترلينى - فى مدة لا تتجاوز العشر سنوات.

(1) رستم، أسد، تاريخ اليونان من فيليبوس المقدونى إلى الفتح الرومانى، 98- 97.

(2) رستم، أسد، المصدر نفسه، ص 98.

خامسا: تسليح جيش لا يزيد تعداده على خسمة آلاف جندى، شريطة ألا يسمح باقتناء الفيلة، وألا يدخل فى حرب خارج مقدونيا إلا بإذن روما.

سادسا: يرسل فيليب الخامس ابنه الأصغر ديمتريوس إلى روما ليبقى فيها رهينة.

لم يكن فى وسع فيليب الخامس إلا أن يقبل هذه الشروط فى عام 196 ق.م. ثم أصبح حليفا لروما. لكن هذه المعاهدة لم تكن مجرد معاهدة صلح بقدر ما كانت إعلانا بأن روما هى حامية حمى الإغريق وإنذارا موجها إلى أنطيوخوس.

وعندما أعلن فلامينيوس - عندما أقيم فى عام 196 ق.م. حفل الألعاب فى كورنثه أو ألعاب البرزخ *Isthmia* حيث يؤمه المتبارون من كل أنحاء العالم - أن من حق الإغريق أن يتمتعوا بحريتهم وأن يحكموا وفقا لقوانينهم المتوارثة دون أن تلزمهم روما بدفع الجزية لها أو بإيواء أية حاميات من قبلها، هللّت لهذا الإعلان أغلب الدول الإغريقية. لكن هذه الفرحة لم تطل إذ أعقب التهليل رد فعل مضاد للرومان لأنهم جعلوا من أنفسهم أوصياء على بلاد الإغريق.

وفى عام 195 ق.م. دعا فلامينيوس مندوبين عن الدول الإغريقية للتباحث فى أمر تحرير أرجوس من قبضة نابيس *Nabis* ملك إسبرطة. وقد عقد المؤتمر فى قورنثه حيث وافق الجميع على القيام بحملة تحرير أرجوس. وفعلا تم تحرير أرجوس وهزيمة نابيس. لكن فلامينيوس رفض أيضا هذه المرة فكرة مطالب الحلفاء الإغريق بالقضاء على إسبرطة. فراعهم حل المشاكل من وجهة نظر الرومان، وكذلك إسناد الحكم فى الدول الإغريقية إلى أرستقراطية محلية اختيرت بعناية تامة. ولكى يخفف من أثر ذلك اقنع فلامينيوس السناتو الرومانى فى عام 194 ق.م. بضرورة سحب القوات الرومانية من بلاد الإغريق، والتى تم سحبها مكتفين بعقد المعاهدات والتنظيمات التى وضعت، وتبعا لذلك اعتبر الرومان بلاد الإغريق منطقة نفوذ رومانية تولوا تسوية مشاكلها وتنظيم شئونها بحسب وجهة نظرهم وتمتع الإغريق بحريتهم. على أن يثبت الإغريق أنهم حلفاء أوفياء يقفون فى وجه أى اعتداء على روما يحاول القيام به فيليب الخامس أو أنطيوخوس أو الأثنان معا.

2. الحروب ضد أنطيوخوس الثالث:

اضطر الرومان إلى محاربة أنطيوخوس الثالث الذى حاول استرجاع ما فقدته أسرته من السلطة فى اسيا الصغرى وتراقيا. فأوفد فى شتاء السنة 198 - 197 ق.م. وفدا يطمئن روما ويؤكد لها إخلاصه وولاءه. وفى الوقت نفسه، كان يعد العدّة للعمل الحربى فى الشمال. وفى ربيع عام 197 ق.م. أرسل ابنيه أنطيوخوس وسلوقوس على رأس قوة برية إلى قليقية. بينما أبحر هو بمئة بارجة ومائتى سفينة أخرى إلى مياه هذه المنطقة نفسها وأخذ يحاصر إحدى مدن بامفوليا *Pamphlia* أوفدت رودس إليه وفدا، بإيعاز من روما، يذكره بوجوب احترام حرية المدن اليونانية واستقلالها ويهدده باللجوء إلى العنف إن هو حاول اجتياز المياه الخليقيدونية[1].

رأى أنطيوخوس أن يفاوض روما مرة ثانية، فأرسل وفدا فى السنة 195 ق.م. إلى فلامينيوس يقترح إعادة النظر فى جميع النقاط موضع الاختلاف، فرفض القائد الرومانى، ولم يستمع إلى الوفد. وصادف ذلك فرار هانيبال من قرطاجة إلى صور - البلد الأم - ثم انتقل إلى أنطاكية فى صيف السنة 195 ق.م. ومنها تابع سيره إلى آخوس ليلتقى بأنطيوخوس ويتفقا على محاربة روما. فخشيت روما سوء العاقبة وسحبت جنودها على نحو ما ذكرنا من اليونان لتحتفظ بصداقة اليونانيين وتأييدهم فى حال إن صحت توقعاتهم فى تعاون أنطيوخوس الثالث وهانيبال ضدها. فكان لهذا الجلاء أثر طيّب فى نفس أنطيوخوس الثالث، إذ بدا له أن روما لن تنفذ مطالبها بالقوة. فعاد فى السنة 194 ق.م. إلى المفاوضة مؤكدا أنه لن يسمح لعدو روما أن يجره إلى قتالها. وكان مجلس السناتو قد أوكل أمر المفاوضة إلى فلامينيوس فوجده الوفد السلوقى أقل عنادا بكثير ممّا كان عليه قبلا، وأنه مستعد لإطلاق يد أنطيوخوس فى جميع أنحاء آسيا شرط ألا يتدخل فى شئون أوروبا. لكن الوفد أصر على الاحتفاظ بحقوق أنطيوخوس الموروثة فى تراقيا فلم يتوصّل المفاوضون إلى حل مرض.

(1) رستم، أسد، تاريخ اليونان من فيليبوس المقدونى إلى الفتح الرومانى، ص 98.

ومع هذا ظلّت روما على خشيتها من إمكانية قيام هانيبال بحرب يخوضها إلى جانب انطيوخوس، ستكون أعظم بكثير من إمكانياته السابقة، وذلك لتوفّر الرجال والمال فى آسيا. فأرسلت روما وفدا ليكون على بيّنة من أمرها. فانتقل الوفد من برجام إلى أباميه فوجد أنطيوخوس غائبا عنها يقود حملة على الإسبرطيين فانتقل منها إلى أفسس. وفى صيف السنة 193 ق.م. دار البحث مجددا فى هذه المدينة لوصول إلى تفاهم نهائى. فأخفق مؤتمر أفسس فى الوصول إلى حلّ بسبب إشراك روما لممثلين عن أزمير ولميساكوس وغيرها من مدن آسيا الصغرى الذين عرقلوا سير المفاوضات بنظر أنطيوخوس الثالث لاعتباره إياهم من رعاياه، وبالتالى لا يحق لهم المفاوضة والوقوف إلى جانبه، وسافر الوفد الرومانى عائدا إلى بلاده دون أن يوجه أى إنذار إلى أنطيوخوس.

وإن كان أنطيوخوس لم يبغ الحرب، ولم يرغب فى السعى إليها، إلا أنه أجبر مكرها على اختيار الحرب، بعدما تسلّم فى العام 193 ق.م. دعوة من الأيتوليين يرجونه فيها أن يتزعم حركة التحرّر من ظل روما وحلفائها. ورأت حاشيته الرأى نفسه، وحضروا سيدهم على الحرب. كما أن هانيبال لا يزال قريبا من أنطيوخوس يسأل تزويده بعشرة آلاف مقاتل من المشاة وألف فارس ومئة بارجة، مؤكدا له أنه إذا ما تيسّر له الوصول بهذه القوات إلى قرطاجة، فإنه سيتمكن من إشعال الثورة فى إفريقيا ومن غزو إيطاليا نفسها بعد حين. ولكن أنطونيوس استصعب هذه الخطة، ورآها بعيدة المرام، صعبة التحقيق، مكلفة كثيرا. ولم يتحمّس لها كثيرا لأنه لم يكن يكره روما كره هانيبال لها. وجل ما كان يتوخّاه اشغالها فى حروب جانبية فى أوروبا. كما ازعجته فى حروب هامشية بآسيا[1]. وفى مطلع السنة 192 ق.م. صمّم أنطيوخوس على التدخّل فى شئون اليونان بأوروبا. وأعلن عن عزمه هذا إلى تواس *Thoas* الأيتولى المفاوض، وطلب إليه أن يعود إلى بلاده، ويطلع الحلف الأيتولى على ذلك. ولم يكتفِ بهذا التشجيع بل أمر مينيبوس *Menippos* سفيره بروما، أن يرافق تواس وأن يشجّع الأيتوليين على الحرب، فوقف مينيبوس خطيبا

(1) رستم، أسد، تاريخ اليونان من فيليبوس المقدونى إلى الفتح الرومانى، ص 100.

فى اجتماع الحلف الأيتولى آخر آذار / مارس من سنة 192 ق.م. وأكد استعداد سيده بالتعاون مع الحلف فى سبيل الحرية والاستقلال. فهلل المجتمعون، واغتبطوا واتخذوا قرارا دعوا فيه أنطيوخوس إلى إنقاذ اليونان من الشقاق والتخاذل، وإلى تسوية الخلاف بينهم وبين روما[1].

وبعد هذا بقليل فاجأ الأيتوليون ديمترياس *Demetrias* وخلقيس وأسبرطة بهجوم خاطف، تمكّنوا فيه من احتلال ديمترياس، فضمنوا بذلك رقبة جسر لأنطيوخوس فى حال وصوله إلى اليونان. ثم وجهوا إليه دعوة رسمية، رجوه فيها أن يهب لتحرير اليونان. فحشد عندئذ أنطيوخوس عشرة آلاف مقاتل من المشاة وخمسمائة فارس وستة أفيال ومائة بارجة ومائتى نقالة، وأقلع بهذه القوات والقطع البحرية من مياه الدردنيل برافقه هانيبال. فنزل بجيشه فى ديمترياس، ثم سار منها إلى لاميه *Lamia* المركز الأيتولى، فوصلها فى تشرين أول / أكتوبر من السنة 192 ق.م. فتمكن أنطيوخوس من السيطرة على بلاد اليونان الوسطى، قبل ظهور جيوش روما. إلا أنه لم يلاقِ ترحيبا لا فى العودة ولا فى بلاد اليونان الشمالية.

ولما علمت روما بعبور أنطيوخوس إلى بلاد اليونان، أرسلت فى تشرين الثانى / نوفمبر قوة صغيرة إلى اليرية لتراقب بها تحركات فيليبوس، وبعد ذلك بأربعة أشهر جاء أكيليوس غلابريو *Acillus Glabrio* بعشرين ألف مقاتل من المشاة وألفى فارس وخمسة عشر فيلا. فوصل أكيليوس بجيشه هذا فى أواخر نيسان / إبريل عام 191 ق.م. محاولا اختراق الخطوط السلوقية عند ممر تيرموبيلى *Thermopylae*، لكنه أعيد على أعقابه فاشلا. فرأى أن يلتف حول ميسرة أنطيوخوس ليتحاشى بذلك هزيمته. وبعث بكاتو *Cato* مع ألفى مقاتل، إلى التلال فى غربى تيرمبولى، وأمره بالسير ليلا، فتمكن كاتو من اختراق صفوف السلوقيين. فذعروا ودبّت الفوضى فى صفوفهم، وولوا هاربين. ونجا أنطيوخوس بخمسمائة مقاتل، وركب البحر عائدا إلى آسيا فى أواخر العام 191 ق.م. تاركا حلفاءه الغادرين ليلقوا جزاءهم من الرومان[2].

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/ 313.
(2) رستم، أسد، تاريخ اليونان من فيليبوس المقدونى إلى الفتح الرومانى، ص 102.

وقد بقى الأيتوليون وحدهم فى المعركة بين الجيش الرومانى من جهة وجيش فيليب من جهة ثانية فطلبوا الصلح. لكنه عندما طلب منهم الرومان التسليم بدون قيد أو شرط، رفضوا وقرّروا متابعة القتال منفردين، إلا أن الرومان لم يقوموا بأى عمل حاسم ضد الأيتوليين بسبب انشغالهم فى ملاحقة ومحاربة أنطيوخوس إلى آسيا الصغرى.

حاول أنطيوخوس فور عودته إلى أفسس حشد جيش يصمد به عند المضائق بعدما تأخر عن ملاحقته أكيليوس الذى ألهاه الأيتوليون بحروب جانبية. بينما هب القائد السلوقى بوليكيسينيداس *Polyxenidas* إلى قتال الأسطول الرومانى الذى وجهته روما فى صيف السنة 191 ق.م. إلى مياه إيجه لتساند أسطولى برجام ورودس، وذلك قبل انضمام الوحدات الروديسية إليه، فانتصر عليه وتمكّن من إضافة بوارج جديدة بحيث أصبح عدد البوارج السلوقية تسعين بارجة. ثم التقى بوليكيسينيداس بوحدة بحرية رودسية عند ساموس *Sames* فحطمها شر تحطيم.

ودارت المعركة بين الأسطول السلوقى والأسطول الرومانى بالقرب من تيوس *Theos*، يساعد الأخير أسطول رودوس بقيادة إقداموس *Ecdamos* حيث شغله عند مسيرته بمناوشات جانبية مكّنت الأسطول الرومانى من الانقضاض على قلب الأسطول السلوقى فى المعركة التى دعيت مينيوس *Myonnesus* أصبحت روما بنهايتها سيدة البحر فسيطرت عليه سيطرة تامة، وذلك فى شهر أيلول / سبتمبر من السنة 190 ق.م.[1]

فى حين كانت روما سيرت ثلاثين ألفا عبروا مقدونية ثم تراقيا بقيادة لوقيوس قورنيليوس سقيبيو *Lucius Cornellus Seibio* وبإشراف سقيبيو إفريقانوس قاهر هانيبال. وكان أنطيوخوس قد انسحب من تراقيا، بعد موقعة ميونتيوس البحرية، وحشد خمسة وسبعين ألفا، إنما ينقصهم التدريب الكافى. ولم يمضِ وقت طويل حتى وصل الرومان إلى الدردنيل، وعبروه فى تشرين الثانى / نوفمبر من السنة 190 ق.م. ثم توقفوا عن المسير شهرا كاملا. وفى أثنائها كتب أنطيوخوس إلى سقيبيو إفريقانوس يسأله التفاوض مظهرا استعداده للتخلى

(1) المصدر السابق، ص 103.

عن تراقيا، وعن جميع المدن اليونانية فى آسيا التى كانت قد تدخلت فى حماية روما مضيفا أنه مستعد لمشاطرة روما كل ما كانت قد أنفقته على الحرب. لكن سقيبيو فضل الحرب، فكانت موقعة مغنيسية *Magnesia ad - sipylum* الشهيرة فى كانون الثانى / يناير سنة 189 ق.م. حيث كادت تدور الدائرة على الجيش الرومانى ويخسر الحرب سقيبيو لولا قيام أخمينيس الثانى ملك برجام بهجوم معاكس على ميسرة أنطيوخوس فنجح فى ذلك واخترق قلب وميسرة جيش الأخير، فأرغم على رمى السلاح، والقبول بمعاهدة صلح بينه وبين روما. ووقع صلح «أباميا» التى فى فريجيا. وقبل شروطها التى تنص على مايلى[1]:

أولا: يتخلّى انطيوخوس عن جميع المدن فى أوروبا وآسيا الصغرى حتى جبال طوروس الشمالية.

ثانيا: يدفع لروما خمسة عشر ألف تالنت - حوالى ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع ملين جنيه إسترلينى - يدفع خمسها عاجلا، والأربعة أخماس بمدى اثنتى عشرة سنة.

ثالثا: يسلم إلى الرومانيين أفياله وسفنه الحربية ما خلا عشرا.

رابعا: يرسل إلى روما عشرين رهينة من جملتهم ابنه أنطيوخوس، كما يسلمهم هانيبال.

وبمقتضى هذه المعاهدة التى أبرمت من الطرفين فى عام 188 ق.م. سمح لسفن أنطيوخوس المتبقية أن تبحر شرقى رأس ساربدونيوم *Sarpedonium* فى قليلقيا فقط، وأن يخوض أية حرب لصد العدوان عليه إذا هوجم شرط ألا يبسط سيادته على من يقهرهم أو يعقد معهم معاهدات صداقة، وأن تقوم روما بالفصل فى هذه المنازعات. كما سمحت روما لأنطيوخوس بالاحتفاظ بولايتى قيلقيا الغربية وجنوب سوريا، وهما اللتان انتزعهما من بطلميوس الخامس، بينما لم تسمح لبطليموس باسترداد شئ من ممتلكاته المسلوبة.

(1) رستم، أسد، تاريخ اليونان من فيليبوس المقدونى إلى الفتح الرومانى، ص 103.

جـ - الحرب ضد بروسياس بن فيليب الخامس ملك مقدونيا:

أجلت روما جنودها عن آسيا الصغرى، واقتسمت رودس وبرجام ممتلكات أنطيوخوس فى آسيا الصغرى، فجعلتا نهر *Macander* الميندر حدًّا فاصلا بينهما. ولجأ هانيبال إلى بروسياس الأول فى آسيا الصغرى ملك بثينية، فجعله قائدا على جيشه، وحارب برجام بمواهبه فى العام 186 ق.م. لكن إلحاح روما فى العام 183 ق.م. على بروسياس بوجوب تسليم هانيبال إليها، آثر البطل القرطاجى السم على إذلاله فى شوارع روما وأنديتها(1).

ولم يكد ربع قرن يمر على انتصار الرومان على فيليب حتى عادت مخاوفهم من جانب مقدونية، تتجسّد مرة أخرى. فشن الرومان هجوما على برسيوس *Persius* بن فيليب الخامس وخليفته، انتهى فى حزيران سنة 168 ق.م. بتغلّب القنصل الرومانى باولوس أميليوس *Plus Aemilus* على المقدونيين فى معركة حاسمة فى بيدنا - مقدونيا - عقد على أثرها الصلح فى أمفيبوليس *Amphypulus* الذى نص على:

أولا: تقسيم مقدونيا إلى أربع جمهوريات مستقلة عن بعضها وعدم تحالفها أو التعامل معا.

ثانيا: تحكم هذه الجمهوريات مجالس تتمثل فيها كل المدن.

ثالثا: تدفع كل جمهورية جزية سنوية مقدارها مئة تالنت.

ثم أصبحت أخيرا مقدونيا ولاية رومانية فى العام 146 ق.م. بعدما نشبت الحرب بين الآخيين والإسبرطيين، والتى انتصرت فيها روما على إسبرطة - فاصلة بين الطرفين، فاحتلتها ونهبتها، وضم الرومان أرضها إلى الأراضى الرومانية العامة.

4- إخضاع المدن اليونانية:

ذكرنا قبلا أن الرومان تركوا الحرية للمدن اليونانية، فلم يتدخلوا فى شئونها، وتركوها تدبّر أمرها بنفسها. فكانت هذه فرصة لكى تنضم هذه المدن إلى بعضها بعض

(1) رستم، أسد، تاريخ اليونان من فيليبوس المقدونى إلى الفتح الرومانى، ص 104.

وتكون اتحادا يونانيا. ولكن هذا الاتحاد لم يعمر طويلا، لأن المدن اليونانية لم تلبث بعد اندحار مقدونيا، أن عادت مرة أخرى إلى ما عُرف عنها من النزعة الانفصالية، وأخذت كل من هذه المدن، تعادى الأخرى وتستنجد بروما فى نزاعها.

فحاولت روما مرارا أن تغض هذه النزاعات عن طريق تسوية دبلوماسية بين هذه المدن. ولكن مجهودها فى هذا السبيل ذهب هباء. ولم يُؤدِ إلى نتيجة، حتى أصبحت هذه النزاعات بطريق غير مباشرة مصدر خطر لروما نفسها. فوجه الرومان فى السنة 146 ق.م. بقيادة القنصل موميوس *Mummius* حملة ضد مدن الجامعة الآخية، التى تحدث سلطة الرومان تحدّيا مباشرا، باجتياح بلاد الإغريق الوسطى، فقضت على هذه الجامعة التى جمعت بين بعض المدن اليونانية بانهزام جيشها هزيمة كبيرة، بعد استبسالهم فى القتال ضد قوات تفوقهم عدة وعددا.

عندئذ قرّر السناتو أن يعاقب قورنثة على اعتدائها السابق على السفراء الرومان، وأن يجعل منها عظة وعبرة لبلاد الإغريق جميعا. فأمر القنصل مرميوس بنقل كنوزها إلى روما، وهدم مبانيها، وأشعل النار فيها وبيع من بقى على قيد الحياة من مواطنيها عبيدا فى سوق النخاسة.

ووضع الرومان بلاد الإغريق تحت إشراف حاكم ولاية مقدونيا، وأعطوه صلاحيات للفصل فى المنازعات والحفاظ على النظام والأمن ومعاقبة المناهضين الرومان عقابا شديدا. وحلّوا جميع الأحلاف اليونانية مثل: الجامعة الآخية، أو البويوتيين، أو الفوقايين. وفرضوا الجزية على المدن التى أسهمت فى مناصبتهم العداء. وأسندوا الحكم إلى الطبقات الثرية فى أغلب المدن. وحظّروا التعامل بين أغلب المدن. فأصبح العالم اليونانى، كما كان فى بداية تاريخه، مجموعة من المدن المنفصلة والمنعزلة. وفقدوا دورهم فى السياسة الدولية.

وبانتصار الرومان على المدن اليونانية (الإغريقية) أخيرا نستطيع القول: إن الدور السياسى التاريخى الذى قامت به هذه المنطقة فى تاريخ البحر الأبيض المتوسط قد

انتهى، وحصلت المدن اليونانية، حقيقة على السلام الذى لم تعرفه فى تاريخها، ولكنها فقدت استقلالها بصفة نهائية. وعلى الرغم من أن الرومان سيطروا سيطرة سياسية قوية على المدن اليونانية، وأدخلوها فى دائرة التبعية الرومانية إلا أن الثقافة والحضارة اليونانية هى التى سيطرت فى جميع أرجاء الإمبراطورية الرومانية.

الفصل التاسع

أوضاع النظم السياسية فى النصف الثانى من عهد الجمهورية

اتسع نطاق الإمبراطورية الرومانية اتساعا كبيرا فى القرنين الثالث الثانى قبل الميلاد. وأن هذا الاتساع كان وليد مقتضيات الثروة التى فرضته، ولم يكن أبدا نتيجة لسياسة مرسومة مسبقا. وهم عندما اندفعوا أمام تيار الأحداث لم يدركوا تمام الإدراك حجم المسئوليات التى يمكن أن تنجم عن الممتلكات الجديدة. لذلك أبطئوا فى تقدير ردود الفعل وما قد يحصل من آثار على أحوال الرومان الداخلية.

فقد كان طبيعيا أن يلازم الفتوحات وتأمين الحماية المباشرة، واستغلالها وجمع ضرائب الجزية أو الخراج من غياب العدد الكبير من المواطنين عن بلادهم، وبالتالى عن الجمعيات التشريعيات باختلاف مستوياتها ومسئولياتها. كما كان طبيعيا أن يواكب تلك الفتوحات زيادة الثروة، وزيادة عدد العبيد الأسرى ـ أسرى الحروب ـ كما كان متوقعا أن ترتد على الرومان نتائج فساد حكمهم فى الأقاليم الجديدة وفساد إدراته فى الولايات، والشطط فى استغلالها على نحو ما حصل فى المدن اليونانية. وإزاء عجز الرومان عن مواجهة التبعات الملقاة على عاتقهم، وتكيّفهم مع الأوضاع الجديدة للفتح، كان تاريخ القرن الأخير من عهد الجمهورية الرومانية ـ كما سنرى لاحقا ـ عبارة عن سلسلة من الأزمات المتتابعة. وعلى الرغم من التعديلات التى أدخلوها فى خلال تلك الفترة على نظم حكمهم، فإنها جاءت دون المستوى المطلوب، ممّا أدى إلى فشلهم فشلا ذريعا فى مواجهة الظروف الجديدة والآثار المنعكسة على المجتمع الرومانى فنتج الأزمات التى هددّت الجمهورية الرومانية وأدّت إلى سقوطها.

1. التعديلات في النظم السياسية والإدارية والقضائية والمالية:

أ ـ النظم السياسية والإدارية:

لم تطرأ تعديلات كثيرة وذات شأن يذكر على النظم السياسية فى الدولة الرومانية،

لأن السناتو قد قرّر قبل المرحلة الثانية من الحرب البونية العزوف عن الالتجاء إلى إقامة دكتاتور فى وقت الأزمات، حتى يكون ذلك حاجزا يمنع وصول أى حاكم إلى منصب مطلق الصلاحية فترة أطول من الشهور الستة التى كان الدستور الرومانى حددها لمدة حكم الدكتاتور. ومع هذا لم يتخذ السناتو الخطوات الكفيلة بإلغاء منصب الدكتاتورية ذاته.

ففى منصب البرايتورية، تقرّر فى حوالى عام 242 ق.م. أن ينتخب سنويا برايتور ثان إلى جانب البرايتور الوحيد آنذاك، ليشرف على الفصل فى القضايا التى يكون أحد طرفيها أو كلاهما من الأجانب. لذلك سمّى برايتو الأجانب *Praetor peregrinus*. بينما فى عام 227 ق.م. تقرر أن ينتخب سنويا برايتوران آخران ليتوليا حكم ولايتى صقلية وسردينيا. وفى عام 197 ق.م. تقرّر أن ينتخب سنوى ستة برايتورس، يتولى البرايتوران الآخران حكم ولايتى أسبانيا الدانية والقاصية - القريبة والبعيدة أو الداخلية - وبقى معمولا بهذا العدد من البرايتورس حتى أوائل القرن قبل الميلاد فى حين تقرّر إطالة مدة القناصل والبرايتورس السابقين فى حكم الولايات، بينما ازداد عدد الكوايستورس تبعا لزيادة عدد الولايات.

وإذا كان الرومان قد لجئوا إلى فكرة إطالة مدة ممارسة الحكام للسلطة التنفيذية العليا من أجل أن يتولوا الحكم فى الولايات، فإنهم لم يلجئوا إلى اتباع الأسلوب ذاته، بإطالة مدة حكمهم فى روما نفسها. حتى أنهم عمدوا بعد المرحلة الثانية من الحرب البونية إلى إحياء قانون قديم يعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد، كان يشترط انقضاء مدة عشر سنوات حتى يجوز إعادة انتخابه قنصلا للمرة الثانية، إما فى عام 180 ق.م. فقد عملت روما بتراتبية جديدة للوظائف العامة، عندما أصدرت قانونا *Lex Villia* أصبح تولى الوظائف بحسب الأهمية على الشكل التالى: الكوايستورية فالبرايتورية فالقنصلية.

وإذا كان القانون الرومانى لم يلحظ وظيفة الأيديلية ووظيفة التريبونية فى سلك الوظائف العامة، فإن الراغبين فى دخول هذا السلك كانوا يحرصون على تولّى هذه

الوظيفة. فشاغلو وظيفة الأيديلية كانوا يشرفون على الحفلات العامة التى تعد فرصتهم الذهبية للاتصال بالشعب واكتساب رضاء الجماهير بالإكثار من الحفلات العامة دون الاكتفاء بجمع المبالغ المخصصة لهذا الغرض من الدولة. أما بالنسبة لوظيفة التريبونية العامة، فإن متوليها كان يطمح من وراء شغلها اكتساب رضاء جماهير الشعب عن طريق استخدام السلطات الواسعة التى يتمتع بها، وعن طريقها يخدم مصالح هذا الشعب.

فى حين كانت وظيفة القنسورية - وفقا للعادة المتبعة - كان لا يجوز أن يشغلها إلا من تولى القنصلية.

وحدّد قانون تنظيم شغل الوظائف العامة ألا تقل سن من يتولى الكوايستورية عن الثامنة والعشرين من عمره، وأن يمضى عليه سنتان من شغل أية وظيفة حتى يحق له تولى وظيفة أخرى عامة. وتبعا لذلك فإنه كان لا يحق لأى شخص تولى منصب القنصلية قبل بلوغه الرابعة والثلاثين من عمره. وفى حوالى عام 150 ق.م. صدر قانون جديد حدد السن المفروضة لتولى وظيفة القنصلية باثنين وأربعين عاما على الا يُعاد انتخاب شخص لتولى القنصلية. ولما كانت القوانين المرعية الإجراء قبل عام 153 ق.م. لا تسمح للقنصلين الجديدين بتولى منصبيهما إلا فى 15 آذار (مارس) من كل عام، تقرر، إزاء الظروف العسكرية المستجدة فى أسبانيا، تقديم العمل بصلاحيات القنصل إلى الأول من كانون الثانى (يناير) من كل عام حتى يستطيع القنصل الوصول إلى ميدان القتال فى وقت يسمح له بالاستعداد لهذه الحملة فى الربيع.

هذا من الناحية التنظيمية السياسية، أما من الناحية الإدارية لم يعد مسموحا، فى خلال القرن الثانى قبل الميلاد، الاستغناء عن جهاز حكومى من الإداريين المحترفين. فزودت مكاتب الحكام بموظفين دائمين من الكتّاب والمحاسبين الذين جرى اختيارهم من المعتقين، الذين ألفوا جهازا حكوميا اختلف اختلافا بينا عن فئة الحكام.

وابتداء من عام 241 ق.م. زيد عدد القبائل الريفية - خارج روما - من 21 قبيلة إلى 31 قبيلة، وبقى عدد القبائل داخل مدينة روما أربعا. وتبعا لذلك عندما كانت تنشأ مستعمرات

جديدة أو تمنح حقوق المواطنة الرومانية لمجتمعات جديدة، كان مواطنو هذه المستعمرات والمجتمعات يندمجون فى عداد أى قبيلة من القبائل الريفية بحسب تعداد تلك القبيلة، وتصبح عضوية القبيلة وراثية بصرف النظر إلى تغيير مكان إقامة المنتسب إليها.

وزيادة عدد القبائل إلى خمس وثلاثين قبيلة بعدما سيطرت روما على أراض واسعة خارج إيطاليا، وتدفقت عليها الأموال والثروات ترتبت عليه نتيجتان:

ـ النتيجة الأولى:

زيادة عدد الوحدات الانتخابية فى جمعية القبائل لأن كل قبيلة كانت تعتبر وحدة انتخابية.

ـ النتيجة الثانية:

تعديل تكوين جمعية المئينات.

فقد تغيّرت مقاييس الثروة وتوزّعت الطبقات على أسس ومعطيات جديدة. كما توزّعت المئويات توزيعا جديدا وبالتساوى، باستثناء الطبقة الأولى التى بقيت لها مئويات الفرسان. وكانت لكل طبقة مئويتان: مئوية للشيوخ (فوق 45 سنة) ومئوية للشبان (فوق 17 سنة). وقد كان عدد الشبان ضعف عدد الشيوخ فى المئوية. وتغّير مقياس الثروة فى توزيع الشعب على الطبقات بعد الإصلاحات التى أجراها القنسور غايوس فلامينيوس فى عام 220 ق.م. استتبع تقسيما للطبقات كما يلى[1]:

- الطبقة الأولى: وهى التى تزيد ثروتها على مليون آسوس AS
- الطبقة الثانية: وهى التى تزيد ثروتها على ثلاثمائة ألف آسوس AS
- الطبقة الثالثة: وهى التى تزيد ثروتها على مائة ألف آسوس AS

(1) انظر توزيع الشعب على الطبقات بحسب الثروة فى النصف الأول من عهد الجمهورية الرومانية من خلال تطوّر نظم الجمهورية الرومانية ـ الفصل الخامس من هذا الكتاب.

- الطبقة الرابعة: وهى التى تزيد ثروتها على خمسين ألف آسوس AS
- الطبقة الخامسة: وهى التى تزيد ثروتها على أربعة آلاف آسوس AS

ويمكن أن نضيف إلى تعداد هذه الطبقات سادسة، تتألف من المعدودين برءوسهم *Capite Censi* أى الذين لا يملكون إلا ذواتهم، ويدعون أيضا بروليتاريا *Proletariil* أى الذين يقدمون للدولة أولادهم فقط. وهذه الطبقة مؤلفة من أصحاب المهن المحتقرة، بنظر البطارقة، والتى تشمل: الزبالين والسيافين والممثلين والسماسرة والمرتزقة. وليس لهذه الطبقة سوى مئوية واحدة. والجدير بالملاحظة فى هذا التقسيم أنه يمكن أن تتمثل الطبقات بأجمعها فى كل قبيلة. وأن لكل طبقة من طبقات المجتمع الخمس المذكورة أعلاه مئويتين.

وبذلك أصبح عدد المئينات 373 مئينة موزعة كما يلى:

- فى كل طبقة مئويتان.
- والطبقة خمس: 5 × 2 = 10 مئويات أو مئينات.
- والطبقات متمثلة فى كل قبيلة فيصبح عدد المئينات: 35 × 10 = 350 مئوية
- والفرسان 18 مئوية
- والموسيقيين والعمال والبروليتاريين مئوية 1 × 5 طبقات 5 مئوية

فالمجموع 373 مئوية

وبموجب إصلاحات القنسور فلامينيوس أيضا أدخل نظام القرعة لاختيار المئوية الأولى التى تبدأ الاقتراع. على أن تؤخذ فى الاعتبار دائما من مئويات الشبان، ومن الطبقة الأولى خارجا عن الفرسان. فأصبح لكل طبقة عدد واحد من الأصوات إلا الطبقة الأولى التى بقيت لها أكثرية 18 صوتا، فيكون مجموع الأصوات للطبقة الأولى 98 صوتا

من أصل 373 صوتا، بينما كان قبل العام 220 ق.م. 98 صوتا من أصل 193 صوتا. وفى هذا فرق كبير.

ويتم الاقتراع على درجتين:

أولا: تقترع كل مئوية منفردة ثم تعلن نتيجتها، وتمثل هذه النتيجة بصوت واحد.

ثانيا: يبدأ الاقتراع على أساس المئويات بدءا بالطبقة الأولى بعد سحب القرعة على مئوية الشباب التى تباشر بالتصويت ثم تليها بقية مئويات الشباب، فمئويات الشيخ ضمن الطبقة الأولى. ثم مئويات الشباب فالشيوخ فى الطبقة الثانية وهكذا حتى النهاية.

لكن إذا نال القانون أم المشروع فى علمية التصويت الغالبية كانت توقف العملية التى قد تحرم فى أغلب الأحيان الطبقة الخامسة، وحتى الرابعة من حقها فى الإدلاء بأصواتها. وكان الاقتراع فى البدء شفهيا، ثم أصبح فى أواخر القرن الثانى قبل الميلاد كتابيا وسريا. وطيلة عملية الاقتراع كان العلم يرفرف فوق المبنى حتى إذا ما اختفى يترك الشعب الاقتراع ويهب للدفاع عن المدينة، لأن ذلك معناه الخطر.

ب - النظم القضائية:

ذكرنا سابقا أنه تقرّر، فى حوالى العام 242 ق.م. أن ينتخب سنويا بريتور جديد ليشرف فى القضايا المدنية التى يكون أحد طرفيها أو كلاهما من الأجانب، وعرف شاغل هذا المنصب الجديد بـ «برايتور الأجانب» *Praetor Peregrinus* بينما عرف البريتور القديم بـ «برايتور أوربانوس» *Praetor Urbanus* أى برايتور المدينة الذى اقتصر عمله على المواطنين دون غيرهم. فكان كل من برايتور المدينة أو برايتور الأجانب يرأس هيئة المحلفين ويشرح لها أحكام القانون بعد سماع موضوع القضية.

بيد أنه لما كانت أغلب القضايا التى تعرض على محكمة برايتور الأجانب تنطوى على جوانب لم تأخذها فى الاعتبار نصوص القانون المدنى الرومانى *Lus Civile* - سواء فى

اللوحات الاثنتى عشرة أم فى القوانين التالية - لذلك كان برايتور الأجانب مضطرا إلى الاعتماد على مصادر أخرى. وانطلاقا من هذا المبدأ صار يعتمد برايتور الأجانب فى محكمته على مجموعة قوانين مستمدة من الأعراف السائدة فى المجتمعات الإيطالية المجاورة أو ما يمكن تسميته خطأ بالقانون الدولى *Lus gentium*، وعلى الأحكام التى أصدرها البرايتورس السابقون. وفى حال تطبيق القانون غير الرومانى لم يكن برايتور الأجانب مقيّدا باتباع الإجراءات التى يشترط القانون الرومانى اتباعها. وهو على كل حال حر فى اتباع الطريقة التى يريد فى نظر القضية، وفى كيفية تفسير القانون لهيئة المحلّفين. وعندما توضّحت صورة هذه الإجراءات وتبلورت المحاكمات على أساسها، تم إصدار قانون فى حوالى عام 150 ق.م. أباح اتباع هذه الطريقة فى برايتور المدينة، فأصبحت بالتالى محكمتا البرايتورس أداة تطوير القانون الرومانى الخاص.

ولما كان حق الاستئناف محصورا فى الأحكامَ التى تصدر فى روما نفسها، تقرر بموجب قانون استصدره التريبون بوبليوس بورقيوس لايقا *Papilius porcius locea* فى عام 199 ق.م. أن يشمل هذا الحق الأحكام التى تصدر فى إيطاليا بأجمعها وفى الولايات. كما استصدر القنصل ماروقس بورقيوس قاتو Marcus Porcius Cato عام 195 ق.م. قانونا يحظّر جلد المواطنين. وفى عام 184 ق.م. استصدر قنصل آخر من قبيلة بورقيوس ويسمى لوقيوس بورقيوس قاتو قانونا يمنع الضباط العسكرين من إعدام المواطنين دون محاكمة(1).

ولم يبدأ عام 150 ق.م. حتى كان الرومان لا ينفذون عقوبة الإعدام فى حق أى مواطن رومانى. فإذا ثبت فى القضايا التى يتبيّن أن المتهم قد ارتكب جريمة عقوبتها الإعدام، كان الحكم يؤجل حتى يعطى المواطن فرصة الهرب من روما. وعندما يكون المتهم قد ابتعد مسافة كافية عن المدينة، كانت المحكمة تقضى «بحرمانه استخدام الماء والنار» *Aquae et Ignis Interdictio* وهى الصيغة التقليدية للنفى. وبهذه الحيلة القانونية استبدل النفى بالإعدام فى القانون الجنائى الرومانى.

---

(1) عن القوانين التى استصدرها أفراد من قبيلة بورقيوس راجع:
Leges porcias Biech earcopino, la Republique vol II, 2 P, 144.

وفقد دور جمعية المئينات، بوصفها محكمة استئناف، أهميته، عندما أصبح الحكام الرومان يعزفون عن إصدار عقوبات شديدة على المواطنين الرومان. فى حين أن جمعية القبائل استمرت تمارس نشاطها بوصف كونها محكمة عليا للقضايا السياسية. وشهدت فى النصف الأول من القرن الثانى قبل الميلاد عدداً غير قليل من المحاكمات التى قام فيها ترابنة العامة باتهام بعض الشخصيات البارزة.

وإقدام الرومان على إنشاء محكمة استرداد الأموال المبتزة *Repetendus quaestio de Rebus* فى عام 149 ق.م. يعتبر خطوة هامة نحو إلغاء القضاء الشعبى. وكانت هذه المحكمة تتألف من رئيس بريتورى المرتبة ومن محلفين، شأنها شأن محكمتى برايتور المدينة وبرايتور الأجانب، إلا أن محلفى المحكمة الجديدة كانوا جميعا من أعضاء السناتو. وقد أخذت هذه المحكمة تدريجا تتبع إجراءات تلائم طبيعة القضايا الجنائية التى تفصل فيها. فأصبحت هذه الإجراءات النمط الذى احتذت به المحاكم الجنائية المنشأة فيما بعد، ولما تفشّت أعمال الرشوة فى الانتخابات فقد أنشئت محكمة جديدة، فى خلال القرن الثانى قبل الميلاد، للفصل فى مثل هذه القضايا *Quaestio de ambitus*.

والإصلاحات التى أدخلت فى مجال القضاء كانت مقصورة على المواطنين الرومان فقط، أما العبيد والأجانب فإنهم كانوا يحاكمون جنائيا محاكمات عاجلة يفصل فيها إما الترابنة أو الأيديلس وإما هيئة ثلاثية من رجال الشرطة *Tresviri Capitales*. وحين كان الرومان شديد الحذر والتمهّل فى معالجة أمر المذنبين من مواطنيهم، كانوا لا يترددون فى إصدار الحكم بالإعدام على متهم من غير المواطنين بعد محاكمة عاجلة.

جـ - النظم المالية:

أدت الفتوحات الرومانية الخارجية إلى ازدياد دخل الدولة الرومانية ازديادا كبيرا. فمنذ عام 264 ق.م. أفادت الدولة الرومانية من هزيمة خصومها الذين كانت لديهم موارد ضخمة من الذهب والفضة. لذلك فإن التعويضات التى فرضتها عليهم تعويضا عن خسائرها فى الحرب، لم يسبق لها مثيل إلا غنائم الإسكندر الكبير من الفرس. فضلا

عمّا كانت تجنيه الدولة بانتظام من الولايات على الجزية، وعلى دخل تأجير حق استغلال المناجم والمحاجر والغابات، وكذلك على إيجار الأرض العامة التى وضعت يدها عليها فى الولايات.

ويفضل هذه الموارد جمعيا أمكن الدولة الرومانية اتخاذ خطوتين رئيسيتين:

الخطوة الأولى: هى إصدار عملة فضية وفيرة أصبحت العملة الرئيسية فى غرب البحر المتوسط.

الخطوة الأخرى: هى أنها منذ عام 167 ق.م. لم تعد تجبى من المواطنين الرومان ضريبة الملكية *Tributum* التى كانت تجبى لمواجهة نفقات الحرب، وكانت بمثابة قرض.

وإذا كانت عائدات الدولة الرومانية قد ازدادت من جرّاء فتوحاتها الخارجية، فهى كذلك، ازدادت نفقاتها بشكل محسوس، لأن تكاليف هذه الحروب استنفدت جانبا كبيرا من موارد الدولة. وفى الحرب البونية بمرحلتها الثانية وقعت الخزانة العامة الرومانية تحت عجز كبير فأثقلتها الديون التى لجأت إليها من المواطنين، ولكن عادت الحكومة ودفعت إلى المواطنين هذه الديون وردت إليهم جانبا من ضريبة الملكية من عائداتها بعد انتهاء تلك المرحلة وبخاصة بعد جعل أسبانيا ولاية رومانية. ولما كانت الدولة، اعتبارا من النصف الأول من القرن الثانى قبل الميلاد، أكثر من ألف مقاتل فى مختلف ميادين القتال، عملت حساباتها لأجل دفع ثمن المئونة لهؤلاء الجنود جميعا فضلا عن التزامها بدفع مرتبات الجنود من المواطنين الرومان، الذين لم يقل عددهم فى مطلق الأحوال عن نصف عدد الجنود الإجمالى، وبالإضافة إلى ذلك هناك الاعتمادات التى كانت تخصص للتسليح وإنشاء الطرقات العسكرية، وتشييد المبانى العامة، وإقامة الحفلات الترفيهية فى روما. هذا عدا الهبات المالية التى كانت توزّع على المواطنين من وقت لآخر. لهذا لم يكن يتبقى بعد كل هذه النفقات التى ذكرتها إلا مبالغ قليلة فائضة عن حاجات الدولة تبقى كإحتياطى فى الخزانة العامة الرومانية. ومن ذلك ما وجد فى عام 157 ق.م. حوالى 25

مليون ديناريوس - حوالى مليون جنيه إسترلينى احتياطى الخزانة العامة الرومانية. وهذا المبلغ لا يساوى نصف احتياطى الخزانة العامة فى أثينا على عهد بريقلس.

وعلى العموم، افتقر الرومان إلى رجال مدرّبين فى مجال الإدارة والمحاسبة المالية فى الشطر الثانى من عهد الجمهورية. وعلى الرغم من استمرار السناتو الرومانى متمتعا بإشراف عام على دخل الدولة وخرجها، فإنه كان لا يعد ميزانية مفصلة، ولا يراجع حسابات الحكام مراجعة دقيقة، ولم يولِ القنسورس الشئون المالية إلا قدرا طفيفا من العناية. كما لم يكن الكوايستورس أفضل حالا، ذلك أنهم بسبب قصر مدة حكمهم وقلة خبرتهم وعدم المامهم بالشئون المالية كانوا أعجز من أن يسيطروا على الجهاز الدائم من موظفى الخزانة العامة.

2 . الطبقة العامة فى روما وجمعيتا المئينات والقبائل:

إن ما طرأ من تعديل على تكوين جمعيتى المئينات والقبائل لهو أقل أهمية من نوع المواطنين الذين أصبحوا يحضرون اجتماعات هاتين الجمعيتين. فقد أخذ يقل تدريجا عدد المواطنين الرومان الذين يحضرون اجتماعات جمعيتى المئينات والقبائل للأسباب التالية:

أولا: اتساع نطاق الإقليم الرومانى والزيادة المطردة فى عدد المستعمرات الرومانية التى أنشئت فى نواحى هذا الإقليم.

ثانيا: اتساع الفتوحات، ومشاركة المواطنين الرومان فى القيام بها.

ثالثا: ازدياد عدد الولايات وعدد المواطنين الرومان المقيمين فيها إما قسرا لأنهم كانوا ضمن أفراد الحاميات، وإما طوعية لممارسة نشاطهم المالى المحموم.

وفى خلال القرن الثانى قبل الميلاد أصبح لا يحضر اجتماعات هاتين الجمعيتين إلا أقلية ضئيلة من المواطنين الرومان للأسباب والأوضاع التى ذكرتها أعلاه.

ولو كانت هذه الأقلية الضئيلة التى واظبت على حضور اجتماعات الجمعيتين

المذكورتين أعلاه من النوعية الجيدة لكان ذلك من السهولة والأهمية بمكان، لكن هذه الأقلية وإن كانت تُعد من سكان روما الذين كانوا يعملون فى الزراعة خارج المدينة، وهجروا مزارعهم، لأسباب كثيرة، ووفدوا إلى العاصمة ليتكسبوا قوتهم بأيسر الطرق وليفيدوا من الهبات التى كانت توزّع على سكان روما وليستمتعوا بالحفلات العامة والحملات الانتخابية وما كان يقدم فيها من أنواع الأطعمة وألوان الترفيه.

وقد كان لتكاثر مثل هذه العناصر فى روما آثاره السيئة على الحياة العامة، ولا سيما عندما أصبحت الأكثرية فى الجمعيتين الشعبيتين الرئيسيتين، وبخاصة جمعية القبائل من هؤلاء الغوغائيين المهاجرين المعوزين. وهم لا يزالون مسجلين فى القبائل الريفية، لأن عضوية القبيلة أصبحت وراثية، ونتيجة لانتقالهم فى أعداد كبيرة للإقامة فى روما، ونتيجة لبطالتهم أو عدم انهماكهم فى ممارسة أعمال مستديمة بانتظام، فأصبح أيسر عليهم من بقية مواطنيهم أن يحضروا باستمرار اجتماعات جمعية القبائل، ولا سيما أن ذلك أصبح محببا إليهم لقضاء وقت فراغهم، فأصبحت بالتالى قرارات هذه الجمعية متوقفة على أهواء ورغبات هذه العناصر وعواطفها.

ولما كان سكان المدينة، مواطنين كانوا أم غير مواطنين، يجدون لذة كبيرة فى حضور أى اجتماع عام لقضاء بعض الوقت فى الاستماع إلى الخطب السياسية. فقد اتخذ رجال السياسة من هذه الاجتماعات وسيلة لتحريك شعور الجماهير والتلاعب بعواطفهم، وإثارة النزعات فيها، وفى الوقت نفسه تحريك العناصر المتزنة تأمينا لفوزهم بموافقة جمعية المئينات أو جمعية القبائل على وجهات نظرهم. وبحسب الظروف التى كان يعيشها أولئك المتعطلون، كانوا على أتمّ الاستعداد للموافقة على أى مشروع يرون فيه أية فائدة مادية لهم، وعلى انتخاب المرشّحين الذين يدفعون أكثر من غيرهم.

إزاء انصياع العامة لتحكّم الطبقة الحاكمة فى أمورهم، فقدمت هذه الطبقة مصالحها على حساب المصلحة العامة، ممّا أدى إلى فساد الحكم بعدما تعامت عن الفساد، ولم تعمل على ابتكار وسيلة مناسبة للوصول نحو الأفضل فى تحقيق الصالح العام أو أن

يمارس المواطنون بأنفسهم حقوقهم الدستورية، كما كان متبعا فى الدول - المدن - الإغريقية. وهكذا يمكن القول إن الشعب الروماني قد تنازل طوعا عن سيادته العليا فى الدولة عبر الجمعيات الشعبية - جمعية المئينات أو جمعية القبائل - لتحتكر طبقة النبلاء إدارة دفة الحكم فى غياب أصحاب الحقوق حتى آن الأوان وهب المصلحون فى القرن الأخير من عهد الجمهورية متحدّين النبلاء ممّا أدى إلى قيام حلقات من النزاع بين هؤلاء المصلحين يؤازرهم الشعب وطبقة الحكام من النبلاء.

3 - الطبقة الحاكمة، نبلاء السناتو:

على الرغم من أن الشعب الرومانى هو صاحب السيادة فى الدولة، فإن تحريك عجلة الحكم ظلت فى قبضة طبقة أرستقراطية وإن اختلفت هذه الأرستقراطية اختلاف بينا عن طبقة البطارقة القديمة بعد العام 287 ق.م. وبينما كانت قبائل البطارقة قد كونت عنصرا هاما من عناصر الأرستقراطية الجديدة الحاكمة التى ظلت فترة طويلة يخرج من بين صفوفها قادة روما السياسيين ، وتتمتع بمكانة اجتماعية ممتازة . فإننا نرى إلى جانب البطارقة كانت الأستقراطية الجديدة تضم إلى صفوفها مجموعة كبيرة من العامة الذين سبق لهم تولى إحدى الوظائف الرومانية العامة التى كان يستتبع توليها الفوز بعضوية السناتو سواء أكانوا مواطنين رومان أو من اللاتين أو من الإيطاليين الذين كانوا ينتمون إلى أرستقراطيات محلية فى مدن منحت حقوق المواطنة الرومانية، ووفدوا إلى روما للاستقرار فيها.

إذن تكوّنت طبقة الأرستقراطيين عندما أخذ أثرياء العامة، فى النصف الأول من عهد الجمهورية، يحذون حذو البطارقة فى تنظيم حياتهم الاجتماعية، بتكوين قبائل من أسرهم الأكثر ثراء. وإن هذه القبائل أصبحت تؤلف أرستقراطية العامة، وبعد دخول أبرز عناصر العامة إلى طبقة البطارقة فى السناتو، تم تجاوز الفواصل بين الطبقتين بتقوية الأواصر بين الفريقين بالتزاوج والتبنّى انسجاما مع المصالح المشتركة، وفى سبيل هدف واحد هو جمع كل عناصر الأرستقراطية. لكن الملاحظ أنه بقدر ما أخذت قبائل البطارقة فى

الانحلال وبالتالى الانقراض، أخذت قبائل العامة تنمو وتقوى بشكل ازداد معه عدد العامة فى الطبقة الأرستقراطية.

ولما كان الانتماء إلى الأرستقراطية الرومانية يأتى نتيجة لكون أحد أجداد الأسرة الرومانية عضوا فى مجلس السناتو الرومانى، فإن هذه الأرستقراطية قد انقسمت إلى فئات متفاوتة فى المرتبة على أساس مرتبة الوظائف التى شغلها هؤلاء الأجداد. فكانت أعلى الأرستقراطية مرتبة فئة صغيرة كان الرومان يدعونها فئة النبلاء *Nobiles Nobilitas* علما أن صفة أو سمة النبالة لم تطلق إلا على سلالة الذين سبق لهم تولى القنصلية أو الدكتاتورية أو التريبونية العسكرية ذات السلطة القنصلية، لكنه غلب عند العامة خلع سمة النبالة على الأرستقراطية بأسرها ودعوة أفرادها جميعا «النبلاء». هذا وكان يطلق على أول رجل فى الأسرة يصل إلى المناصب الكبرى لقب «رجل حديث النعمة» *Homusnovus*، أو الرجل الجديد لأنه أساس شرف الأسرة، ويدعى أحيانا «صدر الشرف». ونادرا ما كان يصل الفقراء إلى المناصب العامة، ولكن إذا وصل أحدهم إلى الوظيفة العليا كان عليه، بطريقة مباشرة أن يجمع ثروة ضخمة تمكّنه من استقبال مؤيديه وإطعام مرشحيه من أجل المحافظة على وظيفته، حتى صارت الثروة والوظيفة لا تفترقان.

وخير دليل على تفاوت مراتب الفئات، التى كانت تنقسم الأرستقراطية إليها، والتقاليد التى كانت تنظم الإجراءات المتبعة فى مجلس الشيوخ، وتراعى بكل دقة. فوفق هذه التقاليد، كان يتولى رئاسة الجلسة الحاكم الذى دعا إلى انعقادها، وهو عادة أحد القنصلين، وبعض الأحيان البرايتور أو أحد ترابنة العامة. ورئيس الجلسة فى مجلس الشيوخ هو الذى يعطى الكلام لأصحاب الحق، وفقا لمرتبة الوظيفة العامة التى كان العضو يشغلها من قبل. فيفتتح المناقشة عادة أصحاب المرتبة القنسورية *Censorrii* على أساس أنهم كانوا قد تولوا القنصلية قبل توليهم القنسورية. ثم يأتى بعدهم أصحاب المرتبة القنصلية *Consulares*، فأصحاب المرتبة البرايتورية *Practorii*.

والشئ الجديد بالملاحظة هنا، هو أن العادة جرت على أن يقترع المجلس على المشاريع أو القرارات المعروضة أمامه فور انتهاء هذه الفئات الثلاث من الكلام. لذلك، نادرا ما كان يدعى للكلام أعضاء مجلس الشيوخ الأصغر سنًا وهم الذين كانوا أصحاب المراتب الدنيا: مثل التريبيونية *Tribunieii* والأيديلية *Aedilieiii* والكوايستورية *Quaestorieii*. وتبعا لهذه التقاليد التى كانت تُعطى أفضلية مطلقة فى إبداء الرأى لأرفع أعضاء المجلس مرتبة بدءا بأكبرهم سنًا. فقد اتسمت تصرفات هؤلاء الشيوخ عادة بالتمهل المعوق والحذر الشديد. لكن مجلس الشيوخ الرومانى كان يخرق هذه التقاليد فى أوقات الأزمات على نحو ما سنرى من الأمثلة الكثيرة فى معرض الحديث عن إدارة روما للولايات فى الخارج.

طبعت الأرستقراطية الجديدة بطابع مزدوج لأنها صارت:

- أرستقراطية ثراء.

- وأرستقراطية وظائف.

وفى خلال القرن الثالث قبل الميلاد كانت هذه الأرستقراطية الجديدة المؤلفة من أسر أعضاء مجلس الشيوخ المتحدرين من البطارقة، ومن العامة، قد احتكرت لنفسها حق تولى الوظائف العامة، وبالتالى مجلس الشيوخ. وهكذا أصبحت الأرستقراطية الجديدة دائرة مغلقة دون غيرها. وقد ساعد فى ذلك الاحتكار والانغلاق أنه كان لا يستطيع الفوز بوظيفة عامة إلا من توافرت لديه ثلاثة مؤهلات رئيسية وهى:

- التمتّع بثروة كبيرة.

- الانتماء إلى أسرة ذات نفوذ كبير.

- الحصول على رضاء أكثرية أعضاء مجلس الشيوخ.

هذا مع العلم أن الوظائف العامة كانت غير مأجورة - بدون مرتبات - وأنه يجب على من يتولاها الإنفاق بغير شح، وبخاصة فى الحملات الانتخابية المكلفة والتى كانت ترتفع

أكلافها باضطراد. على ألا يغيب عن بالنا ما تتطلبه مهام الحكام وعضوية مجلس الشيوخ من أوقات مما لا يترك فرصة لأصحابها للقيام بعمل آخر.

ومع هذا وذاك، فعندما ازدادت الثروة بين أيدى الناس، ووجد كثيرون ممّن توافرت لديهم موارد كافية لمواجهة الأعباء المالية، لم يتمكّن هؤلاء الأثرياء الجدد من الفوز بالوظائف العامة لافتقارهم إلى المؤهلين الآخرين مما ولّد لدى هؤلاء المحرومين الحقد والكراهية على الأوضاع القائمة آنذاك، والتى صارت عاملا هاما فى الصراعات المقبلة.

ولم يدع فرصة للنجاح فى الانتخابات، إلا لأبناء الأسر الموسرة المنتمية إلى قبائل كبيرة ذات نفوذ، المحالفات السياسية الواسعة النطاق التى قامت بين القبائل الكبيرة، ونشاط الشخصيات البارزة ذات المكانة الكبيرة فى تأييد مرشيحها. فضلا عن ذلك كله، فإنه كان من حق الحاكم الذى يرأس الجمعية يوم الانتخاب أن يرفض عرض اسم أى مرشح لا يوافق هو عليه. ومن ذلك كان من الصعب على أى شخص لا ترضى عنه غالبية أعضاء مجلس الشيوخ تولى منصب الكوايستورية تمهيدا لتولى البرايتورية وعن طريقها الوصول إلى عضوية مجلس الشيوخ. كما كانت الأرستقراطية أكثر تشددًا فى مَنْ يتولى وظيفة القنصلية لأنها تؤهل صاحبها اعتبارا منذ آخر القرن الثالث قبل الميلاد لاكتساب سمة النبالة هو وسلالته. وليس أدل على ذلك التشدد من أنه من بين المائة والثمانية الذين انتخبوا للقنصلية فيما بين عامى 200 و146 ق.م. لم يكن إلا ثمانية فقط ممن كانوا ينتمون إلى أسر لم يتولّ أحد من أفرادها هذا المنصب من قبل.

والواقع أنه حتى أواخر عهد الجمهورية الرومانية لم يتمكّن من اختراق الحواجز المصطنعة، وتولى منصب القنصلية من خارج صفوف الأرستقراطية إلا الأشخاص الذين امتازوا بصفات غير عادية وساعدتهم على النجاح ظروف غير عادية أيضا، كانت إما داخلية وإما خارجية. مثل مرقوس بورقيوس قاتو الكبير، وفيما بعد ماريوس وشيشرون. أما منذ القرن الثانى قبل الميلاد، كان من تولى القنصلية دون أن يكون قد سبقه إليها أحد من قبيلته أو أسرته يسمى «رجلا جديدا» كما بينّا سابقا.

ومنذ مدة بعيدة كان مجلس الشيوخ ينقسم إلى جماعات عدة، تتنافس للفوز بالوظائف العامة وبخاصة وظيفتى القنصلية والقنسورية. فتلتف كل جماعة من هذه الجماعات حول زعيم قبيلة من القبائل البارزة، وقد يحدث تحالف بين قبيلتين لمنع وصول مرشح القبيلة القوية ذى النفوذ القوى والمكانة الممتازة من إقامة نفسه حاكما مطلقا، أو منع القبيلة الواحدة من الاستئثار بأرفع الوظائف منفردة.

فمنذ بداية المرحلة الثانية من الحرب البونية، كانت أبرز القبائل الرومانية ستا هى: قبائل فابيوس *Fabii* وفولفيوس *Fulvii* وقلاوديوس *Claudii* وقورناليوس سقيبيو*Cornelii* *Scipiones* وأميليوس *Aemilii* وفاليريوس *Valerii*. وحتى معركة قاناى فى عام 216 ق.م. كان من نتيجة تحالف القبيلتين الأخرتين فوزهما بنصيب الأسد. ثم انتقل ذلك المنصب إلى قبيلة فابيوس. لكن ما إن أطل عام 212 ق.م. حتى كانت الصدارة لقبيلة قلاوديوس بفضل تحالفها مع قبيلة فولفيوس. ثم أخذ نجم قبيلة قورنيليوس يرتفع بفضل ما أصابه بوبليوس قونليوس سقيبيو من نجاح فى أسبانيا، ثم فى إفريقيا. ومع ذلك، رفض منصب الدكتاتورية لمدى الحياة بعد انتصاره فى معركة زاما عام 202 ق.م. واكتفى بلقب إفريقانوس، ثم انتخب فى عام 199 ق.م. قنسورا، وصار أرفع أعضاء مجلس الشيوخ مقاما، *Primceps senatus* وفى عام 194 ق.م. أعيد انتخابه قنصلا.

ثم تولى زعامة المعارضة لنفوذ إفريقانوس «رجل جديد» يدعى مارقوس بورقيوس قاتو اتصف بالجد والكافية والنزاهة والقدرة الخطابية، فلفت الأنظار إليه، ولا سيمّا قبيلة فاليريوس فساندته وكفلته برعايتها، ومهدت له السبيل إلى تولّى الوظائف العامة. فأصبح الكوايستور فى عام 204 ق.م. والأيديليس الشعبية فى عام 199 ق.م. والبرايتور فى عام 198 ق.م. والقنصل فى عام 195 ق.م. والقنسور فى عام 184 ق.م. فكان يدعو إلى إعلاء شأن روما، وعدم تقليد أهل الإغريق، ويهاجم ابتزاز أموال أهالى الولايات. وأوعز فى عام 187 ق.م. إلى اثنين من ترابنة العامة بمطالبة لوقيوس سقيبيو بتقديم حساب لمجلس الشيوخ عن 500 تالنت - حوالى 125 ألف جنيه

إسترلينى -[1]. ثم حرّض قاتو التربونين على إثارة هذه المسألة فى جمعية القبائل حيث انتهت بتدخل إفريقانوس وإلقائه خطابا بليغا دافع فيه عن أخيه. ولما لم تنفع هذه المحالولات من قبل قاتو فإنه حرّض تريبونا للعامة، فى عام 184 ق.م. يدعى غايوس مينوقيوس *Gaius Minucius* على اتهام لوقيوس أمام جمعية القبائل باختلاس الأموال العامة، فانتهت أيضا كسابقتها إذ استخدم التريبون سمبرونيوس جراكوس حقه فى الاعتراض على تصرفات زميله مينوقيوس الذى أصدر أمرا بإلقاء القبض على لوقيوس الأمر الذى أغضب إفريقانوس فاعتزل الحياة العامة وترك روما إلى أن توفى فى العام التالى 183 ق.م.

وقد ساعد على شدة الصراع والتنافس بين أفراد الطبقة الأرستقراطية أنهم انغمسوا فى حياة الترف الواسعة. وتحقيقا لذلك، كان التنافس كبيرا بين المرشحين لوظائف القنصلية أو البرايتورية التى توفر فرص تولى الحكم فى الولايات وقيادة الجيوش وبالتالى الحصول على ثروة كبيرة تكفل لهم ممارسة الحياة المترفة. فى حين أن العرف كان يُحرّم على أعضاء مجلس الشيوخ ممارسة الأعمال المصرفية والأشغال العامة، وبعد قانون قلاوديوس الصادر فى عام 218 ق.م. فرص العمل بالتجارة الخارجية.

فليس غريبا أن يلجأ هؤلاء المرشحون إلى شراء أصوات الناخبين فى خلال القرن الثانى قبل الميلاد. وبالرغم من لجوء بعض الترابنة إلى استصدار قانونين جديدين فى عامى 181 و 159 ق.م. للقضاء على الرشوة فى الانتخابات، فإن الرشوة بقيت فاشية، لأن مجلس الشيوخ، للحفاظ على سيطرته، أشاع الرشوة وأباحها بسن نظام جماعى للرشوة أساسه توزيع بعض هبات القمح على عامة روما، أو يستخدم جانبا من دخل الجزية المفروضة على الولايات فى شراء كميات من النبيذ والزيت لتوزيعها على عامة روما.

فمن أجل كسب ود الناخبين المقيمين فى روما قرّر مجلس الشيوخ الرومانى الاهتمام

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 1/383.

بترفيههم وذلك بإقامة سلسلة من الحفلات العامة. فقبل عام 220 ق.م. كان لا يقام بانتظام إلا حفل عام واحد للألعاب يسمى «حفل الألعاب الرومانية» *Ludi Magni* أو *Ludi Romani* ولايستمر أكثر من يوم واحد. أما في عام 220 ق.م. فقد رأس مجلس الشيوخ إقامة حفل عام ثان عُرف بـ «حفل الألعاب الشعبية» *Ludi Plebeii*، وفي أثناء الحرب البونية، بعد انتهاء المرحلة الثانية، واجتياز الأزمة التي مرّت بها روما، قرّر مجلس الشيوخ مساهمة منه في التعويض على الشعب وما كابد من مآس وما تحمّل من عذاب، إقامة ثلاثة احتفالات جديدة، بدأها عام 212 ق.م. بحفل *Ludi Megalenses*، تلاها في عام 204 ق.م. بحفل *Ludi Florules* وأخيرا في عام 202 ق.م. أكملها بحفل *Ludi Ceriales*. ثم أضاف إلى هذه الاحتفالات احتفالاً رابعا في عام 173 ق.م. *Ludi Apollinares* ولم يقف الأمر عند زيادة عدد الحفلات العامة بل تعدّاه إلى زيادة مطردة في عدد أيام كل حفل. فخصص أولا خمسة أيام ثم جعلت سبعة أيام، وحددت بعد ذلك حتى صارت أربعة عشر يوما مع ما يستتبع ذلك من زيادة في الاعتمادات المخصصة من الخزانة العامة وأحياناً كثيرة كان الحكام الذين يشرفون على هذه الحفلات العامة يتبرعون بمبالغ إضافية من أموالهم الخاصة كسبا لرضاء الجماهير ومقدمة منهم للحصول على تأييدهم بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات لمصلحتهم دون غيرهم.

ولم تبقَ الاحتفالات تقليدية مقتصرة على سباقات الخيول والعربات، بل أضيفت إليها المسرحيات ومباريات المجالدين، ومباريات صيد الحيوانات المفترسة. وكان الأرستقراطيون يتسابقون في تقديم هذه المباريات على نفقتهم الخاصة كسبا للشهرة ومحبة الجماهير.

وازدادت سيطرة مجلس الشيوخ على الحكم في الدولة الرومانية حتى سيطر سيطرة مطلقة في خلال القرن الثاني قبل الميلاد إلى أن تولى تيبريوس سمبرونيوس غراكوس التريبونية الشعبية لعام 133 ق.م. وهذه المكانة والنفوذ اكتسبهما مجلس الشيوخ بالتدريج من التقاليد الرومانية أصلا ثم من ارتفاعه إلى مستوى المسئولية إبان الأزمات في المرحلة الثانية من الحرب البونية التي هددت كيانا ونظاما سياسيا ممّا جعل الرومان يدركون تلقائيا ضرورة ترك توجيه السياسة الخارجية إلى هيئة قوية دائمة. ولم يكن آنذاك في

وسع الحكام تأليف مثل هذه الهيئة لأن مدة حكمهم كانت عاما واحدا. ولم يكن أيضا ميسورا للجمعيات الشعبية *Comitia* أن تتحمّل مثل هذه الأعباء وتقوم بمثل هذه المهام وهم في الغالب تنقصهم الخبرة الإدارية والأهلية السياسية وإن كانوا يتحلّون بالحنكة العسكرية والشجاعة والإقدام لأن جلهم كان من الفرسان وأكثرهم تمرسا بالشئون العامة كانوا من بين صفوف المحاربين. ولأن مجلس الشيوخ كان هيئة دائمة، ومن السهل أن يدعوها بانتظام أحد القنصلين أو البرايتورس إلى الاجتماع لبحث الشئون العامة الطارئة. فضلا عن كون أكثرية أعضاء هذه الهيئة يتمتعون بخبرة طويلة في هذه الشئون لأنهم كانوا يتألفون من الحكّام السابقين إضافة إلى القنصلين والبرايتورس الحاليين. فكان طبيعيا أن يهيمن مجلس الشيوخ هيمنة كاملة على السياسة الخارجية للدولة الرومانية مع مراعاة حق جمعية المئينات في الموافقة على إعلان الحرب وعقد الصلح. ثم كان من حقه وضع نظم الحكم لممتلكات روما الخارجية، واختيار الحكام لهذه الممتلكات والإشراف على إداراتها.

ولم يكتفِ مجلس الشيوخ بوضع يده المطلقة على السياسة الخارجية، بل امتدت إلى كل الشئون العامة بفضل سيطرته على الحكام والوسائل التي ابتكرها وانتهجها للسيطرة على الجمعيتين الشعبيتين. وقد استمد سيطرته على الحكام من كونه صاحب الحق في الإسناد إلى القناصل والبرايتورس قيادة الجيش، وتحديد الولايات التي يحكمونها، ويطيل لهم مدة ممارسة السلطة التنفيذية العليا *Prorogatio*. فهو بذلك يستطيع أن يكافئ الذين يسلمون له القيادة، ويعاقب الذين يتحدون توجهاته. فضلا عن حق الاعتراض *Inter Cessio* وهو الحق الذي لم يكن مقتصرا على ترابنة العامة فقط، بل أيضا كل حاكم يتمتع بسلطة أعلى *Maior Potestas* من حاكم آخر، أو بسلطة مساوية له *Par Potestas* كان مجلس الشيوخ يستطيع إعاقة تصرفات الحكام وترابنة العامة.

والواقع أن سيطرة مجلس الشيوخ تعدّت نطاق إدارة دفة الحكم، والتحكّم في السياسة الخارجية واختيار حكام الولايات، إلى حق الاعتراض أو الفيتو. هذا السلاح

الذى أنشئ أصلا للحد من سلطة مجلس الشيوخ نفسه أو الحكام، قد أصبح أفعل أداة استخدمها المجلس لكبح جماح ترابنة العامة أنفسهم. وكذلك لوقف تصرف أى حاكم خالف مشيئة هذا المجلس. ذلك أنه بعد عام 287 ق.م. عندما أصبح العامة يؤلفون نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الشيوخ، لم يكن صعبا عليه أن يُعزى تريبونا أو آخر من ترابنة العامة العشرة على استخدام حقه فى الفيتو ضد أى مشروع لم يرضَ عنه المجلس، سواء أكان صاحب هذه المشروع حاكما من الحكام أم تريبونا آخر من ترابنة العامة. فأصبح فيتو الترابنة سلاحا ذا حدّين.

وامتد نشاط وسيطرة نفوذ مجلس الشيوخ إلى الجمعيات الشعبية مثل جمعية المئينات وجمعية القبائل اللتين كانتا لا تستطيعات التصويت إلا على المشاريع التى يعرضها عليها الحاكم الذى يرأس جلسة انعقادها. فبفضل نفوذ هذا المجلس على الحكام وصلاته بالترابنة العامة استطاع أن يسيطر على كل وجوه نشاط هاتين الجمعيتين، سواء أكانت هذه الأنشطة تشريعية أم انتخابية لأنه أصبحت الغلبة فى هاتين الجمعيتين المتعطلين الذين اكتظت بهم روما. فانتهزت الطبقة الحاكمة هذه الفرصة لشراء رضاء العناصر المحتاجة وإثارة أحط النزعات فيها وإرهاب أكثر العناصر رؤية واتزانا.

وإمعانا فى التحكّم بإدارة دفة الدولة الرومانية، فقد عملت الطبقة الحاكمة على إيجاد وسيلة جديدة تخلف ما كان مجلس الشيوخ قد فقده من حق إبرام قرارات الجمعيتين الشعبيتين الرئيسيتين *Paturm auctoritas* باستصدار قانونين حوالى عام 150 ق.م. *Lex Fufia* و *Lex Aelia* يخوّلان لأى حاكم قورولى - أى الأيديس القورولى أو البرايتور أو القنصل أن يفض اجتماع أية جمعية شعبية بحجة أنه شاهد نذرا سيئة الطالع. يعنى أنه إذا فشلت الوسائل الأخرى فى تهيئة الجو الملائم لاتجاهات الطبقة الحاكمة، أو إذا أخذت هذه الطبقة على غرة قبل تهيئة هذا الجو، لم يكن هناك أيسر من الالتجاء إلى الوسيلة الجديدة. وإذا لم يكن يوجد دليل على الالتجاء إلى الوسيلة قبل القرن الأول للميلاد بشكل منتظم فإن هذا يدل على أمرين:

الأمر الأول: على الرغم من سيطرة الطبقة الحاكمة على زمام الأمور، فقد وجدت عناصر معارضة لهذه الأوضاع، استطاعت أحيانا كثيرة أن تتحدّى الطبقة الحاكمة باقناع إحدى الجمعيتين الشعبيتين لاتخاذ قرارات لا ترضى عنها هذه الطبقة، فاتخذت الحيطة تجاه هذه التحدّيات.

الأمر الآخر: أنه عندما أساء مجلس الشيوخ استعمال السلطة التى آلت إليه، وظهر عجز الطبقة الحاكمة عن حسن إدارة شئون الدولة، بحيث أصبحت رائحة الفساد تزكم الأنوف، برز فى القرن الأخير من عهد الجمهورية الرومانية زعماء مصلحون تحدوا الأوضاع القائمة تحدّيا خطيرا.

وادعى مجلس الشيوخ لنفسه الحق فى معالجة الأزمات الطارئة التى تتهدد أمن الدولة وسلامتها فى الداخل بإصدار ما يعرف بقرار مجلس الشيوخ النهائى، *Senatus Consultum Ultimum*. وبمقتضى هذا القرار كان القنصلان يخولان السلطة كاملة فى اتخاذ أى إجراء للحفاظ على سلامة الدولة من أى مكروه *durent operam consules ne quid republica detormenti caparet senatus decrevit* دون أن يحق لأى حاكم آخر أو أى تريبون من ترابنة العامة استخدام حق الاعتراض *Intercessio* على ما يقرّره القنصلان ودون أن يحق لأى مواطن استخدام حق الاستئناف *Provocatio* إزاء أى حكم يصدره القنصلان أو أحدهما فى مثل هذه الظروف. وهذا يعنى أن قرار مجلس الشيوخ النهائى كان بمثابة إعلان ما يعرف اليوم باسم «الأحكام العرفية» أو «الأحكام العسكرية».

وأخيرا ساعد على إضعاف نفوذ مجلس الشيوخ إخفاقه الذريع فى إدارة الولايات، وعجزه عن حل المشاكل التى ترتبت على اتساع فتوحات روما، وتعصبه للطبقة الحاكمة التى قصرت على نفسها الوظائف العامة دون الطبقات الأخرى مهما تكن مقدرة أفراد هذه الطبقات. فكان طبيعيا أن يهبط مستوى الإدارة فى الولايات وفى روما على حد سواء. فانبرى المصلحون ينشدون الإصلاح، واستمات المجلس فى الدفاع عن مكانته ونفوذه. فوقع الصراع الدامى فى القرن الأخير من عهد الجمهورية، ولم ينته إلا بالقضاء على النظام الجمهورى.

4. الحلفاء:

لقد ظل الحلفاء اللاتين والإيطاليين أوفياء لروما فى أشد الأزمات وأصعبها عليها، وبخاصة إبان الحرب البونية فى مرحلتها الثانية. فأسهم الحلفاء بعدد أكبر من الجنود، مما أسهم به الرومان أنفسهم، فى بناء الجمهورية وبناء الامبراطورية إذ كان عدد الجنود من الحلفاء يبلغ دائماً فى خلال القرن الثانى قبل الميلاد، ضعف عدد الجنود من الرومان. أما فى العام 193 ق.م. أصبح الوضع أفضل ممّا كان متبعا فى النظام القديم، فصار الزاما على الحلفاء أن يحشدوا الجنود بحسب المعاهدات المبرمة بينهم وبين روما، بحيث يأخذ بعين الاعتبار عدد مواطنى كل مدينة حليفة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشرة والخامسة والأربعين. أما الأسلاب فقد كانت توزع عادة بالتساوى بين الجنود الحلفاء والجنود الرومان.

ومع ذلك لم يكن هؤلاء الحلفاء يشعرون إلا بالإجحاف الشديد مع الرومان، وبأنهم أدنى منهم مرتبة. وبالرغم من إسهامهم على نطاق واسع فى بناء الإمبراطورية الرومانية، فإنهم كانوا من بين المحرومين المشاركة فى حكم الإمبراطورية والانتفاع بحماية أشخاصهم من ظلم الحكام فى الولايات، وهى الحماية التى كفلتها للمواطنين الرومان التشريعات التى صدرت فى مستهل القرن الثانى قبل الميلاد. وقضت بعدم قصر حق الاستئناف على الأحكام التى تصدر فى روما فقط، ويحظر جلد المواطنين الرومان، ويحظّر إعدامهم دون محاكمة، بينما كان حكام الولايات يمارسون سلطات مطلقة سواء على المقاتلين أو على التجار الإيطاليين. فضلا عن الرومان وحدهم دون الحلفاء كانوا يتمتعون بالانتفاع بالجزية والمكوس الجمركية ودخل الأرض العامة والمناجم فى الولايات.

وبعد أن غالى الأيديليس فى جمع «التبرعات» لإقامة الحفلات العامة فى روما، واشتد سخط الحلفاء، اضطر مجلس الشيوخ الرومان إلى إصدار قرار فى عام 179 ق.م. يحظّر مثل هذه الابتزازات. فضلا عن الحلفاء كانوا يتحمّلون وحدهم أكلاف ضيافة حكّام روما فى أثناء تنقلاتهم فى جميع أنحاء إيطاليا مع ما يستلزم من أماكن لإيوائهم هم وحاشياتهم أو يشترون ما يلزمهم من حاجيات، فتتكفل بكل ذلك المدن التى ينزلون فيها.

وكثيرا ما أسئت معاملة الحكام المحليين لأنهم لم يبادروا فورا إلى إخلاء الحمام العام وإعداده ليستخدمه حاكم رومانى أو زوجته.

ويمرور الزمن، أخذ الحلفاء يشعرون بوجود فوارق قوية بينهم وبين الرومان، بدل أن يكونوا حلفاء متساوين كان الرومان سادة وهم مسودين. فشعر الحلفاء بالمرارة لوجود هذه الفوارق. وقد كانت النتيجة للاندماج فى شبه الجزيرة الإيطالية كافة فى هيئة مواطنين رومان بسبب الصلات الوثيقة، والتطوّر الحضارى، الأثر الكبير فى حصول المجتمعات الإيطالية الحليفة لروما على حقوق المواطنة الرومانية كاملة. وكان أول ظهور فى السياسة الرومانية بعد عام 139 ق.م. ويؤكد ذلك بقاء هذه المجتمعات حتى منتصف القرن الثانى قبل الميلاد حريصة على الاحتفاظ باستقلالها من الاندماج فى الشعب الرومانى. إلا أنه فى خلال الفترة الممتدة من عام 187 ق.م. إلى عام 168 ق.م. حذفت، أكثر من مرة، أسماء كثيرين من الحلفاء الإيطاليين من قوائم المواطنين الرومان، وأرغموا على العودة إلى مواطنهم بناء على طلب هذه المجتمعات الحليفة نفسها، ولم يكن ذلك بدافع حرمان الحلفاء التمتع بحقوق المواطنة الرومانية. وخير دليل على هذا القول أن أهل قابوا الذين حرموا من استقلالهم الذاتى وحقوق المواطنة الرومانية الخاصة فى عام 210 ق.م. جزاء خروجهم عن طاعة روما وانضمامهم إلى هانيبال، أعيد إليهم كل ما حرموه فى عام 189 ق.م. وفى العام الثانى منحت حقوق المواطنة الرومانية كاملة إلى ثلاثة مجتمعات صغيرة تقع على الحدود بين لاتيوم وقمبانيا، وهى: فوندى *Fundi* وفورميای *Formiae* وأربينوم *Arpinum* واستبقت روما للحلفاء اللاتين حقهم فى الحصول على حقوق المواطنة إذا انتقلوا إلى روما للاستقرار فيها بشرط أن يكونوا قد تولوا قبل ذلك مناصب عامة فى مدنهم الأصلية. بيد أن الأدلة على عدم منح الحلفاء الإيطاليين حقوق المواطنة الكاملة واضحة، لأن مواطنى قابوا لم يمنحوا الحقوق الرومانية كاملة.

ويؤكد عدم منح الحلفاء حقوق المواطنة الرومانية كاملة، لأن مواطنى قابوا لم يمنحوا الحقوق الرومانية كاملة، حرصا من مجلس الشيوخ فى عدم التوسّع بمنح الحقوق

الرومانية كاملة. والخلاصة أنه عندما أصبح الحلفاء الإيطاليين شديدى الحرص فى الحصول على الحقوق الرومانية، وأخذوا يطالبون بالحصول عليها، أصبح الرومان أكثر ميلا إلى عدم التوسّع فى منح هذه الحقوق. وأنه كلما اشتدت مطالبة الحلفاء اشتد حرص الرومان على عدم مشاركة الحلفاء لهم فى التمتع بمزايا الحقوق الرومانية، ممّا أدى إلى نشوب «حرب الحلفاء» فى أوائل القرن الأول قبل الميلاد.

الفصل العاشر

الحكم الرومانى فى الولايات

1. علاقة روما بدول البحر الأبيض المتوسط:

اتسع نفوذ الرومان وعلاقاتهم وممتلكاتهم خارج إيطاليا اتساعا كبيرا حوالى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد. ولم يحل منتصف القرن الثانى قبل الميلاد حتى كانت علاقة من نوع جديد تربط روما بدول البحر الأبيض المتوسط، باستثناء موريتانيا وبعض إمارات البلقان، وكان الدافع وراء هذا التوسّع رغبة الرومان فى تأمين أنفسهم من قرطاجة، ومن مخاطر ازدياد قوة فيليب الخامس ملك مقدونية، وأنطيوخوس الثالث إمبراطور الدولة السلوقية. وأثر الانتصارات الباهرة التى حققتها روما ظهر فى تعددت الدول التى أسرعت إلى عقد تحالفات معها. وحيث إن اتسا ع نطاق السيطرة الرومانية خارج إيطاليا لم يكن فى الأصل وليد سياسة استعمارية واضحة، فلم يكن لدى الرومان خطة مرسومة لطريقة حكم البلاد التى سيطروا عليها أو لتنظيم علاقاتهم مع هذه البلاد. ونتيجة لذلك فإنهم جربوا وسائل مختلفة إلى أن استقر رأيهم أواخر القرن الثانى قبل الميلاد على قواعد معينة.

بقى الرومان، حتى حوالى منتصف القرن الثانى قبل الميلاد، يفضلون بوجه عام، فى تنظيم علاقاتهم مع البلاد المهزومة خارج إيطاليا، على أساس من التحالف، وذلك بعقد معاهدات تحالف وصداقة *Societas et amiertia*. ولكن هذه السياسة من التحالفات لم تطبق على قدم المساوات مع جميع البلاد على حد سواء. فقد كانت بعضها تعامل معاملة الدول الصديقة، وعلى هذا الأساس تعفى من أداء ضريبة أو جزية للرومان. وكذلك بعدم إنشاء علاقات خارجية مع أية دولة أخرى، كان الرومان يعقدون كذلك مع الدول التى لم تناصبهم العداء معاهدات تحالف وصداقة يتعهّد فيها الطرفان المتعاقدان بتقديم المساعدة

العسكرية لأغراض دفاعية عند الحاجة. ولكن نظرا إلى الفارق فى القوة بين روما والدول الأخرى، ونظرا للمبدأ العام الذى ظل الرومان يعملون بموجبه مدة طويلة، وهو مبدأ تجنّب الاشتباكات الخارجية قدر الاستطاعة، لم يكن هناك مفر من الناحية العملية من أن تستفيد روما من قوات حلفائها الأصدقاء *Socii amieli* حين كانت ترى مصلحتها فى ذلك. وعلى تجنب استخدام قواتها خارج إيطاليا لمساعدة هؤلاء الحلفاء. وحتى أن الرومان كانوا أحيانا يرفضون مساعدة الحلفاء الذين يبادرون إلى تقديمها تلقائيا. وبحسب المفهوم الرومانى، امتاز نظام التحالف والصداقة، بأنه كان يضمن حياد حلفائهم دون أن يلزمهم عمليا بمساعدة هؤلاء الحلفاء. ومن وجهة نظر الحلفاء أن عقد محالفة مع روما كان مكسبا سياسيا كبيرا، وإن لم يستتبع حتما الحصول على تأييد قوة روما العسكرية.

2. إنشاء الولايات:

عملية إنشاء الولايات قد تم فى منطقة أخرى، ففى حين اتبع الرومان نظام ضم البلاد التى قهروها إليهم فى غرب البحر الأبيض المتوسط، احتفظوا بنظام معاهدات التحالف والصداقة لمدة طويلة فى شرق البحر المتوسط بوجه عام. وكانت صقلية أولى الممتلكات التى امتلكها الرومان خارج إيطاليا باستيلائهم عليها فى عام 241 ق.م. ثم تلاه استيلاؤهم على قورسيقا وسردينيا فى عام 238 ق.م. وقبل تحويل هذه الممتلكات إلى وحدتين إداريتين منفصلتين فى عام 227 ق.م. تتألف إحداهما من صقلية، والثانية من قورسيقا وسردينيا، فقد استبقى الرومان إدارة هذه الممتلكات دون إنشاء نظام خاص بها.

وكانت كل وحدة إدارية من هذا النوع تسمّى ولاية *Provincia* ثم لم يلبث أن عُمّم هذا الاسم على كل منطقة تقع خارج إيطاليا وتضمها روما إليها وتحولها إلى وحدة إدارية تقيم عليها حاكما رومانيا. وقد حوّل الرومان، فى عام 197 ق.م. الأقاليم التى استولوا عليها فى أسبانيا إلى ولايتى أسبانيا الدانية - القريبة - وأسبانيا القاصية - البعيدة - وتحويل قرطاجة وإقليمها إلى ولاية إفريقيا فى عام 146 ق.م.، وتحويل مقدونيا إلى ولاية مقدونيا. وفى عام 129 ق.م. تحويل مملكة برجام إلى ولاية آسيا.

ويعود السبب الرئيسى فى تحويل هذه الممتلكات إلى ولايات أربع، إلى باعث عسكرى، يتمثّل فى رغبة الرومان فى ضمان عدم وقوعها ثانية فى قبضة قرطاجة. وكذلك بشأن إنشاء ولاية مقدونيا، فقد كان الباعث عسكريا من أجل وضع حد لمتاعبهم العسكرية وتأمينهم من جهة الشرق. أما بالنسبة إلى إنشاء ولاية إفريقيا - إقليم قرطاجة - فقد كان الباعث استعماريا انتقاميا. أما بالنسبة إلى قورسيقا وسردينيا وصقلية، وولايتى أسبانيا، فقد كان الباعث الإفادة من مواردها وإن اعتبرته روما فى المرتبة الثانية أولا ثم بدأ يكتسب أهميته المتزايدة بمرور الزمن منذ ضم مملكة برجام.

3. قانون الولاية:

كان مجلس الشيوخ هو الذى يضع الخطوط الرئيسية لنظم الحكم فى الولايات، ويستصدر بها قانونا يعرف بقانون الولاية *Lex Provinciae*. وكان يتم ذلك بعد أخذ رأى اللجنة التى أوفدها إلى الولاية والإطلاع على التقرير الذى كانت تضعه، فى هذا الخصوص بالاتفاق مع القائد الذى أخضع المنطقة التى تقرّر تحويلها إلى ولاية. وهذه اللجنة كانت تتألف عادة من عشرة أشخاص هم أبرز أعضاء المجلس وبرئاسة القائد المنتصر.

كان قانون الولاية يحدّد حقوق وواجبات مختلف الأجزاء التى تتألف منها الولاية، لأن روما لم تنقض فجأة على الأقاليم التى حولتها إلى ولايات. إذ كان سبقها علاقات متباينة بين روما والأجزاء المختلفة المكوّنة منها هذه الأقاليم خلال فترة ليست بقصيرة. وطبعا كانت هذه العلاقات قد مرّت بأطوار مختلفة. وبما أن غالبية الأقاليم التى حولت إلى ولايات قد سيطرت عليها روما عن طريق الفتح. وأن أهلها كانوا فى وضع المقهورين الذين سلّموا دون قيد أو شرط *deditieii*. فعلى هذا الأساس تتصرّف روما على اعتبار أن ليس لهم حقوق، وأن روما تمنحهم الحقوق متى شاءت وتحرمهم منها متى شاءت. وإذا وجدت فى هذه الأقاليم مدنا كانت تربطها بروما علاقات جيدة سابقا ولم تقف موقفا معاديا لها فى أثناء الفتح، فإن هذه المدن تحتفظ بوضعها السابق وفق المحالفات المعقودة معها

سابقا. ولذلك كانت هذه المدن تتمتع بحكم نفسها، ولا تدفع جزية أو تدخل ضمن الاختصاص الإدارى أو القضائى لحاكم الولاية على أساس أنها مستقلة فى إدارة شئونها داخليا. وكانت تعتبر هذه المدن من الناحية الشكلية دولا حرة متآلفة مع روما *Civitates Liberae et foederatae* ففى صقلية كانت مدينة مسينا مثلا على هذه المدن الدول، التى كان عددها فى الغالب قليلا. ثم تأتى بعد هذه المدن فى المعاملة المميزة تلك المدن التى كانت تربطها بروما محالفات صداقة، ثم خرقتها هذه المدن، ومثالا عليها مدينة سراقوسة فى جزيرة صقلية أيضا. فكان مجلس الشيوخ الرومانى يسمح لهذه المدن بأن تحكم نفسها، ويعفيها من الجزية، ومن وضع حاميات رومانية فيها. لكن هذا الإعفاء كان مشروطا بسلوك هذه المدن إذ بإمكان المجلس إلغاء هذا الإعفاء فى أى وقت. وعدد مثل هذه المدن كان أيضا قليلا. وكانت تسمى الدول الحرة المعفاة *Civitates Liberae Immunes*.

أما الغالبية العظمى من مدن الولاية وأقاليمها، فقد كانت توضع فيها حاميات رومانية، ويفرض عليها أداء الجزية. لذلك كانت تعرف باسم الدول الخاضعة للجزية *Civitates Stipendiriae*. على أنه كثيرا ما كان يسمح لمدن الولاية بالاحتفاظ بنظم الحكم القائمة فيها ما دام الحاكم الرومانى يرى أن هذه النظم المحلية كفيلة باستتباب الأمن والنظام وجمع الضرائب، علما بأن مدن الفئتين الأخيرتين كانت تدخل فى نطاق الاختصاص القضائى للحاكم الرومانى.

4 ـ حكام الولايات:

فى البداية لم يكن من قواعد يتم على أساسها تعيين الحكام ليتولوا أمر ممتلكات روما فى الخارج. وقتها كان يترك للقنصلين حق اختيار من ينوب عنهما فى حكم صقلية وقورسيقا وسردينيا. لكن عندما تقرّر تحويل هذه الجزر الثلاث ولايتين فى عام 227 ق.م. كما ذكرنا سابقا، تقرّر إسناد حكم هاتين الولايتين إلى برايتون تنتخبهما جمعية المئينات سنويا، مثل البرايتورين اللذين يبقيان فى روما لتصريف شئون العدالة فيها. وفى عام 197 ق.م. تقرّر انتخاب برايتورين آخرين سنويا لحكم ولايتى أسبانيا الدانية وأسبانيا القاصية. لكن إذا ظهر لروما أن الحالة فى إحدى هذه الولايات كانت تنذر بحدوث

اضطرابات تقتضى وجود حاميات عسكرية على نطاق واسع، فإنه كان يسند أمر هذه الولاية إلى أحد القنصلين بدلا من إسنادها إلى برايتور.

لكن الرومان بعدما صار عدد البرايتورس ستة فى أول القرن الثانى قبل الميلاد، عدلوا حتى صدر القرن الأول قبل الميلاد عن فكرة زيادة عدد البرايتورس تبعا لزيادة عدد الولايات، لجئوا إلى فكرة إطالة مدة ممارسة الحكام سلطتهم القنصلية العليا *Prora - gatio* فتحولت هذه الفكرة إلى نظام دائم بعد أن كانت إجراء مؤقتا لمواجهة ظروف طارئة. فمنذ عام 146 ق.م. تاريخ إنشاء ولايتى إفريقيا ومقدونيا، صارت القاعدة إطالة مدة ممارسة القناصل والبرايتورس سلطتهم التنفيذية العليا، بعد انقضاء عام حكمهم ليتولوا حكم الولايات، قائمين مقام القنصل تحت اسم «بروقنصل» أو «بروبرايتور».

ومجلس الشيوخ هو المخوّل سنويا تحديد الولايات التى سيتولى حكمها فى العام التالى حكام من رتبة البروقنصل، وتلك التى سيتولى حكمها حكام من رتبة البروبرايتور. أما فى حالات الطوارئ فقد كان المجلس يسند ولاية بذاتها إلى حاكم بذاته. بينما فى الظروف العادية فإنه كان يترك لأصحاب كل مرتبة إقرار الولاية التى يرغب فى الذهاب إليها كل منهم لحكمها إما بالاتفاق وإما بالاقتراع. وكانت مدة تولى الحكم فى الولايات محددة عادة بعام واحد. أما إذا استدعت الدواعى العسكرية استمرار وجود حاكم قدير - وكثيرا ما كان يحدث فى أسبانيا - كانت مدة الحكم تمدد لعامين وأحيانا لثلاثة أعوام.

وكان حاكم الولاية، مثل البرايتور فى روما، يصدر بيانا يتضمّن القواعد الأساسية التى سيتبعها فى محكمته وبعض التفاصيل الإدارية الإضافية المختلفة مثل القيود التى كانت تفرض من وقت لآخر على الحكومات المحلية. وعلى مضى الزمن أصبحت بيانات *Edieta* الحكام متشابهة وذات محتوى واحد تقريبا، لأن الحكام كانوا ينقلون عمّا سبقهم الجانب الأكبر من بيانه، وأحيانا كان ينقل عن بيان البرايتور فى روما، أو عن بيان حاكم ممتاز فى ولاية أخرى.

وتوزّعت اختصاصات الحاكم فى الولاية على الشئون العسكرية والإدارية والقضائية، فهو القائد الأعلى للقوات الرومانية فى الولاية، تناط به المحافظة على حدودها، وعليه تقع مسئولية حفظ الأمن والسلام فى أرجائها من مراقبة العلاقات بين المجتمعات المختلفة فى الولاية وتحركاتهم. وإليه ترجع الشئون الإدارية فى المجتمعات التى تدخل فى نطاق اختصاصه. وهو المسئول عن جمع الجزية أو الضرائب المفروضة على الولاية. وفى الظروف العادية، كان تحقيق العدالة من أولى واجباته، وأثقلها عبئا عليه، لأنه كان يترأس محكمته عندما تفصل فى أخطر قضايا الأهالى الوطنيين، وفى مختلف القضايا التى يكون أحد طرفيها أو كلاهما من الأهالى والآخر من المواطنين الرومان. وفى بداية الأمر كانت المحكمة تعقد جلساتها فى مختلف مراكز الأقاليم بحسب القضايا المعروضة عليها والتى تنجم عن المنازعات المختلفة. ولكنه لم يلبث أن تم تقسيم كل ولاية إلى عدد محدّد من الدوائر *Conventus* جعل لكل دائرة مركزا معيّنا تنعقد فيها محكمة حاكم الولاية. وفى أماكن تجمع أو استقرار مواطنين رومان، كان الحاكم يختار أبرزهم ليؤلف منهم هيئة محكمتهم، وليسند إليهم مهمة بحث موضوع القضايا المدنية قبل عرضها للبت فيها.

وكان يساعد حاكم الولاية كوايستور واحد يقوم بمهمة جمع الدخل من جباة الضرائب، وصرف النفقات التى يتطلبها الحاكم لأداء واجباته. وإزاء ذلك زيد عدد الكوايستورس ليتوافق وزيادة عدد الولايات. وكان يرافق حاكم الولاية عدد من الوكلاء اختلف باختلاف مرتبته. فإذا كان برتبة بروبرايتور يصحب معه وكيلا *Legatus* واحدا، وإذا كان برتبة بروقنصل يصحب معه وكيلين أو ثلاثة *Legati* يعيّنهم مجلس الشيوخ من بين أعضائه بناء لترشيح الحاكم نفسه لمساعدته فى المشورة والإنابة عنه حينما وحيثما تقتضى الظروف ذلك. وكان الحاكم يصحب فضلا عن هؤلاء عددا من المرافقين *Comites* الشبان يختارهم من أولاد أصدقائه بقصد اكتساب الخبرة والتدرّب على حكم الولايات فى المستقبل، والإفادة من خدماتهم فى الاضطلاع ببعض المهمات التى يكلفهم القيام بها الحاكم. وفضلا عن جميع هؤلاء يصحب الحاكم معه حاشية كبيرة من الكتبة والخدم.

5 ـ الضرائب والالتزامات الأخرى:

أعفيت «الدول الحرة المتآلفة» و«الدول الحرة المعفاة» من دفع الضرائب أو الجزية، فى حين ألزمت جميع المجتمعات والدول الأخرى بدفع الجزية أو الضرائب لتغطية نفقات الاحتلال والدفاع. وعُرف نظام الالتزام فى البداية بـ «ستيبنديوم *Stipendium*»، وهو الاصطلاح الذى كان يطلق على الضريبة التى تجمع لدفع رواتب الجند، فصار يعنى أحيانا «أجر الجندى» أما تسمية هذا الالتزام «تريبوتوم *Triputum* فهو اصطلاح كان يطلق على الضريبة العقارية التى يؤديها المواطنون الرومان، لأن الرومان يعتبرون أن إنشاء أى ولاية من الولايات يعنى أنه تحولّت قانونا *deiure* ملكية أرضها كلها إلى الشعب الرومانى وبموجب القوانين الرومانية أصبح أصحابها السابقون قانونا كذلك فى وضع المستأجرين، وبالتالى أصبح عليهم أن يدفعوا للدولة الرومانية إيجارا عن الأرض التى يستأجرونها[1].

كان الرومان فى مثل هذه الحالة يحتفظون بالنظام الضريبى المعمول به فى كل إقليم قبل تحويله إلى ولاية، ويخفضون الضرائب عمّا كانت عليه قبل الحكم الرومانى. وتعتبر الضريبة الرئيسية، هى ضريبة الأرض. وفى ولايات أسبانيا وإفريقيا ومقدونيا، كانت هذه الضريبة تدفع نقدا على شكل مبلغ معيّن تدفعه كل ولاية سنويا. أما فى ولايات صقلية وسردينيا وآسيا فإن هذه الضريبة كانت تدفع عينا كما كان معمولا سابقا بها، وهى عبارة عن عشر محصول الأرض. وفى ولايتى صقلية وسردينيا كان الجباة يسددون ما يجبونه حبوبا، بينما يسدد الجباة فى ولاية آسيا مالا بدلا ممّا يجبونه عينا.

وفضلا عن ضريبة الأراضى، كان الأهالى يدفعون مكوسا جمركية عن السلع المستوردة إلى الولايات من الخارج، والخارجة منها، كما كان أصحاب المهن والحرف يدفعون ضريبة تسمّى «ضريبة أرباح العمل». وتستفيد الدولة الرومانية من بدل إيجار أراضى التاج والمناجم والمحاجر والمراعى العامة والغابات فى البلاد المقهورة لأنها كانت

(1) نصحى، إبراهيم، تاريخ الرومان: 355/1.

تعتبرها منذ البداية جزءا من الأراضى العامة الرومانية *Ager Publieus* فكانت تؤجر هذه الممتلكات إما للأفراد وإما للشركات.

لم يكن هناك من طريقة واحدة فى جمع الضرائب، فهى تختلف من ولاية لأخرى، وتبعا لنوع الضريبة. وفى الضريبة المباشرة، كان المبلغ محددا عادة، يقسم على الجماعات إلى حصص مختلفة يفترض عليها أداء هذه الضريبة. وكانت كل جماعة من هذه الجماعات تجمع الحصة المفروضة عليها بوسائلها الخاصة وتسلمها إلى كوايستور الولاية. وفى حال كانت الضريبة على شكل نسبة معيّنة من المحصول السنوى، فإن الرومان كانوا يطرحون جباية هذا النوع من الضريبة بالمزاد العلنى لمن يتقدّم بأفضل عرض ـ أعلى سعر ـ من محترفى جمع الضرائب *Publieani*، فيرسو عليه الالتزام. فكانت الجماعة التى تفوز بالالتزام تدفع للدولة الرومانية المبلغ الذى تقدمت به فى العرض، وتحتفظ لنفسها بالمحصول الفائض عند جمعه. وهذه الطريقة ـ طريقة التلزيم ـ فتحت المجال أمام الملتزمين لجباية أكبر قدر ممكن دون أى اعتبار لقيمة الضريبة أو المعدل الواجب جمعه، ممّا كان له أسوأ الأثر.

كان جباة جمع الضرائب غالبا فى صقلية من المحترفين المحليين، أما فى ولاية آسيا فقد اقتصر جمع الضرائب على جماعات أو شركات رومانية. ممّا جعل هذه الشركات الرومانية تجمع رءوس أموال كبيرة زاحمت بها الشركات المحلية فى ولايات أخرى غير ولاية آسيا، دون أن تجعل جباية الضرائب فى هذه الولايات الأخرى وقفا عليها باستثناء مجال الضرائب غير المباشرة. ولما تضخمت الالتزامات لم تعد الثروات الفردية كافية، فضلا عن أن الدولة صارت تخشى سوء الائتمان وتردد الكافلين فى كفالة مبالغ كبيرة، أفسح المجال أمام إنشاد شركات المصالح العامة. وكانت هذه الشركات منظمة تنظيما حديثا، فتتألف من عشرة أعضاء يقدمون رءوس الأموال لاستثمارها جماعيا عن طريق المصالح العامة، فتوزع الأرباح نسبيا على الأعضاء بحسب الحصص (الأسهم) رأس

المال الذى قدمه الشريك بالمساواة[1]. وتعتبر ثروات الشركاء الخاصة ضمانة للدولة عند الالتزام. وبما أن بعض المشاريع الكبرى كانت تطلب أموالا ضخمة تفوق رأسمال الشركات عمدت هذه الشركات إلى زيادة رأسمالها عن طريق مساهمة مساهمين جُدد، تكتب أسماء هؤلاء على هامش اللائحة الأساسية، لهذا كانوا يدعون *Adfines* أى شركاء على الهامش. وكانت حصصهم أقل من حصص المساهمين العشرة الأول فى الربح. ويرأس هذه الشركات رئيس *Magister* يقيم فى روما، يعاونه مجلس إدارة من الشركاء الذين لهم أكثر من عشرة حصص، وينوب عنه فى المقاطعات نائب رئيس يسهر على تنفيذ أعمال الشركة، وكان جميع هؤلاء المساهمين ينتمون إلى طبقة واحدة اجتماعية، هى طبقة الفرسان[2] الجديدة *Equites* وكان موظفو الشركة رومان من طبقة أدنى مرتبة من مرتبة الفرسان أو الإيطاليين، أو من أهالى الولايات، أو من المعتقين، أو من العبيد.

وإلى جانب الضرائب التى كانت تجبى بانتظام من سكان الولاية، كان على أهالى الولايات أن يلتزموا بتوفير المأوى المئونة ووسائل النقل لحاشية الحاكم الرومانى وجنوده. وبما أن هذا العبء كان مرهقا للناس، فقد اضطر مجلس الشيوخ إلى إصدار قرارات متتابعة لتحديد مقدار الالتزامات المفروضة على الأهالى فى هذا الصدد، ولتحديد أسعار مجزية للحبوب التى كانت توضع تحت تصرّف الحاكم العام. وفى صقلية وسردينيا كانت الحكومة الرومانية تحتفظ لنفسها بحق الحصول على كمية إضافية من الحبوب بحيث لا تزيد على عشر ثان للمحصول من أجل سد حاجة سكان روما وجيوشها فى أثناء الحروب، على أن يتم دفع ثمن ذلك وفقا للسعر السائد فى السوق.

ولكى يضمن الرومان لأنفسهم الحصول على كميات كافية من القمح كانوا يحظرون على صقلية وسردينيا تصدير القمح إلى بلاد أخرى غير إيطاليا.

(1) رستم، أسد، عصر أوغوسطس قيصر وخلفائه: 2/ 107.

(2) كان الفارس يتنقل فى المراتب العسكرية من قائد فوج من أفواج القوات المساعدة إلى قائد فوج من أفواج القوات الرومانية ثم قائدا لآلاى من آلايات الفرسان، فإذا بلغ الثلاثين من العمر عيّن مديرا للمال أو وكيلا إداريا فى روما أو الولايات.

6 ـ اعتماد الرومان على الحلفاء الإيطاليين فى الجندية:

لم يعتمد الرومان على أهالى الولايات فى التجنيد بقدر ما اعتمدوا على الإيطاليين، على الرغم من أن على أهالى الولايات أداء الجزية أو الضرائب بانتظام، وهو ما كان الرومان معفيين منه، وإن كانوا يدفعون المكوس الجمركية، فقد كان الرومان لا يفرضون الجندية عادة إلا على أكثر القبائل بداوة لأنها لا تستطيع أن تؤدى أى نوع من الضرائب أو لا تؤدى إلا قدرا زهيدا. لكن فى حالة الطوارئ لجأ الحكام إلى فرض تجنيد قوات محلية. وإن «الدول الحرة المتآلفة» كانت ملزمة بتقديم مساعدة عسكرية أحيانا وفقا لشروط المعاهدات المعقودة معها.

ومع هذا فإن الرومان كانوا يعتمدون أساسا على الفرق الإيطالية التى يرسلونها إلى الولايات للدفاع عن حدودها وحفظ الأمن والنظام فيها. نظرا لثقة الرومان فى ولاء الإيطاليين لهم أكثر من ولاء الحلفاء غير الإيطاليين، وفى صلاحيتهم للخدمة العسكرية وفقا للأساليب الرومانية. فلا عجب إذا كان وضعهم أفضل من وضع أهالى الولايات.

7 ـ عيوب النظام الرومانى فى الولايات:

كان لسياسة الرومان التى فرّقت فى المعاملة وتطبيق الأنظمة الرومانية، فى مختلف الشئون العسكرية والإدارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية، بين الإيطاليين وغير الإيطاليين، أكبر مثار لسخط الأهالى الشديد على أوسع نطاق فى الولايات، فقد أصبح أهالى الولايات فى نظر الرومان مصدرا للكسب غير المشروع، على اعتبار أنهم فقدوا على مرّ الزمن عادة حمل السلاح، واستطرادا لم تكن لديهم وسيلة فعّالة لحماية أنفسهم من المفاسد المترتب على إساءة الرومان استخدام سلطتهم ونفوذهم. ووسط هذه الظروف غدا أهالى الولايات ضحايا الاستغلال الذى أسهم فيه الموظفون الرسميون والنزلاء الرومان سواء بسواء.

بالرغم من احتفاظ بعض الحكام الرومان بمستوى خلقى رفيع، من النزاهة وعفة اليد،

فإنهم كانوا قلة بالقياس إلى الكثرة التى أساءت استغلال سلطتها للفوز بثروة مشروعة حتى ضُرب المثل بهذا الاستغلال لأن سلطة الحكام مطلقة، وزاد فى الطين بلة ما كان تحت إمرتهم من قوات المساندة لا تخضع لرقابة مباشرة من مجلس الشيوخ، يغريهم الحكام على إشباع نهمهم فى الوقت الذى هبط فيه المستوى الخلقى بوجه عام بين الرومان، ولم يعد للضمير وازع. وقد كان قصر مدة حكم الحكام فى الولايات يحول دون استطاعة الحاكم النزيه التعرّف على ظروف ولايته وفهمها، وهو ما كان حافظا قويا للحكام المنحرفين على الشطط فى جميع الثروة.

والحكام لا يحصلون على مرتبات لقاء عملهم فى الولايات، إنما يعطون مكافآت شخصية لتغطية نفقاتهم هم وحاشياتهم. وفضلا عن ذلك كان يحق لهم، فى حال قيامهم بحرب ناجحة، الاحتفاظ بجانب كبير من الأسلاب. وإذا كان الرومان يعتبرون الخدمة العامة فى روما شرفا لا ينتظرون الحصول على مكافآت مالية لقاء قيامهم بهذه الخدمة العامة. فى حين كانوا يعتبرون تولى حكم إحدى الولايات فرصة ذهبية لجمع الثروة. وكان كلما عاد حكام الولايات وفى متناول أيديهم ثروات طائلة، وكلما ازدادت تكاليف الحملات الانتخابية والأعباء المالية المترتبة على تولى الوظائف العامة حفاظا على المظهر واستيفاء لتأييد الناخبين، أصبح الرومان ينظرون إلى تولى حكم الولايات مصدرا لا غنى عنه لتعويض ما سبق إنفاقه على الحملات الانتخابية، والاستعداد لما سوف ينفق، فارتفعت لذلك بورصة التنافس بين المرشحين لتولى الوظائف العامة.

اختلفت أساليب الموظفين الرسميين فى فن جمع الأموال دون وجه حق، فكان من أكثر هذه الأساليب شيوعا ابتزاز الأموال لقاء مجرّد الوصول إلى الحاكم العام، ولقاء الإعفاء من الأعباء الإضافية التى كانت تفرض على الأهالى فى الولايات. وهى أعباء توفير المأوى والمئونة والوقود ووسائل النقل للجنود. حتى أن الأحكام التى كان يصدرها الحكام أو من ينيبوهم عنهم للفصل فى القضايا المعروضة، مصدرا كبيرا للرشوة والثروة، تتوقف على مقدار الرشوة التى تدفع لهم. وفضلا عن هذه الأعباء ما كان يجمع قسرا من «هدايا»

الغرض منها فى الظاهر الإعراب عن التقدير والإجلال للحاكم، أو تزويد الحاكم بالوسائل التى تمكّنه من إقامة حفل ترفيهى للشعب الرومانى عند عودته إلى روما، على حساب أهالى الولايات.

وجباة الضرائب الرومان ساروا على خطى الحكام وفى هدى بسياستهم، لذلك لم يكونوا أبدا أنبل وأعطف من الحكام فى جمع الضرائب لأن من صالحهم أن يجمعوا أكثر مما كان يحق لهم، ولأن كل ما زاد على ما تعاقدوا عليه من الحكومة الرومانية كان من نصيبهم. لهذا نراهم يختلقون شتى المعاذير، ولا يترددون عن التهديد باستخدام العنف لاعتصار قدر أكبر من الضريبة المقرّرة. وإذا رفع أحد أبناء الولايات ظلامته إلى الحاكم الذى كان من واجبه أن يكبح جماح جشع الجباة، كان لا يقوم بواجبه بل يتقاعس عنه فى هذا الصدد لعدم تعاطفه مع ضحايا الجباة، وليترك مجالا لهؤلاء الجباة حتى يستفيدوا ويفيدوا إن لم يكن بطريق مباشر فعلى الأقل بطريق غير مباشر نتيجة لكسب رضاء الرأسماليين الرومان أصحاب النفوذ لجنى الأرباح وتوسيع فروع شركاتهم بالالتزام فى جميع الولايات الرومانية، وترك الحبل لهم على الغارب فى جمع الضرائب.

ولجأ الجباة الرومان إلى أسلوب ولا أبشع وطريقة ولا أحقر، وذلك بالاتفاق مع التجار الرومان *Mereatores*. فساروا وراء وسيلة وضيعة أخرى فى سبيل الربح الأوفر، عارضين على المزارعين الفقراء شراء محاصيلهم من الحبوب بأسعار منخفضة عقب المحصول مباشرة، وهم يعرفون كل المعرفة بأن المزارعين الذين استدانو من الأغنياء فى موسم الحراثة، هم فى أشد الحاجة إلى بيع محاصيلهم لسد ما عليهم من دين حتى لا يستعمل معهم أصحاب الديون أساليب قاسية وقاهرة فى آن. فيبيعون المحاصيل بأرخص الأسعار لأنهم بأمس الحاجة ليعودوا فيشترونها فى موسم الحراثة والزراعة بأغلى الأسعار حين يقل العرض ويكثر الطلب على الحبوب فى الأسواق.

وعملية الاستغلال لأهالى الولايات، لم يغب عن ساحتها المصرفيون الرومان *Negotiatores*، إذ وجدوا فيها مجالا خصبا، وربحا مرتفعا. حيث انتشروا فى

جميع أرجاء الولايات والأقاليم المجاورة لها، وحيث كان النفوذ الرومانى سندا، وحماية لنشاطهم. وبخاصة كونهم ينتمون إلى طبقة الفرسان، شأنهم فى ذلك شأن جباة الضرائب. وكانوا يقدمون قروضا بفوائد مرتفعة، تصل إلى 4 ٪ فى الشهر الواحد، لأنهم كانوا عملاء، أو شركاء سريين لأعضاء مجلس الشيوخ، المحظور عليهم قانونا، أن يمارسوا بأنفسهم مثل هذا النشاط. لذلك كان المصرفيون يخفون وراءهم، أعضاء من مجلس الشيوخ. وإزاء نفوذ هؤلاء المصرفيين وخشية الحكام، مما يترتب من نتائج، قد تؤثر فى مستقبلهم السياسى إذا هم وقفوا فى وجههم، أو ترددوا فى مساعدتهم، على جمع ديونهم. لذلك لم يدخروا وسعا فى الاستجابة إلى مطالبهم - مطالب الدائنين الجشعين - بوضع قوات الولاية تحت أمرتهم، أو على الأقل بنقل هذه القوات لتنزل ضيوفا تقلاء على المتلكئ فى السداد إلى أن يضطر المدينون إلى السداد سدادا كاملا وإن انطوى ذلك على بيع أراضيهم أو عبوديتهم.

فحكام الولايات كان مجلس الشيوخ هو المسئول عن الإشراف على حكم الولايات، وبالتالى عن محاسبة هؤلاء الحكام. ومع هذا فإن المجلس لم يمارس إلا إشرافاً عاما على سلوك الحكام، فيقوم مجلس الشيوخ، عند عودة كل حاكم إلى روما، بفحص حساباته والترتيبات التى وضعها فى إقامة مهرجان نصر إذا كان له نشاط عسكرى ناجح. وهذا بالطبع لم يضع حدّاً للمفاسد والمظالم التى كان الأهالى فى الولايات يتعرضون لها، لذلك كانت تفد إلى روما من وقت إلى آخر بعثات من أهالى الولايات لترفع شكواها إلى السناتو أومجلس الشيوخ بحق تصرفات بعض الحكام. وأحيانا للإطراء عليهم بإيحاء من الحكام أنفسهم وتحت ضغطهم. وكذلك كان ينبرى من حين لآخر بعض قادة الرأى من الرومان للدفاع عن أهالى الولايات إما بوازع من ضمائرهم وإما بدافع من انتهاز الفرصة للنيل من خصم سياسى.

ولكن مجلس الشيوخ الذى يرى فى المظالم التى كانت تقع على أهالى الولايات عملا مُشينا، وخرقا للقوانين، وعادة خطيرة يتعوّد عليها الحكام الرومان فى الخروج على

القانون أو اعتبار أنفسهم فوق القانون. لا يعالج هذه المشاكل الخطيرة بالقضاء عليها قضاء تاما، بل كان يلجأ إلى إصدار لوائح جديدة لحماية أهالى الولايات. وفى عام 171 ق.م. عندما شكا أهالى ولايتى أسبانيا ـ الدانية والقاصية ـ إلى الشيوخ من مظالم حاكميهما الجشعين، أمر مجلس الشيوخ بتشكيل محكمة لتقرير الأضرار، لكن الأهالى لم يحصلوا على تعويض مادى لأن المتهمين تهربا من رد ما ابتزاه من أموال بمغادرة روما، وهو كاف للحكم على الحاكمين المجرمين بالنفى. وفى عام 170 ق.م. تضايق المجلس كثيرا من تصرفات برايتور سابق يدعى لوقرتيوس غايوس *Lueretius Gallus* تجاه حلفاء روما فى بلاد الإغريق. فأوعز المجلس إلى اثنين من ترابنة العامة لاستجوابه ـ جالوس ـ أمام جمعية القبائل، ففرضت عليه الجمعية غرامة كبيرة. لكن هذه الجمعية برّأت متهما أشد إجراما وهو سولبيقيوس غالبا *Sulpicius Galba*. كان قد أوسع الأسبان نهبا وتقتيلا سنة 149 ق.م.، ولكنه أفلت من العقوبة عندما نجح فى استدرار عطف وشفقة أعضاء الجمعية القبلية بظهوره هو وأفراد أسرته أمامهم وهم يذرفون الدمع ويرتدون الملابس المهلهلة.

تجاه هذه المهاترات فى الجمعية القبلية استصدر تريبون العامة لوقيوس قالبورنيوس بيسو *Lucicus Clpurnius Piso* قانونا تقرّر بمقتضاه إسناد الفصل فى قضايا الابتزاز إلى محكمة دائمة أنشئت لهذا الغرض كانت تسمى «محكمة استرداد الأموال المبتزة» *Quaestio de Rebus Repetundisu* وكان محلفوها الخمسين جميعا من أعضاء مجلس الشيوخ. ولا يجوز استئناف أحكامها، ولا تعطيل هذه الأحكام باستخدام ترابنة العامة حق الاعتراض عليها. وهكذا انتقل الفصل فى قضايا سوء الإدارة والابتزاز المالى فى الولايات من جمعية القبائل إلى محكمة خاصة دائمة.

ومع هذا لم ينتظر أهالى الولايات الخير الكثير من وراء إنشاء هذه المحكمة، وذلك أن أغلب ضحايا حكام الولايات كانوا ينفرون عن المطالبة بترضية عما وقع عليهم من غبن، بسبب النفقات التى كانوا يتكبّدونها لحضور محاكمة طويلة فى روما، مع صعوبة

الحصول على أدلة دامغة، واقتصار العقوبة، إذا تمكّنوا من الفوز بمثلها، على دفع تعويض كان لا يمكن أن يقابل الأضرار المادية وحدها، فأين يذهب بالنفقات الإضافية والأضرار المعنوية، فيتحمل خسارة فوق خسارة. وهذا كله لا يعادل خوف المشتكى من انتقام الحكام المقبلين. مع العلم أنه لا يمكن الفوز بحكم عادل من هيئة محلفين من أعضاء مجلس الشيوخ فى محاكمة واحد من طبقتهم عن جريمة كان الكثيرون منهم يعتبرونها حقا مكتسبا، بل يتطلعون إلى الفرصة التى تخولهم ارتكاب الجريمة ذاتها أو ما يماثلها.

والحقيقة أنه من العسير القول بأن الحالة العامة فى الولايات، كانت فى العهد الرومانى أسوأ منها فى عهد حكامها السابقين استنادا إلى:

أولا: أن الشر يمتاز على الخير لجهة أنه يثير الحديث عنه بإفاضة.

ثانيا: أن أكثر المعلومات التى نوردها مستقاة من الكتّاب الذين أفاضوا بالحديث عن أسوأ الحالات الفاضحة فى الولايات الرومانية، ومن القضية التى أقامها أهالى صقلية أمام محكمة ابتزاز الأموال، صيف عام 70 ق.م. ضد غايوس فروّس *Gaius Verres* الذى تولّى حكم ولاية صقلية ثلاثة أعوام، ابتداء من عام 73 ق.م. وأكثر من ابتزاز الأموال من أهالى صقلية. مما جعل هؤلاء يقيمون قضيتهم ضده، وإسناد مهمة الدفاع عنهم، واتهام «فروّس» إلى المحامى الفطين «شيشرون» الذى استخدم كل مواهبه الخطابية والقانونية فى إدانة المتهم.

ثالثا: أن عدد الحكام الفاسدين كان يفوق عدد الحكام النزيهين.

رابعا: أن القواعد العامة للحكم لم تكن مرهقة، بل إن معدل الضرائب كان معقولا، وفى بعض الحالات كان أقل منه فى الماضى.

خامسا: أن إحلال السلام مكان الحروب فى الولايات يكفى وحده لترجيح كفة ميزان الحكم الرومانى على مساوئه.

تبدو هذه الأسانيد لأول وهلة حججا قوية ومعقولة، إلا أنها فى الواقع وبلغة القانون، كانت مقبولة شكلا ومرفوضة موضوعا، لأن العبرة ليست بنصوص القوانين، وإنما بالروح التى تطبق بها. وتبعا لذلك فإنه لم تكن هناك قيمة لاعتدال القواعد العامة للحكم الرومانى فى الولايات أو لعدل الضرائب المفروضة عليها، مادام الحكام الرومان يتمتعون بسلطة ظالمة مستبدلة لا رقيب عليها إلا ضمائرهم فى وقت لم يعد فيه للضمير أى وازع، وما دامت جحافل جباة الضرائب والتجارة وقارضى النقود الرومان تنقض على أهالى الولايات انقضاض الجراد وتلقى من الحكام العون والمساعدة.

ولم تنفع كثرة عدد الاتهامات التى وجهت إلى الحكام، ولا كثرة عد اللوائح التى أصدرها مجلس الشيوخ لحماية أهالى الولايات، ولا حتى إنشاء محكمة استرداد الأموال المبتزة، فى الإقلال من عدد المفاسد التى زادت، ولا فى عدد الحكام الفاسدين الذى لم يكن قليلا، بل بالعكس زاد. وما من شك إذا قلنا: ما الفائدة من نزاهة الحاكم وعفة يده، إذا كان خوفه على مستقبله السياسى يمنعه من التصدى لتلك الفئات الظالمة الجشعة التى كانت لا تدخر فرصة فى اعتصار أهالى الولايات إذا اعتبرنا مثل هؤلاء الحكام حقا كانوا نزيهين وأمينين، ولا جدال كذلك فى هبوط مستوى أخلاق الرومان الذين صاروا يقدمون مصالحهم الخصية على كل اعتبار آخر.

وكان حكام الولايات الرومانية بالطبع أسوأ من حكامها السابقين لأن مدة حكم أولئك الحكام السابقين لم تكن محددة بفترة زمنية تدفعهم إلى الجشع فى اعتصار رعاياهم قبل انتهاء مدة حكمهم. وبحكم طبيعة الأشياء كان الحاكم منهم يصل عاجلا أم آجلا إلى مبتغاه، أى إلى درجة الشبع، فينتهى عندها جشعه أو على الأقل تخف تدريجا حدة نهمه. على حين أن قصر مدة الحاكم الرومانى كانت تدفعه إلى أن يجمع أكبر قدر ممكن من الثروة فى أقصر وقت ممكن من الزمن فى خلال فترة حكمه القصيرة - سنة واحدة - وتبعا لذلك كان أهالى الولايات على الدوام ضحايا سلسلة متعاقبة من الحكام الفاسدين سنة فسنة. بينما فى العهود السابقة للحكم الرومانى لم يكن أهالى الولايات لقمة سائغة لكل تلك الأعدا الكبيرة من حكام وجباة وتجار ومصرفيين يقرضون نقود الأهالى.

والسلم الرومانى *Pax Romana* المزعوم لم يكن شاملا وكاملا فى كل زمان وكل مكان، وما هو إلا استسلاما للقوة العاتية التى قضت على كل مظهر من مظاهر الحرية الشخصية والقومية إلى حد أن أهالى الولايات بوجه عام لم يعودوا يتمتعون إلا بحق التألم، وهم لذلك يتطلعون إلى كل بارقة أمل فى الخلاص من الحكم الرومانى. فلو كان العكس لما تمكّن ميثريداتس *Mithridates* من طرد الرومان من آسيا الصغرى حتى غُلب على أمره.

وانعكس فساد الحكم الرومانى فى الولايات على روما نفسها. فترتب على الثروات الطائلة التى جمعت من الولايات نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة أثرت بدورها فى الحياة السياسية من شدة فى تنافس أفراد الطبقة الأرستقراطية على تولى الوظائف العامة، مما أدى إلى صراع طبقى عنيف فى الفترة التالية، ولعل الفساد الأكبر كان فى فساد أخلاق حكام الولايات وتخلقهم بأخلاق الجشع والكسب غير المشروع، وتعود المرشحين للوظائف العامة على إجزال العطاء للفوز فى الانتخابات، وتعود الناخبين على بيع أصواتهم لأكثر المرشحين سخاء، فزاد كل هذا فى فساد أخلاق الشعب الرومانى حتى كانت الأزمات الطاحنة والمتعاقبة التى شهدتها روما فى خلال القرن الأخير من عهد الجمهورية الرومانية:

الفصل الحادى عشر

تدهور الجمهورية الرومانية وقيام الدكتاتوريات

1. سوء الأوضاع أواخر القرن الثانى قبل الميلاد:

شهد العام 133 ق.م. حركة إصلاح تحوّلت بسرعة إلى ثورة عارمة ضد الطبقة الحاكمة، أى مجلس الشيوخ. لم تلبث هذه الثورة أن أدت إلى حروب أهلية دامية. ففى حين انتهى الصراع فى المرحلة باحتفاظ طبقة النبلاء بامتيازاتها القديمة، فإن المرحلة الثانية انتهت مع نهاية الجمهورية الرومانية وإقامة حكم المواطن الأول *Princeps*.

وتعود هذه الاضطرابات إلى إخفاق نظم الحكم التقليدية التى ارتكزت عليها روما طوال عدة قرون إلى أن أصبحت سيدة العالم المتمدّن آنذاك، وسبب إخفاق هذه النظم يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى:

1 - تدهور الأخلاق العامة.

2 - عدم صلاحية النظم التى وضعت أصلا لمدينة روما لتحمّل أعباء حكم إمبراطورية.

3 - تمسك الهيئة الحاكمة بهذه النظم، وقصرها أرفع الوظائف العامة عليها، وعجزها عن حل المشاكل الخطيرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على فتوحاتها.

فمنذ صدور قانون هورتنسيوس *Lex Hortensia* فى عام 287 ق.م. وحتى انتخاب تيبريوس غراكوس *Tiberius Graechus* تريبونا للعامة *Tribunus Plebis* لعام 133 ق.م. كانت السلطة بيد مجلس الشيوخ القابض على أزمة الحكم، والموجّه لسياسة الدولة الرومانية. ونتيجة لانهيار طبقة صغار الملاك، بسبب الحروب والانهيار الاقتصادى، اشتد ساعد مجلس الشيوخ فى دعم سيطرته، واستغلال نفوذه لصالح الأرستقراطية، وبخاصة بعدما اكتسب حق تشكيل هيئات المحلّفين للمحكمة الدائمة لاسترداد الأموال

المبتزة *Questio Perpetua Repetendarms* منذ إنشائها فى عام 149 ق.م. صار يحتكر تصريف العدالة فضلا عن أرفع الوظائف العامة.

فإذا قلنا أن الحكم كان فى يد مجلس الشيوخ يجب ألا يغيب عن بالنا عدّة حقائق هى:

- أن أعضاء مجلس الشيوخ لم يكونوا متساوين جميعا فى المرتبة والنفوذ.
- أن إدارة دفة المجلس كانت بيد نفر قليل من عضائه هم النبلاء.
- أن شرف تولى القنصلية اقتصر على دائرة ضيقة من الأسر النبيلة.
- أنه لم ينجح فى اقتحام هذه الدائرة الساحرة إلا عدد قليل تولوا القنصلية بفضل نجاحهم.
- أن النجاح فى تولى القنصلية كان يضفى على الشخص وأسرته وسلالته صفة النبالة، ومع هذا لم يكن فى وسعهم التمتّع بنفوذ كبير فى المجلس.

ولما كانت حوالى عشرين أسرة نبيلة هى التى تنفرد بتزويد الدولة بكبار حكامها وقوّاد جيشها وحكّام ولاياتها، فلا مجال للشك بأنها هى التى تنفرد بتوجيه سياسة الشيوخ ومن ثم سياسة الدولة، مثلما كانت تنفرد بأداة الحكم فى الدولة الرومانية وفى الإمبراطورية بأسرها.

وشهد النصف الأول من القرن الثانى قبل الميلاد صراعات عدّة فى الانتخابات بين الجماعات النبيلة المتنافسة لكن منذ عام 133 ق.م. انقسم النبلاء إلى فريقين هما:

- فريق المحافظين:

أو «الأخيار» *Optimates* أو النبلاء الذين قبضوا على زمام الحكم، وتمسّكوا بالأوضاع القائمة.

- فريق التقدميين:

أو «الشعبيين» *Populares*.

ولم يظهر انقام النبلاء إلى فريقين، إلا بعد مقتل الأخوين تيبريو وغايوس غراكوس، وتبلور حركة الشعبيين المناهضة لهيمنة المجلس، ومعارضة كل محاولة للإصلاح، وتغيير الأوضاع القائمة.

وإزاء إخفاق طبقة النبلاء الحاكمة فى إدارة الولايات، وعجزها عن حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التى ترتبت على اتساع الإمبراطورية الرومانية، وإزاء احتكار هذه الطبقة - النبلاء - الوظائف العامة، وبخاصة أرفعها مقاما وأوسعها نطاقا، دون الطبقات الأخرى بما فيها طبقة الفرسان الجديدة، التى زادت نقمتها على الطبقة الحاكمة لانفرادها بتكوين هيئات محلفى محكمة استرداد الأموال المبتزة.

لهذه الأسباب جميعا، أخذ الناس يشككون فى مقدرة المجلس على الحكم، واستطرادا إذا كان من حقه أن يحكم. ولا سيمّا بعد أن حرر قانون هورتنسيوس فى عام 287 ق.م. جمعية القبائل من موافقة المجلس *Patrum Auetoritas* على تشريعاتها، سواء قبل إصدارها أم بعده، دون أن يفرض الدستور الرومانى أى قيد على سلطة هذه الجمعية فى إقرار أى مشروع قانون. ولم يعد هناك أى سند دستورى لضرورة أخذ موافقة المجلس قبل عرض أى مشروع قانون على هذه الجمعية.

إلا أنه عندما اشتدت نقمة العامة وساءت حالهم، كان طبيعيا أن يظهر ترابنة مصلحون يستخدمون سلطتهم فى تحدّى مجلس الشيوخ وفى اقتراح تشريعات لإصلاح الأوضاع. كما كان طبيعيا إلا تسلم الطبقة الحاكمة طواعية بالتنازل عن امتيازاتها. وإزاء تمسّك كل من الطرفين بآرائه، لم يكن هناك مفر من وقوع صراع طويل ومرير بين الفريقين.

2. مشكلة الأراضي:

قام أحد ترابنة العامة بمحاولة جريئة، في العام ق.م. لمعالجة الأراضي مستهدفا إعادة تكوين الطبقة الوسطى ـ صغار المزارعين ـ عن طريق إعادة تعمير الريف، ووضع لما يجوز حيازته من الأرض العامة *Agerpublicus*، واستخدام المساحات الزائدة على هذا الحد في إنشاء ملكيات صغيرة، بعد اتساع نطاق الإقليم الروماني، نتيجة لفتوحات روما في إيطاليا، ممّا أدى إلى اتساع نطاق الأرض العامة *Ager Publicu*، التي كان الجانب الأكبر منها يؤجر للراغبين في ذلك من المواطنين الرومان، ومواطني المجتمعات الحليفة. ولما كان الأغنيا أكثر المستفيدين من تأجير الأرض العامة بسبب نفوذهم وقدرتهم على توفير كل ما يلزم لاستغلال مساحة واسعة إما بفلاحتها وإما بتربية الحيوان عليها، ولما كانت أداة الحكم في قبضة النبلاء، وكان النبلاء في طليعة الأرستقراطية الرأسمالية الزراعية، فإن الحكومة أغفلت عادة تأكيد حقوق الدولة على كامل أرض الحيازة بإغفال مطالبة أربابها بسداد الإيجار المستحق عنها. وتناسى أرباب أرض الحيازة *Possessores* حقوق الدولة على هذه الأرض، واعتبروها ملكا خاصا لهم ولأسرهم، يتصرفون فيها بالبيع والرهن والهبة كما لو كانت ملكا حراً. وفي حالات كثيرة كانت مساحة هذه الأرض تزيد على الحد المسموح به قانونا وهو 500 يوجرا *Iugera* جمع *Iugerum* وهو الفدان الروماني، وكان يعادل ثلثي الفدان.

ثمة ظاهرتان ظهرتا عقب الإعلان عن تأجير الدولة للأرض العامة:

ـ الظاهرة الأولى:

انتشار الضياع الكبيرة التي أدت إلى نقص عد صغار الملاك، بسبب منافسة المزارع الكبيرة لهم، فبادروا إلى بيع مزارعهم وذهبوا إلى روما للعمل في النشاطات غير الزراعية، فأقفر الريف الإيطالي بوجه عام من صغار المزارعين الذين اكتظت بهم روما، واحتارت يومها في تأمين عمل لهم، الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة، وخلق أزمة

اقتصادية كبرى. كما واجهت أزمة تكوين جيشها من الطبقة الوسطى أي صفا المزارعين الذين كانت تعتمد عليهم في تكوين قواتها طبقا للقواعد المعمول بها حتى ذلك الوقت، ومن ناحية أخرى عنصرا كان المجلس يقيم لرأيه وزنا في خلال القرن الثالث قبل الميلاد.

ـ الظاهرة الأخرى:

وتتمثل الظاهرة الأخرى في استخدام العبيد على نطاق واسع في استغلال هذه الضياع الكبيرة. فمما لا شك فيه أن الظروف السيّئة التي كان يعيشها العدد الأكبر من العبيد، غرست فيهم فكرة الثورة على الاستعباد.

وبسبب المشكلة الاقتصادية التي أصابت الدولة الرومانية، فإن مشكلة حيازة الأرض العامة، أثيرت أكثر من مرة منذ القرن الرابع قبل الميلاد. ففي عام 367 ق.م. قضى قانون ليقينيوس *Lex Lieinia* بألا تزيد مساحة الأرض العامة التي تجوز حيازتها على 500 يوجرا ـ حوالي 300 فدان ـ وحوالي عام 180 ق.م. صدر قانون مماثل لقانون ليقينيوس بوقف انتشار الضياع الكبيرة ومنع تحويل الأرض الزراعية إلى مراع. وفي عام 173 ق.م. خوّل المجلس لأحد القنصلين حق تحديد نطاق كل من الأرض العامة والأرض الخاصة في قمبانيا لوقف صغيان أرباب الأرض الخاصة على الأرض العامة وتوزيع الأرض العامة على فقراء المواطنين.

وعندما تجدّدت مشكلة الفقراء بعد تسريح الجيش في عام 146 ق.م. لانتهاء الحرب مع قرطاجة وفي بلاد الإغريق أيضا، قام غايوس لايليوس *Gaius Laelius* في عام 145 ق.م. بتقديم مشروع لحل مشكلة الأراضي. لكنه عاد وسحب مشروعه بسبب معارضة مجلس الشيوخ وكبار أرباب الأراضي له.

3. تيبريوس غراكوس ومشروع توزيع الأراضي(1):

وسط الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي كان يتخبّط فيها الشعب الروماني، وإبان انشغال روما بالقضاء على نومانتيا في أسبانيا، وبينما كان القلق يساور الجميع من

(1) ول ديورانت، قصر الحضارة، 245 - 237/9 .

جرّاء حرب العبيد الثائرين فى صقلية. ظهر مصلح شاب فى الثلاثين من عمره يدعى تيبريوس سمبرونيوس غراكوس *Tiberius Sempronius Graechus* أحد ترابنة العامة المنتخبين لعام 133 ق.م. وتقلّدوا وظائفهم فى العاشر من كانون أول (ديسمبر) عام 134 ق.م. وهو سليل أسرة نبيلة، اشتهرت بثقافتها العالية ومكانتها الاجتماعية والسياسية العريقة. فقد كان جده لأبيه قنصلا عام 215 ق.م. كما تولى جده لأمه القنصلية عام 202 ق.م. وهو سقيبيو افريقانوس المنتصر على هانيبال فى زاما، وتولى أبوه القنصلية فى عام 177 و 163 ق.م. والقنسورية فى عام 169 ق.م. ومات فى العام 154 ق.م. تاركا خلفه تيبريوس وأخاه غايوس فى رعاية سيدة فاضلة رفضت الزواج من ملك مصر بطلميوس الثامن بعد وفاة زوجها لتتفرّغ لتربية ولديها.

تعلّم تيباريـوس الخطابـة على يدى أحـد أساتذة الهليـنية البارزين المدعـو ديوفانوس *Diophanes* من ميتوليين *Mitylene* والفلسفة على يد أحد الرواقيين بلوسيوس *Blossios* من قوماى *Cume*. وتأثر تيباريوس بهما كثيرا وبخاصة بلوسيوس الذى تأثر بفلسفته الداعية للإصلاح، فأيقظت فيه جذوة الحماس.

ولما بلغ السابعة عشرة من عمره خدم تريبونا عسكريا تحت قيادة زوج أخته سقيبيو آيميليونوس فى أثناء حصار قرطاجة عام 146 ق.م. وكان فى مقدمة الذين تسلقوا أسوار قرطاجة المحاصرة. ولما بلغ السادسة والعشرين من عمره عام 137 ق.م. تولى أول وظيفة عامة، وهى وظيفة الكواريستورية حيث خدم فى أسبانيا مع القنصل هوستيليوس مانقينوس *Hostilius Maneinus*، حيث فاوض تيبريوس الأسبان، بعدما حاصروا القوات الرومانية قرب نومانتيا حصارا شديدا، وعقد معهم معاهدة صلح، رفعوا فى أثرها الحصار وأخلوا الطريق أمام الجيش الرومانى عندما تعهّد لهم تيبريوس باحترام شروط معاهدة الصلح. لكن موقف مجلس الشيوخ من المعاهدة، ورفضه إبرامها، جعل تيبريوس يتخذ موقفا مناهضا من الطبقة الحاكمة، لعدة أسباب هى:

- نشأة تيبريوس فى أسرة متحرّرة فكريا.

- ثقافته الإغريقية - فى الأدب والفلسفة.
- النتيجتان المتناقضتان لتصرفه فى أزمة الجيش فى أسبانيا: من ناحية رضاء الشعب عن هذا التصرّف، ومن ناحية أخرى تنكر مجلس الشيوخ تنكرا وصم عمله بالفشل.
- قلقه من الحالة الاقتصادية السيئة التى وصلت إليها البلاد.

وخُيّل إلى تيبريوس أن موطن العلة يكمن فى انهيار الطبقة الوسطى أو طبقة صغار المزارعين. وهو ما إن انتخب تريبونا للعامة لعام 133 ق.م. حتى أخذ يُعد العدّة لتقديم مشروع قانون يكفل إعادة تكوين هذه الطبقة بنظره. وكانت توآزره جماعة قوية من أعضاء مجلس الشيوخ.

وشمل مشروع قانون الأراضى الذى قدمه تيبريوس عدة نقاط منها:

1 - أن يحتفظ أصحاب الحيازة من الأرض العامة بـ 500 يوجرا فقط، وأن يسمح لكل ولد من أولاده الثلاثة بحيازة نصف هذه المساحة. وتعويضا لأصحاب أرض الحيازة عمّا تسترده الدولة منهم، اقترح المشروع ألا يطرد الحائز مستقبلا من أرضه، وألا يدفع عنها إيجارا للدولة.

2 - أن تسترد الدولة أرض الحيازة التى تزيد عن الحد المذكور أعلاه وتقسمها إلى أنصبة - حصص - صغيرة تقوم بتوزيعها على فقراء المواطنين الرومان دون غيرهم، بشرط ألا يبيعوها، وتاركا للجنة تقدير المساحة التى ستعطى لكل مواطن.

3 - أن تنتخب لجنة ثلاثية *Tresviri agris indicandis adsignandis* لتحدد الأراضى الواجب استردادها، وتتولى توزيعها على المستحقين.

وعلى الرغم من أن مشروع تيبريوس لتوزيع الأراضى العامة كان محاولة معتدلة ونزيهة، بعيدة عن الظلم والحزبية، وهو لا يرمى إلا إلى الإصلاح، ومع ذلك فإن هذا المشروع صادف معارضة شديدة، ولا سيّما من أصحاب الأراضى الواسعة، وعلى

رأسهم أعضاء مجلس الشيوخ الأرستقراطيين. لأن أغلب أعضاء مجلس الشيوخ كانوا ضد أى مشروع للتغيير فى الأوضاع القائمة، وأنهم منذ قام فلامينيوس فى عام 232 ق.م. بمحاولته الإصلاحية، صار أعضاء المجلس يعتبرون كل محاولة لتوزيع الأرض العامة على فقراء المواطنين اتجاها ثوريا يستهدف إجراء تغيير فى الحياة السياسية للسيطرة على مقاليد الحكم والانتقاص من سلطة مجلس الشيوخ.

ومشروع تيبريوس الذى أثار حفيظة الرأسماليين الزراعيين من رومان وحلفاء وعارضوه، قد حاز رضى وإعجاب فئات عدّة من فقراء المواطنين وصغار المزاعين، وبخاصة من كانوا قد فقدوا أراضيهم وقدموا إلى روما للعمل فى المجالات الصناعية أو الخدماتية أو التجارية وحتى فى أى عمل آخر، فقد هلّلوا للمشروع، لأنه كان من بينهم العدد الأكبر يريد العودة إلى استئناف حياته السابقة فى الزراعة. فضلا عن كون أغلب هؤلاء كانوا مسجّلين فى قبائلهم الريفية الأصلية، وكانت لهم فيها أصواتا كثيرة. وحبذا المشروع أيضا الناخبون فى الريف فوفدت أعداد كبيرة منهم إلى روما لإقراره. كما كان البعض الآخر من الأجراء يأملون بأن يصبحون أرباب ملكيات صغيرة.

ولما اكتظت روما بجموع هائلة، لم تحفل لا من قريب ولا من بعيد بالقواعد والتقاليد الدستورية، ولا يعنيها من المشروع إلا تحقيق آمالها ورغباتها، فضلا عن أن جانبا كبيرا من هذه الجموع لا يستطيع البقاء فى روما إلى ما شاء الله بسبب دواعى العمل فى الريف من جهة، وبسبب كلفة الإقامة فى المدينة من جهة ثانية. لذلك فقدوا الصبر على الانتظار، والتريث فى إفساح المجال أمام المعارضة لتأجيل الموافقة على المشروع مرّة بعد مرة.

أغفل تيريبوس مجلس الشيوخ الرومانى، وتقدم بمشروعه مباشرة إلى جمعية القبائل بعدما أشبع الرأسماليون الزراعيون مشروعه نقدا لاذعا، وبعدما توقّع عدم موافقة مجلس الشيوخ عليه. ويعتبر هذا التصرّف تحدّيا لسلطة المجلس إجراء من تحدى فلامينيوس فى عام 232 ق.م. الذى عرض مشروع القانون بتوزيع أراضى اقليم الغال على فقراء

المواطنين على المجلس، ولما لم يوافق عليه، تقدم بمشروع قانونه إلى جمعية القبائل مباشرة.

وعرض تيبريوس مشروع القانون بتوزيع الأراضى على جمعية القبائل لم يكن غير دستورى، إنما يُعد قفزا فوق العرف الذى كان يقضى بعرض كل التشريعات قبل إصدارها على مجلس الشيوخ واحترام رأيه فيما يعرض عليه، ولأن فلامينيوس قد أثار سخطا كبيرا عليه عندما أغفل رأى مجلس الشيوخ فى عام 232 ق.م. فضلا عن أن جمعية القبائل كانت فى هذا العام ممثلة لسلطة الشعب مصدر السلطات، بينما هى فى عام 133 ق.م. لا تعتبر كذلك ممثلة للشعب الرومانى *Populus Romanus Quiritium* بعدما صارت تحت رحمة غوغاء روما، وإغفال تيبريوس لمجلس الشيوخ زاد فى معارضة المجلس لمشروع القانون، فلجأ إلى أحد وسائله المألوفة فى عرقلة أى عمل لا يرق له، بأن حرّض أحد زملاء تيبريوس وهو تريبون العامة غنايوس أوقتافيوس قايقينا[1] *Octavius Caecina* على استخدام حقه فى مصادرة مشروع قانون تيبريوس عند عرضه على جمعية القبائل.

استجاب أقتافيوس لرغبة مجلس الشيوخ، فاستعمل حقه فى الفيتو وصادر المشروع. فما كان من تيبريوس إلا أن ردّ باستخدام حقه فى منع مباشرة جميع الأعمال الرسمية. ثم يعود ليعرض مشروعه على الجمعية فى اجتماعها الثانى بعدما أدخل على مشروعه بعض التعديلات التى ترهب خصومه حتى لا يستمروا فى مناهضته، ومن ناحية أخرى الفوز من جمعية القبائل بتأييد كبير يضمن له إقرار المشروع وتنفيذه. لكن أوقتافيوس عاد واستعمل حق النقض فصادر المشروع مرة ثانية. الأمر الذى أدى إلى مناقشة حادة بين تيبريوس وأوقتافيوس.

هذه المعارضة لم تمنع تيبريوس من أن يعاود الكرة مرة ثالثة فى عرض مشروعه على الجمعية القبلية فى اجتماعها اللاحق. لكن اوقتافيوس أصرّ أيضا على استخدام حقه

(1) A. E. Astin, Scipio Aemilianus, P.P.: 332H, Scullard, 1970 n 10 P 388.

فى مصادرة المشروع. فاقترح تيبريوس أن تقرّر الجمعية أيهما يجب أن يعتزل منصبه. لكن أوقتافيوس رفض الاقتراح بحجة أنه مخالف للدستور. فناشد تيبريوس الجمعية أن تعزل زميله فى الحال لوقوفه ضد مصالح الشعب، وهو المنتخب لرعاية مصالح الشعب والدفاع عن حقوقه. فاستجابت الجمعية إلى طلب تيبريوس بعد حماس الجماهير لهذا الطلب.

وبدأت عملية الاقتراع التى تتم عادة على مرحلتين:

فى المرحلة الأولى: تدلى القبائل بأصواتها فى وقت واحد، وكل قبيلة منفردة، لتتبيّن كل منها رأى غالبيتها فيما هو معروض عليها (الجمعية).

فى المرحلة الأخرى: تعلن كل قبيلة رأيها الواحدة بعد الأخرى وفقا للترتيب الذى تحدده القرعة.

وعلى الرغم من أن تيبريوس سأل زميله أوقتافيوس مرتين أن يعدّل موقفه قبل متابعة عملية إدلاء أصوات القبائل فى مرحلتها الثانية، لم يتراجع عن موقفيه السابقين بمصادرة المشروع، فتتابعت عملية إعلان أصوات القبائل. وبمجرد إعلان موافقة القبيلة الثامنة عشرة على عزل اوقتافيوس، تقرّر تنفيذه فى الحال. وانتخبت جمعية القبائل بدلا عنه تريبونا آخر هو كوينتوس مميوس *Quintus Memmius*. ثم وافقت الجمعية على مشروع تيبريوس فى الاجتماع ذاته. وهكذا أصبح مشروع تيبريوس قانونا[1] عرف بقانون سمبرونيوس الخاص بالأراضى *Sempronia Agraria* نسبة إلى قبيلة أو أسرة تيبريوس وفقا للعادة المتبعة.

وعندما أصبح مشروع تيبريوس قانونا، انتخبت اللجنة الثلاثية التى نص عليها القانون لتتولى أمر تنفيذه، فتكونّت من تيبريوس نفسه ومن أخيه غايوس وحميه، والد زوجته وزعيم الناس سابقا ـ أبيوس قلاوديوس ـ على أن تكون مدة عضويتها سنوية مع إمكانية

(1) يعتقد أن تكون جمعية القبائل أقرّت مشروع قانون تيبريوس فى فبراير (شباط) أو إبريل (نيسان) عام 133 ق.م. راجع.
Scullard, 1970 No 11, P. P. 388 - 389.

إعادة انتخاب أعضائها. فواجهت ليس فقط صعوبة استرداد الأرض العامة الزائدة على أحكام هذا القانون، بل فى إيجاد اعتمادات مالية لمساعدة أرباب هذه الإقطاعات الصغيرة للحصول على ما يلزمهم من بذور وماشية وأدوات زراعية ليتمكنوا من استغلال إقطاعاتهم. وبما أن المجلس هو القيّم على الشئون المالية رفض الموافقة على الاعتمادات اللازمة بعدما أثار تيبريوس ثائرة المجلس بالأساليب التى لجأ إليها لإقرار مشروعه.

وشاءت الصدف أن يصل مبعوث ملك برجام الذى أوصى قبل وفاته بأن تؤول إلى روما مملكته وكنوزه. فقرر تيبريوس الإفادة من هذا الإرث فى تنفيذ قانون الأراضى. لكنه اصطدم برفض المجلس أيضا، وهو القيّم على الشئون المالية والخارجية. فما كان من تيبريوس إلا أن قرّر التقدّم إلى جمعية القبائل بمشروع قانون للإفادة من تركة أتالوس *Attalus* ملك برجام فى تخصيص جزء من التركة لتنفيذ قانون الأراضى. وعلى أن يتقدّم بمشروع قانون آخر يقضى: بأن تتولى جمعية القبائل تنظيم شئون مملكة برجام. فأغاظ ذلك مجلس الشيوخ ووافق مكرها على صرف الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ قانون الأراضى، واضعا علامة استفهام حول أهدام ومرامى تيبريوس.

جـ - رشح تيبريوس نفسه لتريبونية عام 132 ق.م. يدفعه إلى ذلك عاملان:

العامل الأول: حرصه على متابعة تنفيذ مشروع قانون الأراضى الذى أقرّ.

العامل الآخر: خوفه من المحاكمة بعد انتهاء مدة تريبونيته بزوال الحصانة.

وإزاء المخاوف التى استبدت بالنبلاء صمّموا على استخدام كل وسيلة ممكنة لمنع إعادة انتخاب تيبريوس تريبونا مرة ثانية. فبدءوا بحملة إشاعات ضده ترمى إى تغيير ملامح مراميه وأهدافه إلى الفساد والدكتاتورية ممّا أدى إلى تناقص عدد مؤيديه. وعندما اجتمعت الجمعية فوق «تل قابيتو لينوس لإجراء الانتخابات لوظيفة التريبونية، اعترض الأثرياء على إعادة تيبريوس ترشيح نفسه للمرة الثانية، ونشب الخلاف بين ترابنة العامة حول من سيرأس الاجتماع مما أدى بالتالى إلى إرجاء انعقادها إلى اليوم التالى. وفى

اليوم التالى كرّر الأثرياء معارضتهم لشرعية ترشيح تيبريوس نفسه للمرة الثانية فانحاز إلى جانبهم عدد من ترابنه العامة.

عندها أراد تيبريوس أن يلعب لعبة الترغيب والترهيب، فأوعز إلى أنصاره بأن يلتفوا حوله، وبالفعل أحاطوا به. ففسّر بعضهم هذه الإشارة بأنها إيذانا لاستخدام القوة. ممّا أدى إلى وقوع بعض الشغب، وفرار الأثرياء وترابنة العامة وسط انتشار شائعتين فحواهما: أن تيبريوس عزل باقى الترابنة، وأعلن نفسه تريبونا للعام التالى دون إجراء انتخابات. وبعد انقسام الآراء فى مجلس الشيوخ الذى كان مجتمعا فى أثناء ذلك فى معبد «ربة الإيمان» *Fides* تقدّم الكاهن الأكبر والقنصل السابق بوبليوس سقيبيوناسيقا *Nasica* والمتطرّفون من أعضاء مجلس الشيوخ مندفعين إلى مكان انعقاد جمعية القبائل، وفى طريقهم انضم إليهم عدد كبير من أتباعهم وعبيدهم المسلّحين. فأرهب وصولهم عدد كبير من المجتمعين الذين فضلوا الانصراف تاركين العدد القليل جدا ممن أحاطوا بتيبريوس. فالتحم المهاجمون مع الباقين فى عراك أدى إلى قتل تيبريوس غراكوس و 300 رجل من أنصاره.

4 ـ غايوس غراكوس ومشاريعه الإصلاحية:

كان غايوس غراكوس أصغر من أخيه تيبريوس بتسع سنوات، إنما كان يشبهه فى الذكاء وحرية الرأى والثقافة العالية. اختير عضوا فى اللجنة الثلاثية لقانون الأراضى وهو فى سن الحادية والعشرين من عمره. وأظهر تأييده لحركة الإصلاح بمناصرته اقتراح «جاربو» الخاص بإعادة انتخاب ترابنة العامة، وبمعارضته مشروع قانون «بنوس» الخاص بطرد الحلفاء من روما. وبتأييد مشروع قانون فلاقوس الخاص بتحرير الحلفاء. ممّا عده مجلس الشيوخ خطيرا، ولذلك عندما انتخب فى عام 126 ق.م. كوايستورا وافق على إرساله إلى سردينيا لتولى عمله هناك ثم استبقى عاما آخر، وفى نيّة المجلس إبقاؤه مدة أطول لولا ظهوره فجأة فى روما قبل نهاية عام 125 ق.م.، فوجهت إليه تهمة مغادرة عمله دون إذن من رئيسه. كما اتهم بالتحريض على ثورة «فرجلاى» وذلك من أجل

حرمانه من ترشيح نفسه تريبونا للعامة، إلا أنه تمكّن من تخطى هذه العراقيل والفوز فى انتخابات عام 124 ق.م. لتولى أحد مناصب تريبونية عام 123 ق.م.

رأى غايوس أن سبب علة روما تكمن فى النبلاء ومجلس الشيوخ الذى كان أداتهم لأنهم باحتكارهم الحقوق والمزايا السياسية والاجتماعية أوقفوا نمو الدائرة التى تستوعب القادرين على حكم الدولة، وحدوا من عمل الجمعيات الشعبية، واستبقوا نظم الحكم العتيقة بعد أن صارت بالية غير صالحة لمواجهة مشاكل روما المتزايدة. لذلك رأى غايوس أنه لا يمكن إصلاح شئ إلا بالحد من سلطان النبلاء، وإحداث تغيير فى علاقات المجلس بالحكام، وكذلك فى علاقات روما بسكان إيطاليا.

وانطلاقا من هذه المكوّنات رأى تأليف جبهة عريضة تجمع كل الطبقات المتذمرة من الحكومة وأنصارها، أى جبهة من الذين كانوا يودّون العودة إلى فلاحة الأرض، ومن الذين كان كل همهم أن يعيشوا فى روما، ومن طبقة الفرسان الذين ساءهم ألا ينتفعوا من الامتيازات التى احتفظ بها النبلاء فقط، ومن الرومان الأحرار الذين ساءهم سوء الإدارة فى الولايات، ومن حلفاء روما المتعطشين إلى حقوق المواطنة الرومانية. فأعيد انتخابه تريبونا لعام 122 ق.م. نظرا لشعبيته الكاسحة.

التزم النبلاء جانب الاعتدال إزاء تريبونيته الأولى، لكنهم نجحوا فى استمالة زميل له لينافسه فى أثناء تريبونيته الثانية فى استهواء الجماهير. وبينما كان يعمل بكل قوته فى سبيل تحرير الحلفاء حاربه النبلاء دون هوادة ففشل غايوس فى تحرير الحلفاء وفى انتخابه تريبونا مرة ثالثة عام 121 ق.م. وعندما صار غايوس مواطنا عاديا لقى حتفه فى أثناء تحطيم النبلاء لما بناه.

وقد استصدر غايوس ونفذ بسرعة مجموعة من التشريعات فى خلال تريبونيته وهى:

1 - قانون حماية المواطنين من محاكم مجلس الشيوخ غير العادية.

2 - قانون ولايات القناصل.

3 - قانون إصلاح القضاء:

أ - قانون معاقبة المطلّفين المرتشين.

ب - قانون اختيار المطلفين من الفرسان.

4 - قانون جباية ضرائب ولاية آسيا *Lex sempronia Provincia Asia*.

5 - قانون الأراضي *Lex Agraria*.

6 - قانون القمح *Lex Frumentaria*.

7 - قانون الجيش *Lex Militaris*.

8 - قانون الطرق.

9 - قانون إنشاء المستعمرات للمواطنين الرومان.

10 - مسألة تحرير الحلفاء الإيطاليين.

نجح خصوم غايوس فى حرمانه من قطاف ثمار جهوده الأمينة على مشاريعه التى أوردناها أعلاه، وفى فشله عندما رشح نفسه للانتخابات فى صيف عام 122 ق.م. ليتولى التريبونية مرة ثالثة فى عام 121 ق.م. وإن السبب الرئيسى فى فشله فى الانتخابات يعود إلى تبنيه مسألة تحرير الحلفاء. فأوعز خصوم غايوس، فى أول عام 121 ق.م. إلى أحد ترابنة العامة، بأن يتقدم إلى جمعية القبائل بمشروع قانون لإلغاء قانون روبريوس الخاص بإنشاء مستعمرة «يونونيا». مما دفعه إلى بذل قصارى جهده فى مناهضة هذا المشروع، وكوّن حرسا خاصا من أكثر أنصاره وفاء له. لم يلبث أن وقع بين أنصار غايوس، وخصومه شجارا، أدى إلى قتل أحد مساعدى القنصل أديميوس.

استغل خصومه هذا الحادث للقضاء عليه وعلى أنصاره قضاء تاما. فأصدر مجلس الشيوخ قراره الخاص بضرورة حماية الدولة إلى القنصل أوبيميوس الذى دعا أعضاء مجلس الشيوخ وأتباعهم وعبيدهم إلى تسليح أنفسهم. ودعا الزعيمين غايوس وفلاقوس

إلى المثول أمام المجلس. فرفض الزعيمان المذكوران المثول وأصرّ القنصل من جهته على ألا يتفاوض إلا مع الزعيمين نفسيهما. ثم اقتحم أوبيميوس «تل أفنتينوس» الذى اعتصم فيه الزعيمان غايوس وفلاقوس وأنصارهما، بالقوة التى أعدها. وفى أثناء الاشتباك بينهما لقي فلاقوس وابنه وغايوس وكثيرون غيرهم مصارعهم، وألقى القبض على كثيرين آخرين وأودعوا السجن، ثم أعدموا أخيرا. فذهب ضحية هذه التصرّفات حوالى 3000 وألقيت جثثهم فى نهر التيبر.

5- غايوس ماريوس وإصلاحاته العسكرية:

أبصر النور غايوس ماريوس *Gaius Marius* فى عام 157 ق.م. وكان ينتمى إلى أسرة ريفية إيطالية تعيش فى قرية قرتاى *Createa* بضواحى بلدة أربينيوم *Arpinum* إحدى بلاد قبائل الفولسقى التى منحت فيما بعد حقوق المواطنة الخاصة فى عام 303 ق.م. وحقوق المواطنة كاملة فى عام 188 ق.م. فأصبحوا مواطنين روما كاملى الأهلية، وأدمجوا فى عداد قبيلة قورنيليا *Tribus Cornelia* وانخرط ماريوس فى سلك الخدمة العسكرية، وحارب تحت قيادة سقيبيو أيميليانوس فى حرب نومانتيا. وقد خدم فى فرقة الفرسان لأن أسرته كانت على قدر من الثراء على الرغم من عملها فى الزراعة بحكم بيئتها الريفية. اكتسب غايوس ماريوس فى هذه الحرب بفضل شجاعته ومهارته ثقة قائده وتقديره، فكافأه على مواهبه العسكرية بترقيته إلى مرتبة تريبون عسكرى *Tribunus Milit-aris*. وبعد وفاة سقيبيو رعت ماريوس أسرة متلوس *Metelli* التى تتمتع بأكبر نفوذ فى الدولة الرومانية، التى بفضلها انتخب ماريوس فى العام 113 ق.م. أحد ترابنة العامة. فكان ذلك بداية لتاريخ حياته السياسية فى مجرى التاريخ الرومانى.

وعندما أصبح ماريوس تريبونا للعامة، اقترح مشروع قانون من شأنه الإقلال إلى أدنى حد ممكن من فرص التأثير على المواطنين عند الإدلاء بأصواتهم. فأثار هذا المشروع مجلس الشيوخ، واتخذ قرارا باستدعاء ماريوس أمامه لتفسير سلوكه. فمثل ماريوس أما المجلس وهو يتجلّى بثقته بنفسه، ورباطة جأشه. ولما احتدم النقاش، وانتصر ماريوس لزميله القنصل ولمعارضى مشروع القانون، أمر فورا ماريوس بإلقاء القبض على القنصلين، فانهارت المعارضة، ومضى فى سبيله، واستصدر قانونه *Lex Tabellaris*.

كان غايوس ماريوس قد تزوّج «جوليا» *Julia* ابنة سكستوس قيصر الذى أصبح قنصلا فى عام 91 ق.م. وعمة يوليوس قيصر، فاكتسب تأييد أسرة رومانية عريقة. ثم نجح فى عام 116 ق.م. فى الانتخابات لتولى منصب البرايتورية بعدما فشل فى عام 117 ق.م. لتولى منصب الأيديلية. فلم يقم ماريوس بأى عمل فى خلال برايتوريته عام 115 ق.م. ولكنه عندما أرسل فى العام 114 ق.م. ليتولى حكم ولاية أسبانيا القاصية بوصفه قائما مقام برايتور *Pro Praetore* استطاع أن يحفظ الأمن وينشر العدل والسلام فى مختلف أنحاء ولايته.

وفى عام *109* ق.م. تولى الحرب ضد بوغورتا القنصل كرينتوس قايقيديوس متلوس الذى اختار مساعديه من أكثر الرومان خبرة وتمرّسا بالقتال. وكان هذان المساعدان غايوس ماريوس، وبوبليوس روتيليوس روخوس الذى كان قد ألف كتابا عن التدريب العسكرى، فقسم متلوس فى نوميديا - بإفريقيا - قواته قسمين: تولى بنفسه قيادة أحدهما وتولى ماريوس قيادة القسم الثانى. فأظهر فى كل العمليات التى شارك فيها شجاعة فائقة وكفاية ممتازة. وفى أثناء وجوده فى نوميديا طالب مرارا متلوس السماح له بالذهاب إلى روما لترشيح نفسه فى منصب القنصلية لكن متلوس كان يمانع بحجة عدم أهلية ماريوس وأنه لم يسبق أن تولى القنصلية أحد أبناء أسرته. فنشبت بينهما حرب اتهامية فى التقصير عن إنهاء الحرب لبقاء متلوس أطول مدة فى السلطة البروقنصلية.

وأخيرا سمح متلوس لماريوس بالذهاب إلى روما بعد أن ضاق ذرعا من صبره، وذلك قبل موعد الانتخابات فى عام 108 ق.م. باثنى عشر يوما فقط، فتمكّن ماريوس من الوصول إلى روما والفوز بالانتخابات القنصلية. وقرّر الشعب بأغلبية كبيرة إسناد قيادة الحرب ضد بوغورتا إلى القنصل الجديد ماريوس على الرغم من أن مجلس الشيوخ كان قد أصدر قرارا بإطالة مدة بروقنصلية متلوس والإبقاء على قيادته للجيش.

لم يعتمد غايوس ماريوس بقيادة الحرب على قوات من الحلفاء[1]: اللاتين والإيطاليين والدول الخاضعة لنفوذ روما كما فعل متلوس منذ عامين، بل فتح باب التطوّع أمام كل مواطن رومانى مهما يكن حظه من الثروة - لم يسمح فى السابق بالدخول فى الجيش إلا لمن كان يملك الحد الأدنى لنصاب الثروة اللازم للتجنيد - فاكتسب إعجاب الجماهير ورغبتهم فى الخدمة تحت قيادته، حتى اجتمع تحت إمرته قوات كانت أضخم مما اقترحه أصلا، وأغلب هذه القوات من أفقر المواطنين، وأبحر إلى إفريقيا ليتسلّم القيادة فى أوتيقا من بوبليوس روتيليوس روفوس المساعد الخر لمتلوس، لأن القائد السابق تفادى مقابلة ماريوس، وعاد إلى روما حيث احتفل عام 106 ق.م. بانتصاراته غير النهائية على بوغورتا وحمل لقب «نوميديقوس».

ولما وصل بعد ذلك «صولا» الكويستور على رأس قوة من الحلفاء اللاتين والإيطاليين، وبعد عدة انتصارات حققها ماريوس على عدوّه الملك «بوكوس» أرسل صولا ومانيليوس لمفاوضة الملك بوكوس بناء على طلب الأخير اتفق صولا معه على إلقاء القبض على بوغورتا وتسليمه إليهم مقابل كسب رضاء الرومان وصداقتهم، فنزل الملك بوكوس عند إرادة صولا وتفاهم معه على التدابير الواجب اتخاذها. فكانت الخطة أن يتفق بوكوس وصولا وبوغورتا على عقد اجتماع للتفاهم على شروط الصلح، وأنه تفاديا لإثارة شكوك صولا يجب أن يحضر بوغورتا غير مسلح، وفى رفقة عدد قليل من أتباعه، فوافق بوغورتا على أمل أن يقبض هو على صولا وليس العكس، وتم الاتفاق على تحديد موعد الاجتماع ومكانه. وفى الموعد المحدد أقبل بوغورتا على النحو المتفق عليه مع بوكوس حيث أطبق عليه رجال الملك وأتباعه وألقوا القبض على بوغورتا ومن بقى ممن كان معه وسلموا جميعا إلى صولا. وهكذا راح بوغورتا ضحية خديعة. وانتهت الحرب فى خلال النصف الأول من عام 105 ق.م.

عندما علم الرومان بأن الحرب فى نوميديا انتهت، وبأن بوغورتا كان فى طريقه إلى

(1) ول ديوارانت، قصة الحضارة: 252 - 249 /9.

روما أسيرا انتخبوا ماريوس فى غيابه قنصلا وأسندوا إليه قيادة الحرب فى بلاد الغال، علما أن انتخاب ماريوس لقنصلية عام 104 ق.م. كان مخالفا للقواعد والتقاليد التى تقضى:

- تقدم المرشح شخصيا للانتخابات.

- تولى ذات الوظيفة مرتين بعد أن يمر عشر سنوات على الأولى.

ومخالفا لقانون تنظيم تولى الوظائف العامة وأحكام قانون منتصف القرن الثانى قبل الميلا الذى قضى:

- ألا يتولى أحد القنصلية مرتين.

أما إصلاحات مايوس العسكرية فتتمثل فى أنه أول من أدخل التطوع بدلا من الخدمة الإجبارية، ووحد تسليح الجنود بحيث أصبح كل منهم يحمل سيفا وحربة طويلة *Pilum*، وجعل لكل فرقة وكذلك لكل كتيبة فى الجيش علمها الخاص بها، وأوقف تشكيل قوات المشاة الخفيفى العدة من المواطنين الرومان واعتمد بدلا عنهم على الليجوريين وعلى المرتزقة من الكريتيين. وظل الفرسان المورد الذى كان القواد يختارون منه ضباطهم وحرسهم الخاص، ثم صاروا فيما بعد خيالة الجيش الرومانى بعدما أصبحت الدولة تعتمد باطراد على الحلفاء الإيطاليين، ثم على النوميديين والتراقيين، ثم على الغال وغيرهم فى تزويد الجيش بقوات الفرسان.

وبعد أن استعمل الرومان نظام الكتائب فى الجيش بدلا من الفصائل فى القتال والمناورة، خطا ماريوس خطوة حاسمة فى هذا الاتجاه بجعله النظام الأساسى للفرق الرومانية. على أن تتألف الفرقة من 6000 جندى ينتظمون فى عشر كتائب، وأصبحت كل كتيبة تتألف من ثلاث فصائل، وكل فصيلة من سريتين أو مئينين *Centuriue* وقد ترتّب على وفرة المجندّين المتطوّعين الذين اتخذوا من الجندية حرفة لهم، وعلى تنظيمهم فى وحدات قتالية قوية، وعلى تدريبهم تدريبا عاليا، وعلى تمرّسهم بالقتال عام بعد عام، أن

أصبح لروما جيش مشاة من مواطنيها لا يدانيه جيش آخر فى العالم القديم. فأثبت جدارته فى أكثر من موقف بانتصاره على قبائل الكمبرى *Cambri* والتوتون *Tonton* فى السنتين 102 و 101 ق.م. بفضل التدريب المتواصل، لأن ماريوس أطال مدة الخدمة فجعلها عشرين سنة مبدءا بذلك طبقة النبلاء، معتمدا كما ذكرنا على طبقات الشعب السفلى. فزاد العامة قوة وأضعف الخاصة أو البطارقة والنبلاء وأصبحت الخدمة العسكرية مهنة يمتهنها الجنود والضباط متكافلين متآخين مرتبطين بقائد فرد يحافظ على مصالحهم ويقودهم إلى النصر والعزة. فهولاء الجندى بقى القائد وليس للدولة - لأنها بقيت بعيدة عن هذا التنظيم باتخاذها موقفا سلبيا منه - فهو الذى يكافئ جنوده بما يحصل عليه فى أثناء الحرب من غنائم وأسلاب، وبما يستطيع الحصول عليه من الدولة بعد الانتصار فى الحرب لتحسين حال جنوده.

6 - قورنيليوس صولا وإصلاحاته:

هذا الولاء للقائد جعل ماريوس[1] يستخدمه فى عدة جولات من الحرب الأهلية ضد قائد آخر هو لوقيوس قورنيليوس صولا *Lucius cornilia Sulla* الذى انتخبته الجمعية الشعبية قنصلا فى السنة 88 ق.م. وأنيطت به قيادة الجيوش الرومانية فى الشرق لتأديب ميترادتس، ودفع خطره لما اقترح التريبون سولبيكوس روفوس عقد اللواء فى الشرق لماريوس[2]، فغضب صولا لكرامته، ولمصلحة الأرستقراطية، وقام على رأس قواته إلى روما نفسها فسجل بعمله هذا أول لجوء إلى القوة العسكرية داخل روما العاصمة. وفرّ ماريوس ومَنْ شد أزره. وتربّع صولا فى دست الحكم، ودبّر الأمور قدر المستطاع. وامتدت الجولات بين القائدين بين كرّ وفرّ من سنة 88 إلى سنة 82 ق.م. تبادل القائدان

(1) انتخب ماريوس لمركز القنصلية 6 مرات بين السنة 106 - 100 ق.م. لكنه اضطر فى نهايتها إلى التنازل عن السيادة لمجلس الشيوخ. وعلم العامة كيف يفوزون على المجلس والنبلاء بوقوفهم وإجماع كلمتهم حول قائد حربى لا تقوم سلطته بالطرق السلمية بل بالطرق العسكرية واستعمال القوة، أى بالطرق غير المشروعة.

(2) ثم انتخب ماريوس للقنصلية السنة 87 ق.م. فعاد إلى روما مع جنوده وشرع فى مذبحته التى ذهب فيها كثيرون من زعماء مجلس الشيوخ.

فيها السيطرة على مدينة روما إلى أن استولى عليها نهائيا بقوة جيشه، وأجبر الناس على الاعتراف بصولا دكتاتورا لأول مرة بعد مئة وعشرين سنة تقريبا.

فذبح من ذبح من وجوه العامة والإيطاليين، وصادر ما صادر، ووزع ما وزع على جنوده، ثم جلس صولا يشترع. وفى رأيه أن الأوضاع لا يمكن أن تستقر إلا إذا وضع من النظم ما يكفل استعادة الشيوخ مكانتهم القديمة فأخذ صولا فى الاعتبار:

أولا: ضرورة تزويد مجلس الشيوخ بسند دستورى يبرر سيطرته على شئون الحكم وضرورة تطعيمه بدماء جديدة تساعده على أداء مهمته.

ثانيا: أن أقوى أداة فى مناهضة مجلس الشيوخ كانت تريبونية العامة.

ثالثا: أن نظام تولى الوظائف العامة لم يراعَ بدقة، وأن بعض الحكام كثيرا ما أساءوا استخدام سلطتهم.

رابعا: أن باستخدامه القوة للسيطرة على الحكم قد ضرب المثل السيئ الذى يحسب له حسابا. وعلى الرغم من أن صولا قد أصبح سيد روما وإيطاليا بأسرها من ناحية الأمر الواقع *De facto* ودكتاتورها من الناحية القانونية *De Iure* وهو كى يضفى على النظم التى تراءى له وضعها طابعا قانونيا يكسبها صفة الدوام لم يصدرها قرارات منه، وإنما فضل أن يرعى القواعد الدستورية وأن يستصدر بها قوانين *Leges Corneliae* من جمعية المئينات. إن تشريعات صولا واستصدار قوانين بها قد تم تباعا فى خلال عامى 81 و80 ق.م. ويمكن تقسيم دستور صولا أو إصلاحاته إلى ثلاثة أقسام هى[1]:

القسم الأول: تشريعات لدعم سيطرة السناتو أو مجلس الشيوخ:

1 - زيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ.

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة: 260 - 256/9.

2 - الحد من صلاحية ترابنة العامة ضمن الإجراءات التالية:

- من يتولى تريبونية العامة لا يحق له على الإطلاق أن يتولى بعد ذلك وظيفة عامة.
- قيد سلطتهم، بضرورة حصولهم على موافقة المجلس، قبل تقديم أى مشروع قانون إلى الجمعية الشعبية.
- قصر حق الترابنة فى الاعتراض على بطش الحكام ذوى السلطة التنفيذية *Imperium*.

3 - تقييد سلطة الحكام:

أ - تنظيم تولى الوظائف العامة.

ب - تضييق اختصاصات القنسورس.

جـ - تقييد حكام الولايات.

4 - اختيار أعضاء الجماعات الدينية.

القسم الثانى: نظم إدارية ومالية واجتماعية:

1 - جعل منطقة غالياقيس ألبينا الولاية العاشرة الرومانية.

2 - زاد عدد البرايتورس إلى ثمانية: يتولى اثنان القضايا المدنية والستة الباقون رئاسة المحاكم الجنائية الجديدة التى أنشأها صولا.

3 - بعد انتهاء العام الأصلى يتوفر من القنصلين والبرايتورس الثمانية عدد كاف لتغيير حكام الولايات الرومانية العشر فى كل عام بقدر ما ستمح به الظروف.

4 - زاد عدد الكوايستورس إلى عشرين لتوفير عدد كاف من الموظفين لمباشرة الشئون المالية فى الدولة.

5 - ألغى صولا قانون بيع القمح بسعر أقل من سعر السوق، ليعوض عمّا خسرته الدولة في الحروب فرض ضرائب جديدة على الولايات والدول التابعة لروما، دون أن يحترم الاعفاءات التي سبق لبعض المدن التمتع بها.

القسم الثالث: النظام القضائي:

بمقتضى قوانين صولا القضائية أصبح يوجد سبع محاكم جنائية عامة:

1 - محكمة جرائم القتل العمد، ودس السم *Quaestio de sitariis et Veneficis*.

2 - محكمة الاعتداء على الشخص *Quaestio de iniuriis Quaestio iniuriour*.

3 - محكمة التزوير والتزييف *Quaestio de falsis*.

4 - محكمة استرداد الأموال المبتزة *Quaestio servilia de Rebus Repetundis*.

5 - محكمة اختلاس الأموال العامة *Quaestio peculatus*.

6 - محكمة الرشوة في الانتخابات *Quaestio de Ambitu*.

7 - محكمة الخيانة العظمى *Quaestio Maiestatis*.

وعندما فرغ صولا من تشريعاته في خلال عام 80 ق.م. اعتزل الحكم من تلقاء نفسه في مطلع العام التالي وسرح حرسه الخاص معتمدا على ولاء معتقيه وقدماء محاربيه. فقضى بقية حياته في قصره الريفي في ضيعته بقمبانيا، يلهو في تمضية الوقت بين الصيد والقنص والملذات، وبين قراءة الأدب وكتابة مذكراته. وفي عام 78 ق.م. توفي صولا في الستين من عمره. وشيع جثمانه في موكب جنائزي رسمي كبير إلى مثواه الأخير في ساحة الإله مارس *Mars* في روما. ونقش على قبره بناء على طلبه عبارة معناها: «لم يفقه صديق في حسن الصنيع ولا عدو في شدة الانتقام».

ثم بزغ نجم قائدين جديدين هما: غايوس بومبايوس *G. Pompius* وغايوس يوليوس قيصر *Gaius Julius Caesar* بن غايوس يوسس يوليوس قيصر وحفيد ملوك روما الموطهين، وهو بن أخي سكستوس القنصل لعام 91 ق.م.

7- غايوس بومبايوس:

بعد وفاة صولا عاد الشعب الروماني إلى المطالبة بحقوقه المسلوبة، فوضع الأمانة بين يدي الزعيم العسكري هذه المرة والمدعو غايوس بومبايوس أحد الضباط المساعدين لصولا، والذي اشتهر بعد الانتصارات الحربية المذهلة على بروتس[1] في موتينا *Mutina* حيث أرغمه على التسليم ثم أمر بإعدامه. وبناء على اقتراح فيليبوس - أحد قنصلي عام 91 ق.م. - قرّر مجلس الشيوخ منح بومبايوس سلطة بروقنصل *Imperium Proconsu-late* ليتولى بمقتضاها حكم ولاية أسبانيا الدانية، وقيادة الجيش فيها. وهكذا نرى أن خروج مجلس الشيوخ على دستور صولا بمنح بومبايوس قيادة عسكرية - بروبرايتور *Imperium Propraetore* - عليا لقمع بروتس أدى إلى إرغامه على الخضوع لمطالب بومبايوس ومنحة قيادة عسكرية أعلى - بروقنصل - خروجا على الدستور مرة ثانية وخطوة خطيرة نحو انحلاله.

ومهما يكن، فقد واجهت مجلس الشيوخ أزمة سياسية حادة بعد إخماد ثورة العبيد في صقلية، والانتصارات على الثائرين في أسبانيا. فزحف بومبايوس صوب روما دون أن يسرّح جيشه، وطالب بحق إقامة موكب نصر كبير *Triumphus* لإخماده الثورة في أسبانيا، والسماح له بترشيح نفسه لقنصلية عام 70 ق.م. وطبقا للعرف والقواعد الدستورية لم يكن يحق لبومبايوس إقامة موكب نصر كبير لأنه لم يكن قنصلا ولا برايتورا، كما أنه كان لا يحق له تولي القنصلية، لأنه لم يسبق له تولي وظيفتي الكوايستورية والبرايتورية. فضلا عن أن عمره يقل ست سنوات عن السن المقررة لتولي القنصلية[2].

ويبدو أنه عندما رفض مجلس الشيوخ السماح لبومبايوس وقراسوس بترشيح نفسيهما للقنصلية، تولى بومبايوس معالجة الموقف بأن ألهب حماس الجماهير بالمناداة

(1) كان بروتس مساعدا لليبدوس الذي اعتبره مجلس الشيوخ بقراره النهائي عدوا للدولة وكلّف كرينتوس لوتاتيوس قاتولوس بمقاتلة ليبدوس، وجعل بومبايوس بروبرايتور لمحاربة بروتس مساعد ليبدوس.

(2) لا يصبح قنصلا إلا من بلغ عمره 37 عاما قبل الأخوين غراكوس، و 43 عاما بعدهما.

بضرورة إعادة إختصاصات الترابنة كاملة، وكسب رضاء الفرسان بضرورة إعادة إصلاح نظام تشكيل هيئات المحلفين. وإزاء وجود جيشهما على أبواب روما، وتأييد العامة والفرسان لهما انصاع مجلس الشيوخ أخيرا لمطلبهما فرشحا نفسيهما وانتخبا قنصلين لعام 70 ق.م. فكان ذلك نذيرا بتجدد الحرب الأهلية وسير النظام الجمهورى الرومانى نحو الانهيار، وفشل دستور صولا فى منع الجيش من التدخل فى الحياة السياسية الرومانية.

واتفق القنصلان الجديدان بومبايوس وقراسوس على الإصلاحات التالية:

1 - إعادة الصلاحيات كاملة إلى الترابنة.

2 - إعادة حقوق المواطنة إلى أنصار لبيدوس.

3 - إصلاح نظام تشكيل هيئات المحلّفين.

4 - إعادة الصلاحيات كاملة إلى القنسورس.

5 - استخدام مهارة هورتنسيوس لتبرئة فرس *Verres* لم تنفع.

6 - إشكالية تشكيل هيئات المحلفين.

كان من أهم تشريعات عام 67 ق.م. قانون استصدره جابينيوس قضى بإسناد مهمة إخضاع القراصنة فى البحر المتوسط بأسره، وعلى أن يتمتع إلى جانب ذلك بسلطة معادلة لسلطة حكام *Aequum* الولايات الساحلية لمسافة تمتد خمسين ميلا فى البحر فى كل ولاية من هذه الولايات، وأن يوضع تحت إمرته مبلغ قدره 6000 تالنت - حوالى مليون ونصف مليون جنيه إسترلينى - و 500 سفينة، و 120,000 مقاتل من المشاة، و 5000 من الخيالة، وأربعة وعشرين مساعدين بمرتبة بروبرايتور، وكوايستورين. وبمجرد إسناد مهمة محاربة القراصنة إلى بومبايوس هبطت أسعار القمح. وعلى الرغم من أنه لم يستخدم إلا قسما قليلا من القوات التى وضعت تحت إمرته، فإن الحملة التى شنها على

القراصنة فى عام 67 ق.م. قطعت دابرهم فى البحر الأبيض المتوسط بأجمعه بمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر. فقضى على القراصنة فى الحوض الغربى للبحر المتوسط فى خلال أربعين يوما قضاء تاما. وفى خلال حملة دامت تسعة وأربعين يوما طهر بومبايوس الحوض الشرقى من القراصنة، بعد أن أنزل بأسطولهم هزيمة فاصلة قرب «قوراقسيوم» وحاصر القلعة المنيعة حصارا شديدا، أرغمها على التسليم. ثم لم يلبث أن أعقب ذلك تسليم القراصنة فى كل أنحاء قيليقيا.

وبينما كان بومبايوس فى قيليقيا، أسندت إليه قيادة الحرب فى آسيا، فذهب شمالا ليتلقى بلوقولوس. ويتسلّم بومبايوس البقية الباقية من جنوده عدا فئة قليلة، سمح لها بأن يصحبوا القائد المخلوع. وفى صيف عام 66 ق.م. أمر بومبايوس أسطوله بمحاصرة شواطئ آسيا الصغرى، وقام هو بغزو بونطوس ويقضى على ميتريداتس بعد حصار دام 45 يوما فى بلدة «داستيرا» *Dasteira* المنيعة، ثم سلمت إليه أرمينيا، دون قيد أو شرط. ثم اتجه صوب الجنوب الشرقى، فأكمل إخضاع الأيبيريين والألبانيين، واستمر فى زحفه شرقا، حتى اقترب من بحر قزوين. وقفل بعد ذلك عائدا لمحاربة ميتريداس ثم ترك لأسطوله مهمة تشديد الحصار على الأخير واتجه إلى سوريا حيث كانت الفوضى تغشاها. فواجهت بومبايوس فى سوريا مشكلة الأخوين هورقانوس *Hyrcanus* وأريسطوبولوس الثانى *Aristobulus* على عرش إمارة اليهود، وتدخل النبط فى هذا النزاع الذى سوّى مؤقتا بانتصار جابينيوس وسقاوروس - مساعدى بومبايوس - لأصغر الأخوين وهو أريسطوبولوس. وإزاء ذلك تفرّغ بومبايوس فى خلال ما بقى من عام 64 ق.م. لنشر لواء الأمن واستقرار الأوضاع فى سوريا بإرسال عدة وحدات من قواته لقطع دابر قطاع الطرق ودك معاقل القراصنة على الشاطئ، وإخضاع حكام الولايات المختلفة.

وبعد استكمال سيطرته على بيت المقدس عاد فى أواخر عام 63 ق.م. لقضاء فصل الشتاء فى أميسس، والعام التالى فى آسيا الصغرى حيث قام بتنظيم شئون الشرق الأوسط على الشكل التالى:

أولا : إلحاق الأجزاء التى تقتضيها الضرورات العسكرية إلى الإمبراطورية الرومانية.

ثانيا : الإبقاء على الممالك والإمارات والمدن الموالية لروما تحكم نفسها وفق تقاليدها .

ثالثا : الاعتراف بضرورة تقوية الممالك والإمارات والمدن الواقعة فى شرق آسيا الصغرى ووسطها، ومصادقة أرمينيا الكبرى عدوة بلاد فارس.

رابعا : الاحتفاظ بالحياة الحضرية فى آسيا الصغرى وفى سوريا.

وتبعا لذلك لم يدخل بومبايوس فى حظيرة الإمبراطورية الرومانية إلا سوريا التى حولها ولاية رومانية جديدة.

الفصل الثانى عشر

سقوط الجمهورية الرومانية

1 ـ يوليوس قيصر:

وُلد غايوس يوليوس قيصر فى روما عام 102 قبل الميلاد، وتزوّج وهو لا يزال فى السابعة عشرة من «قورنيليا» بنت «قنا» *Canna* معلنا تمسّكه بأهداف العامة لا النبلاء، فأوعز إليه صولا بالطلاق، فامتنع، وفرّ إلى بثينة فى الشرق. وعند وفاة صولا فى العام87 ق.م. عاد يوليوس قيصر إلى روما وتعاطى السياسة. فلفت الأنظار بفصاحته وقوة حجته عندما اتهم «دولا بلا» *Dollabella* بابتزاز الأموال فى مقدونيا.

ثم لما أمّ رودوس ليدرس البيان على «مولو» *Molo* كما فعل شيشرون، اختطفه فرسان من قيليقيا وهو فى طريقه إلى الجزيرة. فافتدى نفسه، وأفلت منهم، وعاد إلى هؤلاء على رأس صغيرة فقبض عليهم وصلبهم فى مدينة برجاما.

وتشاء الظروف فى العام 68 ق.م. أن كانت وفاة قورنيليا زوجة يوليوس قيصر، وجوليا أرملة ماريوس عمته، فى أثناء تأهبه للذهاب إلى أسبانيا ليتولى عمله فى ولاية أسبانيا القاصية بوصفه كوايستورا. فانتهز فرصة تشييع جنازة عمته ـ جوليا ـ ليسكب لنفسه شعبية كبيرة تفيده فى بناء مستقبلة السياسى. فعرض فى موكب الجنازة صور *Imagines* البطل الشعبى ماريوس. فكان عمله هذا تحدّيا لمجلس الشيوخ، وإعلانا صريحا عن ميوله واتجاهاته الشعبية، لاكتساب رضاء الشيوخ الذين كانوا لا يزالون من أنصار ماريوس. وفى خطاب التأبين الذى ألقاه قيصر أشاد بأصل عمّته للإشادة بأصل أسرته، فذكر أنها تنحدر من ناحية الأم عن الملك أنقوس *Ancus* ـ أحد ملوك روما القدماء ـ ومن ناحية الأب عن الإلهة فينوس *Vinus* والدة المؤسس الأسطورى لمدينة روما، وكان يقصد من وراء ذلك إبراز أمرين: أولهما، الفارق بين سلالة أسرة يوليوس قيصر

وبين سلالات الأسر الأخرى العريقة التى أوغلت فى الفساد، والأمر الآخر، هو أن ميول أسرة يوليوس قيصر كانت ميولا شعبية على عكس غيرها من الأسر العريقة. ولم يكن آنذاك أحب إلى الشعب من رجل عريق الأصل شعبى الميول وفوق مستوى الشبهات. ثم انصرف إلى أسبانيا فى أولى مهماته السياسية الرسمية.

بعد ذلك انتخب يوليوس قيصر عضوا فى ضغمة الكهنة، وتعاون مع القنسور قراسوس لمجابهة بومبايوس بعدما أصبح قيصر أيديليس لعام 65 ق.م. فشهدت روما من الحفلات والمآدب ما لم تر له مثيلا من قبل، ويعود الفضل فى ذلك كله إلى يوليوس قيصر. وازداد محبة وشعبية بين العامة لأنه أعاد إقامة الأنصاب التذكارية لانتصارات ماريوس على بوغورتا والتيوتون والقمبيرى والتى كان صولا قد أمر بإزالتها. وتولى أمانة الأبنية العمومية فى السنة 64 ق.م.

تقدم قراسوس بإيعاز إلى أحد ترابنة العامة بمشروع قانون يقضى بتحويل مصر إلى ولاية رومانية وإسناد هذه المهمة إلى يوليوس قيصر، وجعلها قاعدة عسكرية ضد بومبايوس أو على الأقل لاستخدامها فى المساومة معه. فوقف بعض النبلاء وشيشرون بصورة خاصة ضد هذا المشروع، لأنه كان صديقا لبومبايوس ومن أقوى مؤيديه، فضلا عن كونه ينتمى إلى طبقة الفرسان الذين عارضوه أيضا.

تمكن يوليوس قيصر بفضل ذكائه أن يصير كاهنا أكبر بعدما توفى الكاهن الأكبر وشغر المركز الذى كان يشغله كوينتوس متلوس بيوس فى العام 63 ق.م. ثم لم يلبث أن نجح يوليوس قيصر بفضل الرشوة فى الانتخابات لوظيفة البرايتورية لعام 62 ق.م.

وفى شهر ديسمبر - كانون أول من عام 62 ق.م. أقيم فى المسكن الرسمى للكاهن الأكبر - يوليوس قيصر - حفل الإلهة الطيبة *Bona Dea*، ووفقا للتقاليد كان حضور هذا الحفل مقصورا على النساء دون الرجال، ولكن الشاب النبيل العابث بوبليوس قلوديوس تسلل إلى هذا الحفل متخفّيا فى لباس امرأة، لأنه كان يعشق «بومبيا» زوجة يوليوس

قيصر الكاهن الأكبر. وكانت والدة قيصر تقف عقبة كأداء فى سبيل العاشقين. وعندما كشفت خادمة أمر قلوديوس أوقف الحفل وشاع الخبر فى روما. ولما كانت الطقوس التى اعتدى على قدسيتها عملا عاما فإن مجلس الشيوخ اتخذ منها ذريعة للتشهير بيوليوس قيصر ومعاقبة قلوديوس. لكن المحاكمة انتهت بتبرئة الثانى على الرغم من الأدلة وشهادة شيسرون، بينما اكتفى الأول بطلاق زوجته لأن «زوجة قيصر يجب أن تكون فوق مستوى الشبهات». وسارع إلى ولاية أسبانية القاصية ليتولى حكمها فى عام 61 ق.م.

رجع يوليوس قيصر من أسبانيا ورشّح نفسه لقنصلية عام 59 ق.م. فانتخب قنصلا على الرغم من معارضة النبلاء وبعض الفرسان، وطالب مجلس الشيوخ السماح له بإخضاع مصر وتحويل دخلها السنوى إلى خزانة روما. لكن المجلس رفض السماح له بتحقيق ذلك، ممّا أدى به إلى التحالف مع قراسوس وبومبايوس، فنشأ بينهم ما سمّى «بالحلف الثلاثى»، الذى كان فيه يوليوس قيصر «العقل المدبّر» و«الرئيس الحقيقى»، بينما إرضاء لغرور بومبايوس أوهمه بأنه الرئيس وصاحب الأمر والنهى. وقد أصدر يوليوس قيصر فى قنصليته الأولى عام 59 ق.م. التشريعات التالية[1]:

1 - قانون الأراضى *Lex Julia Agraria* توزيع أراض صالحة على جنوب بومبايوس.

2 - قانون أرض قمبانيا *Lex Julia Campana* يقضى بتوزيع الأرض العامة فى قمبانيا.

3 - تشريعات أخرى:

أ - إقرار تنظيمات بومبايوس فى الشرق.

ب - خفض المبلغ الذى تعاقدت عليه شركة جباية ضرائب ولاية آسيا بمقدار الثلث.

جـ - الاعتراف ببطلميوس الثانى عشر ملكا على مصر.

د - إسناد حكم ولاية غاليا هذه الناحية من الألب إلى قيصر، ولمدة خمس سنوات ووضع ثلاث فرق عسكرية تحت إمرته.

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة: 9/387.

تمكّن يوليوس قيصر فى غضون ثمانى سنوات قضاها فى الزحف على الغالبين البرابرة، من إخضاع غاليا وراء الألب وفتحها من حدود المحيط الأطلسى وبحر المانش حتى نهر الرين. ثم صد القبائل الجرمانية من غاليا، فعادوا إلى بلادهم بعد أن تجشموا خسائر جمّة. وقد جعل يوليوس قيصر الرين حدّا لولايته الجديدة. وغزا أيضا بريطانيا حتى نهر التايمز، فأضاف إلى الإمبراطورية الرومانية مملكة واسعة شملت كل فرنسا الحديثة وبلجيكا. وصنّف كتابا فى حروبه فى غاليا عنى به عناية شديدة فجاء من أنفس ما كتب باللغة اللاتينية نثرا[1].

إشارة إلى القانون الوثينى *Lex Vatina* الذى أصدره التريبون بوبيليوس وأتينيوس *Vatinius* فى السنة 59 ق.م. قد جعل مدة ولايته على غاليا وأليريه خمس سنوات كما ذكرناه أعلاه. لكن عندما تولى بومبايوس وقراسوس القنصلية فى العام 55 ق.م. جددا ولايته عليها خمس سنوات أخرى. ثم توفيت جوليا بنت يوليوس وزوجة بومبايوس فى السنة 54 ق.م. وقتل قراسوس فى السنة التالية فى حرب ألبرت فى الشرق مما أدى إلى فرط «التحالف الثلاثى» الذى قام بين يوليوس قيصر وبومبايوس وقراسوس فى عام 60 ق.م. واقتصر على الأول والثانى فأصبح ثنائيا وعرف باسم «الحلف الثنائى».

فاستفاد يوليوس قيصر من تحالفه الثنائى مع بومبايوس، لأنه فى السنة 52 ق.م. وفى أثناء غيابه أوعز إلى مناصريه بتأييده فى انتخابه للقنصلية. بينما أصدر من جهته قنصل هذا العام حليفه بومبايوس استثناء خصوصيا يسمح ليوليوس قيصر بترشيح نفسه للقنصلية وهو غائب عن روما.

خشى مجلس الشيوخ عاقبة مجئ يوليوس قيصر إلى روما وترشيح نفسه للقنصلية، فبدأ يفتّش عن رجل قوى يقف فى وجهه. فوجد ضالته فى بومبايوس الذى أغرته القيادة

(1) H. Harmoud, une campuigne césarienne pp 185 - 1 Alesia, 1967.
M. Rambaud, L'art de la deformation historique dans les commentaires César pp 256 Paris 1953.

العسكرية. فمال إلى مجلس الشيوخ وشرع فى ترويج مبادئه. فكان ذلك بدء الخلاف بينهما. كما قام النزاع قبل ذلك بنصف قرن بين ماريوس وصولا[1]. حاول يوليوس قيصر أن يصالح مجلس الشيوخ عبر وسطاء لكن جواب الأخير كان أمرا بتسريح الجيش الذى معه. فلم يتردد يوليوس قيصر بعد أقل من ساعة على وصول جواب المجلس بالإيعاز إلى فرقة من جنوده فى الزحف من وادى البو إلى روما فى السنة 49 ق.م. وبما أن المجلس لم يكن على استعداد لهذا الجواب السريع ألجأته الضرورة إلى مفاوضة بومبايوس فى الأمر الواقع. فكان جواب الأخير أن القوات الحربية التى تحت إمرته ليست كافية لصد يوليوس قيصر عن روما[2]. ولما دنا يوليوس قيصر من روما فرّ بومبايوس وجيشه منها مع معظم الشيوخ وعدد كبير من الوجوه والأعيان.

وحتى لا يفكر مجلس الشيوخ أو بومبايوس فى تعبئة الجيوش وتدريبها للهجوم على روما وسحق يوليوس قيصر. عقد الأخير النية على تنظيف الغرب من الجيوب الموالية للمجلس أو لبومبايوس، وبخاصة فى أسبانيا التى بلغها بسرعة مدهشة فى حزيران / يونيو عام 49 ق.م. فتمكّن بعد بضعة أسابيع من أن يقطع عن الجيش فيها الميرة والذخيرة. وأكرههم بعد ذلك على التسليم دون أن تنشب بينه وبينهم معركة واحدة.

2. سقوط الجمهورية الرومانية:

أ. الحرب الأهلية الثانية:

فى أثناء غياب يوليوس قيصر فى أسبانيا استعد بومبايوس وأعوانه ليعبروا إلى إيطاليا. لكن يوليوس قيصر تمكّن من العودة بحرا من برنديزى ونزل فى أبيروس فى الرغم من أن السيادة البحرية كانت لا تزال بيد مجلس الشيوخ وبومبايوس. فأثارت هذه المباغتة نفوس أخصام يوليوس قيصر وتولتهم الحيرة لتملّصه من مراكبهم الحربية. ثم

(1) للاطلاع على تفاصيل الحرب بين ماريوس وصولا يستحسن العودة إلى صفحة 249 و 250 من هذا الكتاب.
(2) رستم، أسد، عصر أوغسطوس قيصر وحلفائه : 1/56.

نشبت بين الطرفين معركة فى فرساليا من أعمال تساليا فى السنة 48 ق.م. أسفرت عن انكسار بومبايوس ومجلس الشيوخ ولجوء هؤلاء إلى الاستسلام.

نجا بومبايوس بنفسه إلى مصر حيث قتل هناك. فى حين ألحق به يوليوس قيصر إليها بقوة صغيرة من جيشه، فوجد كليوباطرا السابعة وأخاها بطلميوس الرابع عشر يتنازعان السلطة والزعامة. كما وجد الفوضى ضاربة أطنابها من جرّاء هذا النزاع[1]. وكان يوليوس قيصر قد وصل إلى مصر بفرقتين وثمانى مائة فارس، فأراد أن يأخذ دخلها العظيم بالسياسة والدهاء لا بالعنف والقوة. لكنه تغلّب فيها على فتنة خفيفة تعرّض لها فى الإسكندرية. ثم أقرّ كليوباطرا على الملك على أن تتزوج أخاها الأصغر إذا كان الأكبر قد هلك. ثم غادر أخيرا يوليوس قيصر مصر إلى أنطاكية، ومنها اتجه إلى البونطس معقل مترايداتس *Methradortes* وابنه فرناكوس *Pharmces* فانتصر عليهما فى زيلة *Zela* بعدها فرّ الابن هائما على وجهه فى العام 47 ق.م. فقال يوليوس قيصر قوله الخالد: «أتيت ورأيت وغلبت *Veni Cici Vici*».

عاد يوليوس قيصر إلى روما، وأعاد الثقة والطمأنينة إلى بعض صفوف الجيش، ثم انصرف نحو إفريقية لمقاتلة سقيبيو وجيشه لإخضاعه. فهزمه بضربة قاضية عند تابسوس *Thapsus*. وعاد بعد أربعة أشهر إلى إيطاليا. وفى السنة 45 ق.م. غادر إلى أسبانيا لمحاربة من تبقى من أتباع بومبايوس ولابيانوس *Labiunus* فانتصر عليهم فى موندا *Munda*.

استمرت هذه الحرب من السنة 49 ـ 45 ق.م. وكان مسرحها جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية. وقد خرج منها يوليوس قيصر ظافرا. وحين عاد إلى روما فى السنة 48 ق.م. حذا حذو صولا من قبل، إذ استصدر البرايتور لبيدوس ـ وهو الذى كان قيصر أسند إليه حكم مدينة روما مؤقتا ـ فى أثناء وجود يوليوس قيصر فى ماسيليا ـ مارسيليا الحالية ـ قانونا بإقامته دكتاتورا. لكن قيصر بعد عودته كما ذكرت قبلا لم

(1) العبادى، مصطفى، الإمبراطورية الرومانية، ص 61.

يشغل منصب الدكتاتور إلا أحد عشر يوما فقط ثم بادر بالتخلّى عن هذا المنصب بعد ما أقام الحفل اللاتينى، وأجرى الانتخابات ففاز بالقنصلية ـ للمرة الثانية ـ لعام 48 ق.م. وعيّن الحكام للولايات الرومانية الموالية له.

عندما وصل أنطونيوس إلى روما على رأس الفرق التى قرّر قيصر أعادتها إلى إيطاليا، حاملا معه رغبة يوليوس قيصر بتعيينه دكتاتورا ـ مرة ثانية ـ لمدة سنة من أول أكتوبر ـ تشرين أول ـ عام 48 ق.م. انتخب بنهايتها قنصلا ـ للمرة الثالثة ـ على عام 46 ق.م. ثم جعل دكتاتوا لمدة عشر سنوات فى السنة 46 ق.م. وناظر السلوك والأخلاق *Praefectus Moribus* كما انتخب قنصلا ـ للمرة الرابعة بنهاية عام 46 ق.م. لقنصلية عام 45 ق.م. بعدها أصبح تريبونا لا تخرق حرمته *Saerosanctus* ولبس الأثواب الأرجوانية، كما أقيمت له التماثيل، وشيّد هيكل لرأفته، وظهر رسمه على المسكوكات عام 45 - 44 ق.م. لكنه لم يؤله بعد وفاته، ورفض لقب «ملك» عندما قدم له فى السنة 44 ق.م. فعيّن دكتاتورا لمدى الحياة فى منتصف فبراير شباط من هذه السنة.

لم ينتقم يوليوس قيصر من أعدائه، ولم يقتل أحدا لمجرد عداوته له، بل عامل الجميع بالرفق واللين. وحقن دم عدوه اللدود شيشرون الخطيب. فحاز بذلك رضى الطبقة الأرستقراطية، لكن سلطته الواسعة والمطلقة، وسيطرته فى الانتخابات والتعيينات وعظمة ألقابه النادرة أثارت المخاوف، وأقضت مضاجع جماعات من حزبه. فكان أن خرّ صريعا يوم الخامس عشر من آذار / مارس سنة 44 ق.م. عند تمثال بومبايوس على أيدى بروتوس وقاسيوس. فأتيحت للجمهورية فرصة أخيرة قبل أن تلقى المصير الذى كانت تسعى إليه على يد النبلاء[1].

كان قيصر رجل دولة من الطراز الأول أتيحت له الفرصة لبعث الحياة فى الجمهورية الرومانية من جديد بعدما تسرّب الضعف إلى جسمها. فشرع فى إصلاحاته التى

(1) العبادى، مصطفى، الإمبراطورية الرومانية، ص 67.
الشيخ، حسين، الرومان، ص 69.

انجزها وتلك التى وضع خطتها، وتم تنفيذها بعد مقتله كانت عظيمة الشأن، سنقسمها وفق التالى:

أولا: إصلاحات عامة:

1 - تصحيح التقويم: استخدام السنة الشمسية بدلا من السنة القمرية.

2 - محاولة الحد من البذخ والإسراف وبخاصة فى المآكل.

3 - فى القانون والقضاء تشديد العقوبات على مثيرى الشغب وحل الجمعيات، والمنتديات الجديدة.

4 - منح حقوق المواطنة الرومانية للأطباء والمدرّسين الأجانب الذين استقروا فى روما والولايات.

5 - عالج مشكلة الديون لتخفيف ضائقة المدينين دون هضم حقوق الدائنين.

6 - فرض المكوس الجمركية *Portaria* فى الموانئ بعد أن ألغيت فى عام 60 ق.م.

7 - زاد عدد الحكام ـ البرايتورس ـ إلى عشرة ثم إلى ستة عشر والأيديليس إلى أربعة.

8 - زاد عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى 900 عضو.

ثانيا: إصلاحات خاصة بمدينة روما:

منشآت عمرانية وإصلاحات حياتية اجتماعية.

ثالثا: إصلاحات خاصة بإيطاليا:

تجفيف مستنقعات وشق طريق وتعديل بعض القوانين.

رابعا: إنشاء مستعمرات فى إيطاليا والولايات:

خامسا: إصلاح حال الولايات:

تمثّلت فى منع ابتزاز الأموال، وحقوق المواطنة الكاملة.

ب ـ الحرب الأهلية الثالثة:

لم تعط هذه الفرصة للنظام الجمهورى مجالا لإثبات وجوده لأنها كانت مجرد امتداد زمنى شهد مزيدا من الصراع على السلطة بين القواد الطموحين، فقد أعقبت اغتيال يوليوس قيصر فترة من الفوضى السياسية العسكرية، وظهور شخصية قائدين هما: أنطونيوس الذى كان الساعد الأيمن ليوليوس قيصر، وأوكتافيوس الذى كان ابنا بالتبنى لقيصر نفسه.

3ـ أنطونيوس:

بعد مقتل يوليوس قيصر ـ الدكتاتور ـ فى الخامس عشر من آذار / مارس عام 44 ق.م. فرّ أعضاء مجلس الشيوخ مذعورين. وامتنع القنصل أنطونيوس فى بيته وليبدوس كبير الفرسان يمين الدكتاتور، عبر نهر التيبر. أما القتلة الفائزون انطلقوا وحدهم من قاعة المجلس، منادين بالحرية، قد اضطروا إلى اللجوء إلى الكابتول بضغط من الشعب عندما انتشرت الأخبار. وبات زعماء السياسة يترقبون إعلان هؤلاء عن موقفهم[(1)]. وجرت اتصالات، فى السابع عشر من الشهر ذاته بين أنطونيوس والقتلة. كما التأم مجلس الشيوخ فى هيكل تلوس بالقرب من بيت أنطونيوس، حيث طالب تيبريوس تيرون ـ وكان جمهوريا ـ بمكافأة القتلة الذين أنقذوا روما من يد المغتصب المستبد، فى حين قال غيره، بإلقاء جثته فى نهر التيبر. وذكر أنطونيوس أن إلغاء أحكام يوليوس قيصر سيؤدى إلى ما لا تحمد عقباه، وإلى تنازل كثير من أعضاء مجلس الشيوخ عن مقاعدهم فيه. بينما نصح شيشرون بالاعتدال فقال قوله كثيرون. وامتنع

(1) كان بروتوس قد ذكر اسم شيشرون عندما رفع خنجره واقترف جرمه مشيرا بذلك إلى وجوب المحافظة على شيشرون على الجمهورية وتقاليدها. فزار الأخير القتلة فى اليوم التالى فى الكابتول، فاتضح أنهم لم يقصدوا شيئا سوى التخلص من قيصر.

مجلس الشيوخ عن محاكمة القتلة، واعترف فى الوقت ذاته بأحكام قيصر وأوجب تنفيذ وصيته والاحتفال بدفن جثمانه احتفالا رسميا. وبعد الاحتفال دعا أتباع قيصر القتلة إلى عشاء مشترك.

ولما تليت الوصية فى بيت أنطونيوس، وتبيّن منها أن يوليوس قيصر كان قد تبنّى أوكتافيوس وأوصى له بما عنده، واكتفى بذكر أنطونيوس بين الورثاء الثانويين، انفصمت عرى آماله وتقوضت حصونها. ولكنه رأى الظرف مناسبا والفرصة سانحة لتسلّم المراتب العالية، فاندفع يستغل الحوادث لصالحه. فصالح القتلة، وتقرّب وتودّد إلى أتباع قيصر، وارتضى مجلس الشيوخ بالمحافظة على النظم الجمهورية والتقاليد. وسعى أن يكون تحت إمرته جيش يقاتل به عند الضرورة، وذلك بتسلّم مقاليد الحكم فى إحدى الولايات القريبة من إيطاليا.

وما إن علم الشعب بوصية يوليوس قيصر، وأنه وهبه جنائنه التى وراء التيبر حتى هاج، وطالب بإعدام القتلة فى الاحتفال بجنازته فى العشرين من آذار / مارس، وبعد تلاوة القرارات باحترامه وإكرامه، وعرض رداءه الملوث بالدم، الأمر الذى اضطر بروتوس وكاسيوس إلى الهرب خارج المدينة. ولم يعارض دولابلا القيصرى وصول أنطونيوس إلى القنصلية، ولا لبيدوس القيصرى فى الوصول إلى رتبة الحبر الأعظم-*Pontifex Max-iums*. واسترضى مجلس الشيوخ باتخاذ قرار ألغى به الدكتاتورية وأظهر المجلس الرضى بمنح أنطونيوس وحكومة مقدونية ودلا بلا ولاية سوريا، لكن أنطونيوس لم يكتفِ بهذا القدر من السلطة، فلجأ إلى استمالة الجنود الذين كانوا يحاربون مع يوليوس قيصر بتوزيع الأراضى عليهم. ومنح الصقليين حقوق المواطن الرومانى، وأعطى ديوتاروس *Diotarus* أرمينيا الصغرى، وأدخل أنصاره فى مقاعد مجلس الشيوخ. وغض النظر عن عودة كليوباطرا وابنها الصغير إلى مصر. فارتاب الشيوخ الأرستقراطيون فى أمره، وقال شيشرون: إن الدكتاتورية لا تزال حيّة على الرغم من وفاة الدكتاتور، وشاع خبر وصول أوكتافيوس فى أيار إلى روما، فأسرع أنطونيوس بالمجئ إليها.

4ـ أوكتافيوس:

هو غايوس أوكتافيوس *Gaius Octavius* بن آتيا *Atia* بنت جوليا *Julia* اخت يوليوس قيصر، وبن غابيوس أوكتافيوس الذى تحدّر من أسرة وليترو *Velitroe* المحترمة. لدى الاطلاع على نص وصية خاله الكبير يوليوس قيصر، اتخذ أوكتافيوس لنفسه الاسم: غايوس يوليوس قيصر أوكتافيوس. فعرف بهذا الاسم حتى السنة 27 ق.م. ثم اشتهر بعد ذلك باللقب أوغسطس *Augustus*. ولد فى الثالث والعشرين من أيلول، سبتمبر عام 63 ق.م. وتوفى والده وهو لا يزال فى الرابعة من عمره، ومع أن والدته تزوّجت من مارقيوس فيليبوس، فإنها عنيت عناية فائقة بتربية ولديها: أوكتافيوس وأوكتافيا تربية صالحة، وبتهذيبهما أيضا. ثم نال أوكتافيوس قسطا وافرا من العلوم على يد الأساتذة كأبولو ذوروس الرجامى وأريوس الإسكندرى.

وأرسله خاله، الذى أحبه وشمله بعطفه إلى أبولونيا فى خريف عام 45 ق.م. ليكمل علومه، ويختبر الحياة العسكرية مع الضباط والجنود الذين كانوا يتدرّبون فيها. ولكن أوكتافيوس تلقى فى أواخر آذار عام 44 ق.م. - وهو فى أبولونيا - رسالة من والدته تنبئه فيها بمقتل خاله يوليوس قيصر. فأسرع بالعودة إلى روما - وأكد له الضباط استعدادهم للزحف معه - مع بعض الرفاق - ولدى وصوله إلى روما عن طريق برنديزى أعلن اسمه الجديد كما ذكرنا «غايوس يوليوس قيصر أوكتافيوس» وطالب بصفته بن يوليوس قيصر، ووريثه بالإرث المتروك. وكان لا بدّ من موافقة مجلس الإحياء أو العشائر *"Conitia Curiata"* على الاسم الجديد قبل اتخاذه رسميا. فعرقل أنطونيوس هذا السعى مدة من الزمن. ولكن أوكتافيوس لم ينتظر صدور الموافقة ومضى يتكلّم ويطالب كأنه الوريث الوحيد. ولم يكترث أنطونيوس بادئ ذى بدء لمقاومة أوكتافيوس، واستخف به لصغر سنه وقلة خبرته. فكان يشير إليه باللفظ «الولد» ولم يعلم أنه كان يحمل رأس شيخ حنكته السنون.

وفى الوقت نفسه الذى خرج فيه أنطونيوس من روما ليلاقى الجيش القادم من مقدونيا. قام أوكتافيوس إلى قمبانيا يستميل جنود قيصر المجربين الأبطال، فالتفوا حوله، وانضم إليهم نصف الجنود القادمين من مقدونيا. وهكذا وجد أنطونيوس نفسه قبل انتهاء السنة 44 ق.م. بين عدوين ديقيموس بروتوس *Decimas Brutus* فى الشمال(1) وأوكتافيوس فى الجنوب، فرأى بضرب ديقيموس بروتوس أولا. فقام إلى وادى البو على رأس ما تجمع لديه من جنود، وخشى ديمقيموس تفوق جنود أنطونيوس، فعسكر فى موتينا *Mutina* أى مودينا الحالية. فاضطر أنطونيوس أن يحاصر فيها، وانتهت السنة 44 ق.م. فى إبان الحصار. وتم انتخاب القناصل الجدد، فنجح كل من هورتيوس *Hurtius* وبنسا *Pansa* الذين رشحهما يوليوس قيصر قبل مقتله.

أخافت مطامع أنطونيوس مجلس الشيوخ الذى احتار فى من يرغب إليه مساعدة ديقيموس. فلم يجد لدى القنصلين الجديدين من القوة العسكرية ما يكفى لمواجهة انطونيوس، فاضطر إلى قبول مساعدة أوكتافيوس - بالرغم من كرههم لقبول مساعدة من رجل يحمل اسم يوليوس قيصر - الذى انتصر شيسرون عليه داخل المجلس واكتسح الموقف المؤيد له. فأعطى مجلس الشيوخ السلطة *Imperium* لأوكتافيوس وخوّله حتق التجييش والتعاون مع القنصلين لرفع الحصار عن موتينا وسار الجميع إلى الشمال، فكانت موقعة حاسمة عند الفوروم غالورم *Forum Gallorum* أدت إلى انسحاب أنطونيوس من ميدان القتال فى إيطاليا واتجاهه شطر غاليا نفسها لاستمالة لبيدوس وجيوشه.

عاش مجلس الشيوخ نشوة الفرح، ولم يملكوا أنفسهم، فاعتبروا أنطونيوس وجنوده مجرمين لا يؤآخذ أحد على قتلهم، ووقفوا من جنود أوكتافيوس وضباطه موقف الحذر. وكان القنصلان هيرتيوس وبنسا قد توفيا فى ميدان القتال، فحوّل الشيوخ قيادة جيوشهما إلى ديقيموس، فتمرّد هؤلاء الجنود، والتحقوا بجيش أوكتافيوس. وطالب جنود أوكتافيوس بإشراكه فى لجنة التحقيق فى أعمال أنطونيوس، وانتخابه - أوكتافيوس -

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة: 395 /9 .

قنصلا حتى آخر السنة. فرد مجلس الشيوخ بأن أوكتافيوس غير مكتمل الشروط، مما أدى إلى زحف الأخير على رأس جيشه إلى روما. واستفاق الشيوخ مستدركين سوء العاقبة، وفاوضوا على أساس مطالب الجند. ثم ترددوا على أثر وصول الجنود من إفريقيا. ولكن إعلان هؤلاء عن انضمامهم أيضا إلى صفوف أوكتافيوس، جعل الشيوخ يوافقون على انتخابه قنصلا، وكذلك بديوس *Pedius* أحد أنسبائه فى آب / أغسطس سنة 43 ق.م. ثم اتخذ مجلس العشائر قرارا اعترف بموجبه ببنوة أوكتافيوس ليوليوس قيصر *Lex Curiata*. ولم يلبث القنصل الجديد طويلا فى روما بعد أن أصدر مجلس الشيوخ قانونا يوجب إنزال العقاب بقتلة يوليوس قيصر. واتجه صوب الشمال لينهى قضية أنطونيوس.

5. حكم الثلاثة:

تمكّن أنطونيوس من التفاهم مع لبيدوس قائد الجيش فى أسبانيا، وبلانكوس *Plancus* قائد القوات فى غاليا. فأصبح بعد ذلك سيد الموقف فى الغرب. واستمال الجنود الذين كانوا لا يزالون تحت إمرة ديكيوس وبرونتس حيث فرّ هاربا. لكن أمير غالى ألقى القبض عليه بإشارة من أنطونيوس وقتله. فقرّر أنطونيوس آنذاك القضاء على مرقوس بروتوس زعيم المؤامرة على حياة يوليوس قيصر، ولونجينوس قاسيوس شريكه فيها، وقد أصبحا سيدى الموقف فى الشرق. ومن أجل الوصول إلى غايته تلك تودد إلى أوكتافيوس الذى وجد أن مصلحته تقضى بالتفاهم مع أنطونيوس لا باللجوء إلى العنف. فلما زحف أوكتافيوس على رأس جيشه من روما إلى الشمال التقى بأنطونيوس ولبيدوس فى بونونيا *Boninia* بوادى البو ففاوضهما واتفق معهما على إنشاء حكومة ثلاثية تنظم أمور الجمهورية وتضبطها *Triumviri Reipublicac Constituendure* واعترف بالواقع وأقر «القانون التيتيا» *Lex Titia* فى السابع والعشرين من تشرين الثانى - نوفمبر سنة 43 ق.م. فأنهى بذلك النظام الجمهورى.

الفصل الثالث عشر

الإمبراطورية الرومانية

1. تطهير إيطاليا:

ذكرت فى نهاية الفصل السابق أن أنطونيوس ولبيدوس وأوكتافيوس قد اتفقوا على تأليف حكومة ثلاثية ثبّتت حكم الجمهورية الرومانية فى 27 / 11 / 43 ق.م. فعقدوا أول اجتماع لهم اتفقوا فيه، أن عليهم اتباع سياسة القسوة والعنف التى اتبعها صولا *Sulla*، بدلا من سياسة اللين والحلم التى سار عليها يوليوس قيصر، فأدت إلى اغتياله. وأنه فى الأمكان اللجوء إلى المصادرة لسد العجز الطارئ على الخزينة. ولكنهم، لم يتفقوا فى اجتماعهم على أسماء الأشخاص الذين سيحل بهم العقاب، فأقروا حق كل منهم، بإضافة أسماء الأشخاص الذين يرغب فى إعدامهم، أو إبعادهم، أو مصادرة أملاكهم، سواء رضى الآخران أم لم يرضيا. فاضطر أوكتافيوس أن يضحّى بشيشرون ليرضى أنطونيوس، الذى لم ينسَ تهجّم الخطيب عليه بفيليبياته. وأوعز الثلاثة إلى القنصل الثانى *Pedius* باديوس الذى كان لا يزال فى روما بالقبض على كبار الرجال الذين تقرّر إعدامهم وتنفيذ الحكم فيهم حالا وسريعا(1).

وبعد أن تم ذلك قام الثلاثة على رأس أفضل ما لديهم من الجند إلى روما. ولدى وصولهم إليها لم يلقوا من أعضاء مجلس الشيوخ فيها أية مقاومة لمشروعهم المفاجئ، فاتخذ حكمهم الثلاثى شكلا قانونيا بإصدار «القانون التيتيا» الذى خوّل الثلاثة صلاحيات واسعة لإعادة النظر فى نظام الجمهورية لمدة خمس سنوات.

---

(1) يقول أسد رستم: إن سبب التوسّع فى التطهير والمصادرة كان ماديا لا سياسيا، وإن حاجة الثلاثة إلى ما يعوضون به على جنودهم قضت بهذا التوسّع. وشملت لوائح التطهير ثلاثمائة شيخ، وحوالى مائة فارس من طبقة النبلاء. أوغسطس قيصر وخلفائه : 1/96.

وفور صدور هذا القانون أعلن الثلاثة أسماء جميع من شملهم التطهير[1]. وأكدوا أن مصلحة الدولة قضت بتطهير روما من عناصر الفساد قبل الشروع بملاحقة قتلة قيصر فى بلاد بعيدة. وبالرغم من أن شيشرون هرّب عائلته عبر الأدرياتيك، فقد فضّل الموت مع الجمهورية التى أحبها ودافع عنها على الالتحاق بعائلته والنجاة. ولقى حتفه بقطع رأسه فى السابع من كانون أول / ديسمبر سنة 43 ق.م.، وحمل إلى روما، فوضعه أنطونيوس على الدكة *Rostrum* نفسها التى كان شيشرون يقف عليها. وجاءت فولفيا *Fulvia* امرأة أنطونيوس وزوجة قلوديوس سابقا وشكّت مثقبا فى اللسان الذى هجا زوجها الأول والثانى بفصاحته النادرة.

وما كاد الثلاثة يتفاهمون فى الغرب ويتسلّطون حتى اتجهوا بأنظارهم شطر الشرق لتعقب القتلة والتخلّص منهم. فبقى لبيدوس فى روما يدير شئونها، وسافر أنطونيوس وأوكتافيوس على رأس قواتهما، فعبرا الأدرياتيك ونزلا فى بلاد اليونان. وكان بروتوس وقاسيوس قد وصلا بقواتهما إلى فيلببى *Philippi*، وفى شرق مقدونيا، عند شاطئ إيجه، وبالقرب من «قولا» الحديثة لملاقاة القائدين. وانتقيا ميدان القتال خارجها، فى محل تفصله عن البحر مستنقعات واسعة. فلما أطل أنطونيوس وأوكتافيوس فى أوائل تشرين الأول / أكتوبر سنة 43 ق.م. على فيليبى، ودرسا ميدان القتال، شرع أنطونيوس فى تشييد طريق عبر المستنقعات يهدّد بها مؤخرة قاسيوس. ثم انقض على معسكر قاسيوس وأعمل السيف فى رقاب رجاله حتى اضطره إلى الانتحار، بينما تمكّن بروتوس من الصمود أمام معسكر أوكتافيوس مدة عشرين يوما، وكاد ينجح فى الانتصار عليه أولا. لكنه أسرع فى النهاية إلى الانتحار عندما علم بانتحار زميله وذلك فى الثالث والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر سنة 43 ق.م. فأصبح الثلاثة أسياد الموقف فى عالم البحر الأبيض المتوسط.

(1) فرّ بعض الذين وردت أسماؤهم فى اللوائح والتحقوا بمعسكر بروتوس فى مقدونيا. كما عبر بعضهم إلى صقلية التجئوا إلى سقستوس وأسطوله القوى.

2. أوكتافيوس والغرب:

اتفق القائدان الكبيران أنطونيوس وأوكتافيوس بعد معركة فيليبى على اقتسام ممتلكات الدولة الرومانية. وعلى أن يتجه الأول إلى الشرق لضبط أموره وفرض السلطة فيه واستعادة هيبة روما. وأن يعود الثانى إلى إيطاليا ويتدبّر شئونها ويدبّر الأموال اللازمة لإرضاء الجنود. فما كاد يصل إلى إيطاليا ويبدأ فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع أنطونيوس حتى جوبه بمشاكل متعددة. فالجنود رغبوا فى مصادرة الأموال فى المدن، بينما سكانها احتجوا على ذلك ورأوا فيه إجحافا. وتدخّلت فولوفيا زوجة أنطونيوس فى هذا الأمر واتفقت مع سلفها لوقيوس أنطونيوس - شقيق زوجها - القنصل آنئذ على حماية المدن وتزعم معارضتها، الأمر الذى نتج عنه النزاع بين لوقيوس وزوجة أخيه أنطونيوس من جهة، وأوكتافيوس من جهة ثانية فى «بيروسيا» *Perusia*، واستسلم لوقيوس بعد فترة من الزمن، لذا لم يعاقب أوكتافوس ويحرمه إدارة غاليا بعد أن توفى واليها. فأمسى سيد إيطاليا وغاليا وأسبانيا. أما إفريقيا فإنها كانت ولا تزال بيد لبيدوس أحد أعضاء حكم الثلاثة.

3. أنطونيوس والشرق:

توجه أنطونيوس إلى الشرق، فأحبه الأثينيون، واستقبله أهل أفسس استقبال الأبطال الآلهة، إذ رأوا فيه ذيونيوسا جديدا واهبا الفرح والنعمة. والتف حوله الأمراء المحليون الشرقيون طالبين الرضى مقدمين الهدايا. استقر أنطونيوس بعد ذلك فى مدينة طرسوس من أعمال قيليقيا، فاستدعى فى السنة 41 ق.م. كليوباطرا إليها ليناقشها الحساب حول موقفها من الحرب الأهلية. فلبّت الدعوة بعد مماطلة ونزلت إلى طرسوس، فدعاها أنطونيوس إلى تناول الطعام معه، فأبت وأصرّت أن يكون هو ضيفها فى السفينة التى أقلتها. فلبّى الدعوة، وذهل بما رأى من ألوان الطعام والآنية. واندهش للعظمة التى تعيشها خاصة لما قالت: هى لك هدية صغيرة. فأمر بإخراج «أرسنوة» منافسة كليوباطرا من هيكل أرتميس فى أفسس، وبقتلها. وقضى بمثل هذا على كل من بطلميوس الثالث

عشر الكاذب، الذي ادعى أنه هو أخو كليوباطرا الحقيقي وعلى سيرابيون الذي كان قد التحق بقاسيوس على رأس الأسطول قائدا كاد قلبه يطير وراءها.

وواجه أنطونيوس مشاكل الشرق الإدراية والسياسية الملحة. فثبت بطلميوس خلقيس في إمارة البقاع والغوطة[1]. وأبقى السلطة في حمص ونواحيها بيد يميلخوس، وطرد غيرهما من الأمراء المحليين. كما جعل هيرودوس وأخاه، أبناء أنتيباتر صديق يوليوس قيصر ونصيره، على فلسطين. وعيّن ديقيديوس سكسا *Docidius Sexa* واليا على سوريا. وأغار على تدمر لابتزاز المال. وأثقل كاهل السكان بضرائب جديدة، فثارت أرواد في وجهه. ثم تابع سيره إلى مصر لتمضية شتاء السنة 41 / 40 ق.م. فيها.

4. الحكم الثلاثي، ثنائي:

لما علم أنطونيوس بما يجرى في إيطاليا، وهولا يزال في مصر، ولا سيمّا حوادث الحرب البروسية، انتقل من الإسكندرية إلى صور، فأصدر عنها التعليمات اللازمة لدرد الخطر القادم من بعض الجيوب الشرقية السلوقية. ثم تابع إلى قبرص ورودوس فأثينا حيث التقى بزوجته فولوفيا، فروت له ما جرى، وكيف أن نجمه بدأ بالأفول في إيطاليا وغاليا. فأسرع سيره وحاول النزول في برنديزى فمنعه قائد حاميتها من النزول، فنزل في ضواحيها. ووصل إليها أوكتافيوس بعد فترة قصيرة، وعسكر الطرفان استعدادا للقتال. لكن مجئ خبر وفاة فولوفيا زوجة أنطونيوس من أثينا، فضلا عن امتناع الجنود عن القتال بتحريض من الإيطاليين والرومانيين أخر القتال بين القائدين[2]. فوقع الطرفان اتفاقا في برنديزى خريف السنة 40 ق.م. قضى بتقسيم المتوسط وحوضه إلى قسمين رئيسيين: غربي وشرقي فصل بينهما خط يمر بمدينة اشقودرة في أليريا من الشمال إلى الجنوب. فتولى الشرق أنطونيوس، وتسلّط على الغرب أوكتافيوس. وظلّت إفريقيا بيد

(1) رستم، أسد، عصر أوغسطس قيصر وخلفائه: 70/1 .

(2) الحقيقة أن أوكتافيوس لم يكن واثقا كل الوثوق من ميول بعض جنوده ولا سيمّا أولئك الذين كانوا إلى حد قريب تحت إمرة أنطونيوس في غاليا. كما أن أنطونيوس كان يرى الخير كل الخير في تدبير شئون الشرق ورد خطر البرت عنه (أحد أمراء السلوقيين في ضواحي العراق).

لبيدوس، على أن تبقى إيطاليا مباحة للقائدين الكبيرين يجندان فيها أنى شاءا. وشدت أواصر القربى بين القائدين الكبيرين، عندما حلّت أوكتافيا أخت أوكتافيوس محل فولوفيا زوجة أنطونيوس التي توفيت، فهتفت الجيوش للزوجين وللكبيرين. وقام الاثنان إلى روما تقابل أهلها خبر الاتفاق بالارتياح. ولم ينه اتفاق برنديزى المشاكل التي واجهت أنطونيوس وأوكتافيوس، فنبتت مشكلة جديدة أمامهما، وهي تعذر وصول الحبوب إلى العاصمة فارتفعت أسعارها وهدد الجوع الجماهير الذين ألحوا بوجوب تسوية الأمور والوصول إلى تفاهم مع سقتوس بومبايوس[1]. فأراد القائدران الكبيران أن يجردا حملة عليه لكن الشعب لم يرضً عن تحمّل نفقاتها، فعادا إلى المفاوضة مع سقتوس الذي طلب أن يكون هو الثالث في الحكم بدلا من لبيدوس، ثم عدّل طلبه وقبل بحكم صقلية وسردينية، على أن يرشح إلى القنصلية في المستقبل القريب. ووقع الطرفان المتفاوضان في العام 39 ق.م. افتقا مسينا، ومن شروطه ما يلي:

أولا: أن يبقى سقتوس على حكم صقلية وسردينيا.

ثانيا: أن يسهل تموين روما بالحبوب اللازمة.

ثالثا: أن ينتخب سقتوس قنصلا في القريب العاجل.

رابعا: أن يصيب جنود سقتوس من التعويض ما أصاب جنود الثلاثة الحاكمين.

خامسا: أن يصار إلى عتق الأرقاء الابقين الذين التجئوا إلى سقتوس.

سادسا: أن يصدر عفو عن جميع الذي لجئوا إليه في أثناء الحرب الأهلية ما عدا الذين اشتركوا في التآمر على قتل يوليوس قيصر. وأن يعاد إلى اللاجئين ربع أموالهم المصادرة.

(1) هو الابن الأصغر لبومبايوس، استغل مقتل يوليوس قيصر في الخامس عشر من آذار / مارس سنة 44 ق.م. ودخول روما في حربها الأهلية، فثبت أقدامه في أسبانيا وصار صاحب جيش وأسطول فيها إى أن جاء حكم الثلاثة سنة 43 ق.م. فورد اسمه ضمن لائحة المحكومين بالإعدام، فعاد إلى الأسطول والقرصنة واحتل صقلية وجعلها قاعدة له.

وقبيل انتهاء وقبيل انتهاء مدة حكم الثلاثة، عاد أنطونيوس من الشرق إلى إيطاليا - كان قد ذهب إلى الشرق إثر اتفاق مسّينا - ليضمن تمديد هذا الحكم، وليعجّل إرسال المدد إليه ليتمكّن من تثبيت دعائم حكمه فيه وإعادة النظام إليه. وفاوض أوكتافيوس في ما يقدمه له مقابل التخلّي عن سقتوس. فكان اتفاق جديد في برنديزي سنة 37 ق.م. من شروطه:

أولا : يتخلى أنطونيوس عن تأييده لسقتوس.

ثانيا : يتعهد بتقديم معونة بحرية إلى أوكتافيوس.

ثالثا : يتم تجنيد عشرين ألف روماني ويرسلون إلى الشرق.

ثم قام القائدان الكبيران إلى روما فجددا حكم الثلاثة وحدداه خمس سنوات جديدة، ثم عاد أنطونيوس إلى الشرق. وانصرف أخيرا كل من: أغريبا *Agrippa* ساعد أوكتافيوس الأيمن في السنتين 38 - 36 ق.م. إلى إنشاء أسطول نزل به على شاطئ صقلية الشمالي، كما قام توروس *Taurus* بمئة وعشرين سفينة إلى شاطئ الجزيرة الشرقي. وعبر لبيدوس البحر من إفريقيا مهددا الشاطئ الغربي، فتمكّن الثلاثة من تحطيم أسطول سقتوس الذي فرّ إلى آسيا الصغرى حيث لقي حتفه على يد تيتيوس *Titius* أحد قواد أنطونيوس سنة 35 ق.م. فاحتل لبيدوس صقلية وخضعت سردينيا وقورسيقا إلى أوكتافيوس.

ثم عمل أوكتافيوس على استمالة جنود لبيدوس، ونجح في ذلك نجاحا باهرا، فصل على أثره لبيدوس من الحكم الثلاثي سنة 36 ق.م. وأمر بإقامته في إيطاليا إقامة جبرية، فأمسى الحكم الثلاثي ثنائيا. وبات الفصل بين سيد الغرب، وسيد الشرق واقعا لا محالة، لأنهم كانوا قد حددوا حكم الثلاثة خمس سنوات أخرى في السنة 37 ق.م. وذلك بعد اتفاق تارنتوم *Tarentum*. وفي هذه السنة نفسها ذهب أنطونيوس إلى أنطاكية، وأرسل يستدعي كليوباطرا إليها لتمضية الشتاء معه فيها. فجاءت إليها في شتاء السنة 37 / 36

ق.م. واشتركت في المهرجانات التي أقيمت فيها احتفاء بما كان قد تم من نصر على ألبرت السلوقي، اشتراكا سياسيا وغراميا في آن واحد. إذ توج الغرام بزواج أنطونيوس منها - كليوباطرا - في السنة 37 ق.م. لكن هذا الزواج سبب له متاعب كثيرة منها:

أولا : القانون الروماني قضى بزوجة واحدة وأوكتافيا كانت لا تزال زوجة أنطونيوس الشرعية.

ثانيا : القانون والعرف حرّما زواج الروماني من أجنبية، ولم تكن كليوباطرا مواطنة رومانية.

ثالثا : أسبغ هذا الزواج من كليوباطرا على أنطونيوس صفة ملكية لم يرضَ عنها الرومان.

رابعا : اضطره هذا الزواج أيضا إلى توسيع رقعة ملك البطالمة على حساب روما، إذ أدخل في السنة 37 ق.م. فيرونا وإمارة خلقيس البقاعية، والشاطئ الفينيقي حتى النهر الكبير تحت حكمهم.

خامسا : خسرت قيليقيا أحواض السفن المصرية وجزء من جزيرة كريت.

سادسا : اعترف أنطونيوس ببنوة التوأمين اللذين ولدا له من كليوباطرا في السنة 40 ق.م. بعد خروجه من مصر سابقا، وبولد ثالث أبصر النور في السنة 36 ق.م. ووافق على تسمية التوأمين: ألكسندروس وكليوباطرا تيمنا، وعلى إطلاق الاسم بطلميوس فيلادلفوس على الولد الثالث.

وبعد أن انتصر أنطونيوس على ملك أرمينيا في السنة 34 ق.م. أحب أن يحتفل بالنصر، فخالف العرف الروماني، واحتفل بفوزه في الإسكندرية لا في روما، ووزع المنح لهذه المناسبة. فأعلن كليوباطرا «ملكة الملوك» واعترف بشرعية ابنها من قيصر الذي دُعي «قيصريون» *Caesariun*، وأشركه في الحكم معها. وجعل بطلميوس ابنه منها ملكا على سوريا وقيليقيا. وكتب إلى مجلس الشيوخ الروماني بهذا كله، وطلب الاعتراف بقانونية

عمله. لكن المجلس سكت عن رسالة أنطونيوس، ولم يعلن مضمونها ولم يوافق عليها، ولم يرَ الشيوخ فى الوقت ذاته الخطر الكامن فى إجراءات أنطونيوس الذى رآه أوكتافيوس.

5. قيام الحكم الإمبراطورى:

وفى هذه الفترة نفسها، تمكّن أوكتافيوس من تحقيق انتصارين:

الأول: تمت له السيطرة على صقلية، والقضاء على سقتوس بومبايوس.

الآخر: نجح أيضا فى عزل لبيدوس، وفى فرض سلطته على إفريقيا.

فأبعد بهذين الانتصارين شبح المجاعة عن روما وأعاد إلى مزارعها أكثر من ثلاثين ألف رقيق آبق. فاستحق شكر مجلس الشيوخ، وأقيم له تمثال ذهبى فى الفوروم يحمل على قاعدته العبارة التالية: بعد اضطراب دام طويلا أعاد السلم فى البر والبحر» وظهر هذا التمثال على النقود، وأضيفت العبارة «الإمبراطور قيصر» وخطب أوكتافيوس فى الناس، وأكد حلول النظام والأمن، وأشار إلى انتهاء الاستبداد، وألغى عددا من القوانين الاستثنائية التى كانت قد سنت فى أثناء الحرب الأهلية، وأضاف أنه سيكون مستعدا للتنازل عن السلطة الاستثنائية التى مارسها بصفته أحد «الثلاثة» إذا قبل أنطونيوس بذلك وعمل به. فقابل الشعب هذه التصريحات بارتياح عظيم. ومنحه مجلس الشيوخ حق الجلوس مع الترابنة، واعتبر شخصه مقدسا لا تخرق حرمته. وأعلن أوكتافيوس فى السنة 36 ق.م. عن عزمه فى بناء هيكل «لأبولون» *Apolon* إله بيته، وحاميه، وإله «النظام والانضباط»[1].

وجعل أوكتافيوس الرمانيين فى السنة 35 ق.م. يقارنون بين ارتماء أنطونيوس فى حضن خليلة شرقية وبين نفوره من سيدة رومانية شريفة هى زوجته الشرعية. فأكتافيوس رأى من الحكمة فى السياسة أن تتولى شقيقته أوكتافيا زوجة أنطونيوس

(1) جعل أوكتافيوس الرومانيين يقارنون بين دخوله فى حماية إله «النظام والانضباط» وبين قبول أنطونيوس بأن يكون ديونيوسا جديدا إله «فرح ونعمة» يغازل «أفروديت».

الشرعية تسليم المعونة المادية والعسكرية التى قرّر أوكتافيوس إرسالها إلى أنطونيوس فى الشرق[1]. ولما رفض أنطونيوس مقابلة زوجته الشرعية، وآثر رفقة الخليلة على التعايش مع زوجته، اقترح أوكتافيوس منح أوكتافيا شقيقته وليفيا *Livia* زوجته شرف التساوى مع عذارى وستة آلهة للموقد العائلى الرومانى. فاعتبرتا «مقدستين لا تخرق حريتهما» كما «اعتبرتا» حرتين غير خاضعتين لأية رقابة» ومنحتا «حق إقامة صور لهما». فأمسى توقير أوكتافيا وتفخيمها تحقيرا واستصغارا لزوجها أنطونيوس الذى امتنع عن قبولها.

6. أوكتافيوس الإمبراطور:

ثم بدأت الحرب الكلامية بين القائدين الكبيرين، يهجوان بعضهما بألسنة سليطة تتفوه بأقبح العبارات وأمجها[2] ويلصقان التهم ببعضهما جاعلين حربهما هذه دفعية فى سبيل المحافظة على كيانيهما. وواكب مجلس الشيوخ هذه الأمور كلها، ولم يغفلها طرفة عين. ولكن أعضاء المجلس كانوا واقعيين يعملون بما تمليه عليهم تطورات القوة التنفيذية المتسلطة، وروابط الحسب والنسب، ودوافع المصلحة الشخصية. ثم جرت الانتخابات القنصلية لسنة 32 ق.م. فوصل إلى هذه المرتبة اثنان من أصدقاء أنطونيوس ومؤيديه: دومتيوس أهونوربوس *Domitius Ahenobarbus* وغايوس سوسيوس *Gaius Sosius* حاكم سوريا، ولدى تسلمهما زمام الأمور فى أول كانون الثانى - يناير 32 سنة ق.م. وقف سوسيوس خطيبا .فمدح أنطونيوس ولام أوكتافيوس وأوجع. ولكنه - غايوس سوسيوس - لم ينجح فى اتخاذ أى قرار مشيخى باللوم لأن التريبون تونيوس بلبوس *Nonius Balbos* تدخل واعترض. فأبطل اتخاذ أى قرار ضد أوكتافيوس الذى كان قد تعمّد التنيّب لتفضى المعارضة بما لديها. ولما حل موعد الجلسة الثانية دخلها محاطا بجنوده

(1) كان أوكتافيوس قد تعهّد بتجنيد عشرين ألفا من الإيطاليين لمساعدة أنطونيوس فى الشرق، ولكنه بسبب حروبه لم يستطع إرسال مع أوكتافيا إلا ألفى جندى برا من العشرين ألفا وبعض السفن. فرأى أنطونيوس فى هذا عرقلة لمساعيه فى الشرق ولم يسمح لزوجته أن تتجاوز أثينا إلى الشرق، ولم يطلقها فعادت إلى إيطاليا.

(2) رستم، أسد، عصر أوغسطس قيصر وخلفائه: 78 - 1/77 . وفيه وصف كامل بعض ما جاء على لسان القائدين الكبيرين، وعلى ألسنة مؤيديهما.

والأصدقاء، ورد على سوسيوس، واقترح متهكما أن يوزع أنطونيوس على جنوده الأراضى فى «مادى وأرمينيا». ثم احتج على موقف أنطونيوس من كليوباطرا وتصرفه بأملاك الدولة لصالح هذه المرأة وأولادها. وقال إنه سيوافى الشيوخ فى الجلسة المقبلة بما لديه من أوراق ورسائل تثبت سوء تصرّف أنطويوس وسوسيوس أيضا.

خاف سوسيوس وزميله أهيتوبربوس مغبة ما جرى وشاركهما فى ذلك الشيوخ أصدقاء أنطونيوس، ففروا من روما قبل موعد الجلسة التالية، وأبحروا إلى أفسس مقر زعيمهم أنطونيوس. وكان عدد هؤلاء الشيوخ ثلاثمائة من مجموع ألف شيخ يؤلفون مجلس الشيوخ آنذاك.

ثم تبدلت الأمور وتغيّرت الأحوال إذ انتقلت الحرب من كلامية إلى قتالية بين الاثنين، خاصة بعدما طلق أنطونيوس زوجته أوكتافيا بتحريض من كليوباطرا، وبعدما وصل القنصلان إلى معسكره، ووصل الشيوخ الثلاثمائة معهم. فاستنكر الجمهور الرومانى الموالى لأنطونيوس هذه المظاهر. وكان فى طليعتهم موناتيوس بلانقوس ونسيبه تيتيوس *Titius* فإنهما أعلنا فور وقوع الطلاق انضمامهما إلى معسكر أوكتافيوس ونقلا إليه محتويات الوصية التى كتبها أنطونيوس وأودعها عذارى ويسته *Vesta* تنفض بعد وفاته. فهب أوكتافيوس لساعته يحاول الحصول على هذه الوصية ليثبت بها ما كان قد شاع عن أنطونيوس من تبذير وإسراف. ورفضت العذارى تسليم الوصية وقلن لأوكتافيوس: وإذا كان لابد من الإطلاع عليها، فخذ أنت بنفسك. فاخترق أوكتافيوس حرمة المعبد، وتناول الوصية بيده، وفضها. فإذا أنطونيوس، يعترف بقيصريون ابنا شرعيا لقيصر. وإذا به يوزع الأراضى الرومانية فى الشرق على كليوباطرا وأولادها. وإذا به يوصى أنه فى حال وفاته فى روما يجب نقل جثمانه إلى الإسكندرية. وتليت الوصية تلاوة علنية فى مجلس الشيوخ[1] استغل أوكتافيوس هذا كله فى خريف السنة 22 ق.م. وعلا تأييد بالقسم *Conjuratio* واعتباره «قائدا عاما» فى جهاد مقدس

(1) رستم، أسد، عصر أوغسطس قيصر وخلفائه: 79/1 . وفيه تفاصيل فندها الشيخ قلفسيوس *Calavisius* تظهر أنطونيوس بمظهر الانقياد والخضوع لأوامر سيدة مصر.

لدرء الخطر من الشرق. وشمل هذا القسم الغرب كله، فنزع أوكتافياس سلطة الحكم الثلاثى من يد أنطونيوس واعتبره غير لائق لأن يكون قنصلا فى العام 31 ق.م. ثم توجّه إلى هيكل «بلونا» *Bellona* إلهة الحرب بصفته رئيس الكهنة الفيتياليس *Fiziales* وغمس سهما فى الدم، وسدده نحو الشرق بلاد العدو، وأعلنها حربا مقدّسة على كليوباطرا لا على أنطونيوس.

وأطلت السنة 31 ق.م. فأصبح أوكتافيوس قنصلا للمرة الثالثة يعاونه فى هذه الوظيفة فاليريوس ميسالا قورفينيوس *Valerius Missalla Corvius* بدلا من أنطونيوس، وتمت الاستعدادات للحرب، فأقيم مقيناس *Maccenocuus* حاكما على إيطاليا والعاصمة. وأنفذ قورنيلوس غالوس *Cornelius Gallus* إلى إفريقيا ليصد كل هجوم قد يأتى من الشرق، وأقلعت قوة بحرية إلى الغرب لتحمى شواطئه. وفى الربيع عبر أوكتافيوس شواطئ الأدرياتيك يحيط به عدد من الشيوخ، على رأس ثمانين ألفا من المشاة واثنى عشر ألفا من الفرسان، وأربعمائة سفينة حربية بينهما البوارج الثقيلة والسفن الخفيفة والسريعة. وقد تولى أغريبا *Agripa* قيادة الأسطول، فتمكّن من الانتصار على أسطول أنطونيوس فى قاعدته فى خليج أمبراكيا *Ambracia*. ثم كانت معركة أكسيوم *Actium* الفاصلة حيث استسلم أنطونيوس[1] بعد مفاوضة دامت سبعة أيام، وذلك فى التاسع من أيلول / سبتمبر سنة 31 ق.م. فحيّا الجنود جميعهم أوكتافيوس أمبراطورا للمرة السادسة[2].

وفى صيف السنة 30 ق.م. تابع أوكتافيوس ملاحقة أنطونيوس وجنوده الذين نجوا وفرّوا إلى مصر، فوصلت طلائع جيشه إلى ضواحى الإسكندرية فى الحادى والثلاثين من تموز / يوليو سنة 30 ق.م. ثم لحق بهم أوكتافيوس ودخل الإسكندرية فى الأول من آب / أغسطس من العام نفسه بدون قتال، لذلك لم يُعيّش إمبراطورا، لكن دخوله إليها ظهر فى التقويم *Fasti* ليخلد ذكرى خلاص روما من الخطر الذى أحدق بها. واستولى

(1) بدأت أعداد كبيرة من جيش أنطونيوس تستلم إلى أوكتافيوس تنحاز إليه، وخاصة أميران من أمراء تراقيا ويفلفونيا. فقال أوكتافيوس قوله المأثور: «إنى أحب الخيانة ولكنى لا أحب الخائنين».

(2) أخذ أوكتافيوس لقب الإمبراطور *Imperator* لأول مرة سنة 40 ق.م.

أوكتافيوس على أموال كليوباطرا ونقلها إلى روما، فتمكن من سد مطالب الجنود، ودفع أثمان الأراضي التي صودرت، ومن إنشاء بعض المنشآت العمومية، وتوزيع الحصص على أفراد الشعب. فسقطت الفائدة لأجل الديون من 12 ٪ إلى 4 ٪ في حين انتهت معركة الإسكندرية بانتحار أنطونيوس وكليوباطرا، ليصبح أوكتافيوس السيد الوحيد لروما.

7ـ أعمال أوكتافيوس الإدارية والسياسية:

أ ـ أعماله الإدارية:

عزا أوكتافيوس انتصاره في أكسيوم إلى الإله «أبولون» فوسّع هيكله فيها، وجعل الاحتفال بعيده مساويا في الأهمية للاحتفال بأعياد «زفس» في أولمبوس. كما خص أبولون في أكسيوم بمقدمات عشر من السفن التي أسرت في الموقعة ضد أنطونيوس وكليوباطرا. وأنشأ على شاطئ خليج أمبراكيا، حيث أقام معسكره في موقعة أكسيوم مدينة جديدة أسماها «مدينة النصر» *Nicopolis* وجعلها عاصمة معظم مدن أكرانانيا وأبيروس.

وجعل أوكتافيوس مصر ولاية رومانية مرتبطة بشخصه مباشرة. ونظم شئونها تنظيما خصوصيا. وثبت هيرودوس في الحكم على فلسطين ما عدا عسقلان. وأعاد لمدن الساحل الفينيقي سابق حريتها[1]، وفضلا عن ذلك خص مدينة بيروت بعطفه، لقيامها في وجه كليوباطرا، فوسع سلطتها، وضرب عنق ألكسندروس أمير حمص لوقوفه إلى جانب أنطونيوس. وحرّر «خلقيس» البقاع ـ مجدل عنجر ـ وكافأ ليسنياس *Lissinias* أميرها بعد وفاته بأن جعل ابنه زينو دوروس *Zenodorus* حاكما على أبيلا *Abila* ـ وادي بردى ـ ولم يثأر للرومانيين الذين ذبحوا في أرمينيا. واكتفى بأن أبقى آرتاكس *Artaxes* ملك أرمينيا، وأخاه رهائن لديه. وثبت معظم أمراء آسيا الصغرى، فيما كانوا عليه، لبذلهم الطاعة له

(1) يحيى، صالح بن، تاريخ بيروت، ص 11، دار المشرق، بيروت 1986.

قبيل انتصاره، ونزولهم على حكمه. ونالت إسبارطا *Isparta* ثقته واهتمامه، لذا توسعّت توسّعا ملموسا، وسيطرت على الألعاب الأكتية.

وجرّد لقينيوس قراسوس *Licinius Crassus*، زميل أوكتافيوس في القنصلية ـ للمرة الرابعة ـ ووكيل أعماله في إدارة شئون البلقان، حملة على قبيلة جرمانية عرفت بالبسترناي *Bastarmae* عبرت الدانوب وعاثت في البلاد فسادا. فذبح ملكها «دلدو» *Deldo* وعددا كبيرا من أتباعه.

ودفع أوكتافيايوس لجنوده تعويضاتهم كاملة، ثم أرسلهم إلى المستعمرات في إيطاليا، وإلى بعض المدن في الولايات البعيدة كقرطاجة في إفريقيا وباريوم *Parium* في ميساليا وبيروت.

وكان شخص أوكتافيوس قد أمسى مقدسا *Saerosanetus* لا تخرق حرمته، منذ السنة 36 ق.م. ومع هذا تاقت نفسه إلى سلطات تريبونية، وهو لا يستطيع ترشيح نفسه لمنصب التريبون لكونه بطريقا حقيقيا. وحتى يصل إلى ما تصبو إليه نفسه تقدم من مجلس الشيوخ في السنة 30 ق.م. طالبا توسيع قدسية شخصه، لتشمل امتيازات أخرى، منها: السلطة على الإكراه، وحقه في تنفيذ صلاحياته خارج المدينة إلى مسافة تبعد ميلاد واحدا عن أسوارها. وهكذا فقد فاز بصلاحيات تريبونية واسعة «غير محدودة».

ولم يتعرض أوكتافيوس للكاهن الأكبر بشيء، فاكتفى باللقب *Augur*، وأعاد النظر في لوائح الكهنة، بناء على طلب مجلس الشيوخ، فملأ المراكز الشاغرة، وأحسن انتقاء الكهنة الجدد، وأعاد الحياة الدينية الرومانية إلى سابق رونقها، فاشتهر بمحافظته على التقليد والدستور. وقدّر الكهنة لأوكتافيوس خدماته، فذكر الراقصون *Sallii* منهم اسمه في طقوسهم. وأوجب مجلس الشيوخ الصلاة لأجله، وسكب الخمور له في جميع المآدب العمومية.

وفى السنة 28 ق.م. انتخب أوكتافيوس وأغريبا قنصلين، وكانت هذه قنصلية أوكتافيوس السادسة، وامتازت قنصلية هذا العام بعدم تغيّب القنصلين عن روما طوال مدة قيامهما بوظيفتهما وبعنايتهما بالأحصاء لأول مرة بعد السنة 70 ق.م. وقد تحاشى القنصلان اتخاذ اللقب «المحصى» *Censor*، ولكنهما مارسا صلاحيات الإحصاء *Censoriapo Tetas* بصفتهما القنصلية وبناء على عرف قديم سبق السنة 443 ق.م. سنة التفريق بين القنصل والمحصى. وكان السبب فى هذا التحاشى أن المحصى كان قد أمسى فى نظر الرومانيين مؤدب الشيوخ ومجلسهم، فلم يرَ القنصلان موجبا لتغير الشيوخ وإقلاقهم. ورأيا أن يمارسا صلاحيات المحصى بصفتهما قنصلين ليشعر الشيوخ بأن لهم يدا فى الإصلاح المنشود. ورضى الشيوخ عن أوكتافيوس وعن زميله وتعاونوا معهما تعاونا وثيقا شاملا.

ب ـ أعماله السياسية :

لم يصل أوكتافيوس بعد حروبه إلى روما قبل سنة 29 ق.م.[1] فدخلها منتصرا. واحتفى به الرومانيون احتفاء كبيرا. وقد حرص هو على أن يكون إكرامهم له لأجل خلاصهم من الخطر الذى أحدق بهم من الشرق. وليس لمناسبة تغلبه على أنطونيوس، إذ إنه أبى أن يدخل العاصمة زعيما *Dux*، بل منقذا لروما كلها من خطر طارئ عليها. فسرت الشائعة بأنه لو تم انتصار كليوباطرا لتشرقت الدولة بأسرها وأصبحت العاصمة الإسكندرية.

ورغب أوكتافيوس، منذ وصوله إلى روما، فى إصلاح الإدارة، بعدما تزايد عدد السكان وتكاثرت واجبات الدولة لتنوع الأجناس وتفاوت المواهب، وتضارب الأمزجة والرغائب. لكنه رأى أنه لابد من التمهيد له، بإعادة الطمأنينة إلى النفوس، وتنمية الشعور بالاستقرار. فقضى سنتين كاملتين يعمل لتحقيق هذا الهدف. وراح يوزع الحنطة والحبوب الأخرى بسخاء. وشرع فى الوقت نفسه بتشييد المبانى العمومية، وشق الطرقات

(1) انتهى أوكتافيوس من حروبه ضد أنطونيوس وكليوباطرا، وتحقيق ما طمح إليه فى اب ـ أغسطس سنة 30 ق.م.

ليشعر الناس بالاستقرار والطمأنينة. وسدد الديون التى استدانها، وغض النظر عن ديون الآخرين للدولة. واهتم بشأن الشيوخ الذين خسروا أموالهم، فأعاد إليهم كرامتهم. وعمّت الثقة الأسواق والمصارف. فناقصت الفوائد فأمست ثلث (1/3) ما وصلت إليه فى أثناء الحرب الأهلية ـ من 12 ٪ إلى 4 ٪ ـ وأزاح كابوس الحرب عن صدور الناس بإقفاله أبواب هيكل جانوس *Janos* بالتجلى والاحترام، وأعلن أنه أحرق كل الوثائق التى تستذب وتدين.

وإذا كان لقب «إمبراطور» *Imperator* كان قد استعمل فى عهد الجمهورية نعتا ينعت به القائد المنتصر، وكان هذا النعت يجئ بعد اسم القائد لا قبله، وكان يوليوس قيصر قد أظهر ميلا لجعل هذا النعت كنية من كناه *Cognominae* ولكنه لم يثابر على ذلك مثابرة صولا *Sulla* على الكنية السعيد *Felix* أو مثابرة بومبايوس على الكنية العظيم *Magnus*. فجاء أوكتافيوس ليجعل فى السنة 40 ق.م. اللفظ «إمبراطور» اسمه الأول *Praenomen* فأحله محل الاسم غايوس. وتردى بالأرجوانى الكامل فى ثوبه. فى حين ظل الإمبراطور لقبا غير رسمى. وإن تيبريوس وغايوس وكلوديوس لم يستعملوه. وإن أول من عاد إلى استعماله بعد أوكتافيوس فى العهد الإمبراطورى، كان أوتو *Otho*.

وقضت سياسة التطمين والمسالمة التى اتبعها أوكتافيوس بإصدار عفو عام عن كل ما جرى قبل السنة 28 ق.م. فقوبل عمله هذا بارتياح عظيم. وظهرت مسكوكات السنة 28 ق.م. تحمل العبارة[1] *Liberatis populi Romani vindex* وأراد أوكتافيوس اكتساب عطف وتأييد الجمهور الرومانى، والظهور بمظهر المسالم البعيد عن الإكراه البرئ من المطاعن المنزه عن النقائص. فأعلن فى الثالث عشر من كانون الثانى / يناير سنة 27 ق.م. للشيوخ أنه ينوى إعادة ما تسلم مِن سلطان وقوة إلى المجلس[2] فقابله مؤيدوه فيه بوابل من الصياح والاحتجاج والاستنكار. ونزولا عند رغبة هؤلاء الصاخبين الذين استنكروا استعفاءه، قبل القنصلية وقيادة الجيوش فيها، وذلك لمدة عشر سنوات. فاجتمع

(1) ول ديورانت، قصة الحضارة: 31 - 27 /10 .

(2) م.ب تشارلز وورث، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة رمزى عبده جرجس، ص 19، دار الفكر العربى، 1961.

الشعب فى الجمعية الشعبية ووافق على هذه القرارات، فزادها صحة وثبوتا. ولما كانت هذه الولايات تشغل القسم الأكبر من الجيش، أمسى أوكتافيوس يتصرف بقوة عسكرية كبيرة ويتكلّم باسمها. مع أن العرف قضى بألا يمارس وكيل القنصل صلاحياته القانونية والعسكرية فى روما بل فى الولاية أو الولايات التى عيّن عليها. فإن هذا التصرّف لم يشمل أوكتافيوس لأنه كان وكيل قنصل «بروقنصل» فى الولايات، وقنصلا فى الوقت نفسه فى روما.

وأطلق مجلس الشيوخ فى السادس عشر من كانون الثانى / يناير سنة 27 ق.م. على أوكتافيوس لقب أوغسطس *Gugustus* أى الجليل المحترم. وأطلق هذا القب نفسه على الشهير سكستيليس *Sextilis* فراج اللقب الجديد رواجا كبيرا. وكان لا يعرف أوكتافيوس بعدئذ إلا به. ولم يكن فى هذا التلقيب الرسمى أى جديد. فصولا كان «سعيدا» وبومبايوس كان «عظيما» ولكن كان انتقاء اللقب الجديد موفقا من الناحية السياسية لأنه حمل شيئا من التعظيم الدينى إذ ذكّر الرومانيين برومولوس الـ *Augusto Augurio* الذى أسس المدينة.

ولم يكتفِ أوغسطس بهذا القدر من السلطة والسيادة الفعلية الواقعية، فأنشأ لجنة مجلس الشيوخ الدائمة *Amici Caesaris* أى لجنة «أصدقاء قيصر» لتعد جدول أعمال المجلس. وتألفت هذه اللجنة من القناصل ومن ممثل عن كل سلطة حكومية أخرى، ومن خمسة عشر عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون انتخابا لمدة ستة أشهر. فيضيق بذلك مجال البحث فى المجلس.

وعلى الرغم من هذا كله ظل أوكتافيوس أو أوغسطس يدعى أنه «أعاد الجمهورية إلى سالف عهدها، وأنه لم يكن هو سوى مواطن أول *Princips* فى جمهورية حرة سيدة مستقلة. وكان اللقب لفظا غير رسمى يشير إلى تقدّم أوغسطس فى الشئون المدينية. كما أشار اللقب أوغسطس إلى مكانته الممتازة فى الشئون والأسرار الدينية. وعنى بشبكة الطرقات. وخص الطريق الشمالى الذى ربط روما بأرمينوم *Via Flaminia* برعايته بينما.

هب أعوانه لإصلاح باقى الطرقات، ثم قضى باقى سنة 27 ق.م. فى غاليا، والسنتين 26 و25 ق.م. فى أسبانيا. ولم يعد إلى روما قبل ربيع السنة 24 ق.م.

وأحيا أوغسطس فى السنة 26 ق.م. لمناسبة تغيّبه عن روما، وظيفة ناظر المدينة *Praefectus urbi*. وقد كان ناظر المدينة فى العهد الملكى يرأس المجالس القضائية، ويتولى دفة الإدارة فى أثناء غياب الملك. ولكن الشيوخ اعتبروا إحياء هذه الوظيفة عملا غير جمهورى. فاضطر ميسالا أن يستقيل بعد وصلوه إلى هذا المنصب ببضعة أيام. وفى السنة 26 ق.م. انتحر قورنيليوس فأحيلت ممتلكاته فى مصر إلى أوغسطس. واحتفل بذلك احتفالا دينيا على اسمه، فاشتد نفور الشيوخ وتآمروا عليه فى السنة 23 ق.م. وكاد يودى بحياة أوغسطس وكان بطل هـــذا التآمـــر القائـــد «وارو مورينا» *Varre Murena* الذى تبوأ كرسى القنصلية مع أوغسطس فى تلك السنة، وعاونه فى ذلك فانيوس كبيو *Fannius Caepio*.

وعلم أوغسطس - أوكتافيوس - أن استمراره فى القنصلية يزيد من تفاعل الضغينة ضده. فرأى أن يتركها لغيره على أن يكون الخلف من أنسبائه المقرّبين ليضمن التفاف الجند حوله وتأييدهم له. فوقع اختياره على مركلوس *Mercellus* بن شقيقته أوكتافيا من زوجها الأول. وكان أوغسطس قد زوجه من ابنته ووحيدته «جوليا» *Julia* فى السنة 25 ق.م. كما استصدر له فى السنة 24 ق.م. ناظر المصالح العمومية *Aedila*، قبل أن يجلس على منصة القضاء، فى السنة 23 ق.م. بموافقة مجلس الشيوخ لتولى الوظائف الكبرى قبل بلوغه السن القانونية، ثم جعل مجلس الشيوخ يسمح له بترشيح نفسه للقنصلية بقبل بلوغه السن لهذه الوظيفة بعشر سنوات.

وتنازل أوغسطس عن القنصلية فى أول تموز / يوليو سنة 23 ق.م. فقابل مجلس الشيوخ ذلك بتوسيع رقعة سلطته البروقنصلية والاعتراف بها فى داخل روما نفسها. ثم منحه فى السنة 22 ق.م. صلاحية دعوة المجلس إلى الاجتماع وعرض الأمور عليه.

وفى السنة 19 ق.م. أذن له بالجلوس بين القناصل وبإحاطة نفسه بالحجاب الاثنى عشر[1] وحتى يوثق أوغسطس امتيازاته التى منحه إياها مجلس الشيوخ، وسياسته فى المحافظة على التقاليد الجمهورية. اضطر أن يوطد سلطته غير الاعتيادية على أساس آخر يكون أقرب للتقليد الجمهورى وأكثر تباعا. وكان قد تمتّع منذ السنة 37 ق.م. بصلاحيات تريبونة شعبية واسعة دون أن ينتخب تريبونا. فوجدت هذه الصلاحيات المستمدة من الشعب فى السنة 23 ق.م. واعتبرت سلطة تريبونية *Tribunicia* رسمية. ولما كان واجب التريبون هو حماية الشعب ورفع الظلم، قرّر فى أن يكون العاشر من كانون الأول / ديسمبر من كل سنة - يوم وصوله إلى السلطة. واليوم الذى باشر فيه كل تريبون أعماله وصلاحياته - يوم السلطة *Olises imperii*. ومن هنا كذلك تاريخ بياناته الرسمية بالنسبة إلى بدء ممارسته التريبونية. ومن هنا أيضا قول المعاصرين: إن السلطة التريبونية أهم من السلطة العسكرية. ولم يكتف أوغسطس بهذا القدر، بل جعل مجلس الشيوخ والشعب معا يمنحون هذه السلطة الشعبية بمجلس خصوصى عُرف بمجلس السلطة التريبونية *Comitia Potestatis Tribuniciae* وأصدر قانونا *Lex de imperio* بيّن فيه جميع هذه السلطات التى تجمّعت بين يديه.

وتوفى صهره ووريثه مرقلوس إثر مرض عضال أصابه فى خريف السنة 23 ق.م. فاختار أوغسطس عنه صديقه الأمين اغريبا، وزوجه فى السنة 21 ق.م. من ابنته «جوليا» عله يرزق بولد ذكرا يكون وريثه فيما بعد، ويتولى الوصاية عليه أغريبا والده إلى أن يبلغ فرزقا غايوسا ولوقيوسا *Giaus et Lucius*. وأشرك أوغسطس فى السلطتين التريبونية والبروقنصلية السنة 18 ق.م. أغريبا، فأوجد لروما خلفا يدير شئونها فى حال وفاته. لكن الفارق الوحيد بين سلطته التريبونية وبين سلطة أغريبا، إن هذه كانت لمدة خمس سنوات فقط، بينما تلك استمرت فى يدى أوغسطس ما دام حيا. ومن أعماله فى السنة 18 ق.م. إصداره الشرائع اليوليوسية *Leges Juliae* بالتعاون لآخر مرة فى هذا المضمار مع

(1) م.ب تشارلز وورث، الإمبراطورية الرومانية، ص 23.

الكوميتيات *Comitias*. وكانت هذه الشرائع اليوليوسية فى الواقع مجموع قوانين جديدة حدّدت الإجرام المتنوعة وأوضحت أصول المرافعات، كما نظرت فى الآداب العامة[1].

وجددت بروقنصلية أوغسطس، فى السنة 13 ق.م. خمس سنوات أخرى، كما جددت تريبونية أغريبا مدة مماثلة. ولما انتهت مدة بروقنصلية أوغسطس فى السنة 8 ق.م. جددت عشر سنوات أخرى، وأشرك تيبريوس فيها بعد ما كان أجبره على الزواج من «جوليا» *Julia* - أرملة أغريبا - فى السنة 11 ق.م. وفى السنة السادسة نال تيبريوس التريبونية لمدة خمسة سنوات. إلا أن هذا الأخير اعتزل الحياة المدنية والسياسية واعتكف فى جزيرة رودوس. ولم يرشح نفسه للتريبونية عند انتهاء مدتها فى السنة 1 ق.م.[2]. ولم يعد تيبريوس إلى روما قبل السنة الثانية الميلادية.

وشاءت الظروف أن يجتمع أوغسطس وتيبريوس ثانية بعد ما توفى لوقيوس فى السنة 2 م، وغايوس فى السنة 4 م، حفيدى أوغسطس، واتفقا - أوغسطس وخيبريوس - على المشاركة فى الحكم السنة 13 م. قبل أن يموت أوغسطس صيف السنة 14 م، ولكن الإمبراطورية الرومانية التى ظل إمبراطورا لها حوالى عاما استمرت بعده حتى سقوطها فى العام 476 م.

3. ألقابه وصلاحياته:

إزاء عجز مجلس الشيوخ عن تنظيم العالم الرومانى، وضعفه فى إحكام الإدارة، قلّد أوغسطس قيادة الجيش، وولاه حكم أهم الولايات، وأعطاه حقوق الترابنة، وتفسير القوانين. واعتبره حامى دين الأجداد، وأبا مواطن الآباء. وكثرت ألقابه، وتعددت، ولكنه أثر منها خمسة كان يستعملها فى بياناته الرسمية وأحكامه القانونية، وهى: الحبر الأعظم، القنصل، الإمبراطور، أبو موطن الآباء، التريبون.

(1) ومن ذلك أنها أعادت النظر فى جرم الخيانة *Maistas*، فكما كان شيشرون قد اعتبر خائنا كل شخص ينقص بالقول أو الفعل من وقار الشعب أو عظمته أو سلطته، جاء الشرع اليوليوسى على ذلك واعتبر خائنا كل شخص ينقص بالقول أو الفعل من وقار المواطن الأول الذى حل محل الشعب بكامله بموجب هذه القوانين الجديدة.

(2) اعتزل تيبريوس الحياة السياسية والمدنية، واعتكف فى جزيرة رودوس دارسا النجوم والتنجيم بسبب عبث زوجته «جوليا» وتماديها فى الخلاعة والمجون، ولم يعد إلى روما إلا بعد أن أبعدها والدها أوغسطس فى السنة الثانية الميلادية إلى جزيرة بندتيريا *Pandateria* وبشفاعة غايوس حفيد أوغسطس.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

العبادى، مصطفى

1 - الإمبراطورية الرومانية، دار النهضة العربية، بيروت 1981 م.

تشارلز وورث، م.ب.

2 - الإمبراطورية الرومانية، ترجمة رمزى جرجس، دار الفكر العربى 1961 م.

رستوفتز ف.م.

3 - تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعى والاقتصادى، مترجم، دارالنهضة المصرية، القاهرة 1957 م.

توينبى، ارنولد

4 - تاريخ الحضارة الهللينية، ترجمة رمزى جرجس، الأنجلو المصرية، 1963 م.

نصحى، إبراهيم

5 - تاريخ الرومان، جزءان، منشورات كلية الآداب الجامعة الليبية 1973 م.

على، على عبد اللطيف أحمد

6 - التاريخ الرومانى، عصر الثورة من تيبريوس جراكوس إلى أوكتافيوس أوغسطس، دار النهضة العربية، بيروت 1981 م.

ماغريغور، مارى

7 - التاريخ الرومانى، تعريب أمين سلامة، دارا الفكر العربى بمصر 1959 م.

رستم، أسد

8 - تاريخ اليونان من فيليبيوس المقدونى إلى الفتح الرومانى، جزءان، منشورات الجامعة اللبنانية 1969 م.

دونالد، دوبى

9 - حضارة روما، ترجمة جميل يواقيم الذهبى وفاروق فريد، دار الفكر العربى، القاهرة 1961 م.

الشيخ، حسين

10 - الرومان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

رستم، أسد

11 - عصر أوغسطس قيصر وخلفائه 1 و 2 ، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1961 م.

ديوارانت، ول

12 - قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، المجلد 9 و 10 ، منشورات جامعة الدول العربية، الطبعة الثالثة 1972 م.

أيوب، إبراهيم رزق الله

13 - محاضرات فى تاريخ المدن الفينيقية، كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية 1991 م.

مصروعة، جورج

14 - هنيبعل، 1 و2 ، بيروت 1959 م.

عبد الوهاب، لطفى

15- اليونان، دار النهضة العربية، بيروت 1979 م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

M. Rambaud

1 - L'art de la déformation historque dans les cmmentaires de César, Paris 1953.

J. Harmond.

2 - Une campagne Césarienne 1 Absix 1967.

Eugene, Albertini.

3 - L' Empire Romain, Collection Peuplesset, Civilisations, P.U.F. Paris

W. W. Tarn.

4 - Hellenistic Millitary and naval development 1907.

Marrou.

5 - History of Education antiquity (Trans) 1958.

H. Dessau.

6 - Inscriptiones Latine selectae nos 1 - 3 13 1892 - 1919.

A. Aymard.

7 - Les deux premier traités entre Rome et Carthage. Rev et Anc. 1957. Lix Etude d'histoire enciene 1967.

8 - P. Léveque

Pyrrhos 65 Paris 1957.

9 - Wissowa, Kroll.

Realeneye and Oxford class diet S. v. Comitia etc...

10 - Bloch Caropino.

La République vol 11 1951.

11 - A. E Astin

Scipio Aemilianus P. P. :332.

12 - Scullard H H 1970 n 10, P. P. :388 / 89.

13 - P. Willemas

Le Sénat de la république romaine 1.

خرائط

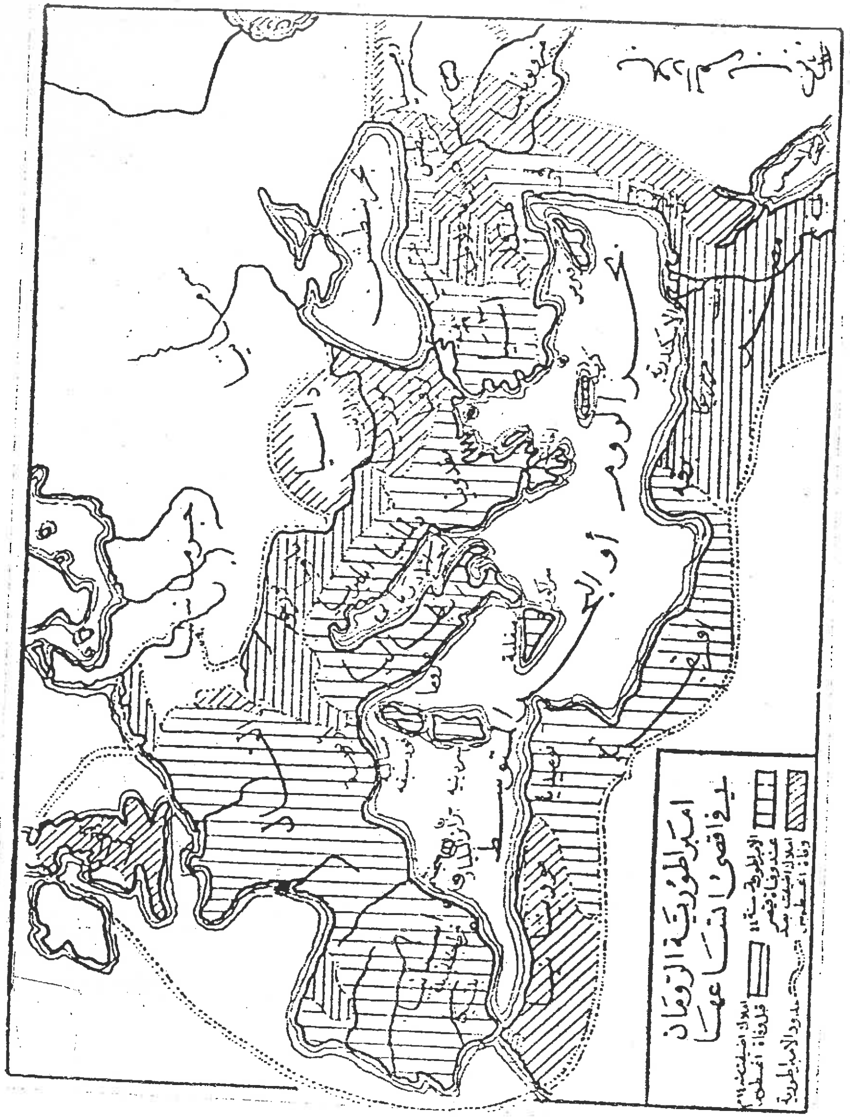
امبراطورية الرومان في أقصى اتساعها
الإمبراطورية عند وفاة قيصر
امتدادات أضيفت قبل وفاة أغسطس
امتدادات أضيفت بعد وفاة أغسطس
حدود الإمبراطورية
بلاد العرب

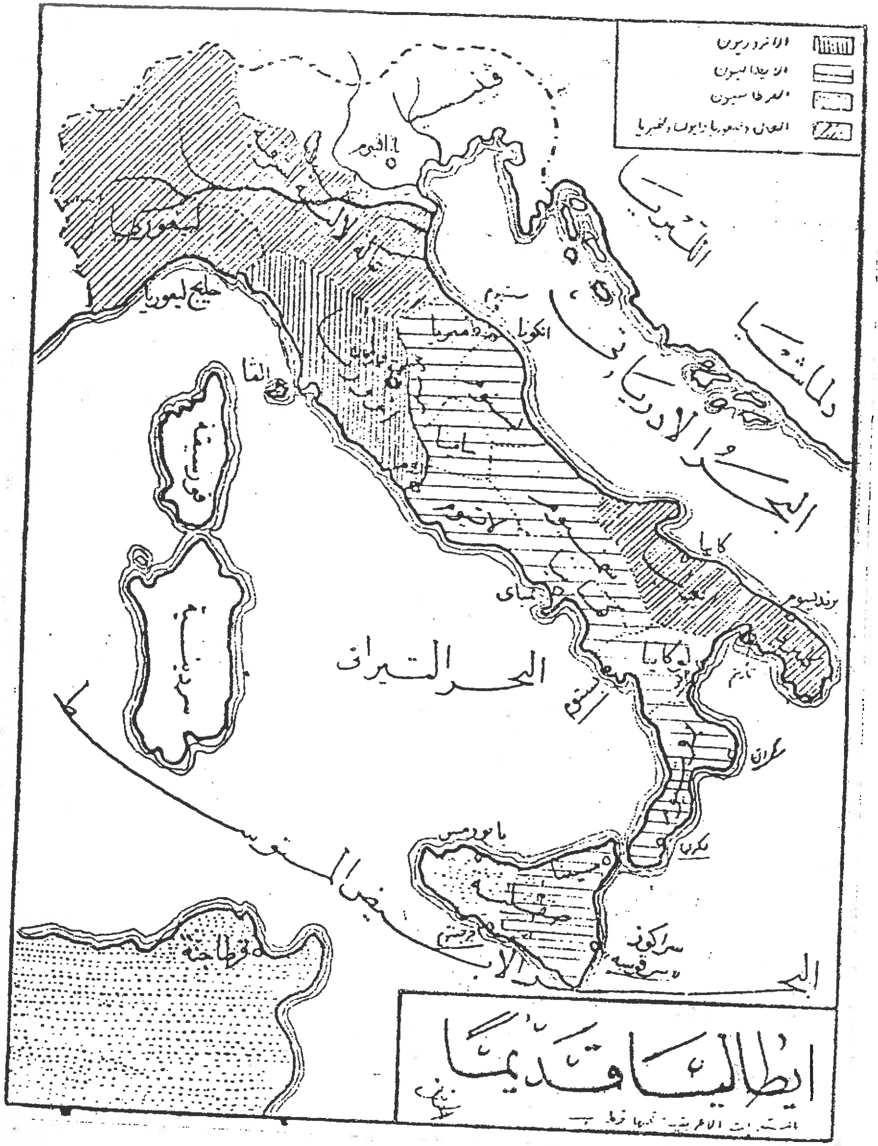
ايطاليا قديماً
البحر الادرياتي
البحر الابيض المتوسط
دلماشيا
خليج ليغوريا
سرقوسة
سراكوز
برنديسيوم
انكونا
قرطاجنة